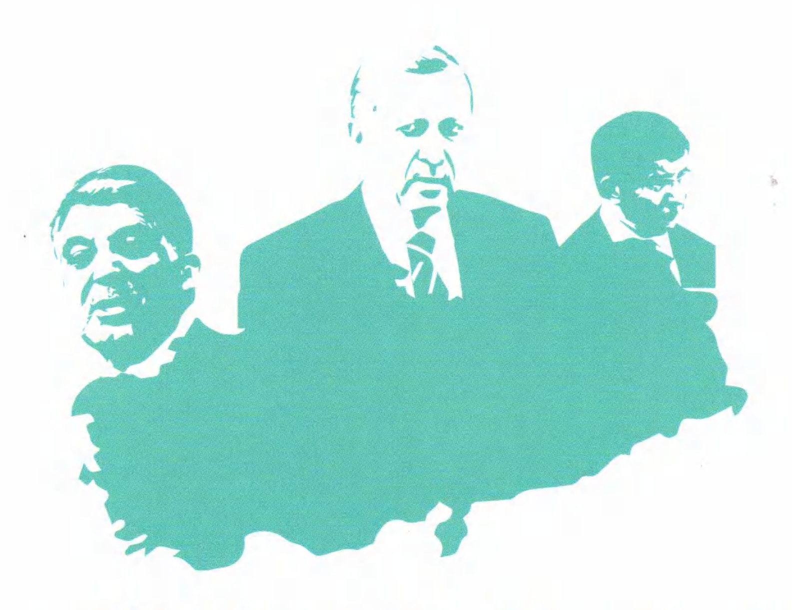


حزب العدالة والتنمية التركي

دراسة في الفكرة والتجربة

إعداد

محمد الهامي   عماد قدورة

يحيى صهيب   عاتق جارالله

محمد اون المش



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies



حزب العدالة والتنمية التركي

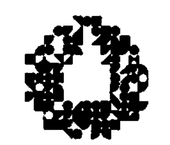
دراسة في الفكرة والتجربة

إعداد

محمد الهامي　　عماد قدورة

يحيى صهيب　　عاتق جارالله

محمد اون المش



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies



حزب العدالة والتنمية التركي

دراسة في الفكرة والتجربة

إعداد

محمد الهامي　　　عماد قدورة

يحيى صهيب　　　عاتق جارالله

محمد اون المش



fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
Telefax:+961 1703809
P.O.BOX: 1 -6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam

الطبعة الاولى 2016

حزب العدالة والتنمية التركي

دراسة في الفكرة والتجربة

ازدادت الحاجة إلى دراسة وتحليل تجربة حزب العدالة والتنمية التركي بهدف الإجابة عن كثير من التساؤلات حول طبيعة النهضة التي حققها وسر استمراريتها، ولإدراك حيثيات هذه التجربة والوصول إلى فهم شامل لمختلف جوانبها " الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية ".

تبحث هذه الدراسة منهجية الحزب وإدارته للتحولات الداخلية والخارجية. كما تستعرض الدراسة هيكلية الحزب الإدارية وأُطره التنظيمية وقنوات التواصل بينها ومراكز وآلية اتخاذ القرار فيه.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل آلية تعاطي حزب العدالة والتنمية مع التحديات التي حالت دون نجاح المحاولات السابقة خلال العقد الماضي.

ورغم ندرة الدراسات وصعوبة الحصول على المعلومات التفصيلية لجأ الفريق البحثي إلى إجراء مقابلات مباشرة مع عدد من قادة الحزب وصنّاع القرار فيه وتحليل مضمون خطاب الحزب للإجابة عن التساؤل المركزي: كيف تم ذلك؟ بعيداً عن المبالغة في سرد الأرقام، أو التقليل من حجم الإنجازات والتحولات الإستراتيجية التي شهدتها تركيا.





fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
Telefax:+961 1703809
P.O.BOX: 1 -6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam



المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة

انطلق حزب العدالة والتنمية من فكرةٍ تتمحور حول إعادة بناء تركيا داخلياً، واستعادة دورها الفاعل خارجياً. ومن أجل تطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع خاض تجربةً فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية جديدةً تختلف في صورتها الكلية عن التجارب التي عرفتها الجمهورية منذ تأسيسها، ولكنها في الوقت نفسه استفادت من العناصر البارزة في معظم هذه التجارب.

فمن فكر مصطفى كمال أتاتورك وحزب الشعب الجمهوري استمد حزب العدالة والتنمية مفهوم العلمانية، ولكنه كيَّف هذا المفهوم بما يوسّع الحريات ولا يقيّدها. واستفاد من تجربة حزب العدالة بزعامة عدنان مندريس في رفع سلطة الدولة عن الاقتصاد بما يناسب الطبقة الصناعية التي بدأت بالبروز والتشكّل، ورفع سلطتها عن الدين. واستفاد من تجربة تورغوت أوزال رئيس حزب الوطن الأم، في الجمع بين «المحافظة»، وبين النمط الاقتصادي الليبرالي الصريح، وفي التعبير عن تركيا خارجيّاً بأنها إسلامية وأوروبية معاً، وفي إحياء علاقاتها القديمة ذات الجذور العثمانية. كما استفاد في جذوره الإسلامية من التجارب الدعوية المتعاقبة؛ مثل محاولات الشيخ عاطف الإسكليبي، والشيخ سليمان حلمي، والشيخ سعيد النورسي، ثم من الأحزاب الإسلامية في أواخر الأربعينيات؛ مثل حزب حماية الإسلام، وحزب المحافظين، وحزب الأمة، وفي الستينيات من حزب الوحدة التركي، ثمّ ابتداءً من السبعينيات من تجربة حركة «الرؤية الوطنية» بزعامة نجم الدين أربكان، والأحزاب المتعاقبة التي انبثقت منها مثل النظام الوطني، والسلامة، والرفاه، والفضيلة، والسعادة. وأخيراً، استفاد حزب العدالة والتنمية من حركة

«الخدمة» بزعامة فتح الله غولن في بنائها التعليمي والاقتصادي والإعلامي، واختراقها المؤسسات البيروقراطية، قبل أن يتحول تحالفهما إلى مواجهة شاملة.

وقد رافق تأسيس حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى الحكم منذ عام ٢٠٠٢ اهتمامه بهياكله المؤسسية الإدارية وأُطره التنظيمية، وقنوات التواصل بينها، ومراكز وآلية اتخاذ القرار، وبناء المؤسسات الإعلامية والاقتصادية والاستشارية ومراكز البحوث. وقد حاول استيعاب قانونيْ الأحزاب السياسية والانتخابات؛ حرصاً على تجنّب تجارب حظر أحزاب سابقة، ورغبة في تطويرهما بما يتلاءم مع تطور المجتمع والدولة في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أنّ قانونيْ الأحزاب والانتخابات يدعمان مستوى معيناً من المأسسة؛ فإنّهما لم يكونا قادرين على إزالة بعض المعوقات التي أثَّرت سلبياً من الناحية التقليدية في نظامية الأحزاب السياسية التركية، التي تكمن في التركيز على كاريزما قادة الأحزاب، ومنحهم صلاحيات واسعة، مثل التعيينات داخل الحزب، ما يزيد من نفوذ زعيم الحزب على حساب الهيئات المنتخبة.

ولأن حزب العدالة والتنمية يُعدُّ أكثر الأحزاب انتشاراً على مستوى البلاد، ونتيجة للتنوع الفكري والأيديولوجي والسياسي داخله، فقد دفع ذلك قادته إلى مأسسة العمل الداخلي وفق أطر تنظيمية شديدة؛ لتجنيبه حالات الانقسام والتجاذبات الداخلية. وتتكون الإدارة المركزية من أربع دعائم أساسية، هي: المؤتمر العام، ورئاسة الحزب، والمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، والمجلس التنفيذي الأعلى. وفضلاً عن ذلك، هناك ثلاثة مجالس رئيسية أخرى، هي: مجلس محكمي الديمقراطية، ومجلس الانضباط الأعلى، والمجلس الاستشاري الأعلى. ولكل من هذه الهيئات مهمات وسلطات. كما تتكوَّن البنية التنظيمية من المجالس واللجان والكتل والتشكيلات التنظيمية على مستويات: البلدة، ثم المنطقة، ثم المحافظة، ثم المركز العام. وهناك فروع الشباب والمرأة، وكتل الحزب البرلمانية، بالإضافة إلى مكاتب التمثيل الدولي، والهيئات الداخلية، كالمكاتب التعليمية، ولجان التأهيل. وفضلاً عن ذلك، يعمل الحزب على الاستفادة من جماعات الضغط والمناصرة من قبيل المنظمات الدينية والخدمية والحقوقية والإعلامية والتجارية والثقافية. كما يستند إلى دعم الجمعيات والأوقاف الخيرية التي يشجع عملها في الداخل والخارج، وإلى مجموعة كبيرة من المؤسسات الإعلامية التي تعمل لمصلحته بصورة مباشرة وغير مباشرة.

أما على صعيد الخطاب السياسي في المجتمع، فقد استفاد حزب العدالة والتنمية من التجربة التركية عامةً منذ سقوط الدولة العثمانية، وتأسيس الجمهورية، وانقسام المجتمع على أثرها إلى هويات وثقافات دينية وعرقية وأيديولوجية، ومن صراع القوى السياسية وتوجهاتها؛ فانطلق في خطابه من شعار «العمل من أجل كل تركيا، واستقطاب مختلف شرائح المجتمع». ولذلك يركز في رؤيته السياسية على أنه حزبٌ ديمقراطيٌّ محافظٌ، يسعى إلى تطويرها في تركيا ونشرها في المنطقة. ويشير مصطلح «الديمقراطية المحافظة» الذي ركز عليه إلى أنه يسعى إلى المحافظة على القيم والتقاليد والإرث التاريخي للدولة التركية، بما يتوافق بالضرورة مع التحديث والتقدم. ويتوخى الحذر عند حديثه عن العلمانية؛ لكونها متجذرة في حياة الشعب، وينظر إلى العلمانية على أنها مبدأ من مبادئ الحرية، الذي ينظم الدولة لا الفرد، وأنها لا تعني عداوة الدين، بل تسعى إلى تنظيم حياة الأفراد، وإعطاء مساحة من الحرية لهم. كما يعمل حزب العدالة والتنمية على مخاطبة الأتراك عبر رؤية مستقبلية ترى في تركيا دولة قوية لها مكانتها الاقتصادية ضمن الدول المتقدمة، ولها اقتصاد صناعي، وذات نسبة نمو ومستوى معيشة مقبول، وذلك من خلال تطبيق ما يسميها «رؤية ٢٠٢٣»، التي استطاع من خلال مشروعاتها أن يستقطب الناخبين منذ تأسيسه وحتى الآن. وفي خطابه للمجتمع يركز على العائلة بصفتها نواة التنمية وحفظ المجتمع، ويثير الجانب العاطفي للمجتمع التركي ببث الحماس فيه حول قوة الدولة التركية وتاريخها، ويشدد على أنه ليس حزباً دينيّاً، ولكنه يؤكد الهوية الإسلامية للدولة والشعب التركي، مع الحرص على حرية الاعتقاد لكل الأديان، في حين جعل قضية الحجاب ذات أهمية بوصفها مسألة حرية شخصية، ولكنها في الوقت ذاته تعد أولوية لكثير من قاعدته الانتخابية المحافظة.

في الواقع، لم يكن تطبيق رؤية حزب العدالة والتنمية وبرنامجه وخطابه يسيراً، فقد ورث تركةً ثقيلةً من الاحتقان السياسي، والتدهور الاقتصادي، والاستقطاب الاجتماعي. وتعيّن عليه القيام بإصلاحات شاملة في كل المجالات، ما يعني مواجهة عوائق كبيرة في تغيير الوضع القائم الذي تدعمه الدولة العميقة المتمثلة بالوصاية العسكرية، والبيروقراطية الإدارية والقضائية. ولكن الوصاية العسكرية كانت أكبر العوائق؛ إذ تعد المؤسسة العسكرية لاعباً أساسيّاً في المعادلة السياسية التركية، ويعود ذلك إلى التاريخ التركي والعثماني، إذ كان القائد السياسي والعسكري شخصاً

واحداً، كما كانت هناك أهمية كبرى في المجتمع التركي للمؤسسة العسكرية؛ لكون تشكيلة القبائل التركية ترتكز على الحرب والغزو والاحتلال. كما كان للأهمية التي أولتها الدولة الكمالية للجيش، وجعله شريكاً في السياسة بشكل أو آخر، دورٌ في تشكيل علاقة الجيش بالسياسة في الفترة التي تلت إعلان الجمهورية. ولذلك عاشت تركيا انقلابات عسكرية بمعدل محاولة كل عقد منذ بداية الستينيات. وعملت هذه الانقلابات على تأسيس دساتير، ومنحت للمؤسسة العسكرية صلاحيات واسعة. ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال الدستور التركي الحالي الذي يعود إلى عام ١٩٨٢.

ولذلك ركزت تجربة حزب العدالة والتنمية على أولوية الإصلاحات في بنية العلاقة المدنية ـ العسكرية، وتعزيز سلطات الهيئات المنتخبة، وحصر دور الجيش في المهمات الدفاعية الطبيعية المعهودة في الدول الديمقراطية، ووضعه تحت سلطة الحكومة. وعبر الأغلبية البرلمانية والسلطة التنفيذية، وبالاستفادة من محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي والتزام معاييره الديمقراطية، وكذلك من تجاوزه محاولات الحظر والانقلاب، استطاع الحزب تغيير النمط التقليدي لتلك العلاقة القائمة منذ قرون؛ من خلال إصلاحات جوهرية خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١، ليصل في عام ٢٠١٦ إلى عكس المعادلة تماماً؛ عبر إقرار إعادة هيكلة القوات المسلحة بشكل جوهري، ومحاولة وضعها تحت وصاية الحكومة.

ولم تكن السياسة الخارجية بمعزلٍ عن السياسات والبناء الداخلي، فقد انطلقت الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية تجاه السياسة الدولية من ارتباطها بشكل وثيق بالسياسة الداخلية وضروراتها المتعلقة بالإصلاحات، وتوسيع الحريات، وتعزيز الديمقراطية، وزيادة النمو الاقتصادي. كما تبنّت تغيير الوضع القائم؛ فوضع تركيا الضعيف داخلياً وخارجياً في بداية القرن الحادي والعشرين تطلب رؤى وتصورات جديدة تزيد فاعلية البلاد إقليمياً ودولياً من أجل الاستجابة للحاجات الاقتصادية الداخلية المتنامية. ولمواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية، أعادت حكومات هذا الحزب تعريف مكانة تركيا على الساحة الدولية بما يخدم «مركزيتها الجغرافية والتاريخية». فقدم تصورات جديدة عن تركيا بوصفها دولةً إقليميةً كبرى، تقرر السياسات، وتؤثر في أجندة المنطقة، وتوفّر الأمن والاستقرار؛ ما تطلب انخراطها في دور نشيط وفاعل. أما دولياً فقد تصور الحزب أن على تركيا زيادة

مساهماتها وحضورها في الساحة الدولية اقتصادياً وسياسياً، بحيث تسهم في صنع السياسات الدولية بدلاً من أن تتبعها فحسب. وقد أسهم نجاحها في العقد الأول من القرن الحالي في إعطاء مصداقية لرؤية الحزب. ولكن مع تعرّض بعض هذه السياسات للنقد والإخفاق أجرى مراجعات لسياساته، فأسس اتجاهاً جديداً يروم «تجديد» السياسة الخارجية، ويقدم بدائل تلائم الظروف الجديدة، إلا أن هذا الاتجاه أعطى أهمية كبيرة لتوسيع نطاق السياسات لتركز بشكل أكبر على الساحة الدولية الواسعة؛ ربما لتعويض التكاليف التي فاقت الفوائد على الساحة الإقليمية المجاورة منذ عام ٢٠١١. وقد جاءت المحاولة الانقلابية في تركيا في ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ لتخرج حكومة حزب العدالة والتنمية من مأزقها في السياسة الخارجية، إذ كانت سياساتها إقليمياً تمر بالوضع الأكثر صعوبة وعزلة منذ عام ٢٠٠٢. واستطاعت بعد فشل المحاولة الانقلابية إعادة علاقاتها وتعزيزها مع القوى الإقليمية والدولية الرئيسة والمؤثرة.

ومن جهة أخرى، تعمل تركيا منذ سنوات على إيلاء أهمية خاصة للدور الدبلوماسي. فقد تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية مفهوم «الدبلوماسية الإنسانية»، التي تقوم على بعدين؛ الأول: العمل الإغاثي، وذلك بعد تزايد أهمية هذا الجانب بسبب تدفق اللاجئين على تركيا، ولكنها تعمل أيضاً في هذا الجانب بنشاط في أفريقيا بوصفه حلقة من استراتيجية متكاملة تجاه القارة، تجمع بين الدبلوماسية الإنسانية والمصالح السياسية والاقتصادية، وتخدم هدف زيادة التأثير التركي في الساحة الدولية. أما البعد الثاني فيقوم على العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في المساعدات الإنسانية، وتسوية النزاعات، والوساطة، وتقديم المبادرات للحلول السياسية، وهو ما يخدم الهدف ذاته المتمثل بتعزيز دور تركيا ومكانتها الدولية.

تكمن أهمية كتاب **حزب العدالة والتنمية التركي: الفكرة والتجربة** في أنه يدرس برؤية تحليلية وتفاصيل دقيقة جميع هذه الأفكار والموضوعات، فقد تزايدت الحاجة إلى إجراء دراسات شاملة حول هذه التجربة؛ لإدراك سياقها، وطبيعتها، ومرتكزاتها، وحيثياتها التفصيلية، والوصول إلى فهمها فهماً عميقاً وموضوعياً، بعيداً عن التقليل من قيمتها أو تضخيمها.

ويسعى الكتاب إلى الإجابة عن أسئلة مهمة؛ منها: ما الأفكار والرؤى التي

تقوم عليها تجربة حزب العدالة والتنمية؟ كيف استطاع إيجاد رؤية توافقية تجمع أطياف المجتمع وتعيد تعريف العلاقة بين العلمانية والسياسة والدين؟ كيف التزم بقانونيْ الأحزاب السياسية والانتخابات اللذين يفرضان بنية متشابهة على الأحزاب، ومع ذلك استطاع إيجاد هيكلية مؤسسية ديناميكية ومتماسكة تمكّن من خلالها الانتشار في البلاد، وتنظيم الهيئات المركزية والفرعية المختلفة، وضم شرائح متفاوتة؟ ما آليات اتخاذ القرار في الحزب؟ وما آليّته في إدارة الانتخابات؟ ما علاقاته بالمنظمات الاقتصادية، والشركات التجارية، والمؤسسات الإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني، والوقف والجمعيات الخيرية؟ وكيف نجح في إدارة مؤسسات الدولة؟ وكيف تجاوز العوائق البيروقراطية الراسخة المتمثلة بما يسمى «الدولة العميقة» عبر إصلاحات تدريجية وجوهرية؟ ما ملامح رؤيته الاقتصادية، وكيف دفع الاقتصاد التركي نحو مرتبة متقدمة؟ كيف ربط بين السياستين الداخلية والخارجية، وجعلهما داعمتين لرؤيته حول مكانة تركيا؟ ما منطلقات رؤيته الدولية وسياساته الإقليمية، وأهدافهما؟ وكيف تُجرى التغيرات فيهما؟

لقد سعى مؤلفو الكتاب إلى تقديم إجابات عن هذه الأسئلة من خلال خمسة فصول؛ إذ يستقصي **الأول** جذور رؤى حزب العدالة والتنمية وسياق تأسيسه، ويناقش **الثاني** بناء الحزب لهياكله التنظيمية والمؤسسية وتطويرها بالتوازي مع إدارة الدولة بعد شهور من تأسيسه، ويحلل **الثالث** مضمون البرنامج والخطاب السياسي والاجتماعي والثقافي لحزب العدالة والتنمية تجاه شرائح المجتمع المختلفة، ويتناول **الرابع** الإصلاحات الدستورية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أدت إلى تغيير الأنماط التقليدية لإدارة الدولة، ويحلل **الخامس** رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الدولية، ومكانة تركيا ودورها، وكيفية إحداث التغير في الرؤى والسياسات.

وقد اعتمد الكتاب إزاء تعدُّد موضوعاته وقضاياه على عددٍ من المناهج؛ منها المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقرأ الوقائع ويحللها من خلال مجموعة من المقاييس، والمنهج الاستقرائي، الذي يعتمد على أساس تحليل الوقائع التَّاريخيَّة والمُعاصِرة والنصوص والتصريحات للوصول إلى نتائج. كما تم استخدام منهج تحليل المضمون؛ من أجل استقراء المحتوى المكتوب والمسموع الذي أُخذت عينات منه من أدبيات حزب العدالة والتنمية وتصريحات رموزه.

وثمة صعوبات عديدة واجهت المؤلفين في إعداد الكتاب؛ أهمها صعوبة

الحصول على المعلومة في بعض الفصول نتيجةً لندرة المصادر العلمية التركية، أو الإنجليزية، أو العربية، التي تتناول الموضوع بشكل مباشر نظراً لخصوصيته وجدّته. ولهذا لجأ بعض المؤلفين إلى إجراء مقابلات مباشرة مع مجموعة من شخصيات حزب العدالة والتنمية، والباحثين والأكاديميين الأتراك، حتى وصلت إلى ١٨ مقابلة. وتمثلت الإشكالية الثانية في تحفّظ بعض هذه الشخصيات عن ذكر المعلومات المطلوبة كافة، ما فرض على بعض المؤلفين بذل جهد إضافي في تحليل هذه المقابلات، ومقارنة ما جاء فيها مع المصادر المتاحة؛ من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية. أما الصعوبة الثالثة فقد تمثلت في التوثيق الدقيق لكل المعلومات، والإصرار على استخدام أكبر قدر من مصادر حزب العدالة والتنمية نفسه؛ بوصف الكتاب يدرس تجربته. وقد نتج من ذلك ضرورة استخدام عباراته وأدبياته نفسها، ما أظهر بعض فقرات النص أحياناً بأنها منحازة. وفي الواقع فإن هذه الرؤى والآراء لا تعبّر عن رأي المؤلفين بالضرورة عندما تُنقل كما هي، بل تعرّف برؤى حزب العدالة والتنمية نفسه بوصفه موضوع الدراسة. ولذلك بذل فريق البحث جهداً إضافياً في تمحيص مقولات البحث، وإعادة صوغها، بحيث تعتمد ـ إلى أكبر درجة ممكنة ـ على الموضوعية والتجرد، والبعد عن الانطباعات أو الأحكام المسبقة.

أخيراً، يأمل مركز صناعة الفكر، والمؤلفون، في أن يشكّل هذا الكتاب إضافةً نوعيةً للباحثين والقرّاء المهتمين بالتعرّف إلى رؤى حزب العدالة والتنمية، وهيكليته، وآليات عمله، وسياسات تركيا الداخلية والخارجية منذ تأسيسه وحتى الآن.

مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث

الفصل الأول

حزب العدالة والتنمية: الجذور والتأسيس

أولاً: العلمانية والإسلام في تركيا

ليس من شيء يؤثر في تاريخ البشر كالحروب؛ فالحروب وحدها تغيّر المصائر، وتبدّل موازين القوى، وتؤدي إلى ميلاد ممالك وانهيار أخرى. ويمرُّ تاريخ أكثر الأمم بفصولٍ تكون مقدمته وخاتمته حروباً؛ فهذه حروب التأسيس أو التحرير، وتلك حروب الزوال والانهيار.

وقد جرت هذه السُّنَّة على السلطنة العثمانية؛ فقد كانت هزائمها المتتالية أمام الجيوش الأوروبية محيّرة، فبدأت تبحث عن سر ذلك وأسبابه. وكانت الإجابة الحاضرة حينها هي: فلنتعلم من الغالِب (أي من أوروبا). فقامت السلطنة بالتخلّص من جيشها القديم، وذراعه الضاربة: الإنكشارية، واتجهت نحو بناء جيشٍ حديثٍ على نسق تلك الجيوش الأوروبية؛ ففتحت المدارس الحربية، واستجلبت المدربين والخبراء الأوروبيين. وكان من ثمرات هذا نشوء جيلٍ من العسكريين المتأثرين بالغرب، نبتت منهم فيما بعد حركات عسكرية سرية انقلبت على السلطنة العثمانية، كما أُسست الجمهورية التركية الحديثة على النمط الغربي[1]. ومن أهم طبائع هذا النمط «القومية»، التي تتطابق فيها الحدود السياسية مع الحدود العرقية الدينية. وإن كان هذا يصلح لإنهاء الحروب الأوروبية الطويلة، فإنه كان مفجّراً للأزمات في البيئة

---

(١) كِرِم أوكْتِم، تركيا: الأمة الغاضبة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال (القاهرة: سطور، ٢٠١٢)، ص ٦٤ و٦٦؛ وانظر أيضاً: Sherif Mardin, "Religion and Secularism in Turkey," in: Albert Hourani et al., The Modern Middle East (Berkly and Los Angeles: University of California Press, 1993), pp. 351, 359-63,367-8.

الإسلامية التي تعايش فيها عددٌ كبيرٌ من الأعراق واللغات والأديان والملل في ظل نظام إسلامي مختلف كلياً، ومناقض أساساً للنظام الغربي[١].

لقد اعتنق مصطفى كمال أتاتورك فكرةً لم تكن موجودة أو رائجة، وهي فكرة «الأمة التركية»، والتي لم تكن هويةً أو مطلباً شعبيّاً، ولكنه أصرَّ على خلقها وإيجادها[٢]. وبناءً عليه، لم يكن ثمة مناصٌ من قهر البشر الموجودين داخل حدود «تركيا الحديثة» الجغرافية على قومية واحدة صارمة، حتى وإن لم تتفق بأي وجه مع الحدود الدينية واللغوية والمذهبية الطبيعية، وكأنها عملية «خلق السلالات القومية». فقد عُرِّف المواطن التركي بوصفه (LAHSÜMÜT)؛ وهي الحروف الأولى من: «علماني، حنفي، سني، مسلم، تركي». فإن لم يكن الشخص الموجود في حدود الدولة ضمن تلك القومية، أو غير خاضعٍ لها، فهو عدوٌّ، أو على الأقل عدو محتمل[٣].

أسفر كل هذا عن آثار داخلية وخارجية بعيدة؛ ففي الداخل سُحِقت كلّ حركةٍ معارضةٍ - ولا سيما إن صدرت عمن لا يشملهم التعريف التركي مثل الأكراد أو العلويين - بعنفٍ بالغٍ، وصل حدّ المذابح والتهجير. وفي الخارج نفضت تركيا يدها من كل ما للدولة العثمانية من إرثٍ وعلاقات مع بلدان البلقان أو البلاد العربية[٤]. وبإلغاء الخلافة، قُطِعت آخر رابطة سياسية بين الأتراك وسائر المسلمين.

كانت العقود السياسية الثلاثة الأولى للجمهورية «ديكتاتورية في كلّ شيء فيما عدا الاسم»[٥]؛ فعند لحظة إعلانها كان أتاتورك رئيساً للجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس حزب الشعب الجمهوري، والقائد العام للجيش. وقامت «الكمالية على سياسات التحديث الملغومة التي لا تعرف الهوادة»[٦]، ولا تفكر في تفاوض أو مشورة

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: أحمد داود أوغلو، الفلسفة السياسية، ترجمة: إبراهيم البيومي غانم (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، ص ٤٣ وما بعدها.

(٢) Şherif Mardin, op. cit., p. 363.

(٣) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٤٩، ٧٠، ٧٢، ٧٩ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٢، ٧٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٨؛ وانظر أيضاً:
Ira M. Lapidus, A History of Islamic Societies (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), pp. 501-502.

مع الشعب[١]، وفاقت في ذلك سطوة بطرس الأكبر، بل كانت النموذج الأقسى لمقولات كارل ماركس، وماكس فيبر، عن هدم القديم وإزالته[٢]. فقد وُضعت القوانين لتكون «أداة خلق مجتمع جديد»[٣]؛ فأُغلقت المدارس الدينية، وحلّ محلها تعليمٌ رسمي علماني موحّد (١٩٢٤)، ثم أغلقت تكايا وأخويات الصوفية، ومُنِع ارتداء الطربوش (١٩٢٥)، وتغيّرت العطلة الأسبوعية من الجمعة إلى الأحد، وأُدْخِل التوقيت الأوروبي بدلاً من التوقيت التركي المبني على الصلوات، والتقويم الميلادي بدلاً من الهجري. ثمّ في أقوى ضربة ثقافية حضارية، حُظِر استخدام الحروف العربية، وحلت محلها الحروف اللاتينية (١٩٢٨)، وهو ما أنشأ جيلاً منقطع الصلة بماضيه وتراثه كله، وحلّ القانون الإيطالي محل القوانين العثمانية، وأُلْغِيَ تعدّد الزوجات والطلاق، وقُرِّر رفع الأذان باللغة التركية بدلاً من العربية في سابقة تاريخية (١٩٣٢)[٤]. ولم تكن العلمانية التركية تعني فصل الدين عن الدولة، بل إنتاج الدولة لدين يخدمها[٥].

كما سعى أتاتورك لكتابة تاريخ جديدٍ لتركيا، وعُهِد بالأمر لابنته بالتبنّي عفّت عنان، التي كانت تلميذةً في جنيف للمؤرخ الأنثروبولوجي يوجين بيتارد، صاحب نظرية أنّ التاريخ هو صراعُ الأجناس العليا مع الأجناس الدنيا. ونتيجة لذلك صدر عنها تاريخ عنصري يرى التُرك جنساً أعلى موجوداً منذ قديم الزمان في منطقة الأناضول، وله لغة عليا قديمة أخذت منها سائر اللغات، وصارت المهمة تنقية اللغة مما دخلها من العربية والفارسية[٦].

---

(١) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, The Rise of Political Islam in Turkey (Santa Monica: RAND, 2008), p. 32.

(٢) إيانبوروما ومرجليت أفيشاي، الاستغراب: موجز تاريخ النزعة المعادية للغرب، ترجمة: ثائر ديب (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨)، ص ١٢٤؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 33.

(٣) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٤) Ira M. Lapidus, op. cit., pp. 502-503; Binnaz Toprak, "The Religious Right," in: Albert Hourani et al., op. cit., pp. 630-631.

(٥) Ira M. Lapidus, op. cit., p. 509; Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 33; Binnaz Toprak, op. cit., pp. 627 and 633.

(٦) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص٧٦ وما بعدها؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 33;ªherif Mardin, op. cit., p. 366.

وكانت نتيجة هذه الإجراءات أنّ تركيا التي كانت أرض الخلافة الإسلامية، وتحرّك الجيوش شرقاً وغرباً دفاعاً عن الدين، صارت «دولة قومية علمانية، يتصادف فيها أن يكون الإسلام دين الأغلبية»[١]، وأضحت الوحيدة التي يحفظ دستورها العلمانية، ويستبعد الإسلام من أي دور[٢]. وانقسمت تركيا إلى «نخبة مدنية متغربة، وجماهير قروية ريفية متمسكة بالإسلام»[٣]، وإذا ما لاحت في خيال هذه الجماهير ثورة إسلامية، فإن تلك الثورة بالنسبة إلى النخبة هي بمنزلة «قيام الساعة»[٤]. ولم يؤدِّ كل ما حدث إلى إصلاح حقيقي، بل خلق «طبقة من الحداثة والأعراف والمعمار الأوروبي، التي عملت على طمس ما تحتها من فقر وتخلف، والكثير من التوترات العرقية والدينية»[٥].

تُوفي أتاتورك في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٨، وخلفه رفيقه عصمت إينونو، الذي سار على دربه، إلا أنه اضطر ـ من ضمن تغييرات أخرى في طبيعة النظام وخطابه ـ إلى فتح باب التعددية الحزبية (١٩٤٦)؛ كجزءٍ من انحياز تركيا إلى المعسكر الغربي في عالمٍ انقسم حينئذ بين غرب ليبرالي وشرق شيوعي[٦]. فدخلت تركيا ضمن خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب (١٩٤٨)، وانضمت للمجلس الأوروبي (١٩٤٩)، وحلف شمال الأطلسي «الناتو» (١٩٥٢)، وحلف بغداد (١٩٥٦)، الذي قُصِد به محاصرة الاتحاد السوفياتي جنوباً، واتفاقية الشراكة التي تمهد لدخول السوق الأوروبية (١٩٦٣)[٧].

---

(١) Carl W. Ernest, Following Muhammad, Rethinking Islam in the Contemporary World (Chapel Hill & London: The University of North Carolina Press, 2003), p. 136.

(٢) Cemal Karakas, "Turkey, Islam and Laicism between the Interests of State, Politics, and Society," Report no. 78 (Frankfurt: PRIF, 2007), p. 1.

(٣) Ira M. Lapidus, op. cit., p. 535.

(٤) Binnaz Toprak, op. cit., p. 625.

(٥) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق ص ٧٩؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 503.

(٦) Ira M. Lapidus, op. cit., p. 505; Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 33.

(٧) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٨٥، ٨٦، ٩١.

أُجْرِيَتْ في عام ١٩٤٦ أول انتخابات تركية، ثم أُجريت انتخابات في عام ١٩٥٠، وكانت أول انتخابات نزيهة؛ ففاز فيها حزب العدالة المحافظ بزعامة عدنان مندريس، وهو برلماني سابق بحزب الشعب الجمهوري، لكنه استطاع أن يدخل إلى قلوب الأتراك من بابيْن؛ الأول: رفع سلطة الدولة عن الاقتصاد، وكان هذا يناسب الطبقة الصناعية التي بدأت بالبروز والتشكل. والثاني: رفع سلطتها عن الدين، وتأييد المحافظة، وإعادة رفع الأذان باللغة العربية. ولم يكن التغيير كبيراً، لكنه كان بداية توجُّهٍ جديدٍ، فأثيرت اضطرابات تزعَّمها اليسار، وأجَّجتها الدولة العميقة، ثم خُتِمت بانقلاب عسكري في ٢٧ مايو/أيار ١٩٦٠، أَعْدَمَ أوَّلَ رئيس وزراء منتخب في تاريخ البلاد في ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٦١[(١)].

وبدأ بعد ذلك عقدٌ جديدٌ، شُرِّعت فيه هيمنة الجيش على النظام السياسي[(٢)]، وهو عقدٌ ظهر فيه سليمان ديميريل وريثاً ونسخة مخففة من مندريس، ففاز في انتخابات عام ١٩٦٥، في وقت علا فيه المدُّ اليساري أنحاء العالم، الذي ألهمته أسطورة فيتنام، فصار لليسار صوت عالٍ في الشارع، وفي الجمعية الوطنية (البرلمان)، ووُلِد حينئذ حزب العمال، وهو أول حزب يساري، ونشط الطلاب اليساريون في الجامعات، واصطدموا بالإسلاميين ومؤيدي حكومة ديميريل، وبدأت مرحلة من الاضطرابات الواسعة. وفي ذروة الاضطرابات أُجريت انتخابات في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٩؛ وفاز فيها حزب العدالة للمرة الثانية. إلا أنّ هذا لم يوقف اليساريين من إشعال الشارع، بل قاموا أيضاً باختطاف أربعة أمريكيين، فكانت هذه القشة التي يحتاج إليها وينتظرها، بل يسعى إليها الجيش، لينفّذ انقلاب مارس/آذار ١٩٧١. وقد رحّب اليسار بهذا الانقلاب كعادتهم، ثمّ كانوا من ضحاياه كالعاة أيضاً. وحينئذٍ أدركوا أنّ الدولة العميقة لا تأبه بالمتعاونين معها مطلقاً[(٣)].

افتتح الانقلاب العسكري عام ١٩٧١ عقداً آخر من شرعنة هيمنة المؤسسة

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٨٨، ٩١؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 505-6; Binnaz Toprak, op. cit., p. 633.

(٢) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p.35-6; Cemal Karakas, op. cit., p. 13.

(٣) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٨٩، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٧.

العسكرية، بل شهد تطوراً جديداً تمثّل بدستورٍ يخصم مزيداً من الحقوق والحريات. ولم تفلح الحكومات المتعددة في وقف تدهور الأوضاع خلال عقد السبعينيات (١١ حكومة، امتد عمر أطولها ثلاث سنوات، واقتصر عمر أقصرها على شهر واحد). وبرز في هذا العقد ثلاثة رجال إلى جانب ديميريل؛ هم: بولنت أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري، ونجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الإسلامي، وألب أرسلان توركيش زعيم حزب الحركة القومية. ومع تنافر الأطراف، وعجز كل طرف منفرداً أو متحالفاً مع الآخر عن السيطرة على الأوضاع، انتهى عقد السبعينيات هذا إلى اضطرابات أخرى جديدة دفعت المشهد إلى اللحظة المنتظرة: انقلاب عسكري آخر في عام ١٩٨٠[(١)]، فقد أسهم جهاز الدولة العميقة في كثير من تلك الاضطرابات ليصل إلى هذه النتيجة.

كان انقلاب عام ١٩٨٠ الأكثر دموية؛ إذ حُبس وعُذب أكثر من نصف مليون مواطن، ووُضع نحو مليونين تحت الاشتباه، وحُكم بالإعدام على أكثر من خمسمئة مواطن، نُفِّذَ منها خمسون، ومُنع نحو أربعمئة ألف من السفر، وطُرد من البلاد ثلاثون ألف ناشط سياسي، وأُسقطت الجنسية عن ١٤ ألف تركي، وحُظرت النقابات، وكاد هذا الانقلاب أن يقضي تماماً على الروابط والجمعيات[(٢)]. ومع ذلك، بدا ـ لأول مرة ـ خطاب الجيش الأتاتوركي نحو الإسلام جديداً ومتسامحاً ومُعظِّماً له؛ وعُدَّ هذا من ضرورات الحرب الباردة لمواجهة الشيوعية، ومن ضرورات احتواء المدِّ الإسلامي بأسلمة «تقودها الدولة من فوق»[(٣)]، وتعيد تكييف الإسلام لمصلحة الدولة[(٤)].

قبض الجيش بنفسه على زمام الحكم ثلاثَ سنوات، ووضع فيها دستوراً استبدادياً منزوع الحريات، حتى جاءت انتخابات ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٣ بزعيم

---

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٩٩ وما بعدها؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 506-7; Cemal Karakas, op. cit., p. 16.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق ص ٤٣؛ وكذلك:
Cemal Karakas, op. cit., p. 17.

(٣) Cemal Karakas, op. cit., p. 17-19.

(٤) William Hale and Ergun øzbudun, Islamism, Democracy, and Liberalism in Turkey, the Case of AKP (London and New York: Routledge, 2010), p. xx.

جديد هو تورغوت أوزال، على رأس حزب جديد هو «الوطن الأم» الديمقراطي المحافظ[١]. وقد تُرك هذا الحزبُ يدخل الانتخابات كزخرف ديمقراطي، مع حزبين مواليين على الحقيقة للعسكريين؛ فكانت المفاجأة أنه هو الذي فاز[٢]. وكان أوزال عضواً في طريقة إسكندر باشا النقشبندية الصوفية[٣]، ويوصف بأنه «أول رئيس تركي يخفي إيمانه ويختلس الصلاة في القصر الجمهوري»[٤]، وحرص على صيام رمضان وحجّ البيت[٥]. وقد توافرت أوضاع عديدة صنعت مزيجاً غريباً في السياسة التركية؛ إذ جاء الانقلاب بنمط اقتصادي ليبرالي صريح، وفي مناخ دولي يحارب الشيوعية، ولا يرى بأساً في دعم وجودٍ أوسع للإسلام في المجال العام، لكن بغير تأثير في السياسة (ولذلك وضع دستور ١٩٨٢ عتبة الـ ١٠٪ لدخول البرلمان منعاً للأحزاب الكردية والإسلامية)[٦]. وأُنشئت العديد من المساجد ومدارس الأئمة والخطباء، في الوقت ذاته الذي أنشئت فيه تماثيل أتاتورك بغزارة، مع سياسات ورؤى وخطاب قومي تركي عسكري عنصري[٧]. وقد استطاع أوزال ـ وهو كردي! ـ أن يكون كل هذا معاً، وأن يكون ـ على الرغم من كل شيء ـ ممثل الشعب الذي تلتقي عليه أطياف المحافظين والإسلاميين والقوميين أمام سطوة «الدولة العميقة»، مثلما كان مندريس، ولا سيما أن قائد الانقلاب كنعان إيفرين استمر رئيساً للجمهورية[٨].

---

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 507

(٢) Heinz Kramer, A Changing Turkey, The Challenge to Europe and the United States (Washington D. C.: Brooking Institution Press, 2000), p. 25; Cemal Karakas, op. cit., p. 19.

(٣) M. Hakan Yavuz and John L. Esposito, Turkish Islam and the Secular State: The Gülen Movement (New York: Syracuse University Press, 2003) p. xxvi; Heinz Kramer, op. cit., p. 64.

(٤) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، قناة الجزيرة، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧.

(٥) Cemal Karakas, op. cit., p. 20.

(٦) Ibid., p. 38.

(٧) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١١٢ وما بعدها؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 37-38; Cemal Karakas, op. cit., p. 3.

(٨) كِرِم أوكْتِم، المرجع السابق، ص ١٢٠، ١٢٤؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 39-40.

لقد وُضِعَتْ بذور كثير من توجهات تركيا الحالية في هذا العهد الذي هو مزيج من انقلاب ١٩٨٠ وسياسات أوزال[١]: الليبرالية الاقتصادية، التي ستؤدي إلى نمو طبقات اجتماعية جديدة ذات ثقافة جديدة ستذهب لاحقاً إلى تحدي الدولة[٢]، وتجديد بعث الكمالية والقومية التركية القاهرة لما سواها[٣]، وتحسين العلاقات مع إسرائيل[٤]، وتوسيع الحريات، وتعزيز عمل الجمعيات، وإنهاء احتكار الدولة للفضاء العام[٥]، واستيعاب النمو الإسلامي[٦]، بل والتعبير عن تركيا خارجياً بأنها إسلامية وأوروبية معاً[٧]، وإحياء علاقاتها القديمة ذات الجذور العثمانية مع مسلمي البلقان ووسط آسيا[٨]. وكلما تقدم الزمن، قويت مكانة أوزال على حساب المؤسسة العسكرية، حتى انتُخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٩، وتسلّم السلطة من قائد الانقلاب كنعان إيفرين.

عند مطلع التسعينيات من القرن العشرين اختفى ما تعوّدتْ عليه تركيا من انقلابات عسكرية، في حين كان العالم كله يحيا انقلاباً كاملاً وكبيراً تمثّل بسقوط الاتحاد السوفياتي، وهو الحدث المهم الذي انعكس على الوضع التركي عامةً؛ فمن ناحية أتاح لتركيا التمدد باتجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وبلدان البلقان، التي كانت تحت النفوذ السوفياتي. ومن ناحية أخرى، كشف هذا الحدث عن نيات أوروبا

---

(١) ømer Taspinar, Turkey's Middle East Policies between Neo-Ottomanism and Kemalism, Carnegie papers, no. 10 (Massachusetts: Carnegie Endowment for International Peace, Septemper 2008), p. 11.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٤٣، ٤٤، ١٢١ وما بعدها؛ وكذلك: Cemal Karakas, op. cit., pp. 20-21

(٣) كِرِم أوكْتِم، المرجع السابق، ص ١١٤ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٥) M. Hakan Yavuz and John L. Esposito, op. cit., p. xxv.

(٦) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٣ و١١٤؛ وكذلك: M. Hakan Yavuz and John L. Esposito, op. cit., p. 1; Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 38-39.

(٧) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٣٢؛ وكذلك: Cemal Karakas, op. cit., p. 22

(٨) كِرِم أوكْتِم، المرجع السابق، ص ١٣٣ ـ ١٣٤؛ وكذلك: Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 75.

التي عاملت تركيا بإهمال ولامبالاة، ورفضت انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما جعل تحوّل تركيا نحو الشرق أمراً محتماً[١]. وفضلاً عن ذلك، أيد أوزال حرب الخليج عام ١٩٩١، والحملة الأمريكية على العراق، مخالفاً رغبة الجنرالات، وهو ما بدا نزعاً لأنيابهم، وشلّاً لقدرتهم على التفكير في انقلاب جديد. بل تطور الأمر إلى أكثر من ذلك؛ حين أُجبر رئيس أركان الجيش على الاستقالة بعد مواجهة علنية مع أوزال[٢].

خسر حزب الوطن الأم في انتخابات عام ١٩٩١، وتُوفي أوزال فجأة في عام ١٩٩٣، ويرى بعضهم أنه اغتيل[٣]؛ فدخلت تركيا عقداً جديداً من الائتلافات الحكومية الضعيفة للأحزاب التي لم يستطع أيٌّ منها تشكيلَ حكومة مستقرة بمفرده، وهو ما أنعش من جديد قوة «الدولة العميقة» التي تنمو في هذا المناخ. كانت أهم الأطراف في المشهد السياسي حينئذٍ، هي: حزب الطريق القويم بزعامة سليمان ديميريل وتانسو تشيلر، وحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد، وحزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلماظ، ثمّ دخل إلى الساحة حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان، وحزب الحركة القومية بقيادة ألب أرسلان توركيش. وقد كانوا شركاء متشاكسين لا تكاد تجمعهم رؤية أو سياسة، وكان في خلفية المشهد الجيش الذي تصدّر المشهد بحربه على «إرهاب حزب العمال الكردستاني»، الذي جرّ الجميع إلى طريقه فيها، حيث انتشرت عمليات القتل والاغتيالات المجهولة[٤]، وتضعضع ما أرساه أوزال من انفتاح ومساحة نفوذ، إلا ما يخص الليبرالية فقد زادت، وما يخص إسرائيل التي قويت العلاقة بها، خصوصاً في مجالات التسليح والأمن والتجارة، وإلى حدٍّ ما الثقافة والتعليم[٥]. ومن بين جميع الحكومات الضعيفة لم يجد الجيش حكومةً ينقلب عليها سوى حكومة نجم الدين أربكان الائتلافية، التي لم تقضِ سوى ثمانية أشهر في السلطة، فجاء انقلاب فبراير/شباط

---

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٤٤ ـ ٤٥؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 509-10; Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations (New York: Simon and Schuster, 2003), pp. 145-147.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٣ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق، ص ١٥٣ وما بعدها.

١٩٩٧ الناعم عبر «مذكرة» الجيش. وخيّمت على السياسة التركية أجواء حرب العلمانية العسكرية على الإسلاميين، بدءاً من مؤسساتهم المالية والإعلامية، وحتى حجاب النساء، واضطر أربكان إلى الاستقالة في يونيو/حزيران ١٩٩٧، ولم يزد عمر حكومته على سنة واحدة[١].

في السنوات الأربع التالية وصلت السياسة التركية إلى مرحلة إفلاس شاملة، وأزمات طاحنة، وانهار الاقتصاد، وتسارع التضخم، واتسع حجم الفساد، وبدا إخفاق الحكومة مؤكداً مع الزلزال الهائل الذي ضرب مرمرة في أغسطس/آب ١٩٩٩، والذي قُتِل فيه ١٨ ألفاً (وقيل ٤٠ ألفاً)، مع دمار هائل، وعجزت الحكومة عن التعامل مع الأزمة[٢]. وكان كل هذا بمنزلة التمهيد للتغيّر الكبير الذي ستشهده تركيا بقدوم حزب العدالة والتنمية.

ويمكن إجمال الصورة العامة لتركيا العلمانية الحديثة خلال الفترة التي تمت مناقشتها على النحو الآتي:

١ ـ طوال تاريخ تركيا الحديث، حتى من بعد التحول نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية (١٩٤٦)، لم تكن الحكومة المنتخبة هي الحاكم الفعلي، بل كانت تقع تحت هيمنة أطراف غير منتخبة؛ مثل الجيش، والبيروقراطية، والقضاء[٣]. ويمكن في مرحلة لاحقة أن نضيف إليهم «الإعلام»؛ إذ يعدّ ـ خصوصاً في المجتمعات الرأسمالية ـ بوقاً لمالكيه من ذوي الأموال، وهم غير منتخبين، وهم به قادرون على التأثير، وتوجيه الشعوب، والضغط على الساسة[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧٠ وما بعدها؛ وكذلك:
Cemal Karakas, op. cit., p. 27.

(٢) كِرِم أوكْتِم، المرجع السابق، ص ١٧٦ وما بعدها؛ وكذلك:
Cemal Karakas, op. cit., p. 29.

(٣) كِرِم أوكْتِم، المرجع السابق، ص ٤٨ و٨٧؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 505.

(٤) وقد بلغ تأثير الإعلام في المسار التركي حدَّ أن أيدين دوغان، وهو رئيس أقوى مجموعة إعلامية تركية، تحدث إلى أردوغان عندما أسس الحزب، وصرَّح له بأنه هزم ثلاثة رؤساء وزارة: تورغوت أوزال، وسليمان ديميريل، وتانسو تشيلر، كلهم بدؤوا ضده، لكنهم انتهوا إلى الاستسلام له. انظر: حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان: قصة زعيم، ترجمة وتقديم: طارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

٢ ـ لئن كانت لحظة تأسيس الجمهورية تُمثّل ولادة الدولة التركية العلمانية، فإنّ لحظة التحوّل إلى التعددية هي لحظة إنشاء قشرة مدنية ديمقراطية شكلية تخفي تحتها ما اصطلح على تسميته فيما بعد «الدولة العميقة»، و«الدولة الحارسة»، و«الدولة الموازية»؛ وهي تلك التي تتكون من تحالف يضم «القيادة العليا للجيش، والقضاء الأعلى، والبيروقراطية، والذين استمروا في النظر إلى أنفسهم باعتبارهم الملاك المستحقين للدولة»[1]، فكانت لهم هيئات سرية وعلنية لتنفيذ الأعمال غير الشرعية؛ إذ كان كل شيء مسموحاً به تحت ذريعة «إنقاذ الدولة»، ولو كان قتل الآلاف، وتأجيج الصراع بين المكونات المختلفة في تركيا؛ لتوفير الذريعة للانقلابات العسكرية[2]. ولم تجد هذه الانقلابات أي معارضة حقيقية من الغرب الليبرالي الذي ضغط لإنشاء تعددية من قبل، بل كان هذا هو النظام المفضَّل لديه[3].

٣ ـ ظل التوجه نحو الغرب سياسةً مستقرةً لتركيا الحديثة في عهد جميع حكوماتها، وحتى محاولات أوزال وأربكان لم تكن جذرية ولا ثورية، وهذا طبيعي ومُتَفَهَّم؛ إذ لم يكن بالإمكان غير هذا، ومثلما يُقال بأنها محاولات إسلامية أرادت النفاذ إلى النظام العلماني المغلق من خلال منظومة الحريات الغربية؛ يقال أيضاً إن المنظومة الغربية احتوت واستوعبت الإسلاميين الأتراك وأنشأتهم وفق نمط جديد.

ثانياً: المحاولات الإسلامية

وقع اختلافٌ بشأن مدى تأثير النظام العلماني في الإسلاميين، وهل هَزَمَ الإسلاميين، أم أنهم هم من تعلموا وتطوروا بالتجارب. ولكنّ الثابت أن صورة الإسلاميين ونهجهم عند بداية تركيا العلمانية كانت على خلاف الصورة التي تكونت عند نهاية القرن العشرين.

---

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٤٩ و٨٧.

(٢) المرجع سابق، ص ٥٠، ٥١، ٩٢.

(٣) المرجع سابق، ص ٨٧؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 505.

لقد ظل الإسلام ـ على الرغم من كل قهر الدولة ومطارداتها ـ الهوية العميقة للأتراك، وقد جاهد الأتراك للدفاع عن هويتهم بقدر ما استطاعوا؛ بالجهاد حيناً، وبالسياسة أحياناً، وبالدعوة والتعليم في كل حين.

شهدت البداية مواجهات مسلّحة ضد الجمهورية العلمانية؛ من خلال سلسلة ثورات لأتباع الطريقة النقشبندية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وُوجهت جميعها بعنف لا هوادة فيه[1]. وكان أبرزها حركة الشيخ سعيد بيران الكردي (فبراير/شباط ١٩٢٥) في شرق تركيا، بجيش «قوامه ١٥ ألف مقاتل، واستولى على جزء كبير من ديار بكر، والمحافظات المتاخمة لها... واستطاع الجيش احتواءها في مارس/آذار من العام ذاته؛ بالاستعانة بقصف جوي مكثف. وشُنِق الشيخ سعيد وأتباعه، وتم ترحيل الكثير من القبائل التي اشتركت في التمرد إلى غرب الأناضول»[2]. وبرزت في هذا السياق مقاومة لأتباع الطريقة التيجانية، إذ كانوا يحطمون أو يلطخون تماثيل أتاتورك، ويتحدون منع الأذان بالعربية، وكانوا من الجرأة بحيث تظاهروا أمام البرلمان[3]!

وظهر كثير من المقاومات الدعوية العلمية، التي تقتصر على الوعظ، ونشر الدعوة وتربية الأتباع والأبناء، وبرزت فيها أسماء علماء كبار؛ منهم: الشيخ عاطف الإسكليبي، الذي أُعْدِم بسبب كتاب ينكر ارتداء القبعة تشبّهاً بالغرب، وقد صدر قبل قوانين الزي الأتاتوركية، والشيخ سليمان حلمي، الذي تصدّى سرّاً لتعليم اللغة والحرف العربي بعد قانون كتابة التركية بالحرف اللاتيني[4]، وأشهر هؤلاء قاطبة كان الشيخ سعيد النورسي، صاحب الرسائل الذائعة «رسائل النور»، الذي تحول أتباعه إلى تيار كبير معروف[5].

وما إن أتيحت الفرصة أمام تأسيس أحزاب سياسية حتى ظهرت أحزاب إسلامية في الساحة؛ مثل حزب حماية الإسلام، الذي أسسه نجمي كوناش ومصطفى

---

(١) Binnaz Toprak, op. cit., pp. 627, 632-623.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٣) Binnaz Toprak, op. cit., p. 637.

(٤) هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية: نموذج الإمام سليمان حلمي (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٥٩ وما بعدها.

(٥) Ira M. Lapidus, op. cit., p. 508.

أوزباك في ١٩ يوليو/تموز ١٩٤٦، غير أنه أغلق بعد ٢٣ يوماً بذريعة مخالفة الدستور. وكان هناك أيضاً حزب المحافظين، الذي أسسه الجنرال رفعت أيتل خان، وقد لقي المصير نفسه، وحزب الأمة، الذي أسسه المارشال فوزي جقمق في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٤٨، الذي لم يكن بأفضل من سابقيه، وهو ما اضطر الإسلاميين إلى الدخول إلى السياسة من خلال الأحزاب العلمانية، وخصوصاً اليمينية التي لا تعادي الدين[١].

وبالعموم، فقد ارتخت قبضة الكمالية منذ الدخول في التعددية، وصارت مطاردة الإسلام في تركيا أقرب إلى سلطة تطارد منافسيها السياسيين وتضطهدهم منها إلى سلطة ذات مشروع عقدي علماني يطارد أعداءه الحضاريين، وإن ظلت العناوين والشعارات المرفوعة عقدية فكرية صارخة. وكان موقع تركيا في المعسكر الغربي يسمح بمساحة للإسلام كحائط صدٍّ ضد الشيوعية.

لقد شهد عهد مندريس ما يشبه انقلاباً في صيغة الدولة العلمانية الكمالية؛ إذ افْتُتِحَتْ في عهده مدارس الأئمة والخطباء، وسُمح للأئمة بدروس تطوعية في المدارس، وأقرَّ رفع الأذان باللغة العربية، وتخصيص دروس دينية في الإذاعة. وكان انقلاب عام ١٩٦٠ يحتاج إلى الوقوف ضد الشيوعية، فكان دستور عام ١٩٦١ موصوفاً بالليبرالية، ويحفظ الحريات وحقوق التجمّع، وهو ما أتاح فرصةً واسعةً أمام النمو الإسلامي[٢]، الذي صار يُغازَل من قِبَل الأحزاب التي باتت في حاجة إلى دعم الجمهور الذي يميل إلى الإسلام، أو كانت - على الأقل - حريصة على إثبات أنها لا تعادي الدين[٣]. وبهذا لم ينتهِ ما أسّس له مندريس من مساحة حريات، ولم يُنقَض كل ما بناه، بل كان عهد سليمان ديميريل نسخةً مخففةً من عهد مندريس فيما يخص الساحة الإسلامية[٤].

(١) محمد زاهد غل، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٩٣؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 35-36.

(٣) Ira M. Lapidus, op. cit., p. 509; Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 35-37; Binnaz Toprak, op. cit., p. 634.

(٤) William Hale and Ergun Ozbudun, op. cit., pp. xx.

لذلك ما إن انتهى عقد الستينيات حتى كان المزاج الإسلامي مهيمناً على الساحة[(١)]؛ فظهرت أحزاب إسلامية؛ كحزب الوحدة التركي، الذي أسسه الجنرال صدقي أولاي، عميد الكلية الحربية، عام ١٩٦٧، وحزب تحرير تركيا[(٢)]. إلا أن هذه الأسماء انطفأت سريعاً، ولم يبق في الأفق سوى اسم أول محاولة للزعيم الإسلامي القادم؛ نجم الدين أربكان، عبر حزب النظام الوطني (يناير/كانون الثاني ١٩٧٠)، وهو الحزب الذي صار يصارع النظام العلماني العسكري، فيغلقونه، فيعود باسم جديد، فكانت سلسلة أحزاب تلت ذلك الحزب بدأت بـ «السلامة الوطني»، ثم «الرفاه»، ثم «الفضيلة»، وأخيراً «السعادة».

ازدهر النمو الإسلامي في السبعينيات، وشهد هذا العقد نموّاً كبيراً في الإقبال على كتب الحركة الإسلامية المترجمة من العالم العربي، وكانت كتب حسن البنا، وسيد قطب، وأبو الأعلى المودودي، وغيرهم، الأكثر رواجاً، وانتشرت المكتبات الإسلامية، وكثرت المجلات الإسلامية في تلك المرحلة، والتي كانت تتخذ من الأدب غطاءً لمضامينها الإسلامية[(٣)]. ثم كان عهد تورغوت أوزال فرصةً ملائمةً لنمو الحركات الإسلامية وتمددها بمختلف أطيافها، خصوصاً مع ازدهار الاقتصاد؛ بفضل ظهور طبقة رجال أعمال كانوا قد أتوا من قبل إلى المدن الكبرى، فسكنوا أطرافها من جراء سياسات الدولة الأتاتوركية، أو كانوا قوةً عاملةً في مصانع الدولة، ثمّ صاروا فيما بعد ينافسون في القطاع المالي، وهم الذين سيُعرفون فيما بعد باسم رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين «الموسياد» (Independent Industrialists' and Businessmen's Association, MUSIAD)، وستُعرف مناطقهم الصناعية باسم «نمور الأناضول». لقد صار هؤلاء مدداً للأحزاب الإسلامية، وصارت الأحزاب الإسلامية تدافع عنهم ضد حيتان المال والأعمال الأتراك أو الأجانب؛ لكونهم طليعة الاقتصاد المحلي ضد الإغراق الأجنبي[(٤)].

(١) Cemal Karakas, op. cit., p. 13.

(٢) منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩ ـ ١٩٩٧ (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٤١ وما بعدها؛ وكذلك: Cemal Karakas, op. cit., p. 22.

(٤) Heinz Kramer, op. cit., pp. 67-68; Cemal Karakas, op. cit., pp. 20-21.

ومثلما ظهرت أحزاب إسلامية تنافس النظام العلماني وتشتبك معه، ظهرت في أطياف هذا التيار الإسلامي جماعةٌ بدت أقرب إلى الإسلام الذي تريده الدولة العلمانية، وهي جماعة فتح الله غولن، التي هي طيف من التيار النورسي، لكنها لم تكتف بالاستقامة الشخصية، بل سعت لصناعة بيئة إسلامية؛ بالعمل الدعوي والتعليمي والاقتصادي، وابتعدت عن العمل السياسي(١). وقد فضّلت هذه الجماعة ألا تواجه النظام، بل أن تخادعه؛ فسعت إلى اختراق مؤسسات الدولة، وألزمت أفرادها الذين أهّلتهم لهذا بالتخلي عن كل ما من شأنه أن يصمهم بالإسلامية، فصار لها نفوذ كبير داخل جهاز الدولة. وقد تلقّت في طريقها هذا دعماً حكومياً صريحاً أحياناً، كما تعرّضت للمضايقات والضغوط أحياناً أخرى؛ لكون مؤسساتها التعليمية والمالية تعد رافداً داعماً ومسانداً للأحزاب الإسلامية، مع أنها ملتزمة دائماً بمعارضة هذه الأحزاب، وكانت هي الحركة الإسلامية الوحيدة التي تعارض أربكان وتوالي الجيش والبيروقراطية، ولم تعترض على انقلاب عام ١٩٩٧(٢). ولهذا يُختلف في شأنها كثيراً، وفي شأن منهجها؛ أكان وسيلة ذكية اعتمدها الإسلاميون في تركيا، أم أن النظام العلماني صنع بذكاء جماعة إسلامية وظيفية على صبغته ومثال؟. وسيزداد هذا الاختلاف وتشتد إثارته حين تحقق هذه الجماعة أعلى تأثير ونفوذ في اللحظة نفسها التي ينجح فيها حزب العدالة والتنمية ـ تلاميذ أربكان ـ في أن يكون على رأس السلطة، إذ سيشن كل منهما على الآخر حرباً ضروساً.

ومن عجائب المقادير أن تكون الجاليات التركية في أوروبا ـ وبالأخص في ألمانيا ـ هي نقطة انطلاق للحركة الإسلامية التركية، ذلك أن قسماً كبيراً من قوة العمالة التركية هاجرت إلى الغرب مع سوء الأحوال في تركيا، وبسبب حاجة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى العمالة، ثم مع وجود حرية في أوروبا لم يكن يتوفر مثلها في تركيا، فكانت النتيجة أن أدى ذلك كله إلى نشاط الحركة الإسلامية في

(١) M. Hakan Yavuz and John L. Esposito, op. cit., p. 19.

(٢) Ihsan Yilmaz, "Ijtihad and Tajdid by conduct," in: M. Hakan Yavuz and John L. Esposito, op. cit., p. 226; Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 15-18.

جاليات الخارج[1].

كانت الحصيلة النهائية أن تركيا «في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بدأت تشهد وعياً متزايداً لمن يوصفون بالمحافظين أو الإسلاميين، أو من وُصِفت حركتهم بالصحوة الإسلامية، كان محورهم الأول: إعادة التوازن للعقل التركي الحديث؛ بأن يتوافق مع نفسه وذاته بما يقنعه ويطمئنه، وبأنه لا يستطيع أن يعيش خارج تاريخه الذاتي ولو كان غير مشرّف، فكيف به وهو ينتمي إلى أعرق تاريخ وأشرفه؟ فكيف يتم فصله عن تاريخه وهويته بالقهر والكذب والإرهاب الأمني والسياسي؟»[2]. لقد أخفقت الكمالية في أن تكون بديلاً من الإسلام[3]، ولهذا تأسّف كاتب تركي معجب بأتاتورك ـ عند مطلع التسعينيات ـ بأن الكمالية تتشقق، وأن الإسلام بات أقوى شيء في تركيا، وأن الكمالية لم تفهم موقع الإسلام من هوية الأتراك[4].

إلا أن اللافت للنظر أن الديمقراطية والتعددية التركية ـ وإن كانت قشرة للدولة العميقة ـ استطاعت استيعاب المجهود الإسلامي داخلها، وبقدر ما ظلت الدولة العميقة تخشى من اختراق أو اختطاف الإسلاميين للدولة بواسطة هذه الآلية، أمنت من تحول المجهود الإسلامي نحو الحركات السرية والقتال المسلح[5].

تجربة أربكان

تعد هذه التجربة أقوى تجربة إسلامية في تركيا منذ دخولها الحقبة العلمانية حتى ذلك الوقت، وحمل لواءها الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان (٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٦ ـ ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١)، وهي التجربة التي نشأ في رحمها وانبثق منها حزب العدالة والتنمية.

يُعَدُّ نجم الدين أربكان أول سياسي إسلامي في تركيا منذ دخولها الحقبة

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٩١؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 27-30.

(٢) محمد زاهد غل، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) Binnaz Toprak, op. cit., pp. 627 and 632.

(٤) ⁰herif Mardin, op. cit., pp. 372-373.

(٥) Cemal Karakas, op. cit., pp. 15 and 35.

العلمانية، فقد كان السياسيون خلافه علمانيين، ومن نُسِب منهم إلى العاطفة الإسلامية؛ مثل مندريس، أو أوزال، أو ديميريل، إنما كانوا يعلنون اعتناق العلمانية، وكانوا ليبراليين يفتحون المساحة لبعض المظاهر الإسلامية من منطلق الحريات التي يستلزمها موقع تركيا العضو في المعسكر الغربي الليبرالي ضد المعسكر الشرقي الشيوعي. وفي حين انتهى مندريس نهاية درامية بإعدامه، انتهى أوزال نهاية نصف درامية بموت مشكوك فيه، وانتهى ديميريل نهاية عادية بذوبانه في النظام وأفول نجمه، ولذلك كانت الإثارة كلها متكثفة في الحياة الحافلة لنجم الدين أربكان! لقد كان نجم الدين أربكان أهم شخصية إسلامية في تاريخ تركيا العلمانية.

ينحدر أربكان من نسل أمراء السلاجقة. وُلِد في مدينة سنوب شمال تركيا لأسرة متدينة، يعمل أبوه قاضياً، وتربى في أحضان الطريقة النقشبندية، وتخرج في كلية الهندسة بإسطنبول محققاً المركز الأول على دفعته عام ١٩٤٨، فعُيِّن معيداً فيها، ثم أُرسل في بعثة إلى ألمانيا عام ١٩٥١، فحصل على الدكتوراه من جامعة آخن عام ١٩٥٣، وعمل هناك رئيساً لمهندسي الأبحاث بمصنع محركات في مدينة كولون، وكانت له إضافات في صناعة المحركات. ثم عاد إلى تركيا عام ١٩٥٥، وترقَّى في المراتب العلمية، فكان أصغر أستاذ مساعد في جامعة إسطنبول وهو في سن السابعة والعشرين، ثم أسس مصنع «المحرك الفضي» عام ١٩٥٦ لإنتاج محرك الديزل، وكان في الثلاثين من عمره، ولم تزل شركته رائدة في هذا المجال، ثم تولَّى منصب الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والبورصة التركية عام ١٩٦٧، ثم صار رئيس الاتحاد عام ١٩٦٨، واستثمر هذا الموقع في خدمة الصناعة الوطنية، والدفاع عمن تضررت مصالحهم الاقتصادية من المهمشين ورجال الأناضول، فاصطدم بالعلمانيين وحيتان الأموال، والرئيس ديميريل، الذي هاجمه أربكان. وتحت ضغوط إعلامية علمانية قوية أُجْبر على ترك اتحاد غرف التجارة والصناعة والبورصة التركية، وأسس أول أحزابه السياسية ليستمر في الدفاع عن مصالح أمته[1].

لم يكن تأسيس حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠ أول انخراطه بالسياسة، بل كانت بداية المشوار السياسي قديمة منذ تخرجه في الجامعة؛ إذ انضم إلى حزب

(١) منال الصالح، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

العدالة الذي كانت قيادته قد آلت إلى سليمان ديميريل. ومع ظهور توجهه الإسلامي رفض ديميريل أن يضعه على قوائم انتخابات ١٩٦٩؛ خروجاً من الضغوط العلمانية، إلا أن أربكان ترشح مستقلاً في مدينة قونية وفاز فيها[١].

أسس أربكان حزب النظام الوطني في ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٧٠، وكان أول حزب إسلامي تعرفه الدولة التركية؛ إذ أظهر أربكان هويته بكل وضوح، وخطب في مؤتمره الأول قائلاً: «أمتنا هي أمة الإيمان والإسلام»، وهاجم الشيوعيين والماسونيين وسيطرتهم على الإعلام والاقتصاد، وقال: «ليس أمامنا إلا العمل معاً لنصل تاريخنا المجيد بحاضرنا الذي نريد أن يكون مشرّفاً». لكن الحزب أغلق بعد عام وأربعة أشهر (٢٠ مايو/أيار ١٩٧١)، مع حظر ممارسة السياسة على أعضائه خمس سنوات، فاضطر أربكان إلى أن يغادر تركيا، ثم عاد بعد هدوء الأوضاع نسبياً عام ١٩٧٢، ليدفع بعضَ الإسلاميين ـ ممن لم ينطبق عليهم هذا الحكم ـ لتأسيس حزب جديد هو حزب السلامة الوطني (١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢)، وخفَّف من لهجته الإسلامية، وتبنّى «صورة أكثر واقعية [تبتعد عن] استخدام شعارات تنادي بالتوجه الإسلامي»[٢]؛ فخاض انتخابات عام ١٩٧٣، وفاز بـ ١١,٨٪ من الأصوات (٤٨ مقعداً)، فحلَّ بذلك في المركز الثالث. واستفاد من الخلاف والانقسام بين الحزبين الكبيرين (حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل: ١٤٩ مقعداً بنسبة ٢٩,٨٪، وحزب الشعب الجمهوري وزعيمه بولنت أجاويد: ١٨٦ مقعداً بنسبة ٣٣,٣٪)، فاضطر أجاويد إلى أن يأتلف مع أربكان، فحصل حزب السلامة على ٧ وزارات، وصار أربكان نائباً لرئيس الوزراء. وقد ساعدته الأوضاع الدولية وموقف الغرب من قضية قبرص على رفع صوته بمعاداة الغرب والتحرّر منه، والاتجاه نحو العالم الإسلامي، وإبراز الهوية الإسلامية[٣]. لكن الحكومة الائتلافية سقطت بعد تأسيسها بتسعة أشهر. وبعد اختناق سياسي اضطر حزب العدالة بزعامة ديميريل إلى أن يتحالف مع حزب السلامة؛ فصار أربكان نائباً لرئيس الوزراء. ولما جاءت انتخابات (يونيو/حزيران ١٩٧٧) تراجع حزب السلامة إلى ٦,٨٪ (٢٤ مقعداً)، لكنه حافظ

---

(١) Cemal Karakas, op. cit., p. 14.

(٢) منال الصالح، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣) Cemal Karakas, op. cit., pp. 14-15.

على موقعه في الائتلاف الحكومي بقيادة حزب العدالة بستّ وزارات، وبقي أربكان نائباً لرئيس الوزراء. وانهار هذا الائتلاف، ثم دخل حزب السلامة في ائتلاف آخر مع حزب الشعب الجمهوري، والذي انهار أيضاً كما هي الحالة المسيطرة على عقد السبعينيات[١].

شهدت الساحة الإقليمية كلها تطوراً جديداً مع الثورة الخمينية في إيران عام ١٩٧٩، وهي الثورة التي أعطت زخماً لكل الإقليم، وكان من توابعها في تركيا أن ذهب وفدٌ من حزب السلامة مهنئاً الخميني، ثم أرسل الخميني رسالةً إلى أعضاء حزب السلامة متمنياً لهم النجاح في إقامة دولة إسلامية في تركيا. وفي ذلك الوقت حشد حزب السلامة لمظاهرة ضخمة في مدينة قونية (٦ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠)، تقول بعض التقديرات إنها بلغت ربع المليون؛ احتجاجاً على القرار الإسرائيلي بضمّ القدس. ومع ما تمر به البلاد من أزمات واضطرابات كانت المظاهرة مناخاً جامعاً، اختلطت فيه الروح الإسلامية بالروح الاحتجاجية، ورُفِعَت فيها شعارات تعلن الإسلام وترفض العلمانية. وهكذا بدا كأنَّ أربكان سيكرر تجربة الخميني في إيران. ولا ريب أن تكرار التجربة جال بخيال كثيرين من الإسلاميين وأعدائهم، ولهذا لم يكن الجواب إلا انقلاباً عسكريّاً عام ١٩٨٠ قاده كنعان إيفرين، فحلَّ الأحزاب، وفرضَ الإقامة الجبرية على زعمائها[٢]. أما أربكان فسُجن، ثم أُطلق سراحه مع منعه من ممارسة السياسة أربع سنوات[٣].

سُمح بتأسيس الأحزاب مرة أخرى عام ١٩٨٣، فأسس أربكان حزب الرفاه في ١٩ يوليو/تموز ١٩٨٣ من موقعه في الظل والحظر، إلا أن الحزب لم يُسمح له بخوض انتخابات تلك السنة، فذهبت أصوات قاعدة الحزب إلى تورغوت أوزال، وحزب الوطن الأم، وهو ما أدى إلى نقصان أصواته في انتخابات مارس/آذار

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: منال الصالح، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها، و١٠٥ وما بعدها؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 40-41.

(٢) منال الصالح، المرجع السابق، ص ١٤٩ ـ ١٥٠؛ وكذلك:
Cemal Karakas, op. cit., p. 16

(٣) منال الصالح، المرجع السابق، ص ١٥٥ وما بعدها.

١٩٨٤، إذ لم يحقق سوى ٤,٤٪، وقد ذهب أريكان خطوات أخرى نحو التقاطع مع العلمانية بدلاً من مصادمتها، وصكَّ مصطلح «العلمانية الحقة»، وقصد بها تلك التي لا تعادي الدين ولا تهيمن عليه، بل تقف منه على الحياد، وابتعد عن وصف حزبه بالإسلامي، مغلّفاً إياه بخطاب إصلاحي أخلاقي[١]. ثم أقرَّ تعديلٌ دستوريٌّ في سبتمبر/أيلول ١٩٨٧ رُفِع به الحظر عن الزعامات السياسية، فعاد أربكان لقيادة الحزب رسمياً[٢]، وخاض انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٧، فحصل على نسبة ٧,٢٪، ثم الانتخابات البلدية في مارس/آذار ١٩٨٩، فحصل على نسبة ٩,٨٪، ثم انتخابات أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ فحصل على نسبة ١٦,٩٪. وقد أظهرت هذه النتائج أن للحزب «قوة ناخبة قد تبلورت، ولكنها لم تتمكن من التعبير عن نفسها بشكل كامل»[٣]، ثم حقق الحزب ١٩٪ في انتخابات البلدية عام ١٩٩٤، ومنها الفوز بمقعدي رئاسة البلدية في كلٍّ من أنقرة وإسطنبول؛ فكان ذلك نقلة كبرى للحزب ومستقبله السياسي[٤].

انهار التحالف الحاكم بين حزبي الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر، وحزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال، فأجريت انتخابات مبكرة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، وحصد الحزب نسبة ٢١,٣٨٪ (١٥٨ مقعداً). وفي ظل عجز الأحزاب الكبرى عن التفاهم، صار أربكان نائباً لرئيس الوزراء، ثم رئيساً للوزراء على رأس حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيلر[٥]. وتسبب هذا الفوز بصعقة للعلمانيين وفي قلبهم المؤسسة العسكرية؛ إذ صارت تركيا لأول مرة تحت إدارة رئيس وزراء إسلامي[٦]. وبعد فترة قصيرة أطلق هؤلاء حملة سياسية لقلب

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧٦ وما بعدها؛ وكذلك:
Cemal Karakas, op. cit., p. 22-3

(٢) 84 Cemal Karakas, op. cit., p. 21.

(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٤) منال الصالح، مرجع سابق، ص ١٩٤ وما بعدها؛ وكذلك:
William Hale and Ergun øzbudun, op. cit., p.4.

(٥) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ١٨٤؛ وكذلك:
Ira M. Lapidus, op. cit., p. 508

(٦) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 42; Cemal Karakas, op. cit., p. 25.

النتائج، فعاشت تركيا صراعاً على الهيمنة السياسية[١].

جاء أربكان في وقت عصيب؛ فقد كانت حملة الجيش على الأكراد مستمرة، فعمل على سحب السياسة باتجاه أن تكون «الحرب على الإرهاب» هي الأولوية الأولى، أو حتى المهمة الوحيدة، وكانت «الدولة العميقة» تدير هذه الحرب بمستوياتها السرية التي تشيع الاغتيالات، والتعذيب، وكل ما هو غير قانوني. وفي الشهر نفسه الذي تولى فيه أربكان الحكومة (يونيو/حزيران ١٩٩٦) وقعت حادثة سوسورلوك التي بدأت تتكشف بها خيوط بعض هذه الأعمال «القذرة»، وصارت تُنْشَر في الصحافة، وتُواجَه بها الحكومة، التي لم تكن تستطيع أن تفعل حيال ذلك شيئاً[٢].

وفي سياق آخر، ذهب أربكان في طريق تغيير تركيا، فاتخذ خطوات جريئة؛ من أهمها: تأسيس مجموعة الدول الصناعية الإسلامية الثماني[٣]؛ تمهيداً لإنشاء سوق إسلامية مشتركة، واعتماد سياسة اقتصادية وطنية تغلق تركيا في وجه الاستثمارات الغربية، وتمنع الاقتراض من الخارج[٤]، وهو ما سيضرب مصالح الدول والشركات الكبرى. كما حاول إنهاء السير في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحاول الترويج لاستعمال العملة الذهبية (الدينار الإسلامي)، إلا أن حزب الطريق القويم، وهو شريكه في الائتلاف، أبلغه أن قضيتَين غير قابلتين للمناقشة في تركيا: عضوية الناتو، وسكّ الدينار[٥]. ولم تفلح محاولاته في التماهي مع السياسات المستقرة؛ كمواصلته الدعم اللوجستي للقواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، أو موقفه من مسألة قبرص، أو تأييد ما يجري في المسألة الكردية، أو إبقاء العلاقات مع إسرائيل، أو قبول الحظر المفروض على الحجاب[٦]، فلم يُجْدِ كل هذا، وحدث ما هو متوقع.

---

(١) Heinz Kramer, op. cit., p. 70.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٦٣ وما بعدها.

(٣) وهي: تركيا، إيران، باكستان، ماليزيا، إندونيسيا، مصر، ليبيا، نيجيريا.

(٤) Cemal Karakas, op. cit., p. 23.

(٥) لقاء مع أبو بكر ريغر، رئيس دار السكة الإسلامية العالمية، فيلم وثائقي «حركة الدينار»، قناة الجزيرة الوثائقية، ١٠/ ٤/ ٢٠١٤.

(٦) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 43-44; Cemal Karakas, op. cit., p. 26.

وفي اجتماع دوري لمجلس الأمن القومي (٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٧) أُبلغ أربكان ونائبته تانسو تشيلر من قبل هيئة الأركان بأن تركيا صارت تحت خطر الرجعية الدينية المهددة لوحدة البلاد، وقدموا قائمة بالإجراءات المطلوبة من الحكومة؛ وهي تتلخص في ضرب التيار الإسلامي: أموالاً وإعلاماً وتعليماً، وإنشاء هيئة برئاسة نائب رئيس الأركان تشرف على التنفيذ. وبعد أيام من الضغط العنيف أجبر أربكان على الموافقة[1]، وآثر الانسحاب كيلا يتطور الأمر إلى انقلاب عسكري مباشر كما حدث في عام ١٩٨٠. وهكذا امتدت رئاسته للحكومة رسميّاً ما بين (٢٨ يونيو/حزيران ١٩٩٦ ـ ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٧)، ثم صدر قرار بحل حزب الرفاه في ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، وحرمان أربكان من العمل السياسي، وكان الحزب في ذلك الوقت يمتلك ٤ ملايين عضو[2]، وبعضهم يقول ٤ ملايين من الرجال، ومليونين على الأقل من النساء[3].

أسس أربكان حزباً جديداً؛ هو حزب الفضيلة، بمن لم يشملهم الحظر السياسي، وكان برئاسة صديقه محمد رجائي قوطان، واعتمد خطاباً أكثر هدوءاً وأقلَّ حدةٍ من خطاب الرفاه[4]، لكن لم يحصل في انتخابات أبريل/نيسان ١٩٩٩ إلا على ١٥,٤٪، فصار في المعارضة. ثم صدر قرار حلّه في يونيو/حزيران ٢٠٠١؛ بوصفه محاولة لإعادة حزب محظور[5]. فتأسس حزب السعادة في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠١، وهو آخر أحزابه، والذي لا يزال يطرح نفسه على أنه حزب إسلامي أصيل، ويجدد خطاب حزب السلامة، الذي يعلي من شأن الأخلاق والقيم، ويتبنى معاداة التغريب، ويرفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[6]، إلا أنه أفل نجمُه، وصار في عِداد الأحزاب الهامشية.

---

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٦٩؛ وكذلك:
Cemal Karakas, op. cit., p. 27.

(٢) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٢٣٥؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 44.

(٣) لقاء مع عمر قورقماز مستشار أربكان، قناة التركية (العربية)، ٢٧/ ٢/ ٢٠١١.

(٤) William Hale and Ergun øzbudun, op. cit., p. 5.

(٥) Cemal Karakas, op. cit., pp. 27-28.

(٦) Senem Aydin and Ru°en ak"Political Islam in Turkey," CEPS Working Document, no. 265 (April 2007), p. 11.

ومهما كانت أسماءُ الأحزاب المختلفة فإن الفكرَ الإسلامي السياسي ظل كما هو؛ يُعرف بـ«الرؤية الوطنية» أو «الفكر الوطني» الذي يرى أن أساس النهضة هو التمسك بالإسلام بوصفه هوية، والاكتفاء بأخذ ما لدى الغرب من تقنية فحسب، مع اعتماد صناعة وطنية تؤسس لوجود حقيقي على الساحة العالمية، ورفع سيطرة الدولة على الدِّين. وبما أنّ هذه الأحزاب المتعاقبة كانت ممثلة لهوية جامعة، فقد جمعت تحتها أطيافاً تعد «تناقضات» من منظور العلمانية التركية، فاجتمع تحت سقفها عدد من الجماعات الإسلامية، مع قاعدة شعبية من العمال والقرويين والتجار، وأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من الفئات المحافظة، مع عناصر من البرجوازية الصغيرة، وقاطني المدن، والعاملين في جهاز الدولة. وكان جمهورها هو تلك الجماهير القروية الريفية المتدينة المقهورة تحت سياسات العلمانية، ولذلك عدَّ حزب الرفاه ـ مثلاً ـ نفسه ممثل «الأغلبية المقهورة»[1]. ولكن بعد إغلاق حزب الرفاه شهد حزبا الفضيلة ثم السعادة تغيراً في الخطاب والبرنامج نحو جهة أكثر ليبرالية وأقل معاداة للغرب[2].

ومن بين كثير من الإنجازات للحركة الإسلامية بزعامة أربكان، يعدُّ الإنجازُ الرئيس لها نقلَ الكتلة الإسلامية من ساحة المقهور المغلوب الذي غاية أمله دعم وتأييد الأقل سوءاً بين الساسة، إلى ساحة الفاعل المتحرك الموجود في خريطة السياسة بديلاً وخياراً[3]، وهو ما فتح طريقاً أمام سائر طاقات المتدينين، والشباب خصوصاً، للبحث في مسائل الإسلام والسلطة والدولة، وتجارب الجماعات الإسلامية في العالم، وترجمة أدبياتهم، وهو ما جعل مرحلة السبعينيات مرحلة ازدهارٍ فكريٍّ إسلاميٍّ[4]، وتأسيسٍ لحالة إسلامية تعيد اكتشاف ذاتها، وتسعى إلى إعادة المجد القديم، وتنظر إلى الحقبة العلمانية في تاريخ تركيا على أنها حقبة انحدار وانهيار لا حقبة بعث جديد، وأن هذا الوضع يحتاج إلى تصحيح[5].

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص٤٢؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 40-42; Binnaz Toprak, op. cit., pp. 635-638; Cemal Karakas, op. cit., p. 14.

(٢) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 45.

(٣) Ibid., p. 31.

(٤) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٥) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 40.

حفلت حياة نجم الدين أربكان بأنواع المعاناة، وأولها معاناته من داخل الوسط الإسلامي أول الأمر؛ إذ طُرِحَتْ الإشكاليات ذاتها المتعلقة بشرعية تأسيس حزب، والدخول في ظل نظام غير إسلامي، وانتهاج وسيلة الديمقراطية سبيلاً[1]. وانقسمت قاعدة حزبه من النقشبنديين والنورسيين بعد تحالفه مع اليسار واليمين، فعدُّوا التحالف مع الكماليين خيانة لمبادئ الإسلام[2]، مروراً بما تعرَّض له في مسيرته الطويلة من حصار وتضييق، وإغلاق أحزابه، ومحاكماته التي قضت عليه بالسجن أو بالإقامة الجبرية. وفي آخر حياته، التي قضاها بين سجن وإقامة جبرية، لم يستطع تلاميذه ـ وإن كانوا في موقع السلطة ـ أن يرفعوا عنه شيئاً، إلا عفواً صحيّاً عام ٢٠٠٨، وما كاد يتحرّر من الحظر والسجن حتى عاد بجَلَدٍ عجيبٍ وصبرٍ دؤوبٍ لرئاسة حزبه «السعادة» مرة أخرى عام ٢٠١٠، وهو في الرابعة والثمانين من عمره، لكنه لم يقض سوى ستة أشهر حتى وافاه الأجل. وارتجَّت إسطنبول بجنازة هائلة حاشدة مهيبة، قطع أردوغان زيارته إلى أوروبا ليشارك فيها، ومعه عبد الله غُلْ رئيس تركيا وقتها.

انتهى أربكان إلى السجن والحظر، ولم يفلح حزبه الجديد في أن يجدّد مسيرته، لكنه ظل يحظى بتقدير عظيم داخل العالم الإسلامي جميعاً، وظل أشهر شخصية إسلامية تركية في العالم الإسلامي إلى لحظة بروز المواقف الإسلامية لأردوغان.

ثالثاً: ظهور حزب العدالة والتنمية

١. أردوغان

وُلد رجب طيب أردوغان في ٢٦ فبراير/شباط ١٩٥٤ في أسرة فقيرة تسكن حي قاسم باشا، وهو من أفقر أحياء إسطنبول. وكان والده قبطاناً بحريّاً استقر به المقام في هذا الحي مهاجراً من قريته ريزه في الشمال التركي على ساحل البحر الأسود، وظل أردوغان في حي قاسم باشا حتى أتمّ دراسته الثانوية التي قضاها في

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٤١.
(٢) منال الصالح، مرجع سابق، ص ٩٨ و١١٨.

مدارس الأئمة والخطباء؛ إذ كانت تلك رغبة أبيه المعروف بالتدين. وكان حي قاسم باشا من الأحياء التقليدية التي تسود فيها قيم وتقاليد المجتمعات الشرقية القديمة؛ كقوة العلاقات بين الناس، وشيوع الحمية والمروءة، والحسبة الاجتماعية[(١)]. وتشير بعض المصادر إلى انضمامه لطريقة إسماعيل آغا النقشبندية الصوفية، إلا أن بعض المقربين منه ينفون هذا، وربما يكون النفي لكون الطرائق الصوفية ممنوعة قانوناً[(٢)]. وعمل أردوغان صغيراً في بيع الخبز (السميت) والماء للمساعدة على توفير المال وشراء الكتب[(٣)]. وباختصار، تدلُّ نشأة أردوغان وبيئته على أنه نقيضٌ للنظام التركي السائد، فهو ابن الطبقة التي طحنتها توجهات السياسة التركية العلمانية المدينية النخبوية.

أحبَّ أردوغان كرة القدم، وتنقّل بين أكثر من نادٍ وفريق، وكاد يدخل إلى مرحلة احترافها لولا الرفض القاطع من أبيه. ثمّ تخرَّج عام ١٩٨١ في معهد علوم الاقتصاد والتجارة، الذي صار بعدئذٍ كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة مرمرة، وعمل بعدها موظفاً في البلدية[(٤)]. وتفتحت في كل تلك المراحل مواهبه وميوله القيادية، وكان كثير القراءة، محباً للشِّعر، يروق له كثيراً الشاعر الشهير محمد عاكف أرصوي صاحب الجهود الوافرة في الدعوة الإسلامية، والملقب بـ «شاعر الإسلام» في تركيا[(٥)]، وعميد الأدب الإسلامي في تركيا نجيب فاضل قيصاكورك؛ وهو من أنصار النورسيين، وقد سُجِن مرات، وأغلقت مجلته الإسلامية، وكان مندريس يُتَّهم بمساندته[(٦)].

بدأ أردوغان مسيرة نشاطه منذ الخامسة عشرة من عمره، فقد التحق وقتها عضواً باتحاد الطلبة الأتراك بمدارس الأئمة والخطباء الذي كان حينئذ في أخصب

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٣.
(٢) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 14.
(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٢٧ وما بعدها.
(٤) المرجع السابق، ص٣٠ وما بعدها.
(٥) عيسى مصطفى يوجار، «محمد عاكف.. عصره وجهوده في الدعوة الإسلامية»، رسالة دكتوراه لكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩/ ١٩٩٠م، ص ٢٢٩ وما بعدها.
(٦) أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا (عمان: دار زهران، ٢٠١١)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

مراحله الثقافية والتربوية. وحين تفتَّح وعيُه السياسي، كانت الساحة التركية تشهد صولات أقوى محاولة إسلامية بزعامة نجم الدين أربكان، فحين كان أردوغان في السادسة عشرة من عمره كان أربكان يؤسس حزب النظام الوطني، وحين كان في السابعة عشرة أُغلق الحزب، ثم حين كان في الثامنة عشرة كان أربكان يعود إلى الساحة السياسية بحزبه الجديد «السلامة» (١٩٧٢)؛ وهو الحزب الذي التحق به أردوغان وشهد تطور مسيرته السياسية. ولم تمض أربع سنوات حتى كان أردوغان رئيس جناح الشباب بحزب السلامة في إسطنبول عام ١٩٧٦، بعد فوزه في الانتخابات الداخلية لشُعَب الحزب من الشباب، وهو فوزٌ انتزعه وحيداً على غير رغبة قيادة الحزب في إسطنبول[١]. وظلَّ في موقعه هذا حتى حظرَ الجيشُ الأحزابَ عام ١٩٨٠. ثم تولى أردوغان رئاسة شعبة إسطنبول في حزب الرفاه عام ١٩٨٥[٢]، وترشح لانتخابات البرلمان عام ١٩٨٧ عن منطقة باي أوغلو وزيتن بورنو[٣]، ثم ترشح من تلقاء نفسه ـ على غير رغبة المركز العام لحزب الرفاه ولا شعبة إسطنبول ـ لانتخابات المحليات عام ١٩٨٩ عن منطقة باي أوغلو، التي لم تعط الحزب في الانتخابات الأخيرة سوى ٣٪. وكانت قيادة الحزب تنظر بقلق إلى خسارة واحد من أهم عناصرها في الانتخابات المحلية، في حين كان يرى أنه يستطيع أن يحقق النجاح إنْ أُطْلِقت يده في إدارة الانتخابات بأساليبه التي يصفها أنصاره بأنها أكثر انفتاحاً على الشعب، وأكثر أخذاً بالوسائل العلمية. وأسفرت الانتخابات عن خسارته بفارقٍ بسيطٍ عزاه بعض أنصاره إلى تلاعب في الدفاتر والأرقام رفضت السلطات التحقيق فيه[٤]. إلا أن تقدمه على هذا النحو أثبت عملياً نجاعة أفكاره وأساليبه، وعزَّز من مكانته داخل الحزب، بل تذكر بعض التقديرات أن استعمال أردوغان للطاقة النسائية في الانتخابات جلب للرفاه مليون امرأة على مدى ستة أعوام[٥]. وصار عضواً في الهيئة العليا لحزب الرفاه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣[٦].

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص٤٤ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٨ وما بعدها.

(٥) Cemal Karakas, op. cit., p. 24.

(٦) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

وفي عام ١٩٩٤ كان أردوغان أقوى شخصية في حزب الرفاه بعد أربكان، وكان يشرف من موقعه الحزبي ـ بوصفه رئيساً لشعبة إسطنبول ـ على عدد من رؤساء البلديات التي فاز فيها الحزب في الانتخابات الماضية. وأنشأ لجنةً في الشعبة لإدارة المحليات، ومتابعة أعمال البلديات، ولتجمع رؤساءَها، وتنقل الخبرات، وتبحث في حل المشكلات. ولما حان موعد انتخابات بلدية إسطنبول الكبرى أيَّد ترشّحه لها من داخل الحزب ٣٣٠٨ أعضاء من بين ٣٩٩٣ عضواً، كذلك أيده ٧٠٪ من جمهور حزب الرفاه[1].

ويُعدُّ فوز أردوغان بمنصب رئيس بلدية إسطنبول الكبرى أقوى انتصار لحزب الرفاه على مستوى البلديات في أهم محافظة تركية. وقد حقق في منصبه هذا أقوى نجاحات اقتصادية وإدارية شهدتها تركيا في تاريخها الحديث، وتغيَّر بها وجه إسطنبول، وتخلصت من مشكلات مزمنة؛ كالتلوث، والقمامة، والمياه، والصرف الصحي، والمواصلات، وغيرها[2]، فكانت نجاحاته ـ على الرغم من الحملات الإعلامية العلمانية العاتية ـ رصيداً كبيراً في ميزانه وميزان حزب الرفاه، وصار أردوغان حديث الساعة في وسائل الإعلام. وقد حاولت الحكومة التركية تغيير وتبديل القوانين المنظمة لميزانيات البلديات؛ للخصم من صلاحياته والموارد التي تحت تصرفه، والقوانين المنظمة للإشراف على بعض القطاعات، لتنقلها من يد البلدية إلى يد الحكومة المركزية. ونشبت في هذا سجالات ومعارك سياسية وإعلامية عديدة، ثم أنشأت الحكومة هيئة لإدارة إسطنبول تنزعها عملياً من يد أردوغان، وكاد الأمر يمضي لولا أن جاءت الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ في غير مصلحتهم[3]؛ إذ فاز حزب الرفاه فيها بالأغلبية (١٥٨ مقعداً)، وصار أربكان رئيس الحكومة الائتلافية، فتوقف بهذا مشروع الهيئة، واستمرَّ أردوغان من دون مضايقة من الحكومة أثناء حكم أربكان، ثم جاء الانقلاب العسكري الناعم (١٩٩٧)، فكان من تداعياته محاكمة أردوغان بتهمة إلقاء أبيات شعر دينية تحريضية

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٠، ١٣٨، ١٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٤ وما بعدها؛ وكذلك:

Cemal Karakas, op. cit., p. 24.

(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، المرجع السابق، ص ١٨٤ وما بعدها.

في ديار بكر في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، وتمّ إغلاق حزب الرفاه بعد ذلك، ثمّ عُزل أردوغان بقرار محكمة من رئاسة بلدية إسطنبول في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، ثمّ مُنِع من العمل بالسياسة، ليُسدل الستار على تجربته التي دامت أربع سنوات وأشهراً[١].

سُجِن أردوغان ثلاث مرات؛ الأولى بُعيْد انقلاب ١٩٨٠ أياماً؛ بتهمة التظاهر في ظل الأحكام العرفية. والثانية حين دخل في اشتباك لفظي مع رئيس المجلس الانتخابي لمحليات باي أوغلو؛ إذ اتهمه أردوغان بالسُّكْر الذي أدى إلى التلاعب بالنتائج، فاتهمه رئيس المجلس بالتعدي عليه، وحوكم وسُجِن أسبوعاً (١٩٨٩). والثالثة بعد واقعة أبيات الشعر الشهيرة التي ألقاها ضمن خطاب شعبي في ديار بكر، فحُكم عليه بالسجن عشرة أشهر وغرامة مالية، ثم خفف فسُجِن أربعة أشهر. وكان وداع الناس له يوم سجنه دليلاً واضحاً على أن تركيا صار لها زعيم شعبي جديد[٢]. ولما خرج من السجن كان على موعد مع مرحلة جديدة؛ انشق فيها عن حزب أستاذه أربكان، وأسَّس مع عبد الله غُل الحزب الجديد: حزب العدالة والتنمية.

إذا تجاوزنا الصفات القيادية التي يتمتع بها الزعماء عادة؛ كالقوة، والذكاء، والثقة، والصبر، والتأثير في الجماهير[٣]، سنبصر في شخصية أردوغان عدداً من الصفات، من أهمها:

● التدين: فقد كان وفيّاً لتخرجه في مدارس الأئمة والخطباء، حتى إنه ألحق أبناءه الأربعة بها، ثم أكملت ابنتاه الدراسة خارج تركيا لئلا يتخلَّيْن عن الحجاب. وتسفر كثير من عباراته في خطاباتٍ مختلفةٍ عن أنه يطرح نفسه ـ أو حزبه ـ على أنه امتدادٌ للحقبة العثمانية والقادة العثمانيين، وعلى أنه خصمٌ للحقبة العلمانية التي يحمِّلها مسؤولية انحدار تركيا، ويزدري هذه الحقبة لاستخفافها بقيم الأتراك

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦ وما بعدها، و٢٣٧ وما بعدها، ٢٧٠؛ وكذلك:
Cemal Karakas, op. cit., p. 31.

(٣) وصفته برقية للسفارة الأمريكية في تركيا (٢٠٠٤) بأنه يتبنى مواقف تتسم «بالزهو المتعجرف»، ويمتلك طموحاً لا حدود له، ينبع من الاعتقاد بأن الله قد اصطفاه لقيادة تركيا، كما يملك «نزعة انعزالية متسلطة». انظر: كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٢٠١.

وتراثهم[١].

● **اهتمامه المبكر بالبُعْد الأممي:** فقد كانت اجتماعات شعبة حزب الرفاه في إسطنبول تتجاوز دائرتها الصغيرة، فتناقش ـ أو تقيم فعاليات لمناقشة ـ الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية محليّاً ودوليّاً؛ مثل مشكلة الأكراد، ومشكلات دول البلقان، وحرب الخليج الثانية، والقضية الفلسطينية، والجمهوريات التركية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي المنهار، والانقلاب العسكري في الجزائر مطلع التسعينيات، وتناولت كلمته التي ألقاها قُبيْل دخوله السجن أحوال المسلمين في كوسوفا[٢].

وهو إلى ذلك خطيب مفوَّه، يهتم بالخطاب العاطفي، ويستدل في خُطَبه بالشِّعر، وتكشف خطب أردوغان عن أفكار واضحة في قضايا فكرية؛ مثل تطور مفهوم الإدارة في الواقع المعاصر، وفلسفة الديمقراطية، وموقعها في النظم السياسية، وإشكالاتها مع الخصوصيات الثقافية[٣].

٢. خلاف أردوغان مع أربكان

بدأ ظهور الخلاف بين نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان في اللحظة ذاتها التي بدأ فيها بروز أردوغان، وحرصه على إدارة شعبة حزب الرفاه في إسطنبول بطريقة تخالف طريقة أربكان. وتبدو في الأفق مرحلتان متمايزتان في هذا الخلاف؛ الأولى: كانت خلالها قيادة أربكان تنتصر، في حين يبتلع أردوغان غضبه ورفضه. والثانية: كانت إرادة أردوغان تصرّ على مواقفها، وتحسم الأمور لمصلحتها، فيما بدا كأنه استقلال فعلي عن قيادة الحزب، وإن حرص كلا الطرفين على نفي وجود الخلاف. وكان يدعم أردوغان نجاحاته التي يحققها في شعبة الحزب في إسطنبول، وفي إدارة بلدية إسطنبول الكبرى، وهو ما جعله ذا وزن ثقيل لدى أعضاء الحزب وجمهوره، وجعل التفريط فيه مسألة في غاية الصعوبة.

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٢١٨، ٢٧٤، ٢٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٨، ٩٠، ١٠٥ وما بعدها، ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٦، ٢٣١، ٢٤١؛ عبد الرحمن تيغ، وإسحاق بيدار أوغلو، وساقية أردم، مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان رئيس وزراء الجمهورية التركية، ترجمة محمود قانيق (إسطنبول: تاب إيلتشيم، ٢٠١١)، ص ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ٢٨٥.

مع استبعاد تفاصيل جزئية صغيرة وقديمة في الخلاف[١]، يمكن أن نحدد بداية المشكلات الحقيقية بين الطرفين في انتخابات البرلمان المبكرة عام ١٩٩١؛ إذ اتخذت قيادة حزب الرفاه قراراً بالتحالف مع حزب الحركة القومية، وحزب الإصلاحيين الديمقراطيين بغير تشاور مع شُعَب الحزب، ثم إنها قررت أيضاً اختيار المرشحين لهذه الانتخابات في إسطنبول دون تشاور مع شعبة إسطنبول. وقد أزعج الأمران شعبة إسطنبول، فحاولت التوسط ومراجعة القرار، إلا أن مساعيها لم تنجح، بل وصفها المحسوبون على أربكان بأنها محاولة انقلابية، ثم انتهى الأمر إلى نجاح محقق للحزب. إلا أن شعبة إسطنبول ـ وقد دفعت الانتخابات أربعة أعضاء إلى البرلمان بعد أن كانوا عضويْن فقط ـ لم تشارك في هذه الفرحة؛ اعتقاداً منها بأنها كانت تستطيع تحقيق أفضل من هذا بكثير، وأن سوء اختيار المرشحين كان هو السبب، ثم زاد الطين بلة أن قيادة الحزب دعمت مصطفى باش ليكون ممثلها في البرلمان لا أردوغان، على الرغم من أن أردوغان هو الأحق من حيث العدد الأعلى في الأصوات[٢]. وأسفر كل هذا عن توتر واضطراب، وشائعات بأن أردوغان يستعد للسيطرة على الحزب، والانقلاب على أربكان، فاضطر أردوغان إلى نفي هذا علناً وبشدة، وأرسلت قيادة الحزب مبعوثاً للتحقيق في أمور الشعبة، ولقيت هذه الخطوة اعتراضات قوية من أردوغان وصحبه.

ثم اعترض المركز العام لحزب الرفاه على القائمة التي أعدتها شعبة إسطنبول في الانتخابات الداخلية، وفرضت استبعاد أسماء بعينها محسوبة على فريق أردوغان، ونجحت في هذا، فزاد التوتر بين المجموعتين[٣]. وقد جرت كل هذه

(١) من بعض تفاصيل الخلاف هذه؛ أولاً: أن أردوغان وهو في الرابعة والعشرين من عمره كان من ضمن المعترضين على أسلوب إدارة حزب السلامة الوطني بعد تراجعه في انتخابات البرلمان عام ١٩٧٧ مقارنة بنتائج عام ١٩٧٣ (من ٤٨ مقعداً بنسبة ١١,٨٪ إلى ٢٤ مقعداً بنسبة ٨,٥٪). وقد تقدم المعترضون بقائمة انتخابية عام ١٩٨٧ في مؤتمر الحزب الرابع ضد قائمة أربكان، إلا أنهم خسروا. ثانياً: أن أربكان كان يرشحه في مناطق ليس للحزب فيها فرصة للفوز. ثالثاً: إصرار الحزب على وضع لجنة شرعية تقيّم أساليب أردوغان في انتخابات محليات باي أوغلو التي أراد خوضها منفرداً ليجرّب أساليبه المخالفة لعموم تقاليد حزب الرفاه. انظر: حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٠ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩ وما بعدها.

الأحداث المتسارعة ما بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، ويناير/كانون الثاني ١٩٩٢. ومنذ هذا التاريخ صارت شعبة إسطنبول تمارس استقلالاً فعليّاً، وتفعل «ما يحلو لها وتراه مناسباً»[١]. وظهر هذا إلى العلن حين واجه رؤساء البلديات ـ التابعون لحزب الرفاه، والفائزون في انتخابات بلديات إسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢ ـ أزمةً تخص عمالة مؤقتة ترهق الميزانية وتثير التمرد، فاستقر رأي شعبة إسطنبول على إنهاء تعاقدهم وتعويضهم، في حين رأى المركز العام تثبيتهم، إلا أن شعبة إسطنبول أنفذت رأيها[٢].

وحين توفي الرئيس التركي تورغوت أوزال في أبريل/نيسان ١٩٩٣، اتخذت قيادة حزب الرفاه قراراً بدعم حسام الدين جين دوروك مرشحاً للرئاسة، ولم يُخْفِ أردوغان رفضه لاتخاذ أربكان قراراً كهذا من دون مشورة، وأعلن أنه سيدعم المرشح لطفي دوغان «حتى النهاية»[٣].

ثم جاء عام ١٩٩٤ بأخطر المآزق بين الفريقيْن؛ وهي انتخابات بلدية إسطنبول الكبرى، التي كان بديهيّاً أن يترشح لها أردوغان رئيس شعبة الحزب، إلا أن المركز العام لم يكن يميل إليه، وسعى إلى الدفع بمرشح آخر، ونشبت أزمة مكتومة بين الفريقيْن؛ ففريق أردوغان يؤكد من خلال استطلاعات رأي أجراها ـ دون موافقة المركز العام ـ أنه لا بديل من أردوغان، فقد أظهرت استطلاعات الرأي داخل ٣٢ شعبة من شعب حزب الرفاه في إسطنبول فوز أردوغان بـ ٣٣٠٨ أصوات، من بين ٣٩٩٣ صوتاً، وكشفت استطلاعات بين جمهور الحزب أن ٧٠٪ ممن سيصوتون للرفاه سيصوتون لأردوغان. غير أن المركز العام دعم علي جوشقون، وهو شخص انضم حديثاً للرفاه ليترشح على قوائمه لهذه الانتخابات. ويدلُّ هذا على مدى رفض المركز العام لأردوغان، لكن استطلاعات رأي شعبة إسطنبول كشفت أن من يعرفون أردوغان بلغوا ٧٠٪، مقابل ٢٢٪ فقط يعرفون علي جوشقون. ولم يكتم أربكان غضبه الكبير من هذه الاستطلاعات التي جرت بغير إذنه، والتي تضعه مباشرة أمام الأمر الواقع، كما تُظهِر شعبة إسطنبول أكثر تكتلاً خلف أردوغان، وأقرب إلى أن

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٢٠ ـ ١٢١.
(٣) المرجع السابق، ص ١٢٥.

تكون جناحاً مستقلاً من أن تكون فرعاً تابعاً. وبعد محاولات عديدة أدت في ظلها وسائل الإعلام دور من يلقي الوقود على النار، وبعد تأخير إلى اللحظة الأخيرة، اضطر أربكان إلى قبول ترشّح أردوغان عن حزب الرفاه لبلدية إسطنبول الكبرى[١].

يرى بعضهم أن السبب الرئيس في توتر الأزمة هو كون أردوغان يمثل زعيماً بديلاً من أربكان، وهو ما يتبدى في قوة شخصيته، واستقلاليته، وابتكاره أساليب جديدة، وتحقيقه نجاحات مطّردة، ولا سيما أنه لم يكن في أي وقتٍ مدعوماً من المركز العام، ولا يختاره، بل كان يخوض الانتخابات الداخلية في العادة ضد من يحظون برغبة المركز العام، ثم يفوز[٢]. كذلك لم يكن الخلاف إدارياً أو على الزعامة فحسب، بل سجلت روايات الطرفين خلافات فكرية كذلك؛ ففريق أردوغان يصف زعيمه بأنه أكثر ديمقراطية وإيماناً بالتنوع، وأكثر انفتاحاً على المجتمع، وهو متميز في استعمال كل الطاقات، خصوصاً الشباب، ومن بينهم الفتيات المتبرجات، وأصحاب محلات الخمور، بصفتهم جزءاً من المجتمع، ولا يمانع في استخدام الموسيقى، مع ابتعاده عن المشكلات التي تتسبب فيها أمور شكلية؛ كاللحى، وشكل اللباس، ونحوه[٣]، في حين تبدو تقاليد أحزاب أربكان ـ في نظرهم ـ على أنها جماعة إسلامية أكثر منها حزباً سياسياً لكل أطياف الشعب[٤]. كما يرى أولئك أن أردوغان بدأ نشاطه في اتحاد الطلبة الأتراك، ولذا فإن ثقافته في العمل كانت بعيدة عن ثقافة البيعة، والسمع والطاعة، والزعامة الأبوية التي سادت في أحزاب أربكان[٥]، إضافة إلى الخلاف الفكري العام حول السياسة التي يرى فريق أردوغان بأنها «بعيدة عن الواقعية، تعتمد تماماً على الخطب الحماسية، والشعارات، ومداعبة مشاعر الناخبين»[٦]، وهو الخلاف الذي أدى انقلاب عام ١٩٩٧ إلى أن يصبح فراقاً[٧].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٨ وما بعدها.
(٢) المرجع السابق، ص ١٢١، ١٢٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١٠٨ وما بعدها، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٦، ١٣٧.
(٤) المرجع السابق، ص ٥٦، ١٣٦.
(٥) المرجع السابق، ص ٤٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨؛
Cemal Karakas, op. cit., p. 28.
(٦) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، مرجع سابق.
(٧) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 44-45.

ونستطيع القول إن أردوغان بفوزه برئاسة بلدية إسطنبول الكبرى قد صار الرجل الثاني في الحزب ـ عملياً وشعبياً ـ بعد أربكان. فأصبح الحزب يقوده اثنان مختلفان، ما جعل استمرار هذا الوضع صعباً. وكانت الضربة الفارقة في هذا الخلاف قد جاءت من خارج حزب الرفاه؛ وهو الانقلاب العسكري الناعم عام ١٩٩٧، الذي قَلَبَ ـ مِن بين أمور أخرى ـ أوراقَ حزب الرفاه، ووضعها أمام اختبار جديد.

حُلَّ حزب الرفاه، وحوكم أربكان وأردوغان، وحُظِر عليهما ممارسة السياسة، إلا أن الحكم على أردوغان بالسجن ضاعف بصورة هائلة من تعاطف الجماهير معه؛ فهو المسجون ظلماً بسبب بيتَي شعر يدرّسان في المناهج، وذلك بعد عطاء ونجاح غير مسبوق في إسطنبول. ويمكن القول إن هذه اللحظة كانت إضافة كبرى لرصيد أردوغان الشعبي، وحجر زاوية في تأسيس زعامته التي سيرث بها بعدئذ أستاذَه أربكان.

وفي سياق آخر كشفت الضربة التي أحدثها الانقلاب العسكري عن تيارٍ معارضٍ داخل حزب الرفاه، وبرز هذا التيار عندما تأسس حزب الفضيلة ليرث حزب الرفاه، فظهرت ـ لأول مرة ـ مجموعة تريد إجراء انتخابات داخلية حقيقية، ولا تنصاع لرغبة الزعيم نجم الدين أربكان التي كانت تفضِّلُ أن يتولى رئاسة الحزب رجائي قوطان، الذي يصفه أردوغان بأنه «شخصٌ تابعٌ، ينفذ ما يأمره به أكثر من شخص ينمّي الكيان الجديد ويطوره»، بل ويقول بأن الاستطلاعات والمشاورات التي جرت في حزب الرفاه قُبيْل إغلاقه كانت ترشح أردوغان ليخلف أربكان ـ في حال حظره من ممارسة السياسة ـ بنسبة ٨٥٪. وقد كان فريق «التجديديين» ـ كالعادة في مثل تلك المواقف ـ يملك العناصر والحماسة، ولا يملك المال ولا النفوذ. وحيث كان أردوغان نفسه محظوراً من العمل السياسي، فإن فريق التجديد هذا اختار عبد الله غُل ـ رفيق أردوغان ـ ليرشحه رئيساً للحزب أمام رجائي قوطان (مرشح أربكان). ويعترف غُل بأن الأمرَ كان عسيراً؛ إذ سيتعرضون لتهم الخيانة، وشق الصف، وإشعال الفتن[١].

كانت تلك هي لحظة الانفصال الحقيقي، وقد صرح عددٌ من فريق أربكان بأن أولئك الشباب إن نجحوا فسيؤسّس الأستاذ حزباً جديداً، وسينسحبون معه إلى

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٧.

الحزب الجديد، وهكذا صار واضحاً أن الفريقين لن يجتمعا. كانت هذه المنافسة العلنية «سابقة في تاريخ الأحزاب الإسلامية التركية»[1]. ولما جرت انتخابات رئاسة حزب الفضيلة، خسر التجديديون بفارق خمسين صوتاً (٥٧٠ مقابل ٦٢٠)، وشككوا في هذه النتيجة التي بُنيَت على تشويههم وعرقلتهم. وساروا في المسار المتوقع؛ وهو تأسيس حزب جديد لهم، ولم يكونوا يعرفون أن خسارتهم كانت خيراً لهم؛ إذ عدَّت السلطةُ الحاكمة حزبَ الفضيلة تحايلاً على القانون، وامتداداً لحزب الرفاه الذي تم حظره، ومركزاً لمناهضة العلمانية[2].

يقول أردوغان: «لو لم يغلق حزب الفضيلة لما كنَّا قد انفصلنا بسهولة أبداً». ولكنه لما قيل له بعد مدة: أنت تتكلم مثل أربكان تماماً، قال: «لو كنا نتحدث من المنطق نفسه لكان معي هنا الآن»[3]. ويبدو أن هاتيْن العبارتيْن تفسران أردوغان جيداً، فهو رجل يهتم بالإصلاح من داخل النظام مهما كان حجم الخلافات، ولذلك استطاع أن يسلك الطريق داخل النظام العلماني التركي، فيفهمه، ويعيد تغييره وتوجيهه إلى حيث يريد.

٣. مؤسسو حزب العدالة والتنمية

لم يكن أردوغان وحده، بل بلغ عدد الموقعين على عريضة تأسيس حزب العدالة والتنمية ٧١ عضواً، ثم انضم إليهم في اليوم نفسه ٥٣ نائباً بالبرلمان، ليصير عددهم ١٢٤ عضواً[4].

---

(١) William Hale and Ergun øzbudun, op. cit., p. 5.

(٢) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٠١ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ٣١٩، ٣٩٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٢٣.

وهذه قائمة الأعضاء المؤسسين كما أوردها موقع حزب العدالة والتنمية: أحمد آقتاش، علاء الدين بويوكايا، علي آيدين دومان أوغلو، علي باباجان، علي إحسان أرسلان، علي بوكسل كاوشتو، عائشة بوهرلر، عائشة نور كورتوغلو، بينالي يلديريم، بولنت جديكيلي، برهان كوزو، جمال كاماجي، إيرول أوال، أرسن نظيف جوردوغان، فاتح رجب سراج أوغلو، فاطمة بستان أونسال، جولدال آقشيت، جورسوي أرول، جنيد زابصو، جبيبة جونير، خليل جانير دوغانلي، خليل أورون، خلوق آيك، حسن مراد مرجان، حياتي يازجي، إبراهيم تشاجلر، إبراهيم ريحان أوزال، إلخان ألبيراق، إسماعيل صافي، عصمت أوشما، لوكمان أيوا، محمد علي بولوت، =

كان عبد الله غُل على رأس المؤسسين، وهو صديق أردوغان ورفيق دربه، ويكبره بأربع سنوات، إذ وُلِد في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٠ في قيصري، من محافظات وسط الأناضول، ذات الطابع التقليدي الشرقي الإسلامي، لأسرة متدينة ومهتمة بالسياسة؛ إذ كان أبوه مرشحاً برلمانيّاً عن حزب السلامة الوطني (١٩٧٣)، فتأثر مبكراً بزعامة نجم الدين أربكان، ودرس في مدارس الأئمة والخطباء في المرحلة الثانوية، ثم تخرَّج في كلية الاقتصاد بجامعة إسطنبول (١٩٧٢)، وحصل على الماجستير، ثم الدكتوراه، وكانت رسالته عن «تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم الإسلامي» (١٩٧٨)، وعمل في بنك التنمية الإسلامي بجدة بوصفه خبيراً اقتصاديّاً (١٩٨٣ ـ ١٩٩١). وقد انخرط في السياسة منذ بدأ أربكان نشاطه السياسي (١٩٦٩)، واعتقل بُعيد الانقلاب العسكري (١٩٨٠)، وانتخب عضواً عن حزب الرفاه لمحافظة قيصري (١٩٩١)، وصار عضواً في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان (١٩٩٥)، في الوقت ذاته الذي كان قد تولى فيه منصب العلاقات الدولية لحزب الرفاه، ثم وزير دولة للشؤون الخارجية في حكومة أربكان القصيرة (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، وانتقل إلى حزب الفضيلة بعد أن أغلق حزب الرفاه، ثم خسر في الانتخابات الداخلية أمام رجائي قوطان. وإضافة إلى الأثر المباشر لنجم الدين أربكان، تأثر غُل بالشاعر والأديب الإسلامي نجيب فاضل، والمفكر والأديب التركي جميل مريتش[١]، وأستاذ الاقتصاد نوزت يالجين طاش، الذي منحه الدكتوراه في الاقتصاد، ورجل الاقتصاد صباح الدين زعيم[٢].

= محمد بايزيد دينيز أولجن، محمد حلمي جولر، محمد أوزلك، محمد صايم تاكلوغلو، مولود جاويش أوغلو، محرمة بلما ساتر، معمر كاكي، محرم كارسلي، محرم توزجوكان، مراد يالشتاش، مصطفى أونال، ناظم أكرن، نعمت باش، نور دوغان توبال أوغلو، نوراي أوال، نور الدين جانيكلي، عثمان نوري فيليز، ريحا دنماش، رمزية أوزتوبارك، شعبان ديشلي، سامي جوتشلو، سما كارابييك، سما رمضان أوغلو، سراب ياهشي ياشار، سليمان جوندوز، تامر أوزياويت أوغلو، طيار ألتيكيولاتش، ياشار ياكيش، ياسمين كومرال، زياد الدين ياجي.

(١) ويشبهه البعض بطه حسين في العالم العربي؛ لأنه مفكر وأديب ومترجم ويتقن الفرنسية، وقد أنجز هذا على الرغم من فقدان بصره.

(٢) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٢٩٨ وما بعدها؛ وكذلك الموقع الإلكتروني لعبد الله غُل، في:
http://www.abdullahgul.gen.tr

وهو بذلك يشبه أردوغان من وجوه عِدَّة؛ فكلاهما من البيئة الجغرافية والطبقة الاجتماعية. ثم إن عجلة تركيا التحديثية جعلتهما من ضحايا هذه السياسات، ثم دراستهما في مدارس الأئمة والخطباء، والتقاؤهما في المناخ الفكري والحركي الإسلامي ضمن حركة الرؤية الوطنية، ثم دراستهما الاقتصاد، ثم الخلاف مع أربكان.

كما ضمّت أسماء المؤسسين شخصيات أخرى، برز منها العديد في المناصب الحكومية التي تولّاها حزب العدالة والتنمية، من أهمهم:

● بولنت أرينتش: شخصية ذات ثقلٍ، ظلت موضع تجاذب بين فريقي أربكان وأردوغان لحظة تأسيس الحزب[١]، وله خلفية نقشبندية[٢]، وُلد في بورصة (١٩٤٨)، وينحدر من اللاجئين الذين قدموا من كريت في أواخر عصر الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ودرس الثانوية في مانيسا، وتخرج في كلية الحقوق بجامعة أنقرة (١٩٧٠)، ثم عاد إلى مانيسا، وعمل محامياً فيها. كان نائباً في البرلمان عن حزب الرفاه عن مانيسا (١٩٩٥)، وانتقل بعد إغلاقه إلى حزب الفضيلة. ومع الشقاق الحادث انحاز في النهاية إلى حزب العدالة والتنمية، وكان وقتها في الثالثة والخمسين من عمره، وفاز في انتخابات البرلمان (٢٠٠٢) عن حزب العدالة والتنمية، وشغل فيما بعد منصب نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي للحكومة التركية.

● علي بابا جان: تولى ملف الاقتصاد في بداية حزب الرفاه، وكان حينئذ في الرابعة والثلاثين من عمره، وكانت جولاته الخارجية تخدم هذا الملف. وهو مهندس صناعي، وُلِد في أنقرة (١٩٦٧)، وتخرَّج في جامعة أنقرة محققاً المركز الأول على دفعته (١٩٨٥)، وحصل على بكالوريوس الهندسة الصناعية (١٩٨٩) من جامعة الشرق الأوسط للتقنية، ثم حصل على الماجستير (١٩٩٢) في إدارة الأعمال والتسويق من الولايات المتحدة، وعمل بها عامين في شركة تقدم استشارات لكبار المسؤولين التنفيذيين في البنوك، ثم عاد إلى تركيا (١٩٩٤)، وأسس شركة نسيج. عمل مستشاراً لرئيس بلدية أنقرة (١٩٩٤)، وكان رئيس البلدية وقتئذ من حزب

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، المرجع السابق، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(٢) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 14.

الرفاه، ثم دخل عالم السياسة بوصفه أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية، وانتُخب في برلمان عام ٢٠٠٢ عن حزب العدالة والتنمية، وصار أصغر وزير (٣٥ عاماً)؛ إذ تولّى وزارةَ الاقتصاد والخارجية، وكان المسؤولَ المفاوضَ في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

● حلمي جولار: مهندس في قسم المعادن، وُلِد (١٩٤٦) في مدينة أوردو التي تقع على ساحل البحر الأسود. تخرَّج في قسم التعدين بجامعة الشرق الأوسط للتقنية، وعمل مهندساً في الشركة التركية لصناعة الطيران، وقاد فريق عمل في بحوث الفضاء، وصار وزير الطاقة في حكومة حزب العدالة والتنمية، وقد كان قبل ذلك مسؤولاً عن إعداد المشاريع في مرحلة تأسيس الحزب، إذا كان الحزب قد أعد ٣٠٠ مشروع قبل الانطلاقة، وخطط لبناء ثلاث محطات طاقة نووية، مع الاستثمار في الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى تنمية قطاع التعدين[(١)].

ولا يصحُّ إغفال اسم آخر في مرحلة التأسيس، وإن خلت منه قائمة المؤسسين، وهو أحمد داود أوغلو، الذي يُلقَّب بمهندس سياسات العدالة والتنمية، فهو بمنزلة «المؤسس الفكري» للرؤية الخارجية التركية، وقد كان حاضراً منذ البداية، وإن لم يكن في صدارة المشهد. كان أستاذاً للعلاقات الدولية، ويعد مفكراً استراتيجياً. وُلِد في ٢٦ فبراير/شباط ١٩٥٩ في بلدة تاشكينت عند قمة جبال طوروس، وهي تابعة لمحافظة قونية، درس الثانوية في إسطنبول، ثم تخرَّج في كلية الاقتصاد وكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حصل على الماجستير في الإدارة العامة، وعلى الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة البوسفور، ودرَّس في تركيا بجامعة بوغاز إتشي، وفي الأكاديميات العسكرية، وفي الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. وقد تعرَّف إلى عبد الله غُلْ في الثمانينيات، وعُيِّنَ مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء أردوغان للشؤون الخارجية (٢٠٠٢)[(٢)]. وبهذا فهو مثل أردوغان وغُلْ في الانتماء الاجتماعي، وفي الدراسة، وفي رؤية مستقبل تركيا ودورها وهويتها، إلا أنه يفارقهما في الخلفية السياسية والعمل الحزبي.

---

(١) AK parti website: http://www.akparti.org.tr

(٢) كِرِم أوكتِم، مرجع سابق، ص ٢٥٠؛ وكذلك:
AK parti website: http://www.akparti.org.tr

ولداود أوغلو عدد من المؤلفات، أهمها ثلاثة: الفلسفة السياسية، والعالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، والعمق الاستراتيجي. لكن كتاب العمق الاستراتيجي أهم كتبه، الذي يعده كثيرون أهم أدبيات حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية، فينصبُّ تركيزه على إعادة تعريف موقع تركيا ودورها في العالم، وكيف أنها لا تملك سوى أن تكون قوة عالمية بحكم موقعها الجغرافي، وتاريخها العريق، وثقلها الثقافي، شرط أن تتصالح مع هويتها، وتعيد وصلَ ما انقطع من العلاقات العثمانية بمجالها الحيوي الذي هو عمقها الاستراتيجي(١). ومن اللافت للنظر أن داود أوغلو كان أقرب إلى أوزال في تفكيره منه إلى أربكان؛ وذلك أن أربكان كان يريد تحويل علاقات تركيا من الغرب إلى الشرق، في حين تقوم رؤية أوغلو على تمتين العلاقات بالغرب والشرق معاً لتكون علاقات تركيا متوازنة لا مائلة نحو الغرب(٢).

رابعاً: تحديات التأسيس

كغيره من الأحزاب، واجه حزب العدالة والتنمية تحديات التأسيس؛ وهي ستة: الرؤية الفكرية، والأعضاء، والبرنامج، والأموال، والقاعدة الشعبية، واتهامات الفرقاء في الداخل. كما واجه تحديات الوضع الإقليمي والدولي. ونناقش تالياً هذه التحديات.

لقد كان على الحزب أن يعبر هذه التحديات في ظل واقع تتنازعه التوجهات، إذ يحتاج أن يثبت عدم تخليه عن الإسلام داخل بيئة التيار الإسلامي، ويحتاج أن يثبت أنه لم يخرج عن علمانية الجمهورية أمام الدولة العميقة، ويحتاج أن يثبت أنه صورة جديدة من «الإسلام السياسي» الذي يمكن للغرب أن يتفق معه، وأن يجرّبه ويعتمد عليه. وكأنه يقدم «إسلاماً جديداً» ملتزماً بالثوابت التي تطرحها «الحضارة الغربية». ولم يكن بوسعه تقديم خطاب مزدوج في عصر ثورة الإعلام والاتصالات، فلا مناص من خطاب دقيق ومتوازن، ثم من تنازلات وتضحيات ببعض الأطراف

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل (بيروت والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٨٢.

(٢) Ömer Taspinar, op. cit., p. 14; Senem Aydin and Rusen Cakır op. cit., p. 3.

عند لحظات فارقة حين لا ينفع التوازن والبقاء في منطقة رمادية.

١. تحديات التأسيس

بدأ المؤسسون بإقامة مركزين للبحوث السياسية والفكرية؛ الأول: مركز مؤسسة دنجه للأبحاث في أنقرة، والثاني: مركز الأبحاث السياسية في إسطنبول[١]، نوقشتْ فيهما ـ كما قال عبد الله غُلْ ـ «جميع الأفكار دون تحفظ، بحثنا كيف نشكّل حركة تجديد وإصلاح، واستعنّا في سبيل ذلك بأصدقاء من الخارج لهم تجربة جيدة؛ من أجل الوصول إلى تصور واضح لحركتنا الجديدة». ويرى بولنت أرينتش أن «أهم عوامل نجاح تلك المرحلة أننا لم نُقصِ أي فكرة من النقاش أو الحوار، كان عملاً جماعياً بكل ما في الكلمة من معنى»[٢].

أ. الرؤية الفكرية

تعدّ الرؤيةُ الفكريةُ أصعبَ الأمور في تأسيس الأحزاب والجماعات والكيانات السياسية؛ إذ تنبني عليها جميع التوجهات والاختيارات. لكنّ المهمة في حالة حزب العدالة والتنمية كانت أصعب؛ فالحزب تتنازعه جذوره الإسلامية، مع ثوابت الدولة العلمانية التي يحرسها الجيش، في ظل وضع دولي يثير حرباً على «الإرهاب الإسلامي» بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهذه الحرب على وشك أن تشتعل بالجوار التركي، أي في العراق.

أثار أمرُ الرؤية الفكرية خلافاً بين المؤسِّسين، لكنهم خلصوا إلى هوية ذات مساحات رمادية، فمن أراد رؤيتهم إسلاميين وَجَدَ في أدبياتهم ما يدعم خطَّه، ومن أراد رؤيتهم علمانيين وجد ذلك أيضاً، ومن أراد إثبات ما في خطابهم من ارتباك وتناقض وجد بُغيته. ولذلك يختلف الباحثون بشأنهم، فهم يمثلون رؤية جديدة يجتهدون في ابتكار مصطلحات تعبِّر عنها.

يبدو أردوغان إسلامياً عثمانياً، يطرح نفسه نقيضاً للحقبة الجمهورية العلمانية حين يقول في خطاب تأسيس الحزب في ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠١: «تركيا لنا

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٢) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، مرجع سابق.

جميعاً. إن تركيا منذ عام ١٢٩٩ ميلادي إلى عام ١٩٢٣ كانت دائماً تتولَّد منَّا نحن»[(١)].

ولكن يبدو مُنَظِّر الحزب؛ المفكر التركي أحمد أوزجان، متناقضاً حين يقول في مرحلة التأسيس: «تركيا يجب أن تتخطَّى صراع الهيمنة والسيطرة الموجود بين الكتلة المسالمة والكتلة الكمالية. وعلى إنسان الأناضول أيضاً أن يفرض على الساحة كادره الذي يُمَكِّنه أن يحوي كلا الطرفين بداخله، والذي يخاطب الشعب بأكمله، وله هويته الإسلامية الخالصة، والذي ينتج ويعلن تجلياته الحقيقية»[(٢)]. وهنا يبدو تناقض واضح بين قوله: «يحوي كلا الطرفين»، وقوله: «هويته الإسلامية الخالصة». ومثل ذلك ما أورده مؤلفا كتاب «قصة زعيم» عن رسالة من رجل أعمال إلى صديق له في الحزب كان يسعى بالصلح بين أردوغان وأربكان، جاء فيها: «ما يلزمنا من الآن فصاعداً هو تشكيل حركة كتلة جامعة توافقية؛ الكتلة الحقيقية وليس مجرد حركة زمرة فقط»[(٣)]. وهو يقصد بالكتلة الحقيقية كتلة الشعب كله؛ المسلم وغير المسلم، المتدين وغير المتدين، ويقصد بالزمرة: الزمرة المتدينة.

ومن المفهوم في عالم السياسة الحفاظ على مساحة من الغموض، كما في تصريح لعضو كبير بحزب العدالة والتنمية يقول، ليس المهم هل الإسلام يؤثر في السياسة، ولكن «كيف» يكون هذا التأثير، فالتفسير الليبرالي للإسلام يؤثر في السياسة على نحو ليبرالي[(٤)]. ثم إنه من المفهوم في عالم الصراع الإقدام على تفريغ الكلمات من دلالاتها المستقرة لتُطرح لها دلالات أخرى في حال وجود رقيب مترصِّد[(٥)]. وحين قَدَّم «مقاربة جديدة لمفهوم العلمانية، تعبِّر عن المضامين الصحيحة داخل هذا المفهوم، وتبعد عنها المضامين الأخرى، فهو لم يجعل من العلمانية الأوروبية معياره ولا نموذجه... وإنما فهم أن العلمانية هي أنها الدعوة إلى العلم

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(٤) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 54.

(٥) محمد إلهامي، «معارك المصطلحات في الواقع الإسلامي»، تركيا بوست، ٢٠١٥/٩/٢٢، في: http://www.turkey-post.net/p-76669

وتحرير تفكير الإنسان وعقله، ورفض الأفكار التي تلغي حرية الإنسان وتحرمه من عقله، وتمنعه من اتباع العلم، واكتشاف الحياة، وتسخيرها لمصلحة الإنسان والناس والبشرية جمعاء»[١].

لقد تمسَّك الحزب بإصرار - على مستوى الطرح الفكري - بأنه يمكن الجمع بين كل ما يُظَنُّ أنه متناقض، كما يقول أردوغان: «أنا حزبي محافظ ديمقراطي؛ محافظ أسعى للحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا وثقافة الأمة التركية، وأسعى لتطبيق ديمقراطية قوية ومتطورة، ولا تقل عن الديمقراطيات في العالم»[٢]، وكما يقول عبد الله غُلْ: «ما نريد أن نقوله هو أن تركيا دولة مسلمة، وبالإضافة إلى هويتها الإسلامية فإن تركيا دولة ديمقراطية وشفافة، وعلى وفاق مع العالم»[٣]. كذلك أصروا على أنهم ممثلو هذا التوفيق بين ما «اعْتُقِد» مدةً طويلةً أنه متنافر، كما يقول بولنت أرينتش: «سنشكل نموذجاً يحتذى في المنطقة في تطبيق الديمقراطية وتوسيعها من خلال هويتنا الإسلامية»[٤]، ومن ثَمَّ قدَّم الحزب «نفسه على أنه نصف ليبرالي، وإسلامي معتدل، ولكنه ديمقراطي بالكامل»[٥]، باختصار: قدَّم نفسه على أنه حزب ديمقراطي محافظ، ينتمي - بمصطلح التصنيف الحزبي - إلى «يمين الوسط» الذي يأخذ من اليمين هوية ثقافية، ومن اليسار ميولاً اقتصادية واجتماعية[٦].

ولئن صَعُب على كثيرين الاقتناع بهذا التوجه وفهمه، فإن الذي كان سهلاً وواضحاً وثابتاً في رؤية الحزب وخطابه هو التخلي عن الخطاب المعادي للغرب الذي تبناه الإسلاميون سابقاً، وتبني خطاب متَّسق مع ما

---

(١) محمد زاهد غل، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، مرجع سابق؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 47.

(٣) حوار مع عبد الله غُل، برنامج حوار خاص، قناة الجزيرة، ٢٢/١١/٢٠٠٢.

(٤) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، مرجع سابق.

(٥) محمد زاهد غل، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٦) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 50; Ümit Cizer, "The Justice and Development Party, making choices, revisions and reversals interactively," in: Ümit Cizer, Secular and Islamic Politics in Turkey (New York: Routledge, 2008), p. 3.

يُطرح في المجتمعات الغربية[١]، فقد «أدركوا أنهم لن يستطيعوا تشكيل مستقبل البلاد إلا بإعادة النظر في علاقتهم مع الإسلام، وبإعلان الالتزام بالنظام العلماني الجزئي للجمهورية التركية، والتخلي عن الجوانب الأكثر ثورية في النزعة الإسلامية، وبخاصة فكرة النظام العالمي العادل؛ أي الدولة الإسلامية العالمية. وعلى الرغم من امتداد جذور المؤسسين الأيديولوجية إلى الإسلام السياسي، فإن معرفتهم بالحكم الجيد والخدمات العامة (التي اكتسبوها من عملهم في إدارة المجالس البلدية منذ التسعينيات) جعلتهم براغماتيين، وأقرب إلى ميراث حزب الوطن الأم بزعامة أوزال من الأيديولوجية الإسلامية لأربكان. ومن ثَمَّ فإن نظرتهم المعولمة، ورؤيتهم للإسلام كمُلْهِم أكثر منه كهدف سياسيّ»[٢].

وكان واضحاً أنهم نقيض الاستبداد، وقد عدُّوا «ما يفعلونه بمنزلة إحياء جديد لكل الأحزاب التي تم غلقها، وعودة الفكر الوطني، و(عودة لمن قُهِروا) من السياسيين»[٣].

لقد جسَّدت هذه الطريقة نمطاً جديداً في السياسة التي يتصدَّرها إسلاميون، وهو ما جعلها مسرحاً لابتكار الألفاظ والمصطلحات لدى الباحثين؛ لمحاولة التعبير عن الظاهرة، فوُصِفَت بأنها «سياسة مرتاحة»، يمثل الدين فيها إلهاماً ثقافياً أكثر منه حضوراً فاعلاً في أجندة السياسة[٤]، وبأنها نسخة جديدة لإسلامية بلا إسلاميين[٥]، وبأنها سياسة «صديقة للإسلام»[٦].

---

(١) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. xv; Senem Aydin and Rusen Cakır op. cit., p. 1.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٩٦؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 46-47.

(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

(٤) Ian o. Lesser, "Turkey: 'Recessed' Islamic Politics and Convergence with the West," in: Angel M. Rabasa et al., The Muslim World after 9/11 (Santa Monica: RAND, 2004), p. 175.

(٥) Menderes úand Burhanettin Duran, "The specific evolution of contemporary Political Islam in Turkey and its 'difference'." in: Ümit Cizer, op. cit., p. 33.

(٦) Ümit Cizer, "The Justice and Development Party," op. cit., p. 2.

ب. الفريق المكوّن للحزب

توحي روايات من كتبوا عن تجربة الحزب أنه لم تكن ثمة معاناة في مسألة الفريق؛ ذلك أن شعبية أردوغان من جهة، ثم إغلاق حزب الفضيلة من جهة أخرى، وفّرا للحزب كثيراً من الأعضاء ساعة انطلاقته[١]، بالإضافة إلى أعضاء أحزاب اليمين الوسط؛ كحزب الطريق القويم، وحزب الوطن الأم، الذين لم يعد لهم ممثل قوي في الساحة السياسية[٢]، بل إن عملية اختيار رؤساء فروع الحزب في المحافظات كانت تمتد وقتاً طويلاً؛ لأن «المرشح لهذه الوظيفة لم يكن يكلَّف بتوليها إلا بعد أن يخضع لبحث وتقصٍّ جادين. وكان لا يُعاني نقصاً في قاعدة البيانات»، ويعتمد قبوله على استطلاعات الرأي السابقة، بالإضافة إلى مميزات الشخص نفسه[٣]، وقد ضمَّ الحزبُ يمينيين وقوميين وليبراليين، بالإضافة إلى أردوغان ورفاقه[٤]، وهو ما زاد في نفي صفة «الإسلامية» التقليدية عنه، وألصق به أحياناً صفة كونه «ائتلافاً من فصائل مختلفة لا حزباً متجانساً»[٥].

ج. البرنامج

ابتعد برنامج حزب العدالة والتنمية تماماً عن ذكر صريح للإسلام، ونصَّ على «الديمقراطية المحافظة»، وقَبِلَ بالحداثة «إلى حدِّها الأقصى»، وكان ترجمةً للهوية السياسية التي اعتمدها المؤسِّسون، بما تحتويه من غموض وأسئلة غير مجابٍ عنها بنظر بعضهم[٦]. إلا أن أموراً ميَّزت برنامج الحزب، أبرزها ما كان في جوهره ردّاً على بقية الأحزاب، فمن ذلك انحيازٌ واضحٌ نحو تجديد الدماء، فيما يبدو أنه ردٌّ على ما جرت به عادة الأحزاب الأخرى العلمانية والإسلامية على السواء، إذ حدَّدوا مُدَدَ من يقوم بنيابة الشعب، بحيث لا تزيد على ثلاث دورات، وبحيث لا يرأس

---

(١) Cemal Karakas, op. cit., p. 29.

(٢) Senem Aydin and Rusen Cakır op. cit., p. 2.

(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

(٤) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، مرجع سابق.

(٥) Senem Aydin and Rusen Cakır op. cit., p. 2.

(٦) Ibid., p. 2.

الحزب شخص واحد أكثر من خمس دورات(١).

واهتم البرنامج اهتماماً خاصاً بالملف الاقتصادي الذي كان «واجب الوقت»، وأكثرَ الملفات إلحاحاً؛ بسبب ما وقعت فيه تركيا من أزمة تضخم كبرى أسفرت - من ضمن أمور أخرى - عن الانتخابات المبكرة، وقد تولى هذا الملف علي باباجان. وكانت أبرز العوائق التي تواجههم، ويجب وضعها في البرنامج؛ الديون، وصندوق النقد الدولي، والسوق التركية المضطربة(٢). واختفت من برنامجهم «الصناعة الوطنية الثقيلة» التي كانت في برامج أربكان، وحلَّ مكانها مفهوم اقتصاد السوق الحرة الذي يأخذ بالحسبان مصالح الطبقة الوسطى(٣)، وكان أبرز ما فعلوه في هذه المرحلة أنهم روّجوا لهذا البرنامج لدى عدة جهات في الخارج؛ لندن ونيويورك(٤)، وحققوا بذلك أهدافاً عدَّةً؛ أهمها التسويق السياسي قبل الاقتصادي لدى هذه الجهات، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، ومحاولة استشراف اتجاهات خارجية قد تؤثر في وضع الخطط والبرامج والخطاب السياسي.

وكان من أبرز ملامح البرنامج وضع «خطة الأعمال العاجلة» التي تحدد برنامج الأيام الأولى، فقد حضَّروا في مرحلة التأسيس «عشرات من المشاريع الإصلاحية الجاهزة للتنفيذ فوراً»(٥)، وكانت خطة طموحة أثارت دهشة بعض السياسيين، غير أنهم كانوا واثقين من قدرتهم على تنفيذها(٦)، ولعل ذلك كان من أثر زياراتهم الخارجية المتعددة التي أسهمت في تسويق السوق التركية للاستثمار.

وأكثر ما لفت أنظار المراقبين في البرنامج هو الرغبة الصريحة الواضحة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي تعبّر عن مفارقة للفكر المعتاد للأحزاب الإسلامية السابقة(٧).

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٢٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٥ وما بعدها.
(٣) Cemal Karakas, op. cit., p. 29.
(٤) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٦٩.
(٥) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، مرجع سابق.
(٦) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٧٠.
(٧) http://www.akparti.org.tr/english/akparti/parti-programme

د. الأموال

فوّض أردوغان صديقه رجل الأعمال جنيد زابصو في اختراق فئة رجال الأعمال، ووعده بأن أي شخص سيأتي به منهم سيجعله في مجلس المؤسّسين. وقد نجح جنيد في ضم عشرين منهم، وُصِفوا بأنهم يساوون مليار دولار. كذلك كان الباب مفتوحاً أمام مساعدات «أصحاب المحال الصغيرة، ومن التجار، ومن المتبرعين»، الذين يمثلون القاعدة الشعبية الكبرى للحزب، مع الحرص على الابتعاد عن رؤوس الأموال التي تحاول شراء نفوذ سياسي[١].

إلا أن أهم ما في الموضوع هو كون الحزب قد طرح نفسه بصفته ديمقراطيّاً محافظاً، يمثّل يمين الوسط، ومنشقّاً عن الفكر السياسي الذي مثّله أربكان، فقد فتح هذا طريقاً أمام عدد كبير من رجال الأعمال المتدينين من الشباب[٢]، الذين يمثلون رؤوس الأموال في الأناضول. وبمعنى آخر كانوا من الطبقات الاجتماعية التي استهدفها انقلاب ٢٨ فبراير/شباط ثقافيّاً واقتصاديّاً. وأراد هؤلاء الشباب التخلص - في أسرع وقت ممكن - من العبء الأيديولوجي الذي حمّلتهم إياه حركة الرؤية الوطنية؛ إذ رأت هذه الحركة أن هؤلاء الشباب يمنعون تحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أنهم كانوا على اقتناع تامّ بأنهم لن يحصلوا على أي نتيجة من أصحاب السلطة لسنوات مضت وفقاً لمصالحهم. ولكل هذه الأسباب كانوا يشعرون بالحاجة إلى كيان سياسي جديد يمنع الصدام بينهم وبين الحكومة المركزية، ويضع في اعتباره حساسية الحكومة تجاه بعض الأمور من ناحية، ومطالبهم من ناحية أخرى[٣]. وكانت هذه الطبقة الناشئة من رجال الأعمال قد تجاوزت أعمالها الشركات الوسيطة لتصبح شركات كبرى، وصارت منظمتهم «الموسياد» (رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين) الكبرى، والأسرع نمواً في تركيا، وقد كانوا من داعمي حزب الرفاه، إذ وجد كل طرف مصالحه عند الآخر[٤]. ويقسّم بعض

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣١٢ و٣٣٧.

(٢) أبرزهم: مجاهد أرسلان، عمر تشاليك، فاروق كوجا، أحمد توبراق، يافوز سليم أراس. انظر: حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٧؛ وكذلك:
Ömer Taspinar, op. cit., p. 13; Cemal Karakas, op. cit., p. 28.

(٤) Heinz Kramer, op. cit., p. 67-8;; Cemal Karakas, op. cit., pp. 20-21.

الباحثين هذا القطاع إلى قسمين؛ الموسياد الذي صار يُحسب فيما بعد على العدالة والتنمية، وقسم آخر عُرف فيما بعد باسم «تحالف توكسون» (Confederation of Businessmen and Industrialists of Turkey, TUSKON)، وهو تابع لجماعة فتح الله غولن[1].

وقد «كانت هناك أوساط ـ منها اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك «توسياد» (Turkish Industry & Business Association, TUSIAD) ـ على استعداد لدعم كيانات جديدة يمكنها أن تملأ الفراغ السياسي للحكومة المركزية، ويمكنها أيضاً أن تجد إجابة للبحث عن هوية أكثر ليبرالية، وأكثر جماعية، ومستقلة في الوقت نفسه عن مفهوم الفكر الوطني الذي رجّح أن يظل صامتاً حتى يتلاشى غضب انقلاب ٢٨ فبراير/شباط [١٩٩٧]»[2].

هـ. القاعدة الشعبية

صنع حزب العدالة والتنمية قاعدته الشعبية بالاستناد إلى شبكتيْن مهمتيْن:

الأولى: الطريقة النقشبندية؛ وهي أوسع وأقوى الطرق الصوفية في تركيا، ولها علاقات بالسياسيين منذ أوزال حتى أردوغان[3]، وكانت تمثل القاعدة والمدد الشعبي الدائم لكل الأحزاب الإسلامية[4].

الثانية: جماعة «الخدمة» بزعامة فتح الله غولن؛ وهي تنظيم دعوي، يشبه في وجهه المعلن جماعات الدعوة والتبليغ في العالم الإسلامي، التي لا تهتم بالسياسة، غير أنها تفوّقت عليها بشبكات إعلامية وتعليمية قوية وواسعة داخل تركيا وخارجها، وبأعضاء نافذين في مؤسسات الدولة التركية كافة، وهي تجديد لحركة سعيد النورسي، انبعثت في مناخ الازدهار الإسلامي في السبعينيات، ونمت نمواً كبيراً في الثمانينيات، حيث كان مناخ النظام العلماني يسمح بذلك لمواجهة اليسار والشيوعية، ثم انطلقت في التسعينيات مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وانفتاح

(١) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. 52-ç3.

(٢) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص٣٠٨.

(٣) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 13.

(٤) Ibid., p. 14; Binnaz Toprak, op. cit., p. 638.

الساحات الآسيوية والبلقانية والعربية أمام المدّ الدعوي. وحيث عمَّ الفساد، وضعفت قوة القانون، كانت جماعة غولن تقدم مناخاً اقتصادياً قائماً على الثقة والالتزام، وهو ما مكّنَها من بناء دوائر ومؤسسات اقتصادية يثق فيها المتعاملون معها[١]، إلا أنها عملت بصورة براغماتية تماماً في اختراقها لمؤسسات الدولة؛ إذ لم يكن لديها بأس في أن تنزع أي صفة أو مظهر إسلامي عمن يتبعها في جهاز الدولة.

و. اتهامات الفرقاء في الداخل

لم تكن الخطابات ولا البرامج ذات تأثير - بطبيعة الحال - في فرقاء الداخل، وإنما ظلت ردود الأفعال كما هو المتوقع:

فأما داخل التيار الإسلامي فقد كانت أبرز تهمة لمؤسسي الحزب هي خروجهم عن الزعيم الإسلامي الكبير نجم الدين أربكان، وسعيهم إلى شق الصف الإسلامي وتمزيقه. ويجيب عبد الله غُلْ: «لو كنا نحن السبب في انقسام الأعضاء وتناحرهم، وفي حمل هذا التناحر إلى المستقبل، فهل كنا لنجازف بتحمل المسؤولية على هذا النحو؟ وهل يستحق الأمر هذا؟ إننا لو بقينا بلا أي رد فعل تجاه أخطاء قائمة بدافع الخوف من تحمل المسؤولية لكان ذلك سيجعلنا في المستقبل أمام مسؤولية أكبر وعناء أكثر»[٢]. واتُّهِمُوا كذلك بأنهم تحولوا إلى نسخة علمانية؛ إذ «باعوا تركيا للغرب، وطرحوا أنفسهم كنموذج الإسلام المُعَدَّل الذي تريده أمريكا، وصاروا اللاعب الرئيسي في موجة الليبرالية الجديدة، وأنهم على الحقيقة ثمرة من ثمرات انقلاب عام ١٩٩٧»[٣] في كسر التيار الإسلامي وتطويعه. وأمام هذه التهمة قال عبد الله غُل: «إلى أي مدى كان مفهوم هذه السياسة التي أُغلقت لها ثلاثةأحزاب على مدار ثلاثين عاماً سيستمر؟ هذه السياسة التي لم تحصل أبداً على أي دعم

(١) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٢) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٣) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٩٥ (تصريح لمحمد بكر أوغلو من حزب السعادة، ١٣/٧/٢٠٠٩)؛ وكذلك:

Kenan Kayır "The emergence of Turkey's contemporary 'Muslim democrats'," in: Ümit Cizer, op. cit., p. 63.

انتظرته من الشعب، والتي لم تستطع أيضاً قراءة الاتجاه العام العالمي، وبالمناسبة لم تنجح في نقل ذلك إلى تركيا»[١].

وأما الدولة العميقة وغلافها المدني من الأحزاب السياسية، فلم ترَ في حزب العدالة والتنمية «إلا ذئباً في فروة الأغنام، إذ ينتهج نفس نهج الإسلام الراديكالي تحت قناع الإخلاص للسياسة الأوروبية»[٢].

٢. تحديات الوضع الإقليمي والدولي

كان النظام العالمي الجديد ـ نظام القطب الواحد فيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ـ يعيش في وقت تأسيس حزب العدالة والتنمية أعظم لحظات قوته وشراسته أيضاً بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد انطلقت الجيوش الأمريكية لتغيير الأنظمة بالقوة المسلحة. كما أن الهيمنة الغربية على السياسة التركية قديمةٌ منذ تأسيس الجمهورية نفسها، وليس بوسع سياسي إلا أن يجد طريقه للتعامل معها.

وقد كانت الفترة التي تأسَّس فيها حزب العدالة والتنمية شديدة التعقيد، وكان أبرز أحداثها الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، واستمرت خمس سنوات، والتي أثّرت في سجال الانتماء الإسلامي للحزب في مقابل العلاقة التركية المتينة مع إسرائيل. ثم تبعتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما طرحته من تداعيات الحرب على الإرهاب «الإسلامي»، وما أسفرت عنه من حروب؛ كالحرب على أفغانستان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، وكَوْن تركيا عضواً في حلف «الناتو»، والحرب على العراق المجاور لتركيا في مارس/آذار ٢٠٠٣، مع تأثيراته الواسعة في تركيا، وملف الأكراد. وكان يُنتَظَر من الحزب أن يقدم في كل هذه الملفات مواقف عملية تحظى بالرضا الغربي أولاً، ثم تفسير هذه المواقف وترويجها شعبياً أمام جمهور «إسلامي» وقوى داخلية «علمانية».

أجرى الحزب جولات خارجية في مسارَيْن؛ المسار الاقتصادي المسؤول عنه باباجان، الذي سبقت الإشارة إليه، والمسار السياسي الذي تولاه أردوغان، حيث قام بسبع عشرة رحلة خارجية شملت الدول الأربع عشرة الأعضاء في الاتحاد

(١) برنامج تحت المجهر، «العثمانيون الجدد»، مرجع سابق.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٩٦.

الأوروبي، وأمريكا، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى زيارة لكازاخستان في آسيا الوسطى[١]، وهي زيارة تدلُّ على اهتمام مبكّر بالعمق التركي مع امتداداته العرقية. وكانت الزيارات بغرض التسويق السياسي للحزب الذي تولى الحكم، وتقديم مواقف في هذه القضايا، ومن البديهي أن يكون الحزب الجديد الناشئ هو الطرف الأضعف.

لا نحسب أنه بالإمكان الآن الحصول على معلومات بشأن ما دار في هذه اللقاءات، إلا أن المواقف المعلنة كانت السير بتؤدةٍ وتمهلٍ، وبغير تغييرٍ في السياسة الخارجية، فعلى الرغم من الانتفاضة الفلسطينية لم يبادرْ إلى إلغاء العلاقة مع إسرائيل، ولا إلى دعم المقاومة الفلسطينية، وإنما حاول ـ بعد سنوات ـ الدخول في الملف وسيطاً، واستمرت القوات التركية في مهمتها بصفتها عضواً في الناتو في أفغانستان، وخرج من مأزق العراق بحل وسط؛ هو السماح باستخدام قاعدة إنجرليك دون استخدام الأراضي التركية في الحرب على العراق[٢]، وظل موقفه من الملف الكردي كما هو ملف الدولة الكمالية، ولكن بطريقة أوزال. وأيّاً ما كان الخلاف على تفسير هذه المواقف وتقويمها، فالثابت أن الحزب قد قدَّم نفسه نموذجاً لإسلام «معتدل»، يمكنه الالتقاء مع مصالح الغرب وأهدافه، فيوفر بديلاً أفضل من ديكتاتورية تنتج «الإرهاب»، أو ديمقراطية تأتي بالإسلاميين «المتشددين»، وكان يُنتظر منه إثبات هذا بالمواقف بعد تقديمها وعوداً وضمانات.

وقد ظلَّ الحزب محلَّ اختبار وشكٍّ غربيّاً لسنوات طوال[٣]، إلا أن القراءة العامة لسياسة الحزب تكشف أنه استهدف تحويل كل تهديد إلى فرصة؛ فمن ذلك:

● أنه استثمر حالة ما بعد ١١ سبتمبر ليقدِّم نفسه بوصفه يمثِّل الإسلام المعتدل الذي ينافي التطرف والإرهاب، والذي يمكن التلاقي معه بشأن قيم الديمقراطية، والحريات، وعلمانية الدولة، والليبرالية الاقتصادية، ومن ثمَّ يجب

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٨٩ و٣٩٤.

(٢) Cemal Karakas, op. cit., p. 31.

(٣) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. iii, xiii, 1, 3, 4, 31; Ian o. Lesser, op. cit., p. 175.

دعمه وتأييده للحدِّ من حالة التطرف، ولإثبات أن الغرب لا يعادي الإسلام كدين، أو المسلمين كافّة[١].

• أنه استثمر الرغبة القديمة والقائمة للسياسة التركية في الانضمام للاتحاد الأوروبي لإجراء إصلاحات هيكلية في مجال الحقوق والحريات التي تتيح فرصة أوسع لرفع المظالم عن الأكراد والأقليات من ناحية[٢]، ومن ناحية أخرى تدعم تقليص نفوذ «الدولة العميقة»، وفي القلب منها الجيش[٣]، ونقد روايتهم ورؤيتهم للهوية والتاريخ التركي[٤].

• أنه استثمر الرفض الغربي في الانضمام للاتحاد الأوروبي في فتح آفاق نفوذ وتأثير واسعة مع دول الشرق الآسيوي والشرق الأوسط، وهو ما يسهم في الابتعاد التدريجي التركي عن «الهوية الغربية»[٥]، كما يسهم في إنشاء خرائط سياسية جديدة تنكمش فيها القوة الأوروبية والأمريكية[٦].

خامساً: حزب العدالة والتنمية في الحكم: أزمات الحظر والنظام والاقتصاد

ذهب تفكير المؤسسين إلى وضع أردوغان في موقع القيادة الرسمية للحزب حتى وهو محظور عليه قانوناً العمل السياسي؛ وذلك لتتحقق لهم الاستفادة الإعلامية من اسم أردوغان المشهور في تركيا كلها، وخصوصاً في إسطنبول، ثم الاستفادة الإعلامية من أي تدخل للسلطات الحكومية إن أرادوا منعه من ممارسة السياسة، فيكون كل ذلك أقوى في التسويق للحزب الجديد. وبعد تأسيس الحزب بفترة قصيرة

---

(١) Lecture by Paul Wolfowitz, "Fifth Annual Turgut Ozal Memorial," The Washington Institute, March 13, 2002, at: http//:bit.ly2/dMWx3d; Ömer Taspinar, op. cit., p. 14; Ümit Cizer, "The Justice and Development Party," op. cit., p. 7.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٩٢، ٢٠٥، ٢١٢ وما بعدها؛ وكذلك: Senem Aydin and Rusen Cakır op. cit., p. 3.

(٣) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., pp. xv, 2, 47; Ian o. Lesser, op. cit., p. 175; Ömer Taspinar, op. cit., p. 13.

(٤) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٥) Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. xiv.

(٦) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

حكمت المحكمة الدستورية بأحقية حالة مشابهة في «عضوية حزب سياسي»[١].

غير أنه لم تكد تمضي أربعة أشهر على تأسيس الحزب حتى تحركت دعوى قضائية ضد أردوغان لإقصائه من رئاسته (٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢)؛ بحجة أنه محظورٌ من العمل السياسي، ثم لم يمض أسبوعٌ حتى أصدرت المحكمة الدستورية حكماً بإسقاط عضويته بصفته مؤسساً للحزب، وأمهلت الحزب ستة أشهر للتنفيذ. وعلى رأس الأشهر الستة استقال أردوغان من المجلس التأسيسي، فرُفِعت قضية أخرى لإغلاق الحزب بالحجة ذاتها، ولكنها تأخرت في أروقة المحكمة حتى حُكِم برفضها عمليّاً (٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣) في الوقت الذي كان الحزب قد أسس فيه الحكومة بالفعل. ولكن قبل هذا كانت قد أقيمت دعوى أخرى من قبل وكيل نيابة محكمة أمن الدولة العليا تطالب بإعدام أردوغان لمحاولة تعطيل الدستور، لكنها رُفِضَتْ كذلك، وفي اليوم التالي مباشرة لإعلان الانتخابات المبكرة في ٢ أغسطس/آب ٢٠٠٢ تقدم هذا الوكيل بدعوى لإغلاق الحزب؛ بدعوى أنه «يقوم بأفعال من شأنها الإضرار بمبدأ العلمانية»[٢]. وضمن سياق آخر ـ في هذا اليوم نفسه ـ كانت محكمة أمن الدولة بديار بكر ترفض الطلب المقدم من أردوغان لشطب الحكم بسجنه من سجلات القيد القضائي بعد تغييرات قانونية؛ ليتمكن من الترشح للانتخابات المبكرة، إلا أن حكم الاستئناف وافق على طلبه وشُطِب اسمه، وما إن سمع النائب العام بهذا الحكم حتى قطع إجازته وعاد مسرعاً، فأعاد فتح القضية من جديد بسابقة قضائية، وأحالها إلى دائرة بعينها، فوافقت على إعادة فتح ملف القضية، وإعادة اسم أردوغان إلى قوائم الحظر من الترشح، ثم صار الأمر بيدِ اللجنة العليا للانتخابات التي قضت بعدم أحقية أردوغان في الترشح[٣]. وهكذا أسفرت المعركة القضائية عن بقاء الحزب وإقصاء مؤسّسه وحرمانه من الترشح.

أما بشأن أزمة النظام، فقد خطب مسعود يلماز، نائب رئيس الوزراء رئيس حزب الوطن الأم، في حزبه في صيف ١٩٩٩ بمناسبة تشكيل الحكومة الائتلافية، فقال: إن «تركيا تعيش الآن مشكلة نظام حقيقية. . . فالمشكلة ليست في هذا العنصر من النظام أو

---

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣١٧، ٣٢٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٨ وما بعدها، و٣٥٧.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٧ وما بعدها.

ذاك، إنما المشكلة هي النظام نفسه»[١]. ثم دخلت تركيا في عام ٢٠٠١ «أكبر أزمة اقتصادية ومالية في تاريخ البلاد»[٢]، إذ وصل حجم التضخم إلى ٥٠٪، انهارت على إثره كثير من الأعمال، وسُحِب كثيرٌ من الأموال المودعة في البنوك، حتى سُحب مبلغ ٧,٥ مليار دولار في يوم واحد، ثم لم تجد الحكومة حلّاً إلا أن ترفع الضرائب على الناس، وتزامن هذا مع إطلاق ٦٠ ألف مسجون في جرائم سرقة ونصب واغتصاب بقانون «إخلاء السبيل المشروط»، فارتفعت نسبة الجريمة، وزادت حالة الانفلات الأمني في البلاد. وحين كُلِّف الحزب القومي بتشكيل الحكومة الائتلافية لم يستطع حل المشكلات، بل مُنيَ بنكسةٍ في مبادئه حين دعم قانون إلغاء عقوبة الإعدام، وهو ما كان يُنقذ عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، من الموت، بالمخالفة لرغبة القوميين بالذات[٣]. ثم زاد الأمر سوءاً بأزمة صحية حلّت برئيس الحكومة بولنت أجاويد، فتوقفت اجتماعات الحكومة، وأُلْغِيَت الزيارات الداخلية والخارجية، وصار عمل الحكومة متوقفاً، ولم يعد ثمة مفرٌّ إلا الذهاب إلى انتخابات مبكرة، فأعلن هذا في ١ أغسطس/آب ٢٠٠٢، وحُدِّد موعدها في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢[٤].

في تلك الأثناء كان حزب العدالة والتنمية قد أتمَّ مرحلة التأسيس، وما إن أتمَّها حتى بدأ في الطواف على المحافظات، وإقامة المؤتمرات الجماهيرية، فبدؤوا بقيصري (بلد عبد الله غُل)، ثم طرابزون، وريزه، وأرتيفين، ومانيسا، وبورصة، وغيرها، وكان الاستقبال الجماهيري فوق المتوقع لحزبٍ يبدو أنه وُلِد كبيراً، حتى كان يوصفُ كلُّ اجتماع شعبي لحزب العدالة والتنمية بأنه «أكبر وأضخم اجتماع أقيم بهذه المدينة»، ولكن لَفَظَتْهم مدنٌ أخرى؛ مثل شافشات، وجناق قلعة. وقُبيل الانتخابات كان الحزب قد أجرى استطلاع رأيٍ في عموم تركيا أفاد أنهم سيصلون إلى السلطة بهذه الانتخابات[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٤؛ كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٢) Cemal Karakas, op. cit., p. 29.

(٣) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥؛ كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٨٠ وما بعدها؛ وكذلك:
Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, op. cit., p. 48.

(٤) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٣٨ وما بعدها، و٣٨٢.

وتكشف أرقامُ هذه الانتخابات عن الأزمة في الواقع السياسي، فقد أبطل مليون ناخب أصواتهم، وقالوا لا للجميع، «وجاء برلمان ٢٠٠٢ لا يمثل سوى ٤٥٪ من صوت الناخب التركي، فاز حزب العدالة والتنمية بنحو ٣٤٪، وحصد نحو ٧٠٪ من المقاعد [٣٦٣]، بينما عند تأسيسه لم يكن للحزب أكثر من ٧٪ من الشارع التركي. ولكن فوز الحزب في ذلك الوقت ارتبط بالثقة في رئيس الحزب رجب طيب أردوغان»[١].

و«في ضربة واحدة فقدَ ٩٠٪ من أعضاء البرلمان مواقعهم، كما فشلت كل أحزاب البرلمان السابق (الطريق القويم، الحركة القومية، الوطن الأم، اليسار الديمقراطي، الشعب الديمقراطي الموالي للأكراد) في تخطي عتبة الـ ١٠٪ اللازمة للتمثيل»[٢]، ولم ينجح سوى حزب الشعب الجمهوري، بقيادة دينيز بايكال، في الحصول على ثلث مقاعد البرلمان بنسبة ٢٠٪ تقريباً من الأصوات. وكان الفوز الكبير من نصيب المولود الجديد حزب العدالة والتنمية، الذي حظي ببقية مقاعد البرلمان قريباً من الثلثين. وهنا تبدو المفارقة، فالعتبة التي وضعها الجيش لمنع الأحزاب الإسلامية من دخول البرلمان قد أثمرت سيطرة الإسلاميين الجدد على البرلمان والاستحواذ عليه.

يبدو أن هذا النجاح الكبير وغير المتوقع يدعم مرة أخرى مقولة فيكتور هوغو: «ليس شيء أقوى من فكرة حان وقتها»!

أردوغان رئيساً للوزراء

منذ الأيام الأولى للفوز في الانتخابات كان عبد الله غُلْ يصرِّح بأن وضع الحظر السياسي على أردوغان غير طبيعي، ولا يليق بتركيا، وأن من أولوياته العمل على تصحيح هذا الوضع[٣]. وقد تمَّ هذا بتحالف مع حزب الشعب الجمهوري لتعديل الدستور؛ بحذف عبارة: «الأفعال الأيديولوجية والتحريضية» من المادة ٧٦، لتوضع مكانها عبارة «الأفعال الإرهابية». وبهذا يزول الحظر عن أردوغان الذي

(١) محمد زاهد غل، مرجع سابق، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٢) كِرِم أوكْتِم، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٣) عبد الله غُل، حوار في برنامج «لقاء خاص»، قناة الجزيرة، ٢٢/١١/٢٠٠٢.

كانت قضيته قضية «تحريض»، ثم ألغت اللجنة العليا انتخابات محافظة سيرت؛ لما شابها من مخالفات قانونية، فكانت إعادة الانتخابات فرصة لأن يترشح فيها أردوغان، فيفوز ويصير عضواً بالبرلمان، ومن ثَمَّ يتنازل له عبد الله غُلْ عن موقع رئيس الوزراء، فتتشكل حكومة جديدة برئاسته في ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٣، ويأخذ فيها عبد الله غُلْ منصب وزير الخارجية[١]. وبهذا بدأ عصرٌ جديدٌ في تركيا؛ عصر حزب العدالة والتنمية المستمر إلى اليوم.

(١) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

الفصل الثاني

حزب العدالة والتنمية:
الهياكل المؤسسية والإدارة

بدأ حزب العدالة والتنمية ببناء هياكله التنظيمية والمؤسسية وتطويرها، بالتوازي مع إدارة الدولة وبناء اقتصادها المتدهور آنذاك، وهو ما زاد من التحديات التي يواجهها. ويسعى هذا الفصل إلى مناقشة هيكلية الحزب وبنيته التنظيمية والمؤسساتية، ويجيب عن أسئلة بحثية مهمة؛ مثل: كيف تمكَّن حزبٌ جديدٌ من تجاوز مرحلة التأسيس بسرعة ليصل إلى مرحلة النضج التنظيمي والمؤسسي بما مكنه من إدارة الدولة بفاعلية؟ وهل كان ذلك ثمرةً طبيعيةً لهذه البنية التنظيمية والإدارة الحديثة؟ أم أنها ناتجة من ضعف الأحزاب الأخرى المنافسة على مسرح السياسة التركية؟

يعرض هذا الفصلُ في البداية قانونَ الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات في تركيا؛ من أجل معرفة الإطار الواسع الذي يعمل فيه حزب العدالة والتنمية، ثم يناقش هيكلية الحزب الإدارية، وأُطره التنظيمية، وقنوات التواصل بينها، ومراكز صنع القرار واتخاذه، ومسيرة الحزب في البناء المؤسسي. كما يتناول شرائح ومكونات الحزب المجتمعية من حيث العدد والفاعلية، ورؤوس الأموال، والمرأة والشباب، والعمال. وفضلاً عن ذلك، يسعى إلى التعرُّف إلى مواضع الضعف والقوة في بنية الحزب.

أولاً: قراءة في قانونيْ الأحزاب السياسية والانتخابات

تتشابه الأحزاب السياسية التركية إلى حدٍّ كبيرٍ، خاصة من الناحيتين التنظيمية

والتشريعية؛ لأنَّ قانون تنظيم الأحزاب قد فرض نموذجاً تنظيمياً موحداً، يحدّد تشريعات الحزب، وأطره التنظيمية، والإجراءات الانتخابية، والترشيحات، وكذلك التمويل وشروط العضوية. وعلى الرغم من أنّ هذا الإطار القانوني يدعم مستوى معيناً من المأسسة، فإنّه لم يكن قادراً على إزالة بعض المعوقات التي أثّرت سلباً من الناحية التقليدية في نظامية الأحزاب السياسية التركية، ومن بينها حزب العدالة والتنمية، والتي تكمن في التركيز على كاريزما قادة الأحزاب، ومنحهم صلاحيات واسعة، ومنها التعيينات داخل الحزب، ما يزيد من نفوذ زعيم الحزب على حساب الهيئات المنتخبة.

من الناحية التاريخية تُظهر جميع الأحزاب التركية مستوى من الأوليغاركية، والقيادة المركزية؛ فجميعها اتسمت بمركزية القرار إلى حد كبير، في حين كان التغيير على مستوى القيادة العليا أمراً نادر الحدوث، إلا في أوضاع استثنائية.

هنالك قادة مثل بولنت أجاويد، ونجم الدين أربكان، وألب أرسلان توركيش، قادوا أحزابهم نحو أكثر من ربع قرن، كما بقي سليمان ديميريل قائداً لحزبه في الفترة بين ١٩٦٤ ـ ١٩٩٣. ولا تزال الحالة مستمرة في الوقت الحاضر لدى بعض الأحزاب التركية؛ مثل حزب الحركة القومية، الذي يتزعمه دولت بهجلي منذ عام ١٩٩٧، والحركة القومية عموماً لم يتناوب على قيادتها سوى شخصيتين منذ بداية تأسيسها في ٩ فبراير/شباط ١٩٦٩؛ وهما ألب أرسلان توركيش، ودولت بهجلي(١).

يُبرز هذا النوع من التشابه بين الأحزاب التركية أهمية النظر في قانون الأحزاب السياسية رقم ٢٨٢٠ (SPK)، وقانون الانتخابات رقم ٢٨٣٩ (YSK)، اللذين ينظمان الحياة السياسية الحزبية والانتخابية في تركيا، ويحددان مستوى مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية. ومن الملاحظ أنّ بعض موادهما تفتقر إلى الوضوح، ويمكن تفسيرها بطرقٍ مختلفة، وهو ما يسهم في

(١) موقع حزب الحركة القومية، في:

https://www.mhp.org.tr/mhp_dil.php?dil=en

عرقلة المشاركة، وتقييد الحقوق الديمقراطية للأفراد، وتعزيز هيمنة قادة الأحزاب[١].

لم تهدف تلك القوانين إلى الحفاظ على تحكّم القيادة المركزية بصورة مباشرة، ولكنها تركت ثغرات تتيح لذلك أن يحدث، وعلى الرغم من أنّ الأحزاب التركية الأساسية تمثّل مؤسسات راسخة، فإنَّ نطاق مشاركة الأعضاء العاديين لا يزال محدوداً، وعادة ما يكون قادة الأحزاب لا تطولهم المساءلة أمام الأعضاء. وفي جميع الأحزاب التركية الرئيسة نجد أن الإطار القانوني يعزز من نفوذ القيادة الشعبية/الجماهيرية، وهو ما يمنع الأحزاب التركية من تطوير بنيتها التنظيمية، أو يطيل الطريق أمامها للوصول إلى مستوى متقدم من الممارسة الديمقراطية والمؤسساتية.

تقوم الانتخابات التركية على أساس دستور عام ١٩٨٢، ولكن البلاد شهدت تغيرات جوهرية؛ سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وسكانية، منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وعاد النظام الانتخابي تدريجياً ليعبّر عن التعددية في المجتمع التركي، في حين بقيت هناك بعض القيود نتيجة لطبيعة هذا الدستور. وبعد أن وقّعت تركيا اتفاق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥[٢]، أقدمت على بعض الإصلاحات الضرورية لتتسق مع قوانين الاتحاد، وعدّلت بعض مواد الدستور في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١١ وافق البرلمان التركي على تعديل بعض مواد قانون الأحزاب كما سيأتي.

كانت أولى التعديلات الدستورية في عام ١٩٩٥، وتضمنت الجوانب الآتية؛ تخفيض سنّ الانضمام إلى الحزب السياسي من ٢١ إلى ١٨ سنة، وسُمح للأحزاب السياسية بالتنظيم خارج البلاد، وكذلك إيجاد فروع شبابية ونسائية خاصة، وأصبح بإمكان الأكاديميين تولي مناصب في المكاتب المركزية للأحزاب السياسية، وأصبح

---

(١) Arda Can Kumbaracıbas Turkish Politics and the Rise of the AKP: Dilemmas of Institutionalization and Leadership Strategy (London and New York: Routledge, 2009), p. 38.

(٢) Ibid.

بإمكان طلاب الجامعات أن يصبحوا أعضاء في أحزاب سياسية، وسُمح كذلك للأحزاب السياسية بالعمل مع منظمات المجتمع المدني؛ مثل النقابات، والجمعيات، والمؤسسات المهنية (المادة ٦٩)[١].

قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، كان البرلمان التركي قد انتخب أحمد نجدت سيزر رئيساً للبلاد ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧، بعد أن ترك منصبه رئيساً للمحكمة الدستورية ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠، ولم يكن أمام حزب العدالة والتنمية حينها خيارٌ إلا التعامل مع الأمر الواقع حتى تحين الفرصة، خصوصاً أن الرجل يُعدُّ من رجال الدولة العميقة، ويتمتع بولاء المؤسستين القضائية والعسكرية.

ومع ذلك قدَّم حزب العدالة والتنمية حزمة إصلاحات دستورية أثناء وجود الرئيس أحمد سيزر في الرئاسة، بيد أن الأخير رفض عرضها على البرلمان للتصويت عليها، وهو ما دفع حزب العدالة والتنمية إلى رفع الملف إلى المحكمة الدستورية للمصادقة عليه. وبالفعل وافقت المحكمة على عرضها على أعضاء البرلمان، إلا أن حكم المحكمة لم يخرج إلا وقد غادر الرئيس سيزر منصب رئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدته الدستورية، ليحل محله عبد الله غُل، الذي حظي بثقة البرلمان لمنصب رئاسة الجمهورية للفترة من ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٤. وبهذا يكون الحزب قد أحكم سيطرته على المؤسسات الرئاسية، والتشريعية (البرلمان)، والتنفيذية (ممثلة بحكومة أردوغان).

ومن المهم الإشارة إلى أن بنود التعديلات الدستورية المبينة أدناه لا تشمل عهد الرئيس عبد الله غُلْ، ومنها تقليص فترة الرئاسة إلى خمس سنوات فقط، في حين استمر غُلْ سبع سنوات. وكانت التعديلات على النحو الآتي:

- انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي المباشر بدلاً من البرلمان.
- تخفيض مدة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس.

---

(١) Ibid., p. 39.

- السماح للرئيس بالترشح لولاية ثانية.
- إجراء الانتخابات العامة كل أربع سنوات بدلاً من خمس.
- تخفيض النصاب القانوني لانعقاد جلسة البرلمان من ٣٦٧ إلى ١٨٤، وتُتخذ القرارات بتصويت ١٣٩، وهو ربع عدد نواب البرلمان البالغ ٥٥٠ نائباً.

الجدول (١)
تعديلات الدستور التركي ١٩٨٦ ـ ٢٠١١[1]

رئيس الوزراء	الحزب الحاكم	رقم المادة	الاستفتاء الشعبي	إقرار البرلمان	رقم القانون	ملاحظات
تورغوت أوزال	حزب الوطن الأم	67, 75, 175, 4	6/9/1987	17/5/1987	3361	استفتاء
تانسو تشيلر	حزب الطريق القويم	133	-	8/7/1993	3913	
		حزب الوطن القويم بالتعاون مع حزب الشعب الجمهوري	33, 52, 53, 67, 68, 69, 75, 84, 85, 93, 127, 135, 149, 171	-	23/7/1995	4121
بولنت أجاويد	حزب اليسار الديمقراطي	143	-	18/6/1999	4388	
		47, 125, 155	-	13/8/1999	4446	

(١) Türkiye Cumhuriyeti Anayasasinda Yapilan Degisiklikler, at: http://bit.ly1/Wf5txd

		13, 14, 19, 20, 21, 22, 23, 26, 28, 31, 33, 34, 36, 38, 40, 41, 46, 49, 51, 55, 65, 66, 67, 69, 74, 87, 89, 94, 100, 118, 149, 15	-	3/10/2001	4709	
	حزب اليسار الديمقراطي	86	-	21/11/2001	4720	
عبد الله غُل	حزب العدالة والتنمية	76, 78	-	27/12/2002	4777	
رجب طيب أردوغان		10, 15, 17, 30, 38, 87, 90, 131, 143, 160	-	7/5/2004	5170	
		133	-	21/6/2005	5370	
		130, 160, 161, 162, 163	-	29/10/2005	5428	
		76	-	13/10/2006	5551	

		17	-	10/5/2007	5659	
		77, 79, 96, 101, 102	21/10/2007	31/5/2007	5678	استفتاء
		10, 42	-	9/2/2008	5735	
		10, 20, 23, 41, 51, 53, 54, 74, 84, 94, 125, 128, 129, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 156, 157, 159, 166, 15, 18 , 19	12/9/2010	7/5/2010	5982	استفتاء
		59	-	17/3/2011	6214	استفتاء

من خلال البيانات السابقة نجد أن الدستور التركي مرَّ بمراحلَ عدة، ولكنها ليست متّسقة، وقد يدخل ذلك في إطار صراع السلطة العسكرية مع المحاولات الديمقراطية. كما أنه يمكن ملاحظة أن أكثر التعديلات كانت في عهد بولنت أجاويد ورجب طيب أردوغان، وتزايدت الاستفتاءات الشعبية حديثاً في التعديلات الدستورية بدلاً من تصويت البرلمان.

إن شروط الاتحاد الأوروبي ومتطلبات الامتثال لمعايير كوبنهاغن*، دفعت

* معايير كوبنهاغن: وضع الاتحاد الأوروبي في اجتماع القمة عام ١٩٩٣ في مدينة كوبنهاغن ثلاثة شروط لقبول العضوية في الاتحاد الأوروبي؛ الأول: ضمان الدولة واستقرار مؤسساتها، والحفاظ على الديمقراطية، وأن تتعهد بضمان دولة القانون، وضمان حقوق الإنسان، وحماية=

تركيا إلى اتخاذ خطوات عديدة نحو تحرير القوانين، وأُضفي الطابع الديمقراطي على مواد القوانين المختلفة. ومع ذلك بقي قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية حينها بعيدين عن التغييرات الجوهرية ضمن هذه العملية. ولذلك فإن التقدم إلى الأمام، وجعْل الأحزاب السياسية (من بينها حزب العدالة والتنمية) متطورة ومنظمة أكثر، يتطلب إصلاح هذين القانونين، وكذلك القوانين ذات الصلة بهما في عملية إصلاحية شاملة.

ولا تزال هناك إشكاليات في أنظمة قانون الأحزاب السياسية؛ مثل ضعف دور المنظمات غير الحكومية في خلق روابط مع الأحزاب السياسية، بيد أن حزب العدالة والتنمية تقدم في ذلك خلال السنوات الأخيرة؛ بفضل إيمانه بدور تلك المنظمات في حشد الجماهير والتأثير في الرأي العام (كما سيتضح ذلك في المحور الثالث). ومن الإشكاليات أيضاً وجود العتبة الانتخابية العالية للتمثيل البرلماني، التي تتطلب ١٠٪ من أصوات الناخبين، بصفتها شرطاً لدخول أي حزب إلى قبة البرلمان، وصلاحيات رئيس الحزب الواسعة، سواء في تعيين أو إقالة موظفي أو مندوبي الحزب، أو حتى اختيار ٥٪ من مرشحي الحزب لانتخابات البرلمان دون الحاجة إلى دخولهم جولة المنافسات الداخلية[١].

١. العضوية الحزبية

تحدد المادتان ١١ و١٢ إطار العضوية في الحزب السياسي، إذ إن العضوية غير مسموح بها لموظفي الهيئات القضائية العليا، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة، وأعضاء الأمن (الشرطة)، والقوات المسلحة، وولاة المدن، كما تحدد المادة ١١

= الأقليات. والثاني: أن تمتلك الدولة المتقدمة سوقاً اقتصادية مستقرة. والثالث: أن تكون على استعداد لتكييف إداراتها وجميع قوانينها مع قوانين الاتحاد الأوروبي. ويعني هذا القبول (أو ما يسمى Acquis) بنحو 80,000 صفحة من النصوص القانونية. ولم يفتح سوى ١٣ ملفاً للتفاوض مع تركيا من أصل ٣٥ ملفاً. وتجاوزت تركيا واحداً منها فقط حتى الآن. للمزيد انظر:

Philip Gordon and Omer Taspinar, "Turkey's European Quest: The EU's Decision on Turkish Accession," The Brookings Institution (September 2004), at:

http://brook.gs/2dN0m9p

(١) Arda Can Kumbaracıbas. cit., p. 39.

المتطلبات الأساسية لعضوية الحزب، وتحدد الذين يمكن أن يصبحوا أعضاء، والذين لا يمكنهم ذلك. وتسمح المادة ١٢ للأحزاب بفرض شروط إضافية للحصول على العضوية حسب النظام الأساسي للحزب. إن هاتين المادتين تسمحان لقيادة الأحزاب بحماية أحزابها؛ من خلال جعلها انتقائية للغاية في قبول أعضاء جدد، ورفض طلب عضوية من تراه غير مناسب دون تقديم سبب[١].

٢. شروط مشاركة الأحزاب في الانتخابات

يحدِّد قانون الانتخابات الإجراءات الانتخابية للأحزاب، فمن أجل أن يُسمح للأحزاب بالمشاركة في الانتخابات؛ يتطلب منها إما أن تكون قد أنشأت منظمتها الحزبية بصورة رسمية بما لا يقل عن نصف المحافظات، وقبل ستة أشهر من الانتخابات، أو أن تكون هناك مجموعة برلمانية لها في البرلمان (المادة ٣٦)[٢]. وتمثل هذه الشروط عقبة كبيرة أمام أي حزب جديد يرغب في المنافسة في الانتخابات. فضلاً عن أن إنشاء المنظمة الحزبية رسمياً بما لا يقل عن نصف المحافظات يعد مكلفاً مالياً، ويستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة إلى الأحزاب الجديدة.

٣. التمويل الحكومي للأحزاب

إن الأحزاب التي تفي بمتطلبات الدخول في المنافسة الانتخابية تحصل على تمويل حكومي في حال تجاوزت نسبة التصويت لها ٣٪، وقد كانت في السابق ٧٪[٣]. ولا ريب في أنه كان من الصعب على الأحزاب المنشأة حديثاً أن تحصل على هذه النسبة، في حين تستأثر الأحزاب الكبيرة الراسخة بفرصة الحصول على التمويل بسهولة، وهو ما كان يجعل الفرص غير عادلة أمام الأحزاب جميعها في المنافسة الانتخابية. بيد أن التعديلات الدستورية في عام ٢٠١١ عالجت هذه التحديات، وسهَّلت الصعاب أمام الأحزاب المنشأة حديثاً ذات الحضور الشعبي القليل.

---

(١) Ibid., p. 40.

(٢) Ibid., p. 56.

(٣) "Partiler ne kadar hazine yardalacak?" Cumhuriyet, 11/7/2016, at: http//:bit.ly2/dwwkIe

ولو أخذنا عام ٢٠١٥ نموذجاً لتوزيع المساعدات الحكومية البالغة ٥٣١ مليون ليرة تركية للأحزاب[١]، فإنه كان على النحو الآتي[٢]:

الجدول (٢)
توزيع المساعدات الحكومية على الأحزاب: مقارنة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥

اسم الحزب	المبلغ المستحق	
	٢٠١١	٢٠١٥
حزب العدالة والتنمية	١٠١ مليون ليرة	٧٧,٦ مليون ليرة
حزب الشعب الجمهوري	٥٢ مليون ليرة	٤٧,٥ مليون ليرة
حزب الحركة القومية	٢٦ مليون ليرة	٣١,١ مليون ليرة
حزب الشعوب الديمقراطي	-	٢٤,٩ مليون ليرة

أسهم القانون الخاص بالمعونات المالية المقدمة للأحزاب في زيادة مشاركة الأحزاب في البرلمان، إذ إنه في انتخابات عام ٢٠١١ لم توزع المعونات المالية إلا على ثلاثة أحزاب، في حين شملت المعونات في عام ٢٠١٥ أربعة أحزاب، بالتزامن مع تقليل نسبة الأصوات من ٧٪ إلى ٣٪ بصفتها شرطاً للحصول على المعونات المالية الحكومية، ثم رُفع المبلغ المقدم للأحزب تحسباً لزيادة الأحزاب المستحقة.

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الشعوب الديمقراطي يتقاضى لأول مرة دعماً حكوميّاً؛ لأنه لم يكن قد أسس بهذا الاسم، بَيْدَ أن المادة التي كانت تتطلب حصوله على ٧٪ ـ قبل تعديل قانون الانتخابات ـ قد منعت حزب السلام والديمقراطية «الكردي» الذي كان يرأسه صلاح الدين ديمرتاش، وهو الرئيس الحالي لحزب الشعوب الديمقراطي. ولم يتجاوز أيٌّ من بقية الأحزاب الصغيرة الأخرى

---

(١) "Erken seçim için partiler ne kadar harcayacak?" Internethaber, 28/8/2015, at: http://bit.ly/2dUksm4

(٢) "Partiler ne kadar hazine yardalacak?" op. cit.

حاجزَ الـ ٣٪ ليتمكن من الظفر بالمساعدة الحكومية، ومن ثم توزَّعت المعونات على ٤ أحزاب فقط.

أما عن جولة الانتخابات العامة المبكرة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، فإن جميع الأحزاب لم تتقاضَ أيَّ مبلغ مالي من الحكومة؛ لأنها كانت جولة إعادة فقط(١).

٤. نظام العتبة البرلمانية

تم تحديد العتبة الوطنية لدخول الحزب السياسي إلى البرلمان من خلال الانتخابات بنسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين (المادة ٣٣ من القانون الانتخابي)؛ من أجل تحقيق الاستقرار في النظام الانتخابي، ومنع الانقسام، أو التقليل من حدوثه. ولكن ذلك يعني تمثيلاً أقلّ للأحزاب في البرلمان. كما أن الأحزاب التي تتجاوز هذه العتبة غالباً ما تكسب مزيداً من التمثيل في البرلمان على حساب الأحزاب الأقل نجاحاً، وذلك من خلال التوزيع غير المتناسب للمقاعد(٢)؛ أيْ توزيع مقاعد الأحزاب التي لم تتجاوز العتبة الوطنية على الأحزاب الفائزة.

٥. مركزية القيادة في الأحزاب

إنَّ السمة البارزة في القانون الانتخابي، وقانون الأحزاب السياسية، هي الطريقة التي مُنحت فيها صلاحيات مركزية لقادة الأحزاب في اختيار المرشحين للانتخابات البرلمانية، كما أنها تترك معظم صلاحيات صنع القرار للإدارة المركزية للحزب، والذي يرسم قوانينه(٣).

ولأنَّ زعيم الحزب هو رئيس المجالس واللجان المركزية، فإن بإمكانه استبدال مرشحين، وإلغاء المنظمات المحلية التابعة للحزب، وعزل المندوبين. وتُعدُّ هذه إشكالية كبيرة في تنظيم الأحزاب السياسية التركية؛ فعند اختيار جميع المندوبين والأفراد وتعيينهم من بين الأتباع المخلصين لزعيم الحزب، يصبح من الصعب

(١) Haber Turk, 9/6/2015, at: http//:bit.ly2/dAvvNM

(٢) Arda Can Kumbaracıbas. cit.

(٣) Ibid.

معارضة القيادة داخل الحزب، فضلاً عن محاسبتها، ويكاد يكون من المستحيل استبدالُ زعيم الحزب وفق القوانين الحالية.

كما يصبح من الصعب تعديل قانون الأحزاب السياسية نفسه؛ لأنَّ معظم قادة الأحزاب يتمتعون بهذه الفوائد المهمة، ومن ثمّ فهم حريصون على إبقائه على حاله. إن هذا الإطار القانوني يُضعف أعضاء الأحزاب مقابل نفوذ أكثر للقيادة. وعلى الرغم من بعض الإصلاحات في قانون الأحزاب السياسية والقانون الانتخابي، فقد ظلت المركزية التقليدية وشخصية القائد في الأحزاب السياسية التركية ثابتة دون تغيير(١).

وبناءً عليه، يعد قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات، حيويين في رسم السياسة الحزبية التركية؛ لأنهما يحددان تشكيل هيكلية الأحزاب، ويحددان أيضاً عمل هذه الأحزاب، سواء في الانتخابات أو في الحكومة. ويمكن ملاحظة تطور الإطار القانوني العلماني في تركيا في السنوات الماضية من خلال تقدُّم حزب العدالة والتنمية؛ فقد جرى تحرير الإطار الدستوري ليمنح مساحةً وفرصاً أوسع للممارسة السياسية، وهو ما أسهم في وضع قوى مختلفة في مركز الطيف السياسي، ولكن هناك ثغرات عديدة يتعيّن سدّها عاجلاً؛ من أجل ترسيخ الديمقراطية والشفافية، وترسيخ مفهوم المحاسبة داخل الأحزاب.

ويمكن الاستشهاد في هذه الحالة بدراسة استقصائية أجرتها مؤسسة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التركية (TESEV) عام ١٩٩٨ لمعرفة المعايير الديمقراطية داخل الأحزاب آنذاك، ومقارنتها بالوضع الحالي؛ وذلك من خلال إجراء مقابلات مع أعضاء من الأحزاب نفسها. ومع أن حزب العدالة والتنمية لم يكن داخلاً ضمن هذه الدراسة بطبيعة الحال؛ لأنه لم يكن قد أُسس حينها، ولكن من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع بعض الباحثين والمسؤولين الأتراك ومع أعضاء من النخبة القيادية في حزب العدالة والتنمية، يمكن التوصل إلى مقاربة مُرضية عن المشكلات العامة داخل الأحزاب السياسية التركية.

استهدفت دراسة مؤسسة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التركية ٣٦ فرعاً

---

(١) Ibid.

من الأحزاب الأساسية الستة في تركيا؛ وهي: حزب الوطن الأم، وحزب الشعب الجمهوري، والحزب اليساري الديمقراطي، وحزب الطريق القويم، وحزب الحركة القومية، وحزب الرفاه. وأجرت مقابلات مع ٧٨٢ ناشطاً في هذه الأحزاب، بين ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، ويناير/كانون الثاني ١٩٩٨.

وبالنظر إلى السمات الديموغرافية لهؤلاء الناشطين فإن الدراسة أظهرت أن ٤٪ تقريباً من الإناث، وأن ٦٩٪ من الذكور. وكان ٧٠,٢٪ بين سن الثلاثين والخمسين، و٣٩٪ كانوا طلبة جامعات، أو خريجي مدارس مهنية، و٣١٪ كانوا خريجي ثانويات عادية، و٢٨٪ خريجي مدارس أساسية أو إعدادية.

وكانت النتائج متقاربة مع ما تحدثنا به في بداية الفصل، ومن أهمها[1]:

- تخوُّف الأعضاء المنتمين للأحزاب، وشكّهم في الاستطلاع والأسئلة المطروحة فيه، وارتيابهم في الطريقة التي ستستخدم فيها الإجابات. وهذا ما واجهناه نحن في كتابة هذا الفصل في عام ٢٠١٦ أيضاً؛ أي بعد مرور ١٧ عاماً على ذلك الاستطلاع. بمعنى أن الهاجس الأمني لا يزال مسيطراً؛ إذ عجزت الأعوام الماضية عن تبديد مخاوف الناس، رغم حجم الحرية التي يتمتع بها الشعب التركي اليوم.

- كشف معظم المشاركين في الاستطلاع أنَّ الأنشطة على المستوى الداخلي في الحزب قد خرقت المبادئ الديمقراطية في كثير من الأحيان، وأن هنالك بعض المشكلات المتعلقة بتسجيل العضوية في الأحزاب، وأنَّه يصعب جمع رسوم الاشتراك. وكانت هنالك شكاوى أيضاً تتعلق بالطرد القسري لبعض الأفراد من قبل الإدارة العامة للحزب، ومشكلات في الديمقراطية على المستوى الداخلي فيه، وأوليغاركية القيادة فيها. ومن الملاحظ أن التعبير عن هذه المشكلات كان محدوداً في الأحزاب اليمينية (حزب الرفاه، وحزب الحركة القومية) مقارنة بأحزاب الوسط.

- ثمة بيانات تشير إلى أنَّ المشكلة الأكثر انتشاراً بين الأحزاب هي تعيين المرشحين للبرلمان من قبل الإدارة العامَّة في الانتخابات الداخلية للحزب، وقد انتقد معظم المشاركين في الدراسة هذه العملية، ولكن هذا النقد كان أقلَّ وضوحاً بين المشاركين من الأحزاب اليمينية. وقد أظهرت الدراسة أنَّ ناشطين في الأحزاب

(١) Arda Can Kumbaracıbas. cit., pp.137-142.

على المستوى المحلي يرغبون عموماً في المشاركة في اتخاذ القرارات في أحزابهم، بيد أن بعضاً منهم يرى أن تمكين قادة الحزب من امتلاك صلاحيات أوسع كان عامل استقرار للحزب، ولو جاء هذا على حساب الأفراد.

● أما حزب العدالة والتنمية، فقد قابلتُ مصطفى أتاش (نائب رئيس الحزب للشؤون التنظيمية، وكان قبل ذلك قد شغل رئيس دائرة الانتخابات في الحزب مدة ١٣ عاماً)، فأفاد أن شخصية أردوغان مثّلت ـ كما يقال ـ «رُمّانة الميزان» لجميع منتسبي الحزب، وأن كلمته تلقى ترحيباً من الجميع. وحول مستوى ممارسة الديمقراطية داخل الحزب قال: إن الحزب يسعى إلى تمكين فروع الحزب من صلاحيات أوسع، وإشراك القاعدة الشعبية في قرارات الحزب من خلال الانتخابات التنافسية للمتقدمين لانتخابات البرلمان والبلديات، وإن القرار في الحزب جماعي، لكنه يتوقف على نوع القرار ذاته[١].

من جهته قال رسول طوسون، وهو برلماني سابق عن حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، إنّ شخصية أردوغان القوية أسّست نظاماً حزبيّاً قويّاً «مركزيّاً»، إلا أن شخصيته طغت على العمل بالقوانين الديمقراطية، في إشارة إلى أن خروج أردوغان من هرميّة الحزب سيدفع بالحزب إلى نهج سلوك ديمقراطي عالٍ تجنباً للانقسامات الداخلية[٢].

وفي أواخر عام ٢٠١٥ نُشر استطلاعٌ لقياس أهم عوامل الجذب لدى الناخب التركي باتجاه حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥،[٣] فقال ما نسبتهم ٧٠,٣٪ من الناخبين إن الخدمات التي يقدمها هي أهم عامل يدفعهم لاختياره، في حين قال ٣٧,٣٪ إن شخصية أردوغان، وحبهم له ـ على الرغم من مغادرته قيادة الحزب ـ هما ما يدفعهم لاختيار الحزب. وجاءت حالة الاستقرار «الأمني» في المرتبة الثالثة؛ إذ قال ٣٧٪ إنهم يشعرون بالاستقرار في وجود حزب

---

(١) مقابلة مع مصطفى أتاش، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للشؤون التنظيمية، إسطنبول، ٦/٩/٢٠١٥.

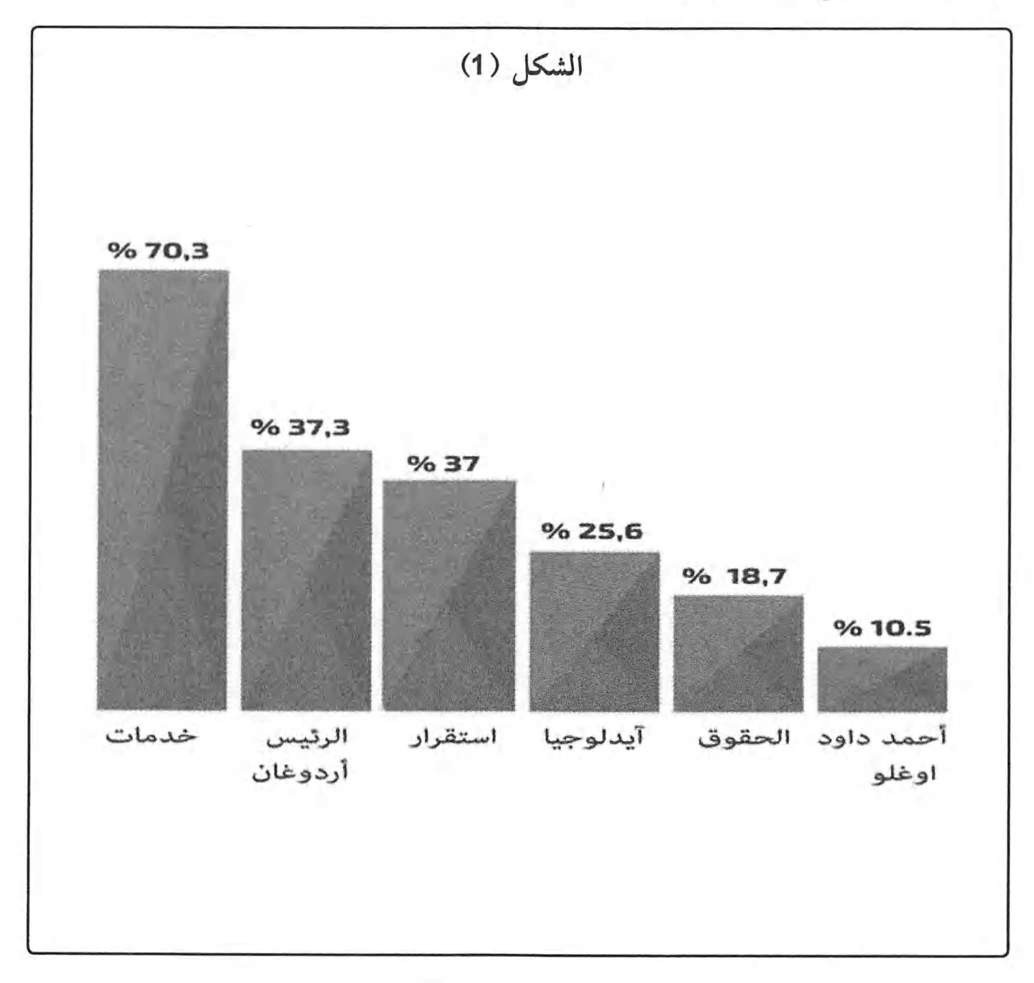
(٢) مقابلة مع رسول طوسون، نائب عن حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، إسطنبول، ١٢/٧/٢٠١٥.

(٣) Haberler, 6/11/2015, at: http://bit.ly/2dxilSg

العدالة والتنمية على رأس السلطة، وهذا يعني أن الشارع التركي يعيش حالة من التوتر، خاصة مع اشتداد المعارك على الحدود التركية، وتهديد تنظيم الدولة بزعزعة الأمن التركي، وتنفيذه مجموعة من العمليات الانتحارية.

أما في المرتبة الرابعة، والتي بلغت نسبتها ٢٥,٦٪، فكان اختيارهم لحزب العدالة والتنمية مبنياً على الأيديولوجيا والإيمان؛ إذ قالوا إن الحزب يعبّر عن هوية المجتمع الإسلامية، وإنه يقف مع الحق والمظلومين المسلمين في كل مكان. إضافة إلى ذلك قال ١٨,٧٪ إن اختيارهم للحزب دافعه الحقوق والحريات التي يمنحها الحزب للشعب في أثناء حكمه البلاد. وتأتي شخصية رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، آنذاك، عاملاً خامساً من عوامل جذب الشارع المؤيد لحزب العدالة والتنمية، وقد بلغ عدد الذين قالوا بذلك ١٠,٥٪.

الشكل (1)



ثانياً: البنية التنظيمية لحزب العدالة والتنمية[١]

تتشابه البنية التنظيمية لحزب العدالة والتنمية في إطارها العام - إلى حد التطابق - مع بقية الأحزاب التركية؛ وذلك بفعل قانون الأحزاب (كما ذكرنا سابقاً)، غير أن الحزب يُعدُّ أكثر الأحزاب انتشاراً على مستوى البلاد، كما أن التنوع الفكري والأيديولوجي دفع قادة الحزب إلى مأسسة العمل الداخلي وفق أطر تنظيمية شديدة، من شأنها تجنيب الحزب حالات الانقسام والتجاذبات الداخلية؛ وذلك بتفعيل أجهزة الرقابة، ومجالس الانضباط، واللجان التأديبية.

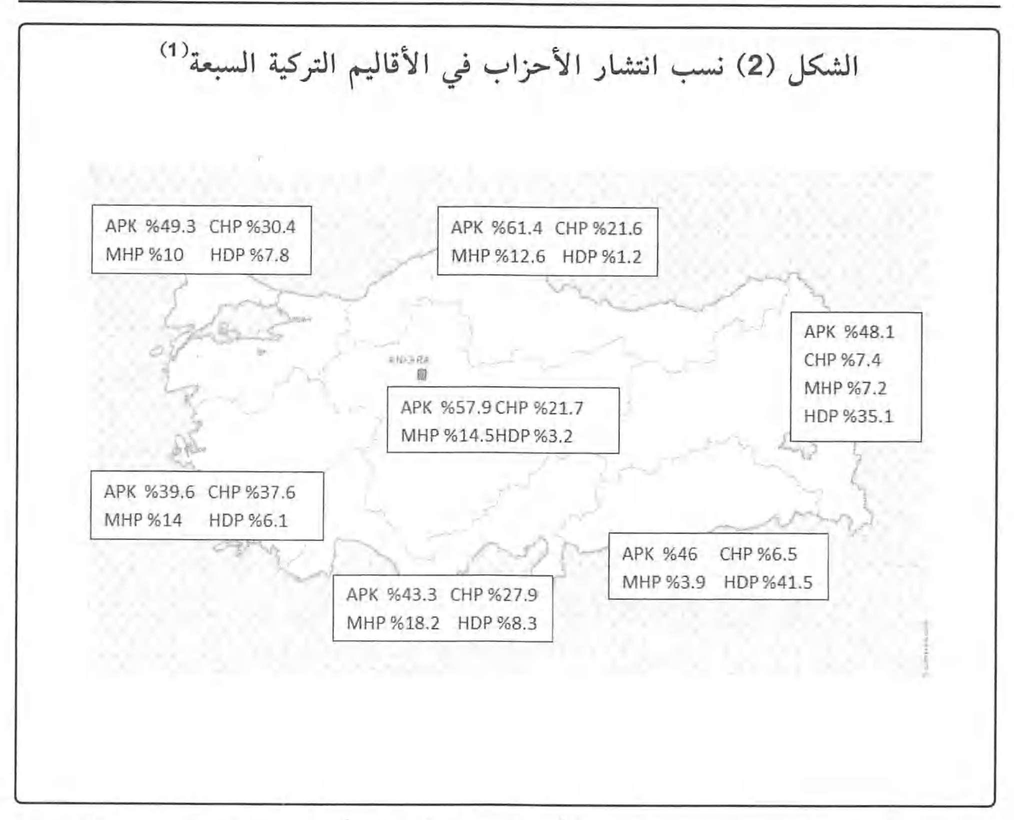
وتتكوَّن البنية التنظيمية لحزب العدالة والتنمية من المجالس، واللجان، والكتل، والتشكيلات التنظيمية، على المستويات الآتية؛ البلدة، ثم المنطقة، ثم المحافظة، ثم المركز العام. وهناك اللجان التأديبية، والتحكيمية المختصة، وفروع الشباب والمرأة، وكتل الحزب البرلمانية، بالإضافة إلى مكاتب التمثيل الدولي، والهيئات الداخلية؛ كالمكاتب التعليمية، ولجان التأهيل. وسوف نناقش ذلك بالتفصيل كما سيأتي.

يقول مصطفى أتاش بأن هيكلية الحزب شبيهة بالمثلث الهندسي؛ إذ ينطلق من قاعدة شعبية واسعة تصل إلى 23,681,926 ناخباً؛ وهو إجمالي عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، مروراً بقاعدة الحزب الرسمية، أي الأعضاء المسجلين رسمياً، التي قال جلال أردوغان[٢] إنها وصلت إلى 9.5 مليون، وانتهاءً بأعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، الذي يتكون من ٥٠ عضواً فقط، ويرأس هذا المجلس رئيس الحزب، وهو مجلس منتخب من قبل المؤتمر العام للحزب (انظر التفاصيل لاحقاً). ويُعدُّ هذا المجلس أعلى جهاز تنظيمي في الحزب بعد المؤتمر العام، وينتشر الحزب في كل المحافظات التركية (انظر الشكل ٢).

---

(١) «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، في:
http://bit.ly/2duV5pd

(٢) مقابلة مع جلال أردوغان، رئيس لجنة التنظيم في حزب العدالة والتنمية بفرع إسطنبول، إسطنبول، ٢/٨/ ٢٠١٥.



الشكل (2) نسب انتشار الأحزاب في الأقاليم التركية السبعة[1]

وهذه حالة تميزه عن بقية الأحزاب التركية الأخرى؛ إذ إن حزب الشعب الجمهوري (CHP) عادة لا يفوز إلا في منطقة الساحل المطلة على بحر إيجة،

(١) Yeni Safak, "Akradeniz Bölgesi Kasım 2015 Genel Seçimi Sonuçlaraı: http://bit.ly/2dUAwAQ

Yeni Safak, "Karadeniz Blgesi Kasım 2015 Genel Seçimi Sonuçlaraı: http://bit.ly/2dUlwpZ

Yeni Safak, "Ege Bölgesi Kasım 2015 Genel Seçimi Sonuçlaraı: http://bit.ly/2dH2u5s

Yeni Safak, "Güneydou Anadolu Bölgesi Kasım 2015 Genel Seçimi Sonuçlar at:

Yeni Safak, "Dogu Anadolu Bölgesi Kasım 2015 Genel Seçimi Sonuçlar at: http://bit.ly/2dMYCw3

Yeni Safak, Iç "Anadolu Bölgesi Kasım 2015 Genel Seçimi Sonuçlaraı: http://bit.ly/2cUoVV3

Yeni Safak, "Marmara Bölgesi Kas2015 Genel Seçimi Sonuçlaraı: http://bit.ly/2dgYZPp

وبعض مدن تراقيا المتاخمة للحدود البلغارية، من بين سبعة أقاليم تركية[١]. والحال ذاته مع حزب الحركة القومية (MHP)؛ إذ يتمركز في أجزاء من منطقة وسط الأناضول. ومن وقت قريب جاء حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) لينافس حزب العدالة والتنمية في منطقة شرق جنوبي الأناضول، وبعض مدن غربي الأناضول (وهما منطقتان كرديّتان)، وكانتا ساحةً حصريةً لحزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه، ما عدا بعض المنافسات الفردية، ولم يكن هناك أي وجودٍ لحزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية؛ وذلك لأسباب تاريخية وقومية وأيديولوجية.

أما حول الهوية فقد تنافس حزب العدالة والتنمية مع جميع الأحزاب؛ ففي المنطقة التي لا يحصل فيها على المركز الأول يأخذ في الغالب المركز الثاني. ويعود ذلك إلى طبيعة خطابه السياسي، فهو في حالة تنافس مع حزب الشعب الجمهوري في الأوساط العلمانية، على الرغم من محاولة الأحزاب اليسارية وصفه بأنه حزب إسلامي، وأنه ضد الحرية والعلمانية، بيد أنه يلخّص هويته بأنه حزب ديمقراطي محافظ[٢]، كما تقدم في الفصل الأول.

من جهة أخرى، تراهن الحركة القومية على احتكارها مفهوم القومية التركية، والتمسك بالوحدة الوطنية، بعيداً عن إثارة النقاشات حول المنطقة الكردية، واستمرار عمليات السلام «العبثية»، كما يصفها رئيس الحركة دولت بهجلي[٣]. غير أنه بات من الواضح أن حزب العدالة والتنمية قد بدأ يسحب كثيراً من أتباع الحركة القومية، أي إن الحزب يسعى إلى إقناع أتباع الحركة برؤيته للقومية في إطار الدولة متعددة العرقيات.

أما عن القاعدة الإسلامية، فالحزب ـ منذ وقتٍ مبكرٍ ـ كان قد قدّم رؤية

---

(١) تنقسم تركيا طبوغرافياً إلى سبع مناطق؛ هي: منطقة شرق الأناضول، منطقة جنوب شرق الأناضول، منطقة البحر الأسود، منطقة وسط الأناضول، منطقة بحر إيجة، منطقة بحر مرمرة، منطقة البحر المتوسط.

(٢) «الهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية»، في:
http://bit.ly/2duEpAv

(٣) خطاب دولت بهجلي رئيس الحركة القومية أمام أعضاء الحزب، موقع يوتيوب، ٢٠١٤/٦/١، في:
https://www.youtube.com/watch?v=DkLjoOAgLh4

تصالحية مع الجماعات الإسلامية، وحرية العبادة، وتخفيف الضغط عن الأوقاف الإسلامية، وحرية ممارسة الطقوس الدينية، وكانت مسألة الحجاب هي أكثرها إثارة بالنسبة إلى المحافظين الأتراك، وقد حُسبت نقطة لمصلحة الحزب، ليس في الوسط الإسلامي فحسب، بل حتى لدى بعض الحركات الليبرالية المعتدلة، حيث عدَّتها حرية شخصية تجب حمايتها وصونها. وسوف تُناقش هذه الحالة بالتفصيل في الفصل الثالث المتعلق بتحليل خطاب الحزب.

وجاء حزب الشعوب الديمقراطي أيضاً بخطاب شمولي مستفيداً من تجربة حزب العدالة والتنمية، وفاز في مناطق محسوبة على القومية التركية، إلا أنه سرعان ما غلب على خطابه العامل الكردي، والمطالبة بحكم ذاتي للمناطق الكردية؛ ما ساعد الأحزاب المنافسة على تصنيفه بأنه حزب ليس كردياً فحسب، بل يمثل الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، وهو تيار إرهابي حسب الدستور التركي. وقد أثَّر ذلك في شعبية الحزب في الانتخابات المبكّرة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، على الرغم من قصر المدة بعد انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥ التي لم تتجاوز ٥ أشهر. وقد وجد الحزب نفسه في إطار ضيق على المستويين القومي والسياسي، فصبَّ ذلك في مصلحة حزب العدالة والتنمية؛ بوصفه المتضرر الأول من توسُّعِ قاعدة حزب الشعوب الديمقراطي ذي الأغلبية الكردية.

إن هذا التوسع لحزب العدالة والتنمية، الذي سنراه لاحقاً، هو نتيجة طبيعية للخدمات التي قدّمها الحزب خلال المرحلة الماضية، فضلاً عن خطابه المتوافق مع الهوية الوطنية والتاريخية، بالإضافة إلى كاريزمية القيادة المتمثلة في شخصية رجب طيب أردوغان، ورفيقه أحمد داود أوغلو. وفي وقت سابق كان الرئيس السابق عبد الله غُلْ يمثل الجناح التوافقي مع المكونات الوطنية الأخرى؛ كجماعة غولن، فضلاً عن تركيبة الفريق المؤسس، الذي يصل عدد أعضائه إلى ٦٢ شخصية[١]، مُمثلة لأغلبية الجماعات والتيارات التركية.

وبات واضحاً أن الحزب الآن في معركة ترسيخ قواعد الديمقراطية والمأسسة داخل الحزب نفسه؛ في محاولة لاعتمادهما بصفتهما عاملين أساسيين لضمان

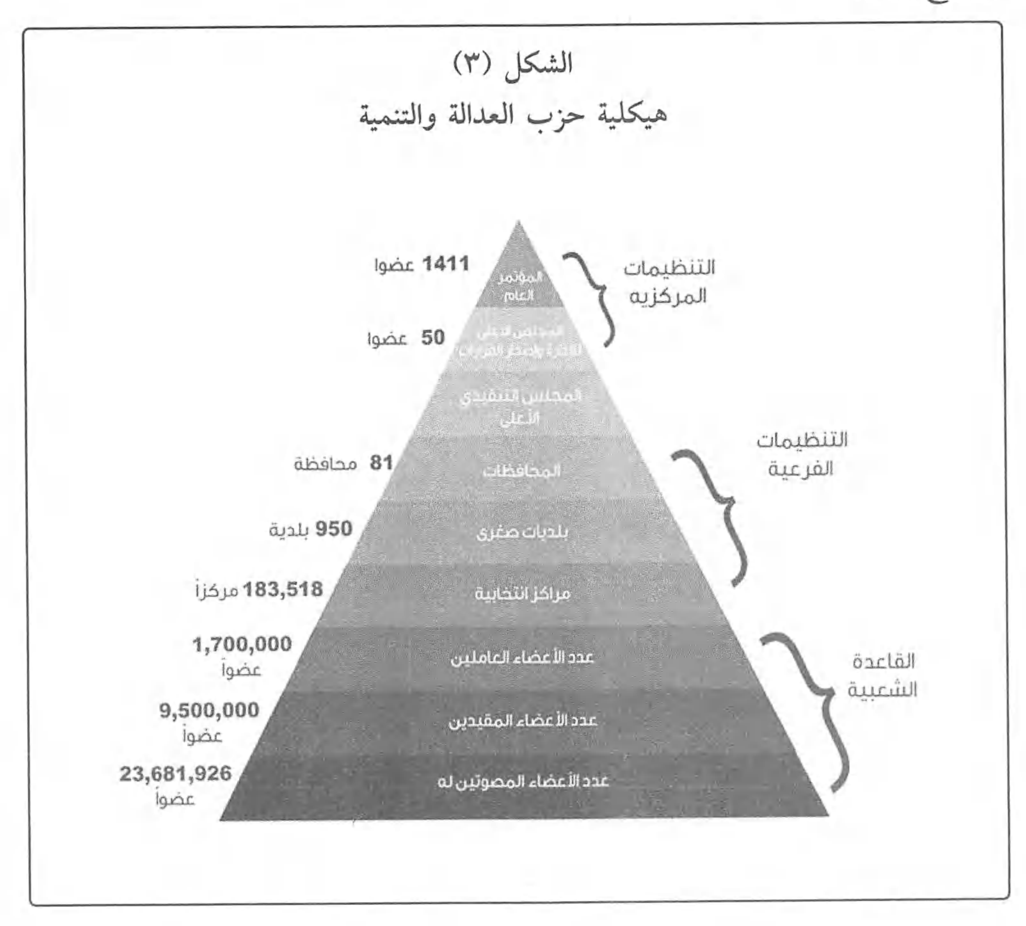
(١) موقع حزب العدالة والتنمية، في: http://bit.ly/2cUq9jg

الاستقرار الحزبي؛ كإجراءات احترازية ضد حدوث أي انقسامات داخل الحزب.

ثالثاً: الهياكل المركزية والفرعية لحزب العدالة والتنمية

من المهم - في ضوء ما سبق - تناول هيكلية حزب العدالة والتنمية، وتركيبته الداخلية، ومسيرته البنيوية، والنظر في مسألة مدى توافق ذلك مع نجاحاته في إدارة الدولة.

هنا يمكن معرفة الصورة الكلية لهيكلية للحزب، سواء من الناحية الهرمية، أو من حيث الحضور والنفوذ في البلديات والمراكز الانتخابية. وقد قسَّمناها إلى تنظيمات مركزية تقع على هرمية الحزب، وأخرى فرعية تمتد على مستوى المحافظات، والبلديات، والمناطق، ومراكز الاقتراع، ويمكن للشكل ٣ أدناه توضيح ذلك.



الشكل (٣)
هيكلية حزب العدالة والتنمية

١. التنظيمات المركزية

تتكون الإدارة المركزية لحزب العدالة والتنمية من أربع دعائم أساسية؛ هي: المؤتمر العام، ورئاسة الحزب، والمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، والمجلس التنفيذي الأعلى. وفضلاً عن ذلك هناك ثلاثة مجالس رئيسية أخرى؛ هي: مجلس محكمي الديمقراطية، ومجلس الانضباط الأعلى، والمجلس الاستشاري الأعلى. ولكل من هذه الهيئات مهمات وسلطات كما نبين تالياً.

أ. المؤتمر العام

يعدُّ المؤتمر العامُّ أعلى هيئة على مستوى تحديد السياسات واتخاذ القرارات الحزبية؛ إذ ينتخب زعيم الحزب، واللجان الإدارية والتنفيذية المركزية، وأعضاء لجان التحكيم، والمجالس التأديبية. ويشرف المؤتمر العام على حسابات الحزب، وخطط الموازنة، ودستور الحزب، والتقارير المتعلقة بالأنشطة من اللجان التنفيذية والإدارية المركزية[1]. وتعود صلاحية إصدار القرار بتعديل مواد لائحة الحزب وبرنامجه أو جزء منها إلى المؤتمر العام؛ بوصفه مخولاً بذلك طبقاً للأصول الموضحة في القانون واللائحة (المادة ١٥٩).

ويحدد المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات القضايا التي يلزم مناقشتها، ويرأس زعيم الحزب «الحالي» هذا المؤتمر ويدير خُططه. ويتخذ المؤتمر قرارات رئيسية، ويرشح أعضاء الحزب أفراداً من المحافظات للمشاركة في المؤتمر. وينتخب المؤتمر العام رئيس الحزب، وأعضاء المجلس الأعلى للإدارة، ويتولى إصدار القرارات، وينتخب أيضاً مجالس الانضباط، والتحكيم الديمقراطي، والرقابة والتفتيش.

وقد عقد حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه خمسة مؤتمرات؛ منها أربعة اعتيادية، وواحد استثنائي كان إثر إعلان الرئيس رجب طيب أردوغان نيته الترشح لرئاسة الجمهورية، وهو ما يتطلب مغادرة الحزب حسب دستور البلاد، وقد خلفه بعد ذلك رئيس الحكومة، أو كما يسميها الأتراك «حكومة ٦٤»[2]، إذ تسمَّى

---

(١) «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

الحكومات وفق العُرْف التركي برقمها التسلسلي منذ تأسيس الجمهورية.

وبعد الحديث عن صلاحيات المؤتمر العام ومهماته يلزم توضيح مكونات المؤتمر وتقسيمات المشاركين فيه. وهنا يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات (المادة ٦٢)[١]:

● الفئة الأولى: المندوبون المنتخبون؛ وهم الأعضاء الممثلون عن المحافظات، ويجب (كما ذُكر في قانون الأحزاب في أول الفصل) ألّا يتجاوز عدد المندوبين المنتخبين ضعف عدد البرلمان التركي البالغ عدد مقاعده ٥٥٠ مقعداً (المادتان ١٣ و١٤)[٢]، إذ يخصص مجموعة قوامها ٥٥٠ مندوباً، يمثلون نصف العدد الإجمالي للمندوبين الذين يجب انتخابهم، وتوزع على المحافظات حسب عدد نواب البرلمان الذين سيُنتَخبون من كل المحافظات، ثم يُقَسَّمُ عدد المندوبين المتبقي بعد عملية التخصيص على إجمالي عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات البرلمانية العامة الأخيرة، أي إنه بعد تمثيل كل المحافظات تُغطى المحافظات الأكثر حضوراً من حيث عدد الأعضاء[٣].

● الفئة الثانية: المندوبون الطبيعيون في المؤتمر العام؛ وهم أصحاب الصفات والمناصب الرسمية في الحزب الذين لا يحتاجون إلى دخول انتخابات تنافسية للمشاركة في المؤتمر، وهم: الرئيس العام، وأعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، ورئيس مجلس الانضباط المركزي وأعضاؤه، ومؤسسو الحزب المستمرة عضويتهم، والوزراء والنواب ممن هم أعضاء في الحزب.

● الفئة الثالثة: أعضاء الشرف؛ الذين يحق لهم التحدث ولا يحق لهم التصويت، وتتكون هذه الفئة من رئيس، وأعضاء اللجنة العامة للتحكيم الديمقراطية، والرئاسة العامة، شريطة استمرار عضويتها في الحزب، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، وعضوية البرلمان التركي، ورئيس وأعضاء مجلس الانضباط الأعلى، ومن تولوا رئاسة تنظيمَي المرأة والشباب في المقر العام.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) "Siyasi Partiler Kanunu," Yayımlandığı R. Gazete, 24/4/1983, Sayı 18027, madde 13-14.

(٣) «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق.

ب. رئاسة الحزب: المهمات والصلاحيات

يُنتخب رئيس الحزب بوساطة المؤتمر العام؛ بالاقتراع السري، وبالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء، وفي حال عدم الحصول على الأغلبية المطلقة في أول جولتين تصويتيَّتين، يُجرى التصويت في الجولة الثالثة بين المرشحيْن اللذين حصلا على أكثر أصوات في الجولة الثانية، والمرشح الذي يحصل على أعلى أصوات في الجولة الثالثة يُصبح هو الرئيس العام[١]. وقد كانت اللائحة تحدد للرئيس أربع فترات في الحد الأقصى، ولكن هذا الأمر قد تغير في عام ٢٠٠٣، حيث يُسمح لرئيس الحزب الآن أن يبقى في منصبه حتى انتخاب رئيس جديد (المادة ٧٦ في النظام الأساسي للحزب)[٢].

وتنصُّ لائحة الحزب على أن الرئيس هو المسؤول الطبيعي للهيكل العام للحزب برمته، باستثناء مجالس الانضباط، ولجان التحكيم الديمقراطية داخل الحزب، وهو مسؤول بصفة شخصية أمام المؤتمر العام، وبهذه الصفة فإن مهمات الرئيس هي:

- تمثيل الحزب بصفته مدعياً أو مدعى عليه لدى المؤسسات والهيئات القضائية والإدارية كافة.

- ضمان تنفيذ كل الإجراءات والأعمال المنجزة تحت اسم الحزب، وفق أحكام الدستور والقانون، واللائحة والتعليمات الإدارية، ويعمل على تأمين تطبيق قرارات كل من المؤتمر العام، والمجلس الأعلى للإدارة، وإصدار القرارات.

- الحفاظ على وتيرة العمل المثمر الفعّال بين أعضاء الحزب ومستويات التنظيم الحزبي، ويتولى رئاسة الأنشطة المشتركة للهيئات العليا من الحزب، ويشرف عليها.

- يتولى تقسيم الأعمال بين أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، ويغير تقسيم الأعمال هذه عندما يرى لزوم ذلك.

---

(١) «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق.

(٢) «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق.

● يعيِّن مستشارين من الأشخاص الذين يمكنه الاستفادة من معلوماتهم وخبراتهم.

● يُبدي للرأي العام رأي الحزب وموقفه إزاء ما قد يتطور من أوضاع وأحداث.

● يبتُّ ـ وفق مقترحات عضو المجلس التنفيذي الأعلى المعنيّ ـ في إجراءات أعضاء الحزب، ويعين ويؤسس وحدات خدمية في المقر العام، وكذلك في الموضوعات المتعلقة بتعيين الخبراء والمستخدمين ممن يكون استخدامهم دائماً، وبكل ما يتعلق بترقياتهم وفصلهم عن الخدمة.

● يقوم رئيس الحزب بكل المهمات التي تتطلبها منه لائحة الحزب والقوانين والتشريعات الأخرى، ويستخدم الصلاحيات التي تخوِّله إياها.

كما أن هناك صلاحيات للرئيس ذُكِرَتْ في نقاط أخرى؛ كحقه في اختيار ٥٪[١] من مرشحي البرلمان دون الدخول في العملية التنافسية بين المرشحين، بالإضافة إلى تعيين أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، وإقالتهم في الوقت ذاته، وكذلك تعيين مستشارين (كما هو موضح في فقرة المجلس الاستشاري الأعلى).

ج. المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات

يعدُّ المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات أعلى هيئة للإدارة وإصدار القرار في حزب العدالة والتنمية بعد المؤتمر العام، ويتكون من ٥٠ عضواً ينتخبهم المؤتمر العام عن طريق الاقتراع السري، بالإضافة إلى انتخاب ٢٥ عضواً احتياطياً آخرين. وتستمر مدة عمل المجلس حتى عقد المؤتمر العام الاعتيادي ما لم يحدث طارئ، تتم الدعوة عندئذ بسببه إلى انتخابات مبكرة. وفي حالة حدوث فراغ في عضوية المجلس، فإنه يحق للرئيس اختيار بديلٍ من الأعضاء الاحتياطيين؛ لأن رئيس الحزب هو رئيس المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

وكذلك يكون خيار حلِّ الحزب بيد هذا المجلس في حال تعثّر انعقاد المؤتمر العام، وعدم تمكّنه من الاجتماع لاتخاذ هذا القرار، ويحدد المجلس ـ إلى جانب القيادة ـ العضوية القصوى في الهيئات المختلفة في الحزب، وهو أيضاً مخوَّلٌ بإعادة

---

(١) "Siyasi Partiler Kanunu," op. cit., madde 13.

هيكلة تركيبة المجلس التنفيذي الأعلى بعد طلب ذلك من رئيس الحزب.

وفي حالة غياب الرئيس، فإن نائبه الذي يليه في برتوكول المجلس التنفيذي الأعلى يتولى رئاسة المجلس، ويتمتع بصلاحيات الرئيس، وفيما عدا الحالات المستثناة في اللائحة المتعلقة بنصاب التصويت على القرارات، وبنوع الاقتراع، فإن المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات يعقد بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء، ويتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للمجتمعين؛ «ثلثي المجلس».

وتكون عمليات التصويت علناً ما لم يُتخذ قرارٌ بضرورة السرية فيها. وفي حالة تساوي الأصوات في التصويت العلني فإن الرأي الذي ينضمّ إليه رئيس الحزب هو النافذ، أما في حالة التساوي في التصويت السري فإنّ عملية التصويت تُعاد مرتين، وإذا استمرت حالة التساوي أيضاً فإن التصويت على الموضوع مرة أخرى يكون في الاجتماع التالي، وإذا استمرت حالة التساوي ففي هذه الحالة يُعد الموضوعُ مرفوضاً.

يعقد المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات اجتماعاً اعتيادياً مرة كل شهر في الحد الأدنى، والمجلس هو الذي يُحدد زمان تلك الاجتماعات ومكانها وبرنامجها، وينعقد بصورة طارئة بدعوة من الرئيس، أو ثلث إجمالي عدد أعضاء المجلس، ويُبَلَّغ الأعضاء بتاريخ هذا الاجتماع الطارئ ومكانه وتوقيته. والعضو الذي يتغيب عن ثلاثة اجتماعات متتالية، أو ستة اجتماعات متقطعة خلال العام من دون عذر يُعد مستقيلاً من عضوية المجلس. وبعد أن يثبت المجلس هذه الحالة يُطبّق فيها حكمُ اللائحة الخاص بفراغ العضوية، ودعوة أحد أعضاء الاحتياط[١].

ويتولى المجلسُ الأعلى للإدارة وإصدار القرارات إدارة المستويات التنظيمية الخاصة بالحزب، ويمارس العديد من المهمات والسلطات الآتية:

- تطبيق لائحة النظام الأساسي للحزب وبرنامجه، وقرارات المؤتمر العام، وتأمين تطبيقها، والسعي لجعل كل تنظيمات الحزب أكثر فاعلية؛ من خلال اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها تحقيق أنشطته وفعالياته في مناخ من التناغم، وتحقيق التنسيق المطلوب من القاعدة إلى القمة.

---

(١) «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق.

• إعداد الوثائق التي تتطلبها سياسات الحزب، ووضعها موضع التنفيذ، وتأسيس اللجان ومكاتب العمل التخصصية، وتحديد أسس وقواعد عملها، أو إعطاء المجلس التنفيذي الأعلى السلطة ليقوم بمسألة التطبيق وفق الإطار الذي سيحدده المجلس له.

• اتخاذ جميع الترتيبات والتدابير اللازمة في إطار القوانين، حتى يتسنَّى تأسيس مستويات التنظيم الحزبي، وتنظيم تلك المستويات وفق القواعد الديمقراطية.

• تأسيس تنظيمات حزبية في الأماكن التي تستدعي ذلك، والتخطيط لكل الأعمال اللازمة للتعريف بمبادئ الحزب وأفكاره، ونشرها، وتنفيذ هذه الأعمال، وتأمين تنفيذها.

• اتخاذ كل ما يلزم من الأعمال القانونية والسياسية، والأمر بتنفيذها، كتأسيس معهد، أو مدرسة سياسية؛ بهدف تدريب من يتولون مهمات في الحزب، وغيرهم من أعضاء الحزب أولاً، وتطوير وترسيخ ما لديهم من ثقافة ديمقراطية، ومعلومات، على أن يكون ذلك في ضوء مبادئ الحزب وأهدافه، وعلى مستوى السياسة التركية والعالمية.

• بلورة موقف الحزب تجاه بعض المشكلات المحددة في الوطن والعالم، وعرض تلك الآراء على الرأي العام، وعقد اجتماعات مشتركة مع الكتلة البرلمانية للحزب إذا استدعى الأمر ذلك.

• تخطيط أعمال الحزب وأنشطته، وإعداد ميزانيات المصاريف اللازمة لتنفيذ هذه الخطط.

• دراسة المقترحات التي تأتي من مستويات التنظيم الحزبي، وتنبع من مهماتها وصلاحياتها، والبت فيها بقرار، وتتبع تلك التي ليست من صلاحياتها ومهماتها، وإبلاغ المستوى الحزبي المعني بذلك.

• اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالانتخابات، واستخدام صلاحياته بحق المرشحين من الحزب لعضوية البرلمان، ورئاسة البلدية، والمجالس العامة للمحافظات، ومجالس البلديات.

• تحديد كل صور الآليات الانتخابية، ومناهج العمل، واستراتيجياتها

المتعلقة بالانتخابات، وتوجيه الانتخابات وإدارتها، وأعمال الحزب فيها، وإصدار الأوامر للآخرين لأداء هذا.

• دراسة تقرير عمل الحزب، والميزانية السنوية، والحساب النهائي، والكشوف البيانية للميزانية القائمة، وبنود جدول الأعمال الأخرى، والتصديق عليها جميعاً، وتقديمها للمؤتمر العام.

• اتخاذ قراراتٍ بشأن شراء الحزب أموالاً منقولة وغير منقولة، وبيعها، وتشغيلها، وذلك وفق ما يتناسب مع أعمال الحزب وأهدافه، وبشأن تكوين جميع أنواع القيود العينية، أو التي تقتضي الدين على الممتلكات الموجودة، سواء أكانت له أو عليه.

• اتخاذ كل القرارات اللازمة في الأوضاع التي لا يستطيع المؤتمر العام الانعقاد فيها لأسباب طارئة، وذلك باستثناء إنهاء الوجود القانوني للحزب، وإجراء تعديلات على اللائحة والبرنامج.

• زيادة أو تقليل عدد أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، والهيئات التنفيذية للمستويات الفرعية، وذلك بناءً على اقتراح الرئيس العام.

• البتُّ ـ في إطار القوانين ـ بموضوع عضوية الحزب في المنظمات الدولية، وفي مقترحات التمثيل الخارجي، وذلك وفق المادة ٢٠ من اللائحة.

• أداء كل المهمات، واستخدام جميع الصلاحيات في الفترة الممتدة بين كل مؤتمر عام وآخر؛ وذلك كاتخاذ كل القرارات، واستخدام الصلاحيات التي تقتضيها مصلحة الحزب، ومن ثم الوطن، وتطبيقها، وأمر الآخرين بتطبيقها جميعاً، وذلك في كل مجال لم تحظره قوانين الأحزاب السياسية، ولا القوانين المرعية الأخرى في البلاد، ولا لائحة الحزب وبرنامجه.

د. المجلس التنفيذي الأعلى

يُعدُّ المجلس التنفيذي الأعلى السلطة المركزية الثالثة في الحزب بعد المؤتمر العام، والمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات فيما يمثل السلطة الأولى على المستوى التنفيذي والإجرائي، ويتكون المجلس من رئيس الحزب، ونوّابه البالغ عددهم ١٣ نائباً، إضافة إلى الأمين العام، ورئيسيْ المرأة والشباب (يحددهم رئيس

الحزب من بين أعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات)، وكذلك رئيس الكتلة البرلمانية للحزب ونوابه.

وبحسب دستور الحزب، فإن الرئيس يتمتع بصلاحيات أوسع في هذا المجلس، إذ يمكنه إجراء تغيير كلي أو جزئي لأعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، وكذلك يمكن تغييرهم من خلال إجراء تصويت عدم الثقة في المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات. ويستلزم انعدام الثقة تصويت ثلثي المجلس، وفي حال استقالة عضو أو إسقاطه يُعيَّنُ عضوٌ جديدٌ مكانه.

ويتكوَّن المجلس من ثلاث جهات شرعية؛ الأولى: الجهة الشعبية ممثلة برئيس الكتلة البرلمانية ونوابه، والثانية: رئيس الحزب وهو رئيس المجلس في الوقت ذاته، ويمثل مخرجات المؤتمر العام، أي اختيار القاعدة التنظيمية للحزب، والثالثة: نواب الرئيس، البالغ عددهم ١٣عضواً، والأمين العام، الذين يختارهم الرئيس بالتشاور مع المجلس الأعلى للإدارة، وإصدار القرارت لإدارة الجهاز التنفيذي للحزب. ومن ثم فإن المجلس جمع بين الإدارة الشعبية، ومخرجات المؤتمر العام، وإرادة رئيس الحزب.

بعد الانتهاء من تشكيلة المجلس التنفيذي الأعلى، يرشح مسؤول كل جهاز خبراء ومساعدين ـ حسبما يقتضيه نطاق عمله ـ إلى رئيس الحزب، ويتم إعلام المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات ورئاسات مستويات التنظيم الحزبي بهذه التعيينات والتوظيفات. وتنص (المادة ٧٩)[١] على أن هؤلاء المساعدين والخبراء يمكنهم المشاركة في اجتماعات المجلس التنفيذي الأعلى التي يُدعون إليها، دون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وهنا تجب الإشارة إلى أنه من الممكن أن يعين أعضاء من المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات كأعضاء في المجلس التنفيذي الأعلى، وهذا يمكن ملاحظته في التقسيمات الإدارية على موقع الحزب على الإنترنت.

إن المؤتمر العام هو السلطة الأولى من حيث التشريعات، واختيار رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، وكذلك سحب الثقة منهم

(١) المرجع السابق.

(الرئيس وأعضاء المجلس). وبدوره يقوم رئيس الحزب بالتشاور مع المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات باختيار أعضاء المجلس التنفيذي، ما عدا رئيس الكتلة البرلمانية ونوابه؛ لكونهم منتخبين من قبل هيئة شعبية (نواب الحزب في البرلمان).

وبهذا يكون رئيس الحزب هو رئيس المؤتمر العام، ورئيس المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، وكذلك رئيس المجلس التنفيذي الذي تبدو صلاحيات الرئيس فيه أوسع من ذي قبل، وذلك بحكم أن أغلبية أعضائه معيَّنون من قبل الرئيس (وفق المادة ٧٩)[١]، وليسوا منتخبين كما هو حال أعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

ويتكون المجلس التنفيذي الأعلى من نواب الرئيس، ورئيسي الشباب والمرأة، والكتلة البرلمانية، كالآتي:

نواب رئيس الحزب: يعين الرئيس ١٣ نائباً لإدارة شؤون الحزب وفْق التشكيلة الآتية: نائب الرئيس للشؤون السياسية والقانونية، ونائب الرئيس للتنظيم الحزبي، ونائب الرئيس لشؤون الانتخابات، ونائب الرئيس للشؤون الإعلامية، ونائب الرئيس للعلاقات الخارجية والتمثيل الخارجي، ونائب الرئيس للشؤون الاجتماعية، ونائب الرئيس للإدارات المحلية، ونائب الرئيس للاقتصاد والاستثمار، ونائب الرئيس للعلاقات العامة، ونائب الرئيس للشؤون المالية والإدارية، ونائب الرئيس للأبحاث والتطوير، ونائب الرئيس لشؤون البيئة والثقافة، والأمين العام.

ويحظى اثنان من نواب الرئيس بأهمية خاصة، وهما نائب الرئيس المسؤول عن القضايا السياسية والقانونية، ونائب الرئيس المسؤول عن التنظيم والتشكيلات الحزبية. وفي حين أنَّ الأول يمثل سياسات الحزب؛ فإن الثاني هو رأس التنظيم الحزبي في كل أنحاء البلاد، وله مساعدان (كلاهما عضو في البرلمان)، ويكونان مسؤولين عن إقليمين رئيسيين لوجود الحزب في تركيا. وقد حُدد هذان الإقليمان من قبل إدارة الحزب، حيث قُسِّمت تركيا بموجب ذلك إلى إقليمين كبيرين؛ الإقليم أ (الغرب ـ ست مناطق)، والإقليم ب (الشرق ـ سبع مناطق)؛ وذلك لأغراض تنظيمية، ويجب أن يكون المساعد المسؤول عن الإقليم (أ) منتخباً من دائرة انتخابية

(١) المرجع السابق.

من الإقليم (ب)، في حين يكون الثاني من الإقليم (أ). والداعي إلى ذلك هو ضمان طريقة أكثر موضوعية في تنظيم كل منطقة، حيث يقسم كل إقليم إلى مناطق بناءً على المدن الأساسية، بحيث يكون هنالك ثلاث عشرة منطقة تنظيمية، ويكون لكل منطقة عدد محدد من النواب الذين يكونون مسؤولين عن التنسيق التنظيمي، وهم ليسوا ممثلين منتخبين عن تلك المنطقة، وإنما يهدف تعيينهم إلى تنسيق الأمور التنظيمية في الحزب، وتقديم معلومات تفصيلية للجهاز المركزي في الحزب. ويكون في الإقليم (أ) خمسة وأربعون نائباً مسؤولاً عن المناطق التنظيمية، أمّا في الإقليم (ب) فهنالك ما يقارب خمسين نائباً[1].

رئيسا تنظيمَي المرأة والشباب: ويضاف إلى المجلس رئيسا تنظيمَي المرأة والشباب اللذين يوليهما الحزب أهمية كبيرة؛ بوصفهم أعضاء طبيعيين فيه.

الكتلة البرلمانية: تتطلب مجموعة الحزب البرلمانية أن يكون فيها عشرون عضواً على الأقل؛ من أجل الاعتراف بها وفق أحكام قانون الأحزاب السياسية، ويعيِّن رئيس الكتلة المتحدث باسمها، وتعمل الكتلة وفق الأنظمة السارية. وتعمل اللجان الحزبية التحضيرية (على مستوى البلديات والمناطق) بطريقة مشابهة ضمن المناطق المحلية، إلى جانب مجالس التحكيم، والمجالس التأديبية. وتتألف الكتلة البرلمانية من هيئات عدة؛ الرئيس، واللجنة التنفيذية المركزية، ونائب رئيس اللجنة الإدارية، واللجنة الإشرافية، واللجنة التأديبية.

وتتألف اللجنة التنفيذية المركزية في الكتلة البرلمانية من جميع الأعضاء في البرلمان، ويرأسها رئيس الحزب (وإن لم يكن رئيس الحزب في البرلمان فتُعقَد انتخابات)، وهنالك خمسة مقاعد يكون انتخابها من بين أعضاء البرلمان. وتجتمع اللجنة أسبوعياً، وتكون مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة والقرارات المحددة في البرلمان، وتجتمع مع الوزراء (إن كان الحزب هو الذي شكَّل الحكومة)، مع تسجيل محاضر لهذه الاجتماعات، ويمكنها إنشاء لجان متخصصة برلمانية مؤقتة، كما يمكنها التواصل فيما يتعلق بقضايا منح الثقة للحكومة أو حجبها.

ويظهر أن هناك درجة عالية من المأسسة في تنظيم الحزب على المستوى

(١) Arda Can Kumbaracop. cit., p. 133.

البرلماني الحزبي، وعلى صعيد تغطية المناطق، وأن تنظيم الحزب هو سلسلة هرمية متناسق البنية من القاعدة حتّى القيادة، ويشير ذلك إلى أنَّ قيادة الحزب على المستوى الوطني قادرة على الاعتماد على هيكل تنظيمي قويٍّ يتحكم في المؤسسات التابعة للحزب على المستويات المتوسطة والفرعية.

أخيراً، يُعنَى المجلس التنفيذي الأعلى بتنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر العام (خطة الحزب)، وتنفيذ قرارات المجلس الأعلى للإدارة، وإصدار القرارات، وإعداد جدول أعماله. وكذلك تنظيم وتطوير علاقات الحزب بالحكومة، والأحزاب والمنظمات الأخرى. ويقوم المجلس بإعداد الميزانية السنوية للحزب، ورفع التقارير المالية إلى المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، وتدريب وتطوير مؤسسات وأعضاء الحزب، فضلاً عن الأرشفة والتوثيق، وإدارة العمليات الانتخابية من خلال لجانه المختصة[1].

هـ. مجلس محكمي الديمقراطية الداخلية للحزب

يمتاز حزب العدالة والتنمية عن بقية الأحزاب التركية بالتنوع الفكري والأيديولوجي لدى أعضائه[2]. ويتوزَّع أعضاء الحزب بين يمين الوسط وهم أصحاب المدرسة الأربكانية، وخريجو مدارس الأئمة والخطباء (Ymam Hatip Ortaokullar)، وكذلك أصحاب الجماعات الإسلامية والأوقاف. وهناك من يقف في وسط الوسط، وهم أكثر الأطراف مرونة، في حين يمثل يسار الوسط ثقلاً لا بأس به، وهم المنحدرون من الحزب الجمهوري، والحركة القومية، ورؤوس الأموال (البراغماتيون). ومن هنا تأتي أهمية مجلس محكمي الديمقراطية، وتفعيل دور مجالس التحكيم والانضباط الداخلي.

وتكمن مهمة مجلس محكمي الديمقراطية الداخلي في حل النزاعات، وتوظيف التنوع الفكري والأيديولوجي، وعدّه عنصر إثراء، وضبط إيقاع الحركة الديمقراطية داخل الحزب.

تؤسَّس «مجالس محكمي الديمقراطية الداخلية للحزب» في المحافظات من

(١) «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق.
(٢) المرجع السابق.

خلال مؤتمرات المحافظات، أما مجلس التحكيم الديمقراطي المركزي فيُنتخب من قبل المؤتمر العام للحزب. ويوجد في كل من هذه المجالس ثلاثة أعضاء أساسيين، واثنان احتياطيان لكل منطقة. أما عن آلية عمله فتكون بتقديم طلب تدخُّل المجلس من قبل أحد أطراف النزاع، ومن ثم تجتمع الهيئة الإدراية، ويكون القرار فيه بالإجماع المطلق، إذ يُعد قرار المجلس ملزماً لجميع الأطراف؛ لكونه الجهة المختصة والمخولة بالحكم في مثل هذه الحالات[1].

و. مجلس الانضباط الأعلى

يعتمد حزب العدالة والتنمية على سلسلة من مجالس الانضباط موزعة على ٨١ محافظة، ومجلس كتلة برلمانيي الحزب، وتُعنى هذه المجالس بمراقبة المخالفات التنظيمية والحزبية، وإصدار القرارات والعقوبات والمعالجات الاحترازية، وتتوسع فروع المجلس «جغرافيّاً» على المحافظات التركية. أما فنيّاً فلا يوجد إلا مجلس انضباط كتلة الحزب البرلمانية، ومجلس الانضباط المشترك، وسنبيِّنُ العلاقةَ بين كلٍّ من الأجهزة الآتية لاحقاً؛ مجالس انضباط المحافظة، ومجلس انضباط كتلة الحزب البرلمانية، ومجلس الانضباط المشترك. وتتحدد وظيفة مجلس الانضباط الأعلى بوصفه مجلس درجة أولى في القضايا المتعلقة بالأعضاء المؤسسين، ورئيس الحزب، والأعضاء الأساسيين، ومجلس درجة ثانية عند النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات مجلس انضباط المحافظة، وما ينتقل إليه وفق اللائحة الداخلية للحزب من قرارات إبعاد اتخذتها مجالس انضباط المحافظات، ويُبتُّ فيها بقرارات قطعية لجهة أعمال الحزب الداخلية.

أما مجالس انضباط المحافظة، فيتكون كل مجلس من خمسة أعضاء أساسيين، وخمسة احتياطيين، يُنتَخبون من قبل مؤتمر المحافظة، وتتمحور صلاحيته داخل إطاره الجغرافي، كما هو حال بقية أجهزة ومجالس الحزب الأخرى في المحافظة، وتعد قرارات المجلس نافذة بعد تصديقها من قبل مجلس الانضباط الأعلى، ويحق للعضو الاعتراض على حكم مجلس المحافظة، والترافع إلى مجلس الانضباط الأعلى.

---

(١) المرجع السابق.

وأما مجلس انضباط كتلة الحزب البرلمانية، فينتخب نواب حزب العدالة والتنمية أعضاء ورئيس مجلس انضباط كتلة الحزب البرلمانية باقتراع سري. ويتكون المجلس من خمسة أعضاء أساسيين وثلاثة احتياطيين، وتنحصر صلاحيات المجلس حول كتلة الحزب البرلمانية، ويختلف عن مجالس الانضباط الأخرى في كونه جهازاً فنيّاً خاصاً، له قوانينه وآلية عمله الخاصة، وهو المجلس الوحيد من بين مجالس الانضباط الأخرى الذي لم يُنتخب من خلال مؤتمرات الحزب، وله صلاحيات أوسع، ويرتبط مباشرة بمجلس الانضباط المشترك.

وبالنسبة إلى مجلس الانضباط المشترك، فلكي يتصل مجلس الانضباط الأعلى بمجلس انضباط كتلة النواب البرلمانية، أنشِئ مجلس الانضباط المشترك الذي يجتمع فيه ممثلون عن المجلسين، ويتكون ديوان رئاسة هذا المجلس من رئيس مجلس الانضباط الأعلى، ونائبه ممثلٌ عن مجلس انضباط كتلة النواب، بالإضافة إلى أمين سر المجلس. وجاء هذا المجلس لاعتبارين؛ الأول: أن بعض النواب البرلمانيين المحسوبين على حزب العدالة والتنمية ليسوا بالضرورة أعضاء مسجلين في الحزب. والثاني: أن الكتلة البرلمانية ليست منتخبة من مؤتمرات الحزب، ومن ثم فمن المهم إعطاؤها وضعاً خاصاً[1].

ز. المجلس الاستشاري الأعلى

يحق لرئيس الحزب تعيين ذوي الخبرة، سواء من المنتمين للحزب أو من غير المنتمين له بصفتهم مستشارين؛ لبذل الجهود اللازمة في كل الأمور التي يحتاج إليها. والمستشارون الذين يستخدمون بهذه الصورة يمارسون أعمالهم وفقاً لجدول الأعمال الذي يحدده الرئيس العام، ويهيئون بذلك البنية التحتية للقرارات التي تصدر من الجهات المسؤولة، ولهم الحق في المشاركة باجتماعات المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، والمجلس التنفيذي الأعلى، بناءً على دعوة رئيس الحزب، ولا يحق لهم التصويت على قرارات الاجتماع.

يتشكل المجلس الاستشاري للحزب من رئيس الحزب، ومؤسسي الحزب

---

(١) المرجع السابق.

المستمرة عضويتهم بالحزب، والأعضاء الأساسيين للمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، وأعضاء الكتلة البرلمانية بالحزب، ورؤساء المحافظات، والرؤساء الأساسيين للتنظيمات الفرعية، وأعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، ورؤساء التنظيمات الفرعية بالمحافظات، ورؤساء بلديات المحافظات المنتمين للحزب، ونواب رؤساء المجالس العامة بالمحافظات ومجالس البلديات، والأشخاص الذين يعتقد المجلسُ التنفيذي الأعلى أن ثمة فائدةً من دعوتهم.

٢. التنظيمات الفرعية: تنظيم المحافظات والمناطق والبلديات

هنالك تشابهٌ بين الهياكل التنظيمية على مستوى البلدية والمنطقة والبلدة، لذلك يمكن تحليلها هنا بوصفها حالة واحدة.

يلتقي مندوبو الحزب المنتخبون سنويّاً في مؤتمرات في منطقتهم مع الرئيس، والمسؤولين الإداريين، وأعضاء المجالس التنظيمية والمحكمين، في حالة المؤتمرات على مستوى الأقاليم، وكل مؤتمر ينتخب الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية في اقتراع سريٍّ على نظام القائمة من جولة واحدة. كما تنتخب مؤتمرات الحزب على مستوى البلديات ممثلين في مؤتمرات المناطق، وهذا ما يفعله كذلك مؤتمر المنطقة لممثلي المؤتمر على مستوى الأقاليم، ثم على مستوى المؤتمر العامٌ للحزب.

ويمكن لمؤتمرات الحزب أن تلتئم على المستوى المحلي في المناطق التي يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠٠، بحيث يكون فيها ما لا يتجاوز ١٠٠ ممثل عن الحزب. ويكون في مؤتمرات المنطقة ما لا يتجاوز ٤٠٠ ممثل، أما على مستوى المحافظة فلا يتجاوز عددهم ٦٠٠ ممثل[1]. أما رؤساء البلديات والمحافظات، فهم ممثلو الحزب بحكم مناصبهم، أما نواب الحزب في البرلمان عن كل منطقة، فعليهم حضور الاجتماعات على مستوى الأقاليم، ولا يحق لهم التصويت كما هو الحال في المؤتمر العام.

ويمكن اختصار الحديث عن التنظيمات واللجان التخصصية والفنية في الحزب في الشكل الآتي:

---

(١) http://bit.ly/2duV5pd

تنظيم البلدة:

أ ـ مؤتمر البلدة.

ب ـ رئيس البلدة.

ج ـ مجلس إدارة البلدة.

د ـ المجلس التنفيذي للبلدة.

تنظيم المنطقة:

أ ـ مؤتمر المنطقة.

ب ـ رئيس المنطقة.

ج ـ مجلس إدارة المنطقة.

د ـ المجلس التنفيذي للمنطقة.

تنظيم المحافظات:

أ ـ تنظيم المحافظة.

ب ـ رئيس المحافظة.

ج ـ مجلس إدارة المحافظة.

د ـ المجلس التنفيذي للمحافظة.

تنظيم المركز العام:

أ ـ المؤتمر العام.

ب ـ الرئيس العام.

ج ـ المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

د ـ المجلس التنفيذي الأعلى.

التنظيمات الفرعية:

أ ـ تنظيم المرأة.

ب ـ تنظيم الشباب.

ج ـ التنظيمات الفرعية الأخرى.

الكتل:

أ ـ الكتلة البرلمانية.

ب ـ كتل المحافظات.

ج ـ كتل المجالس البلدية.

فضلاً عن ذلك هناك مجالس المرأة، والشباب، والمراكز الانتخابية، ومجلس القرى الصغيرة «الاستشارية» التي تهتم بحاجات الأرياف، ورفع التقارير إلى مركز الحزب في المنطقة.

رابعاً: جماعات الضغط والمناصرة

إذا أقررنا بأن الأحزاب عبارة عن تنظيمات شعبية تسعى إلى السلطة؛ فإن المنظمات الدينية، والخدمية، والحقوقية، والإعلامية، والتجارية، والثقافية، تعد مرتكزات لتلك الأحزاب. وفي حال كان هناك نوع من الفصل بين الأحزاب السياسية والمنظمات، أو الجماعات الضاغطة (اللوبيات)؛ فإن دور الحزب يظل في دائرة محدودة؛ «الضغط على السلطة وليس ممارسة السلطة».

غير أن وجود لوبيّات قوية أكثر من اللازم يفرغ النظام الديمقراطي من فكرته الأساسية التي يعتمد عليها؛ وهي الحرية في إبداء الرأي والتعبير، وحرية الاختيار، فعلى سبيل المثال وجود مثل تلك اللوبيّات يجعل من عملية الاقتراع مجرد عملية لشرعنة العمليات التشريعية والتنفيذية في الدولة، فلتلك اللوبيات صروحٌ إعلاميةٌ ضخمةٌ تؤثر في العملية الانتخابية تأثيراً كبيراً، بل لديها من العلاقات داخل أجهزة الدولة ما يجعلها مسيطرة سيطرة كبيرة على المسار السياسي والاقتصادي للدولة[1].

أما علاقة الأحزاب السياسية التركية مع المنظمات الأخرى؛ فلم تكن في العادة وثيقةً كما هو الحال في بعض الأحزاب الجماهيرية في أوروبا الغربيَّة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد يعود ذلك الضعف في الروابط بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحيةٍ ما إلى القيود القانونية التي تحدُّ من

---

(١) «ما هي جماعات الضغط؟»، نون بوست، ٢٥/ ١/ ٢٠١٥، في:

http://www.noonpost.net/content/5149

روابط كهذه الروابط، وقد حلَّتْ السلطات التركية مجموعة من الأحزاب السياسية لمجرد صِلتها بجماعات إسلامية.

١. المجموعات والشركات التجارية الداعمة لحزب العدالة والتنمية

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن هذا الموضوع يعد ذا حساسية، ما جعل الحصول على معلومات من خلال مقابلة مسؤولي الحزب أمراً عسيراً، حتى إن بعض الأسئلة كانت تثير الاستغراب عندما نسأل عن ميزانية الحزب ونفقاته. ولأننا لم نحصل على البيانات والأرقام من خلال المقابلات؛ فقد استلزم الأمر وقتاً أكثر للتحقق من صحة البيانات المبيَّنة في هذه الدراسة.

ولحزب العدالة والتنمية علاقات وثيقة بالمؤسسات الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني، إذ ينظر الحزب إليها على أنها إحدى ركائز النهضة، ويعتمد على عددٍ من المجموعات والمؤسسات الاقتصادية، وتربطه علاقات بالجماعات الدينية كقاعدة للدعم الاجتماعي، كما هي حال الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا.

وكما ذكرنا سابقاً؛ فإنَّ قانون الأحزاب السياسية في تركيا يفرض قيوداً كبيرةً على العلاقات بين الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية. فبين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥ لم يكن من الممكن عقد علاقات أو إنشاء تعاون بين الأحزاب السياسية وجماعات ضغط، أو نقابات عمالية، أو منظمات، أو شركات، أو مكونات مهنية، إن كان الهدف من ذلك تعزيز مصالح هذه المجموعات. أمَّا اليوم فإنَّ عدد المنظمات غير الحكومية، وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تكون قريبة من المعسكر الإسلامي المعتدل في السياسة التركية قد زاد، وهي تساعد فعلاً على تعزيز القاعدة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية. فمن بين مؤسسات الأعمال هذه مثلاً رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين «الموسياد» (MÜSYAD)، التي أُسِّسَتْ في عهد نجم الدين أربكان، مع حرصها على عدم تجاوز هذه العلاقة الحدودَ القانونيَّة.

وتعمل هذه المؤسسة على وجه التحديد في المناطق الريفية والصغيرة في شرق الأناضول، وتقدم المساعدة للشركات الناشئة، وتعقد المؤتمرات التجارية لربط

علاقات تجارية واسعة، على خلاف مؤسسات الأعمال الكبيرة في إسطنبول وغيرها من المدن الصناعية غرب تركيا، التي ترتبط باتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (TUSIAD)، التي تتبع التيار اليساري في تركيا. أمَّا اتحاد العمال ونقابة التجار (Hak-is)، وهو الموازي الإسلامي لاتحادات العمال المسيحية في فرنسا وإيطاليا، فقد كان له علاقات مع عدد من الأحزاب الإسلامية وأحزاب يمين الوسط[١].

وهناك كثير من الشركات التجارية التي تربط الحزب بها علاقة مباشرة وغير مباشرة؛ مثل مجموعة البيرق (Albayrak Grubu)، وهي واحدة من أهم المجموعات التجارية في البلاد وأقدمها، حيث أُسست في عام ١٩٥٢، وتضمُّ ما يقارب ١٩ شركة، وتعمل في مجالات متعددة؛ مثل الإنشاءات، وصناعة المعدات الثقيلة والخدمية والعسكرية، وكذلك الخدمات اللوجستية والإعلامية؛ مثل «تي في نت» (TV. NET)، وموقع يني شفق (Yeni safak)، وتعود المجموعة لأحمد البيرق.

وتربط الحزب علاقة بجماعة إخلاص الإسلامية النقشبندية، وتمتلك الجماعة شركة قابضة؛ وهي (ihlasholding)، التي أسسها أنور أورن بداية سبعينيات القرن الماضي، ولها نشاطات عقارية وإعلامية. وهنا نؤكد أن الشركات التجارية الكبرى في تركيا تملك أدوات إعلامية كبيرة؛ فهذه الشركة تملك قناتين إعلاميتين (tgrt haber) و(tgrt belgesel) ووكالة أخبار إخلاص (ihlas haber) ajansi)، وتملك الشركة صحيفة (turkey)، وتعمل في مجال الصحة، والتنقيب عن المعادن، ومن أهم أنشطة الشركة على المستوى الاجتماعي أنها تملك سلسلة مساكن طلابية، وهذا يمثِّل عامل قوة من وجهة نظر حزب العدالة والتنمية.

تأتي شركة تورونلر (Turunlar) ضمن مجموعة من الشركات الكبرى العاملة في العقارات والإنشاءات، وهي تابعة لأحد خريجي مدارس الأئمة والخطباء، وهو صديق لرئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، وقد أُسست الشركة عام ١٩٧٧.

٢. الجمعيات والأوقاف الخيرية

ساعد العديد من شبكات الدعم الاجتماعي حزب العدالة والتنمية، ومنها

(١) Arda Can Kumbaracıbas-. cit.

المؤسسات الخيرية (الأوقاف) التابعة للجماعات الإسلامية التي تقدّم خدمات الرعاية للمحتاجين من الشعب التركي.

داخلياً، تعمل هذه الجمعيات على تقديم المساعدات للفقراء؛ من خلال تقديم الوجبات، وتوزيع الوقود والمواد التموينية، وإنشاء العيادات الخيرية والمستشفيات، وتوزيع المفروشات، وتقديم خدمات المواصلات والسكن للطلاب، وتقديم المساعدة لهم في الحصول على الوظائف، أو حتى في الزواج. وقد منحت هذه المؤسسات حزب العدالة والتنمية قاعدةً واسعةً في المناطق الفقيرة.

ولا يقتصر دعم الجمعيات الخيرية على الحزب، بل إنها تمثل عامل قوة أيضاً للسياسة التركية؛ إذ تعمل في دول العالم بصورةٍ لافتةٍ، ولها حضورٌ بارزٌ في أفريقيا، وبورما، وفلسطين، وحتى في أوروبا، وكندا، والكوريتين، وروسيا. ويدخل في أعمالها ترميم المساجد، وتوزيع المصاحف والكتب الإسلامية، وبناء المدارس التعليمية، والمراكز الصحية.

كما أن لدى حزب العدالة والتنمية علاقات بجمعيات خيرية إسلامية (dernekler)، لكن هذه العلاقات غير علنية، ويصعب التحقق منها. ومن المعروف أنّه خلال حكم العدالة والتنمية صعدت عدة مجموعات إسلامية مهمة بعد أن حازت «مؤسسات الدولة الخيرية» الإعفاء من بعض الضرائب، وحصلت على بعض الامتيازات والحق في جمع التبرعات، ومن أهم هذه المجموعات:

● جمعية منارة البحر الخيرية (Deniz Feneri)، وهي قريبة من حزب العدالة والتنمية، ولها نشاطٌ واسعٌ على مستوى الأعمال الإنسانية، خصوصاً في منطقة القرن الأفريقي، ومناطق الصراع في العالم العربي (سوريا والعراق). وتهتم الجمعية بالأعمال الإغاثية وتعليم الصغار. وقد عزَّزت قاعدتها الاجتماعية بعد عام ١٩٩٨؛ إذ عرضت أول برنامج لها من خلال قناتها التلفزيونية (Kanal 7)، ثم فتحتْ لها فرعاً في ألمانيا. وبعد أن واجهت عوائق قانونية؛ بدعوى أن نصف هذه الأموال لم تذهبْ لأوجهٍ خيرية، وإنما لشركات إسلامية، ولقناتها التلفزيونية، ولكنها تجاوزت ذلك، ولها اليوم حضورٌ واسعٌ على المستوى الإغاثي والإنساني[١].

(١) Arda Can Kumbaracop. cit., p. 141.

● جمعية «هل من أحد؟ للتضامن والتعاون» (Kimse Yok Mu Yardma ve Dayanma Derneg)، وتعبِّرُ فلسفة الاسم عن نداء الفقراء والمحتاجين والمتضررين من الزلازل. ترتبط الجمعية بجماعة غولن، العدو الحالي لحزب العدالة والتنمية، بيد أنها عملت مع الحزب في مرحلة التقارب بينهما، وقد حازت الجمعية النشطة شهرةً وحضوراً كبيرين، وامتلكت قناة تلفزيونية (Samanyolu). أطلقت حملاتٍ لتوزيع الطعام والخدمات للعائلات المسلمة الفقيرة، وأقامت الإفطارات الجماعية في رمضان، وترسل مساعدات لضحايا الزلازل في تركيا، وكذلك في إندونيسيا وباكستان مثلاً(١). وللجمعية اليوم دور بارز في الرعاية الصحية والتعليمية في تركيا وخارجها.

● جمعية إسطنبول للتعاون والأخوة الدولية (Istanbul Uluslararasi Kardeslik ve Yardimlasma Dernegi). تتبع جماعة الشيخ عزيز محمود هداية، وقد أُسِّسَتْ عام ١٩٩٤، ولها فروعٌ في الخارج؛ مثل أذربيجان، ودول الجوار التركي، وهي الآن عضوٌ في منظمة التعاون الإسلامي.

● جمعية شريان الحياة والتضامن (Can Suyu Yardma ve Dayanma Derneği)، وقد أُسست من قبل حزب السعادة إبَّان زعامة نجم الدين أربكان؛ من أجل تقديم المساعدات لمناطق النزاع في العالم الإسلامي؛ اللبنانية والفلسطينية.

● جمعية هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH)، وهي جمعية ذات نشاط مكثَّف في العمل الإنساني، لكنها تحاول الابتعاد عن السياسة، وترى أن ذلك يعوقها عن تحقيق أهدافها. وقد أُسست في عام ١٩٩٢، وأدت دوراً فاعلاً في المساعدة بعد الزلزال الذي ضرب مدينة إسطنبول في عام ١٩٩٩، وراح ضحيته نحو ١٦ ألفاً. وكان لها دور في مساعدة مسلمي البوسنة والهرسك في أثناء حربهم مع صربيا وكرواتيا في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥، ولا تزال هذه المنظمة تحظى بشعبيةٍ ونفوذٍ كبيرين(٢).

وهناك مؤسسات إسلامية خيرية أخرى؛ مثل Yarım Elman, Kılıçarslan Vakfı, Sultan Beyazıt Kültür Vakfı, Ilim Yayma Cemiyeti، التي تربطها علاقات بحزب العدالة والتنمية.

---

(١) Ibid., p. 141.

(٢) انظر الموقع الإلكتروني للهيئة، في: http://www.ihh.org.tr

وقد شهدت تركيا زيادةً كبيرةً في أعداد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن منذ مجيء العدالة والتنمية إلى السلطة في البلاد، وترفض هذه المدارس العمل وفق مناهج وزارة التعليم الرسمية. وعلى الرغم من أنَّ هذه الممارسة غير قانونية، فإن حزب العدالة والتنمية قد غيَّر العقوبة المترتِّبة على هذه المخالفة التي كانت ثلاث سنوات إلى سنة واحدة غير سالبة للحرية[1].

لا يمكن إذن القول إنَّ حزب العدالة والتنمية يخضع لسيطرة بعض جماعات الضغط، أو الهيئات العاملة في المجتمع، ولكنه يملك روابط وثيقة بلا شك مع هذه المجموعات، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستقلالية عنها، وهذا ما يمليه قانون الأحزاب السياسية في تركيا. ومع هذا فإنه يتمتع بدعم شبكةٍ كبيرةٍ من مؤسسات الأعمال والجميعات والنقابات التجارية ذات التوجهات الدينية.

ومن الملاحظ أن الجمعيات الخيرية، والشركات التجارية التركية، تضع من أولوياتها امتلاك قناة تلفزيونية تخاطب من خلالها جمهورها، وتعرض بوساطتها مشاريعها وبرامجها. ولا ترى أن من أولوياتها امتلاك قنوات التواصل مع الداعمين والمستفيدين، بقدر ما تكتفي بالتواصل الفردي مع مجموعة من رجال الأعمال؛ بدعوتهم لحضور حفلات، أو زيارات فردية، وهو ما يحدُّ من فاعليتها.

٣. المؤسسات الإعلامية الداعمة لحزب العدالة والتنمية

مرَّ حزب العدالة والتنمية في بداية دخوله المعترك السياسي بأوضاع بالغة التعقيد من الناحية الإعلامية والتواصل مع الشعب التركي، حسب رسول طوسون[2]؛ إذ لا يمتلك وسائل إعلام محترفة لمواجهة آلة الإعلام الضخمة التي تقدر بعشرات القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية لدى الطرف الآخر. إلا أن الحزب تمكن من تجاوز هذه المعضلة عبر فتح قنوات تواصل مكَّنته من الوصول إلى العمال والفلاحين والطبقة البسيطة؛ من خلال قنواته الخاصة والمواقع والصحف. ويمكن بعُجالة التعرُّف إلى بعض تلك الوسائل التي تعمل لمصلحة حزب العدالة والتنمية بصورة

---

(١) Arda Can Kumbaracop. cit., p. 142.

(٢) مقابلة مع رسول طوسون، مرجع سابق.

مباشرة وغير مباشرة[١]:

الجدول (٣)
الوسائل الإعلامية المباشرة وغير المباشرة العاملة لمصلحة حزب العدالة والتنمية

المجموعات والشركات الإعلامية		
الاسم بالتركي	الاسم بالعربي	
Türkmedya Yayın Grubu	مجموعة تركيا ميديا	
Albayrak Holding	مجموعة البيرق	
Turkuvaz Medya Grubu	مجموعة تركواز الإعلامية	
Yeni Dünya Medya Grubu	مجموعة العالم الجديد الإعلامية	
Star Medya Grubu	مجموعة نجوم الإعلام	
Ihlas Yayın Holding	إذاعة إخلاص القابضة	
الصحف والمجلات:		
Yeni safak	يني شفق (الأفق الجديد)	
Aksam	أكشم (المساء)	
Sabah	الصباح	
Yeni Akit	يني عقد (العقد الجديد)	
Takvim	تقويم	
Milat	ميلت (الأمة)	
Türkiye	تركيا	
Vahdet	فهدت تي في	
Yeni Aktüel	يني أكتول	

(١) "Yandas medya," Vikipedi, özgür ansiklopedi, at: http://bit.ly/2dH2UbJ

Hacamat	هوجامات	
Derin Tarih	دارين	
Günes	قونيش	
Star	استار	
القنوات التلفازية		
ATV	إيه تي في	
a Haber	خبر	TVNET
تي في نت		Kanal 7
كانال ٧		Kanal 24
كانال ٢٤		Yeni Asır
يني أسير تي في		Ülke TV
أولكى تي في		TGRT Haber
تي جي آر تي خبر		360
٣٦٠ تي في		Beyaz TV
بياز تي في		TRT
تي آر تي	١٣ قناة	مراكز البحوث والدراسات
SETA, Siyaset Ekonomi ve Toplum Arastırmaları Vakfı	مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA)	
SAM, Stratejik Arastırmalar Merkezi	مركز البحوث الاستراتيجية (SAM)	
ISDAM, Istanbul Stratejik Düsünce VE Arastirma Merkezi	مركز إسطنبول للأبحاث الاستراتيجية (YSDAM)	
ORSAM, OrtaDou Stratejik Ara°tMerkezi	مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية (ORSAM)	

SDE, Stratejik Düsünce Enstitüsü	معهد الفكرالاستراتيجي (SDE)	
ORDAF, Ortadoğu ve Afrika Arastırmacıları Derneği -	جمعية باحثي الشرق الأوسط وإفريقيا (ORDAF)	
ASEM, Ankara Siyasal ve Ekonomik Arastrmalar	مركز أنقرة للدراسات السياسية والاقتصادية (ASEM)	
شركات استطلاع الرأي[١]		
ANAR (Ankara Sosyal Arastırmalar)	مركز أنار للبحوث الاجتماعية	أُسِّسَ عام ١٩٩٨م في أنقرة. صاحب الشركة بشير آتالاي (كان وزير الداخلية من حزب العدالة والتنمية).
Denge Arastırma	شركة "دنغة" للبحوث	شركة تجهز الأبحاث والاستطلاعات خاصة لرئيس الجمهورية "رجب طيب أردوغان".
POLLMARK Piyasa ve Kamuoyu Arastırmaları	بول مارك - مركز لدراسات الأسواق وقياس الرأي العام	مقرَّبة من حزب العدالة والتنمية.
GENAR Arastırma Eğitim Danısmanlık	مركز قنار للبحوث والاستشارات	أُسِّسَ في عام ١٩٩٧م من قبل توفيق غورسو، وكان رئيس البلدية (من حزب العدالة والتنمية) منطقة "إسنلار-إسطنبول".

(١) "Hangi anket sirketi kime ait?" Time Turk 23/5/2015, at: http://bit.ly/2cVTNQl

خامساً: الانتخابات لدى حزب العدالة والتنمية

يتناول هذا المحور رؤية حزب العدالة والتنمية للعمليات الانتخابية بصفتها عاملاً أساسياً في تعزيز قواعد الممارسة الديمقراطية؛ فيناقش أولاً الانتخابات النيابية العامة، في حين يتناول ثانياً الانتخابات المحلية البلدية، ويناقش ثالثاً الانتخابات الرئاسية المباشرة الأخيرة، ويستعرض أخيراً مستوى الديمقراطية التنافسية داخل الحزب. ونسعى إلى الإجابة عن سؤال: كيف تتم الترشيحات داخل الحزب؟

١. الانتخابات البرلمانية[١]

بُعيد الإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠١، دخل أول انتخابات برلمانية له في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، وحصل فيها على ثقة 10,808,299 ناخباً، أي ما يعادل ٣٤,٢٨٪. ومع أنها أقل النسب المئوية في تاريخ الحزب، فهي أعلى نسبة على مستوى المقاعد البرلمانية، حيث حصل على ٣٦٣ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً. ومن المفارقة أننا سنلاحظ تراجعاً في المراحل القادمة على مستوى المقاعد في البرلمان مقابل زيادة عدد الأصوات، وذلك يعود إلى ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات العامة، وانخراط الشارع في المعترك السياسي بكل توجهاته، كما يوضح الجدول (٤).

---

(١) أُخذت الأرقام والنسب المستخدمة في هذا المبحث من: الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات التركية، في:

http://www.ysk.gov.tr

الجدول (٤)

نسبة المشاركة الشعبية

تاريخ الانتخابات	عدد المقيدين	عدد الناخبين	نسبة التصويت	ملاحظات
١٩٥٤	١٠,٢٦٢,٠٦٣	٩,٠٩٥,٦١٧	٨٨,٦٣	أول انتخابات
من العام ١٩٥٤ حتى ١٩٩٥ بعد مرور ٩ جولات انتخابية وصل عدد الناخبين إلى ٣٤,١٥٥,٩١٨				
١٩٩٥	٣٤,١٥٥,٩١٨	٢٩,١٠١,٤٦٩	٨٥,٢٠	
١٩٩٩	٣٧,٤٩٥,٢١٧	٣٢,٦٥٦,٠٧٠	٨٧,٠٩	
٢٠٠٢	٤١,٢٩١,٥٦٨	٣٢,٦٥٢,٧٠٢	٧٩,٠٨	زيادة عددة الناخبين خلال ١٤ عاماً من حكم العدالة والتنمية يساوي ١٦ مليون ناخب
٢٠٠٧	42.571.284	35.828.274	84,16	
٢٠١١	50.237.343	43.785.665	87,16	
٢٠١٥	53.741.838	46.451.389	86,43	
٢٠١٥ الإعادة	54.049.940	47.239.370	87,40	

قد يُحسب لحزب العدالة والتنمية رفع الوعي السياسي لدى المواطن التركي، ونقل الشعب التركي من حالة اليأس من جدوى المشاركة الديمقراطية إلى الممارسة السياسية الفاعلة، ومن التبعية لمؤسسات السلطة البيروقراطية إلى امتلاك قراره وفرض إرادته، حتى إنه في انتخابات ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٥ أعطى الشعب رسالة مفادها أن دعمه لحزب العدالة والتنمية لا يعني موافقته على كل ما تريده القيادة دون اقتناع شعبي بذلك.

في عام ٢٠٠٧ استطاع الحزب ضمّ 5,519,062 ناخباً جديداً إلى قاعدته السابقة، حيث ارتفع عدد ناخبيه إلى 16,327,291 ناخباً، وهو ما يعادل ٤٦,٥٨٪. بيدَ أن تقدمه هذا لا يعني مزيداً من مقاعد البرلمان، بل إنه قد خسر ٢٢ مقعداً برلمانيّاً من مقاعده التي حصل عليها في ٢٠٠٢، ليصبح عدد مقاعده البرلمانية ٣٤١ مقعداً، والحال نفسه مع حزب الشعب الجمهوري، وذلك يعود إلى عاملين أساسيين؛ الأول: عودة حزب الحركة القومية إلى البرلمان مجدداً بحصوله على ٧١ مقعداً، بعد أن خسر مقاعده كافة، البالغ عددها ١٢٩ مقعداً في عام ٢٠٠٢، التي كان قد

حصل عليها في انتخابات ١٩٩٩، بيدَ أن مشاركته في الحكومة الائتلافية بقيادة بولنت أجاويد قد تسببت بخروجه من برلمان ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧، بعد أن أخفقت في ضمان استقرار الاقتصاد والأمن الوطني، ومن ثم لم يدخل البرلمان في تلك الانتخابات سوى حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري. والعامل الثاني: زيادة مقاعد المستقلين من ٩ مقاعد إلى ٢٧ مقعداً، وهم في الغالب يمثّلون القومية الكردية، وما يثبت ذلك هو اختفاء تيار المستقلين مع دخول حزب الشعوب الديمقراطي «الكردي» البرلمان عام ٢٠١٥.

في انتخابات ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١١ استطاع حزب العدالة والتنمية دعم قاعدته الشعبية بـ 5,071,791 إضافية، حيث ذكرنا إن قاعدته في الانتخابات السابقة وصلت إلى 16,327,291 ناخباً لتصبح الآن ٢١,٣٩٩,٠٨٢ ناخباً، وهو ما حصل عليه في انتخابات ٢٠١١، ومع ذلك خسر الحزب ١٤ مقعداً ليصبح عدد مقاعده ٣٢٧ مقعداً، بيدَ أن نسبته المئوية قد ارتفعت بواقع ٣,٢٥٪، ليسجل ٤٩,٨٣٪، وهي أعلى نسبة يحصل عليها الحزب في تاريخه حتى الآن.

اللافت في الأمر أن كتلة المستقلين واصلت تقدمها دون أن تشهد أي خسارة خلال المراحل الثلاث المذكورة؛ فقد وصل عدد النواب المستقلين هذه المرة إلى ٣٥ نائباً، وهذا يعني أن المنطقة الكردية في طريقها للانفتاح أكثر على ممارسة العمل السياسي، فلو تأملنا فسنجد أن عدد الأصوات التي حصل عليها النواب المستقلون في انتخابات ٢٠٠٢ كانت 314,251 ناخباً فقط، في حين وصلت في عام ٢٠١١ إلى 2,819,917 ناخباً؛ وهو ما دفع بعض السياسيين الأكراد إلى تأسيس حزب الشعوب الديمقراطي.

يعدُّ عام ٢٠١٤ مرحلة فارقة في تاريخ حزب العدالة والتنمية؛ وذلك بمغادرة رئيس الحزب ومؤسسه رجب طيب أردوغان رئاسة الحزب، وانتخاب أحمد داود أوغلو خلفاً له في أثناء المؤتمر العام «الاستثنائي» الذي عُقد في ٢٧ أغسطس/آب من العام نفسه، وهي أول مرة يحدث تغيرٌ على مستوى رئيس الحزب في تاريخه. وقد جاء المؤتمر بناءً على ترشح رجب طيب أردوغان لمنصب رئاسة الجمهورية، فكان لا بد من ترك رئاسة الحزب وفق قانون البلاد. وما إن مرت تسعة أشهر على قيادة أحمد داود أوغلو للحزب حتى جاءت انتخابات ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٥

البرلمانية[1]، وكانت أول اختبار يضعه أمام تحدٍّ في إقناع القاعدة الشعبية بشخصيته وبرنامجه في الوقت ذاته. بيد أن جهوده واجهت عائقين أساسيين؛ أولهما: سعي رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان إلى تحويل نظام الحكم في البلاد إلى نظام رئاسي واسع الصلاحيات، وهو ما طغى على برنامج الحزب الانتخابي، وثانيهما: توحيد الجبهة الكردية تحت مظلة حزب الشعوب الديمقراطي، وحصوله على ٨٠ مقعداً.

وبالفعل، كانت النتائج غير مُرضية، إذ خسر الحزب 2,531,671 ناخباً، بواقع ٦٩ مقعداً برلمانيّاً من إجمالي المقاعد التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١١، ليصبح الحزب عاجزاً عن تشكيل حكومة منفرداً، إذ يتطلب ذلك الحصول على ٢٧٦ مقعداً، وكان الحزب قد حصل في هذه الانتخابات على ٢٥٨ مقعداً فقط.

وحين أخفقت الأحزاب السياسية في تشكيل حكومة ائتلافية أعلن رئيس الجمهورية موعد إعادة الانتخابات، «كما يسميها»، وليس «انتخابات مبكرة»؛ في إشارة إلى أن هناك أخطاء وقعت وستُعالج من قبل قيادة الحزب، وكذلك الحال بالنسبة إلى الناخب التركي الذي فهم اللعبة ـ حسب تقديرات الحزب ـ وسيعيد حساباته، ويعطي الثقة مرة أخرى لحزب العدالة والتنمية.

دفعت هذه النتيجة غير المُرضية قادة الحزب إلى إحداث تغييرات حقيقية وسريعة في الوقت ذاته، فضلاً عن التخلي عن مساعي تغيير النظام البرلماني إلى رئاسي، ونقل الخطاب من الحديث عن مشاريع استراتيجية إلى مشاريع تلمس احتياجات المواطنين اليومية.

لا مجال هنا للحديث عن التغييرات التي طرأت على خطاب الحزب خلال فترة ما بين الجولتين الانتخابيتين، وهي فترة لا تتجاوز ٥ أشهر، إلا أنه ـ من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة ـ بات من الواضح قياس مدى نجاح الحزب في إقناع طيف واسع من الشعب لإعادة الثقة له مجدداً لقيادة البلاد.

فقد استعاد الحزب شعبيته، وحصل على أعلى نسبة أصوات في تاريخه،

---

(١) Berk Esen and Sinan Ciddi, "Turkey's 2011 Elections: An Emerging Dominant Party System?" Rubin Center Research, October 27, 2011, at: http://bit.ly/2dxjOYZ

وصلت إلى 23,681,926 صوتاً، بعد أن حصل في الانتخابات السابقة على 18,867,411 صوتاً فقط، أي إن الخطاب الانتخابي الجديد استطاع بالفعل إعادة 4,814,515 من الناخبين إلى جانب الحزب، وبهذا يكون الحزب قد رفع عدد مقاعده في البرلمان إلى ٣١٧ مقعداً في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، وهو ما مكّنه من تشكيل الحكومة بقيادة أحمد داود أوغلو.

٢. الانتخابات المحلية

من أجل الحديث عن الانتخابات المحلية «البلديات»، لا بد من رسم صورةٍ عامةٍ توضح ميادين التنافس الانتخابي إدارياً وجغرافياً على النحو الآتي: تتكون الجمهورية التركية جغرافياً من ٨١ محافظة «il»، أما إدارياً فهناك ٩٥٧ بلدية صغرى «(ilçeler)»، وهناك ٣٠ بلدية كبرى (Büyüksehir Belediye Baskanları)، بعد أن كانت ١٦ بلدية قبل صدور قرار التوسعة عام ٢٠١١، الذي ينص على اعتماد أي بلدية يصل تعدادها السكاني إلى ٧٥٠ ألفاً فما فوق على أنها بلدية كبرى، وتحصل بموجب ذلك على جميع امتيازات البلديات الكبرى؛ بهدف التوزيع العادل للسلطة والثروة بعيداً عن المساحة الجغرافية لكل بلدية[١].

تعدُّ بلدية إسطنبول أكبر بلديات تركيا؛ إذ تحتوي على ٣٩ بلدية صغيرة، في حين تُعد بلدية بايبورت (Bayburt) أصغر البلديات الكبرى، إذ تتكون من ٣ بلديات صغيرة.

ولا تختلف الانتخابات المحلية كثيراً عن الانتخابات التشريعية أو الرئاسية من حيث النتائج والوسائل، فقد خاض الحزب ثلاث جولات انتخابية محلية كلها في عهد رئاسة رجب طيب أردوغان للحزب. كانت الانتخابات الأولى في ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٤، وحصل فيها حزب العدالة والتنمية على ٤٢٪، وعلى ١٢ من أصل ١٦ بلدية كبرى. أما عن المحافظات، ففاز الحزب في ٥٨ محافظة من أصل ٨١. وتعدُّ الفترة من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٩ فترة صعود عمودي وتوسع أفقي، على خلاف الفترة من ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٥ التي اتسمت بالاستواء والتراجع البطيء على المستوى

(١) "Büyüksehir Belediyesi Kanunu," Kanun Numarası 5216, 10/7/2004.

العمودي (المقاعد البرلمانية ورؤساء البلديات الكبرى)، واستمر الحال في التراجع أمام حِدَّة التنافس حتى انتخابات ٢٠١٥ الأخيرة، التي استعاد الحزب فيها قوته من جديد.

وفي الانتخابات المحلية الثانية عام ٢٠٠٩ خسر الحزب بلديتين كبريين من بين ١٢ بلدية كبرى كان قد حصل عليها سابقاً، وتراجعت نسبته بمعدل ٣,٢٨٪، فحصل على ٣٨,٣٩٪ بدلاً من ٤٢٪. وخسر الحزب سيطرته على ١٣ محافظة (وإن كان حساب المحافظات يتداخل مع البلديات الكبرى)، فلم يحصل إلا على ٤٥ من أصل ٥٨ محافظة حصل عليها في انتخابات ٢٠٠٤. ويمكن وصف هذه الفترة بأنها كانت فترة إنعاش جزئي لكل الأحزاب الكبيرة الأخرى، وكان ذلك على حساب حزب العدالة والتنمية؛ فحزب السعادة بقيادة نعمان كورتولمش* ضاعف أعداده. وحدث الأمر ذاته مع حزبي الحركة القومية والشعب الجمهوري، اللذين استطاعا رفع نسبة حضورهما ٤,٥٪ تقريباً، حتى إن الأحزاب الصغيرة؛ كحزب اليسار الديمقراطي، وحزب الاتحاد الكبير، قد سجلا تقدماً بسيطاً في هذه المرحلة يُقدر بنسبة ١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤.

وجاء عام ٢٠١١ بجملة من المتغيرات على مستوى قانون الأحزاب (ذكرت في الباب الأول)، وكذلك قرار توسيع دائرة البلديات الكبرى من ١٦ إلى ٣٠ بلدية قبيل الانتخابات المحلية، وقد انعكس ذلك سلباً على حضور الأحزاب الصغيرة، ولكنه أحدث توازناً كبيراً بين الأحزاب الأخرى بفضل نسبة ٤٪ التي استعادها حزب العدالة والتنمية من خسارته الماضية، لتصبح نسبته هذه المرة ٤٣٪، وحصل على ١٨ من ضمن ٣٠ بلدية كبرى. وقد استمر أيضاً حزبا الحركة القومية والشعب الجمهوري في التحسن على مستوى الانتخابات المحلية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٠٩، ولكن بنسب متواضعة. وكان الجديد في هذه الانتخابات هو دخول حزب السلام والديمقراطية (BDP) على خط المنافسة، بنسبة تصل إلى ٦,٢٩٪، أي ما يعادل 2,611,127 ناخباً. وفي هذه المرحلة كان يرأس الحزب صلاح الدين ديميرتاش، الذي أسس عام ٢٠١٢ حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، ولم يخض

---

* نائب رئيس الوزراء التركي الحالي بعد انضمامه إلى حزب العدالة والتنمية. وكان قد أسس حزباً آخر ـ هو صوت الشعب، الذي حله ـ بعد أن ترك حزب السعادة.

الحزب أي انتخابات محلية حتى الآن. ومن جهة أخرى تراجعت أحزابٌ أخرى؛ كحزب السعادة، وحزب المجتمع الديمقراطي[1].

٣. الانتخابات الرئاسية

قامت الجمهورية التركية على عاملين أساسيين؛ الأول علمانية الدولة، والثاني ديمقراطية الحكم، وقد تحقق الأول منذ بداية قيام الدولة، في حين بقي الثاني في صراع مستمر مع المؤسسة العسكرية التي تراه خطراً وجودياً عليها، ودفعها هذا التخوف إلى السيطرة على السلطة السياسية والقضائية، وهو ما ألقى بظلاله على الحالة الاقتصادية والتنموية، ومستوى الحقوق والحريات، في حين ظل الشعب التركي في محاولاته للبحث عن البدائل بعد أن وصلت الأزمة المالية إلى ذروتها إبّان حكم بولنت أجاويد في بداية القرن الحالي.

ومنذ تأسيس حزب العدالة والتنمية سعى إلى تغيير الدستور الذي صاغه الجيش، أو على الأقل إجراء تعديلات دستورية مؤثّرة. ولعلَّ محاولةَ الحزب إشراك الشعب في الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية تأتي ضمن خطة استبدال الإرادة الشعبية بالوصاية العسكرية.

ففي عام ٢٠١٤ شهدت تركيا أول انتخابات رئاسية مباشرة من قبل الشعب، تنافس فيها ثلاثة مرشحين؛ هم: الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان، وأكمل الدين إحسان أوغلو، المرشح التوافقي لحزبي الحركة القومية والشعب الجمهوري، وجماعة غولن، أما المرشح الثالث فكان صلاح الدين ديميرتاش، مرشح حزب الشعوب الديمقراطي.

وقد حصل الرئيس أردوغان على ٥١,٧٩٪، بما يعادل 21,000,143 صوتاً، وبهذا يكون قد تجاوز الحدَّ المطلوب للفوز في الجولة الأولى، في حين حصل إحسان أوغلو على نسبة ٣٨,٤٤٪، بما يعادل 15,587,720 صوتاً؛ أي إن الفارق بين المرشحين كان نحو ٥ ملايين صوت. أما صلاح الدين ديميرتاش فقد حصل على ٩,٧٦٪، وهي تعادل 3,958,048 صوتاً.

---

(١) http://bit.ly/2cWTpab

٤. الديمقراطية التنافسية داخل حزب العدالة والتنمية

تتسع قاعدة الحزب يوماً بعد آخر، ويُوصف الحزب بأنه حزب متعدّد التكوينات الاجتماعية والاتجاهات الفكرية، خلافاً لبقية الأحزاب التركية أحادية التكوين، التي تحمل «غالباً» طابعاً واحداً (دينيّاً أو فكريّاً أو قوميّاً). ويحتاج هذا التنوع إلى نوع من التعامل الحذر، حيث يصعب السيطرة عليه دون تطبيق التنافسية والشفافية. وبالنظر إلى مسيرة الحزب منذ نشأته نجد أنه قد طوّر من وسائله الديمقراطية للحفاظ على بقائه واستمرار تقدمه. وقد أكد ذلك مصطفى أتاش بقوله: نسعى إلى ترسيخ الديمقراطية أكثر، وأن تسير أعمال الحزب وفق الشورى والمؤسساتية[١]، مع أن قطاعاً واسعاً من القواعد الشعبية للأحزاب التركية لا يزال يؤمن بالتنظيم الهرمي وأهمية القائد.

ومن ثم فإن الحزب قبل أن يقدم على أي تغييرات على مستوى القيادة يحتاج إلى وسائل وأنشطة من شأنها تلميع شخصية بديلة تحلُّ محلَّ سابقتها. ولعل أحد أسباب انخفاض نسبة تأييد حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٥ يعود إلى انتقال قيادة الحزب من أردوغان إلى أحمد داود أوغلو. فقد عمد داود أوغلو إلى تقمّص الشخصية الشعبية والجماهيرية رغم شخصيتة الأكاديمية «النخبوية»، وهو ما يعني أن الحزب أمام ضرورة التوازن بين كاريزما شخصية القيادة ومحوريتها، وبين ترسيخ قواعد الديمقراطية والمأسسة داخل الحزب نفسه.

ويمكن توضيح هذا الموضوع من زاويتين:

الزاوية الأولى، آلية الحزب لاختيار مرشحيه لمقاعد البرلمان والبلديات؛ إذ إن الحزب يعتمد على ثلاث آليات لإدارة عملية التنافس والترشيحات الداخلية، وهي: الاقتراع السري، وعملية استطلاع الرأي العام، وتزكية القيادة التنظيمية[٢]، إذ يعلن المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات في الحزب موعدَ الترشح لمقاعد مجلس الأمة «البرلمان»، ومن ثم استقبال طلبات الترشح من خلال الوحدة المختصة في المركز العام، أو رئاسة المحافظة مباشرة. وبعد الانتهاء من تقديم طلبات الترشح

---

(١) مقابلة مع مصطفى أتاش، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

تدرس هذه الطلبات في المجلس التنفيذي الأعلى من حيث قانونيتها وتناسبها، أو تشكيل لجنة لهذا الغرض، ثم تقييم الطلبات، ووضع قائمة توصيات عنها، وتُقدم بعد ذلك إلى المجلس الأعلى لإدارة وإصدار القرارات؛ لاعتماد قائمة أسماء المرشحين المحتمل مشاركتهم في جولة المنافسة بإحدى الطرائق الآتية، أو بعضها، أو مجتمعة، وذلك بتطبيقها في الانتخابات نفسها، وفي الفترة نفسها، وعلى مقياس المحيط الانتخابي، أو تطبيقها على مستوى الدولة كلها. وهذه الطرائق هي:[١] الانتخابات الأولية، واستطلاعات تنظيمات الحزب، واستطلاعات المركز.

وقبل الانتخابات يتخذ المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات قراراته بشأن مشاركة الحزب أو عدم مشاركته، ويتحقق من نماذج الترشّح للانتخابات، ويتحقق من أسماء المتقدمين للترشح؛ بُغية التحقق من استيفاء المرشحين للشروط حسب قوانين الانتخابات[٢]. ويمكن للحزب أن يتبع أياً من هذه الطرائق الثلاث من أجل اختيار المرشحين قبل الانتخابات العامة أو المحلية. وفي أحيان كثيرة تُطبق الطرائق الثلاث المذكورة كلها، ولا سيما إذا كان هناك تنافس بين المرشحين وعدم إجماع تنظيم المنطقة أو المحافظة أو المركز على أحدهم، وفي هذه الحالة يستعان بشركة استطلاع موثوق بها لأخذ آراء سكان المنطقة المعنيين بالاختيار فيما بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار الحزب في هذه الحالة يمر من خلال ثلاثة مستويات؛ أولها قيادته التنظيمية على مستوى البلديات والمناطق والمركز العام، ولها حق التعيين دون الحاجة إلى عملية الاستطلاع. وثانيها وزراء الدولة الذين ينتمون إلى الحزب، المقيدون في الحي نفسه. وثالثها أعضاء البرلمان ورجال الأعمال والوجهاء، إذ يمكنهم أيضاً تقديم توصية بمن يرونه مناسباً، وهذه الحالة لا تفرض على الحزب أي إجراءات، ولكنها توضع في حسبان اللجان المختصة[٣].

الزاوية الثانية، دور قيادة الحزب في عملية التنافس الداخلي: وفي هذا المهمة بالتحديد، أي اختيار المرشحين، يكمن دور قيادة الحزب في تلميع من تريده لإقناع القاعدة بذلك، ولكنها لا تفضّل فرضه؛ لكون القرار الفصل سيعود للقاعدة الشعبية

(١) Arda Can Kumbaracıbas. cit.

(٢) Ibid.

(٣) مقابلة مع مصطفى أتاش، مرجع سابق.

العامة، ومن ثم يكون التعامل مع الحالة بحذر. وقد ذكر محمود آغن[1]، وهو من أبناء المنطقة الكردية، وعضوٌ في حزب العدالة والتنمية، في تعليقه على حالاتٍ فرض الحزب فيها مرشحيه على أهالي المنطقة، وكانت النتيجة عكسية. كان مسوغ الحزب في هذه الحالة أن نواب الحزب لا بد أن يتمتعوا بمستوى معين من التعليم (الثانوية العامة على أقل تقدير)، بيدَ أن الشارع اختار المرشح الآخر الأقل مستوى «تعليميّاً»، ولكنه أكثر قرباً منهم، ويعرفونه، في حين أن الآخر كان مقيماً في أنقرة. وبهذا، فمعايير الشارع غير معايير النخبة في العادة، وقد علَّق محمود آغن على ذلك بأن الحزب أدرك ذلك، وصحح كثيراً من الثغرات في هذا الصدد.

(١) مقابلة مع محمود آغن، إسطنبول، ٢٢/٤/٢٠١٥.

الفصل الثالث

حزب العدالة والتنمية وخطابه السياسي في المجتمع التركي

يدرس هذا الفصل الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، والعوامل والآليات التي استطاع من خلالها جذب الناخبين من أطياف المجتمع التركي كافة، وتوجيه الرأي العام، على الرغم من تعدُّده الإثني البالغ ٣٦ إثنية، ووجود استقطاب سياسي وأيديولوجي وتوجهات متعارضة.

لقد استفاد الحزب من التجربة التركية عامةً منذ سقوط الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية، وانقسام المجتمع على أثرها إلى هويات وثقافات دينية وعرقية وأيديولوجية، ومن صراع القوى السياسية وتوجهاتها؛ فانطلق من شعار «العمل من أجل كل تركيا، واستقطاب مختلف شرائح المجتمع». وبهذا قدم الحزب نفسه بوصفه حزباً تركيّاً لا فئويّاً، وتميّز خطابه بالشمولية والاعتدال والعاطفية والقوة والنقد، فضلاً عن محاولته فهم احتياجات المجتمع ومعالجة مشكلاته.

وينقسم هذا الفصل إلى محورين رئيسيين، يتناول المحور الأول الخطاب السياسي لحزب العدالة انطلاقاً من رؤيته للتعددية السياسية، والعلمانية التركية، والرؤية المستقبلية للدولة في عام ٢٠٢٣. وكذلك يناقش رؤية الحزب للمجتمع، من خلال كيفية مخاطبته لشرائح المجتمع التركي، وتناوله لقضايا الدين (الحجاب، والإسلام، والديانات الأخرى)، والتعليم، والزواج، والصحة المجتمعية، والأقليات في المجتمع التركي، والمهاجرين إلى تركيا، والحقوق والحريات العامة، والفلاحين والعمال، والبطالة والفقر والأخلاق. أما المحور الثاني، فيناقش عوامل جذب حزب العدالة والتنمية للمجتمع، وكيفية توجيهه من خلال إلقاء نظرة على أعضاء المجلس

المركزي للحزب، واستخدام الحزب للوسائل الإعلامية في توجيه الخطاب إلى الشعب، ووجود مقرات وممثلي الحزب وانتشارها في جميع الأراضي التركية، وندرس كذلك في هذا السياق الخطاب الشعبي.

أولاً: قراءة في الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية

على الرغم من التعقيدات الداخلية والتنوع العرقي والسياسي في الداخل التركي، إضافةً إلى الأزمات الخارجية التي أضافت تحدياتٍ جديدةً على الداخل التركي؛ متمثلةً بالمهاجرين الذين قدموا إلى تركيا من دولٍ عديدة؛ فقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يتعاطى مع هذه التحديات. ويحلل هذا المحور مضمون خطابات قادة الحزب وتصريحاتهم، من خلال عدد من القضايا المهمة التي تخص الداخل التركي، وذلك بهدف الوصول إلى فهم ماهية أفكاره وتطلعاته، وفهم كيفية تعاطيه مع القضايا السياسية والمجتمعية داخلياً.

١. رؤية الحزب السياسية[١]

يركز حزب العدالة والتنمية في رؤيته السياسية على أنه حزبٌ ديمقراطيٌّ محافظٌ، يسعى إلى تطويرها في تركيا ونشرها في المنطقة؛ إذ يقول: إنه «حزب محافظ، ديمقراطي، شامل، وضع نفسه في قلب السياسة، ودشن حملة التغيير والديمقراطية في تاريخ الجمهورية.. لقد تحولت الهوية السياسية الديمقراطية المحافظة التي عمد الحزب لتطويرها إلى مؤسسة، وهي اليوم مركز سياسي جذاب كبير، وهي كذلك أصبحت بمنزلة أحد مصادر الإلهام التي تمثل نماذج لدول المنطقة الأخرى».

ويشير مصطلح «الديمقراطية المحافظة» الذي ركز عليه حزب العدالة والتنمية إلى أنه يسعى إلى المحافظة على القيم والتقاليد والإرث التاريخي للدولة التركية، بما يتوافق بالضرورة مع التحديث والتقدم[٢]. ويفهم الحزب الديمقراطية المحافظة على

---

(١) جميع آراء حزب العدالة والتنمية الواردة في هذا الفصل مقتبسة من رؤيته السياسية المنشورة على موقعه، ما لم يُوثَّق خلافُ ذلك، انظر:
http://bit.ly/2dUmqTp

(٢) عماد يوسف قدورة، «الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية»، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤).

أنها استجابة للتطور والتغيير دون فقدٍ للجوهر: «ليس حماية المؤسسات، والعلاقات الموجودة؛ ولكن حماية بعض القيم والمكتسبات؛ فالحماية لا تعني الانغلاق في وجه التغيير والتقدم، ولكن أن تستجيب للتطور دون أن نفقد الجوهر».

ويعتقد الحزب أن «الديمقراطية المحافظة» المؤطرة بإطار ديني ثقافي يجب أن تظهر بمظهر ديمقراطي حديث، كما أنها قاعدة انطلاق البلاد نحو التجديد والتغيير، ومن دونها لن يكون هناك تطور، وفي هذا إشارة إلى أنه من خلال حكمه لتركيا لا يسعى إلى تغيير الهوية المحافظة للمجتمع كما فعلت الكمالية قبله؛ «إن المحافظة التي تهتم بالتقاليد والتاريخ والثقافة الاجتماعية، وفي الدين داخل هذا الإطار، ينبغي أن تُبنى وأن تُنشئ نفسها من جديد بشكل ديمقراطي؛ وسوف تكون تلك مبادرة مهمة وانفتاحاً مهماً».

ويرى الحزب أن الديمقراطية المحافظة التي تهتم بتقاليد الشعب التركي وتاريخه هي الضامن الحقيقي لحكم البلد وتوجيه مجتمعه: «نحن نعتقد أن تجديد السياسة والحكومة في تركيا لن يكون ممكناً إلا في إطار مفهوم الديمقراطية المحافظة، ونعتقد أنه لا توجد وسيلة غيرها لممارسة السياسة والحكم في هذا البلد». ويشير إلى أن هويته قد تكوَّنت وتطورت بناءً على فهمه للمجتمع التركي، إذ يقول: «تحتوي الهوية السياسية الديمقراطية المحافظة التي حاول حزب العدالة والتنمية تطويرها، على خصائص متداخلة بالممارسات المحافظة الموجودة في عامة دول العالم، بالإضافة إلى أنها تحوي أسلوباً سياسيّاً تكوَّن عبر الديناميكية المحلية، وهو أيضاً يحوي محتوى تشكل من خلال المميزات الاجتماعية ـ الثقافية التركية». في هذه الفقرة يتضح أن الحزب ينظر إلى المجتمع على أنه مجتمع مسلم يجب التعامل معه على هذا الأساس: «إن هناك مساهمة كبيرة من قبل الفهم الديمقراطي المحافظ في تطوير التجربة الديمقراطية في دولة تعيش فيها نسبة كبيرة من المسلمين، وفي تكوين النماذج في المنطقة».

ويرى أن الفكر المجتمعي هو الفكر الذي يجب أن يحكم، وعلى الدولة أن تقنِّنَ هذا الفكر لا أن تفرض ما تراه هي، وبذلك يحصل التكامل بين المجتمع والدولة: «إن أهمية الدولة القانونية محدودة بالقوانين والقواعد الموضوعية التي ترتكز على القيم العالمية لجميع المؤسسات والسلطة السياسية، إلا أنه يجب ألا يكون الموضوع هو إرغام الشعب على مسارات فكرية، وحبس الدولة نفسها في

مجال جدولته بواسطة ترجيح فكري للدولة. يجب أن تكون الدولة مؤثرة وصغيرة، ولكنها ديناميكية تم سحبها إلى وظائفها الأصلية؛ كما أنها يجب أن تكون دولة تقدم خدماتها بواسطة تعريف مواطنيها والإشراف عليهم وتشكيلهم، وليس الدولة التي تقوم بفرض ترجيحاتها على مواطنيها التي تعرفها وتشكلهم».

يركز الحزب على مبدأ «الديمقراطية» تركيزاً واضحاً؛ فعلى سبيل المثال ذكر رجب طيب أردوغان في خطابه الموجه إلى الشعب في عام ٢٠١٣، في الذكرى الثالثة والثلاثين للانقلاب العسكري في تركيا في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠[١]، مصطلح «ديمقراطية» أكثر من ١٣ مرة؛ ما يؤكد مركزية هذا المصطلح لدى «مؤسس الحزب»، وبأنه مصمم على تغيير إرث الحكم العسكري، ولذا يؤمن حزب العدالة والتنمية بوجوب إحداث التغيير الديمقراطي في بنية نظام تركيا السياسي بأكمله، ويسعى من خلال القرارات، أو ما يسميها «معركة قرارية»، إلى إزالة تأثير المفهوم الذي يعمل على تكوين نمط إرادة تشكلت بواسطة القلة البيروقراطية.

وينطلق حزب العدالة والتنمية من رؤية تقوم على أنه يمثل شرائح المجتمع كافة، وحمل مؤتمره التأسيسي شعار: «العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع»، وفي خطاب أردوغان عندما انتخب رئيساً للحزب أول مرة، عرَّج على مبادئ عدة، منها: «مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة والمستندة إلى مبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية»، ومبدأ علمانية الدولة وبأنه لن يحيد عن العلمانية التي شيَّد أركانها أتاتورك، و«مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع».

أ. التعددية السياسية

كان للحرب الباردة أثرٌ واضحٌ في صعود بعض التيارات السياسية في تركيا وهبوطها، فقد أفرزت تلك الفترة إعادة إنتاج التيارات السياسية التي كانت حاضرة على الساحة التركية في الفترة التي سبقت انتهاء الحقبة العثمانية؛ وهي «الحركة العثمانية، والحركة الإسلامية، وحركة التغريب، والحركة القومية التركية»، وفي هذا

(١) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان رئيس وزراء الجمهورية التركية، ترجمة محمود قانيق (إسطنبول: تاب إيلتشيم، ٢٠١١).

الصدد، يقول أحمد داود أوغلو: «ظهر تأثير الديناميكية الاجتماعية الثقافية على النظام السياسي وبنائه بشكل كبير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ وبدا ذلك في الأرضيات الثقافية التي تستند إليها التيارات السياسية المتراوحة بين التركية الداخلية والخارجية، والمناخ الاجتماعي الثقافي الذي شكلته هذه التيارات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد وفَّرت لنا إمكانية الوصول إلى جذور الميراث التاريخي مرة أخرى، فما عاشته تركيا في السنوات العشر الماضية؛ من جهة وضعها الدولي، ومن جهة المناخ الثقافي ـ السياسي على المستوى الداخلي، هو موجزٌ مصغرٌ لِما ظهر خلال قرن كامل طوال المراحل التي تمتد من القرن التاسع عشر ـ الذي يعد أشدَّ قرنٍ وطأةً على الدولة العثمانية ـ حتى القرن العشرين. وفي هذا الإطار أعيد طرح تصنيف يوسف أكشورا* الذي حدَّد التيارات السياسية في تلك المرحلة بـ«الأنماط السياسية الثلاثة»، وبين محاولة هذه التيارات البحث عن وضع دولي لها، ومحاولتها تحقيق الانسجام مع الأوضاع الجديدة بصفة خاصة، فقد أعيد من جديد في عقد التسعينيات طرح التيارات التي كانت موجودة في نهاية آخر قرن في الدولة العثمانية، والمتمثلة بالحركة العثمانية، والحركة الإسلامية، وحركة التغريب، وحركة القومية التركية، بخطابات ومواقف تعبِّر عن استمرارية الميراث التاريخي القريب»[1].

يركز الحزب على أنَّ جعْل فكرة الأحزاب السياسية فكرة مجتمعية سيضمن بناء ديمقراطية متأصلة وثابتة في نفس المجتمع؛ فيقول: «إن إحدى الطرق لجعل الديمقراطية متأصلة وثابتة في المجتمع، هي جعل تقاليد الأحزاب السياسية متأصلة وثابتة في نفس المجتمع»[2].

---

* ولد يوسف أكشورا في أوليانوفسك الروسية عام ١٨٧٦. هاجر مع والدته إلى تركيا وهو في سن السابعة، وتلقى علومه في إسطنبول، ثم دخل مدرسة مكتبي الحربية، ونُفي بسبب اتهامه بالانتماء إلى حركة الفتنة، وقد هرب من منفاه في فزان إلى باريس، حيث برز مدافعاً بقوة عن القومية التركية والنزعة الطورانية، وأصدر صحيفة «ثلاث سياسات»، ودعا من خلالها الأتراك إلى الاعتناء بعرقهم التركي، والتخلّي عن الإمبراطورية العثمانية المتعددة الأعراق. وبعد ازدياد عدد مؤيديه أصدر مجلة تورك يوردو، ودعا إلى إنشاء اقتصاد وطني، والابتعاد عن القيم الإسلامية. انظر: سيّار الجميل، العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص ٩٣.

(١) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

ويرى أن مبدأ تعدد الأحزاب السياسية مبدأ أساسيٌّ من مبادئ الديمقراطية، وينقد قانون الأحزاب في الدستور التركي الذي يحوي قائمةً من المواد المقيدة لعمل الأحزاب السياسية: «إن الأحزاب السياسية هي أحد العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الديمقراطية، إلا أن الدستور والقوانين الموجودة في بلدنا؛ تحوي قائمةً من الحظر والقواعدة المقيدة في مجال نشاطات وبرامج ولوائح ومنظمات الأحزاب»[١].

وفي هذا السياق، ينظر الحزب إلى المعارضة السياسية على أنها آلية مراقبة تفرض نفسها داخل الديمقراطية الحاكمة، ويركز على أن المعارضة يجب أن تكون شاملةً ولا تقتصر على البرلمان والأحزاب المعارضة فقط، ويدعم فكرة المعارضة الشعبية أيضاً، ويشير إلى أنها هي الأكثر أهمية من معارضة البرلمانيين: «هناك آلية مراقبة داخل الديمقراطية الحاكمة، وهي ليست داخل البرلمان فقط، بل خارج البرلمان أيضاً. والشعب أيضاً أحد آليّات المراقبة الأكثر أهميةً في الديمقراطية السلمية»[٢].

وبسبب مواجهته معارضة ناقدة دائماً، يرى أردوغان أن المعارضة يجب ألا تنتقد بهدف الانتقاد فقط، ووضع العقبات، وبناء حالة من التوتر، فهو يؤكد أن: «المعارضة في تركيا لم تقدم بديلاً ومشروعاً وفكرة، ولم تنتج أبداً قيمةً بديلةً؛ فالمعارضة في تركيا موجودة لإنتاج العقبات، والكلمات الفارغة، والأزمات، والتوتر»[٣].

ومع ذلك، سعى بعد المحاولة الانقلابية في تركيا في تموز/ يوليو ٢٠١٦ إلى الثناء على مواقف المعارضة، وذلك إثر رفضها هذه المحاولة، ووقوفها إلى جانب الحكومة ضد التدخلات العسكرية في مسار الحياة السياسية والتعددية التي يضمنها الدستور، ويتضح ذلك بجلاء من مهرجان «الشهداء والديمقراطية» الذي تلا محاولة الانقلاب وضمَّ جميع التيارات السياسية، وألقى زعماء الأحزاب، بالإضافة إلى الرئيس، خطابات توافقية.

---

(١) موقع حزب العدالة والتنمية، في:
http://cutt.us/I13JV

(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤٨.

ب. العلمانية التركية وتعاطي الحزب معها

دخلت الأفكار العلمانية إلى تركيا منذ القرن الثامن عشر أيام الدولة العثمانية عن طريق بعض الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب، خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا، وبعد تأسيس الجمهورية تعززت العلمانية على صورة إجراءات منهجية وقوانين صارمة، وأصبح للتيار العلماني مؤسسات تدافع عنه إلى حد العنف في بعض الأحيان[١].

لذلك، يتوخى حزب العدالة والتنمية الحذر عند حديثه عن العلمانية؛ لكونها متجذرة في حياة الشعب، فيتجنب إثارة الشعب والمؤسسات المدافعة عن العلمانية عند حديثه عنها، وينظر إلى العلمانية على أنها: «مبدأ من مبادئ الحرية، ونعتقد أن العلمانية هي المبدأ الذي ينظم الدولة لا الفرد»[٢]. ويحاول الحزب أن يوصل رسالة بأن العلمانية لا تعني عداوة الدين، بل هي ـ على العكس من ذلك ـ تسعى إلى تنظيم حياة الأفراد، وإعطاء مساحة من الحرية لهم: «ليست العلمانية عدو الدين؛ العلمانية هي ـ على العكس من ذلك ـ ضمان للناس؛ وهي على نفس المسافة من المعتقدات المختلفة كلها، وإنما هي أيضاً ضمانة لهذه المعتقدات، وخصوصاً لممارسة هذه المعتقدات»[٣]، «إن حزب العدالة والتنمية الذي لم يكن يوماً ليتخذ إجراء ضد العلمانية، سيستمر بعد الآن في المحافظة على السمات الأساسية للجمهورية»[٤]. ويركز الحزب على دور الشعب التركي في الحفاظ على العلمانية الذي قبِلها وتبناها: «ضمان الاختيارات الفردية لأمتنا، ومن بين ذلك العلمانية، وضمان العلمانية أيضاً بما قبلت به أمتنا وتبنَّته»[٥].

إذن، فالعلمانية في نظر الحزب مسألة إنسانية واجتماعية وسياسية، وبذلك فهي عرضة لأكثر من تفسير نظري، وأكثر من تطبيق عملي، وبهذا فهو يصوغ ويطبق

---

(١) «نشأة العلمانية وقواها في تركيا»، الجزيرة نت، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦، في:
http://cutt.us/3fe4W

(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٢١٧.

العلمانية وفقاً لرؤيته وواقعه[١].

ج. الرؤية المستقبلية لتركيا في عام ٢٠٢٣

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى مخاطبة الأتراك من خلال رؤية مستقبلية ترى في تركيا دولة قوية ذات ديمقراطية راسخة، ولها مكانتها الاقتصادية ضمن الدول المتقدمة، وتسعى إلى بناء اقتصاد صناعي، ورفع نسبة النمو ومستوى المعيشة عامة. وعمل من خلال حكوماته المتعاقبة على تطبيق ما يسميها «رؤية ٢٠٢٣»، وذلك ضمن مشاريع إصلاح وتطوير، واستطاع أن ينجز كثيراً من مشاريع البنية التحتية، وأن يرفع مستوى المعيشة بصورة فعلية، وهو ما أعطى قوة دفع لتجربته.

وبهذا، يرى الحزب أن ثمة أهمية لبناء دولة قوية خالية من الأزمات قد تجاوزت مرحلة التنمية، وبدأت بالدخول في غمار الدول الكبرى والعظمى، فيقول: «إن تركيا ٢٠٢٣ التي نتخيلها نحن الشعب تركي، هي بلد قد اجتاز المحن تماماً، وأتمَّ تنميته، وكذلك هي الدولة الديمقراطية التي استطاعت تحقيق الشروط اللازمة لتصبح دولة اجتماعية»[٢]. ويسعى في مئوية الدولة إلى أن تكون الدولة دولة ديمقراطية كبرى، داخلة في قائمة الدول العشر ذات أقوى الاقتصادات عالمياً، وقد ربط هذا التطور بالعودة إلى التاريخ وفهمه: «هدفنا أن نحتفل بالعام المئة لتأسيس جمهوريتنا، بحيث تكون تركيا قد دخلت في قائمة الدول العشر الأوائل في العالم، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيد الديمقراطي أيضاً. ومن أجل هذا ما يجب علينا فعله هو أن نعود ونتأمل تاريخنا جيداً»[٣].

٢. رؤية الحزب للمجتمع[٤]

بحسب ما جاء في برنامج الحزب الاجتماعي فإنه ينظر إلى الدولة على أنها

---

(١) محمد زاهد غُلْ، «العلمانية التركية وأزمة الربيع العربي»، مركز آفاق للدراسات والبحوث، ٢٩/ ١٢/ ٢٠١١، في:
http://aafaqcenter.com/post/953

(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، في:
http://cutt.us/Sxz2B

وسيلة لخدمة الشعب، ويعد بتطبيق سياسات اجتماعية من شأنها تحقيق السعادة والرفاهية لكل المواطنين، وليس لفئة أو شريحة واحدة فحسب. وفي هذا الإطار يستهدف الحزب إعداد برامج عناية خاصة للفقراء، والمسنِّين المحتاجين، والأطفال، والعاطلين عن العمل، ومساندة المواطنين الذين يعانون أوضاعاً معيشية صعبة، بحيث يشعرون بأنهم أولوية من أولويات الدولة. وتستند رؤية الحزب إلى ضرورة وجود الدولة الاجتماعية التي ترعى الفقراء والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، ويسعى إلى تحقيق مستوى من المعيشة يسمح لهؤلاء أن يحيَوا حياة إنسانية كريمة. ويهدف الحزب إلى إثراء مصادر خدمات الدولة الاجتماعية، وتفعيل سرعتها وكفاءتها؛ وذلك بالتعاون مع الإدارات المحلية للدولة المركزية، ومع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

يركز الحزب على العائلة بصفتها نواة التنمية وحفظ المجتمع، فيقول: «نحن كحزب ديمقراطي محافظ نعطي للعائلة اهتماماً كبيراً، إن أساس سياستنا الاجتماعية هو دعم وتنمية وحفظ عائلاتنا التي تشكل قوة مجتمعنا ومستقبلنا. إن أكبر فارق يميزنا مقارنة بالمجتمعات الأخرى هو أن تكون لنا بِنية عائلية متينة، ورغم كل المصاعب الشخصية والاجتماعية؛ تتكفل بِنيتنا العائلية بنا».

أما بالنسبة إلى النساء، فيهدف إلى رفع نسبة القوى النسائية العاملة، وأصدرت حكوماته قوانين عدة تدعم هذا الهدف، وإلى رفع نسبة القوى العاملة النسائية إلى ٤٠٪.

أ. سعي الحزب لمخاطبة شرائح المجتمع

يركز حزب العدالة والتنمية على مخاطبة الجانب العاطفي للمجتمع التركي عن طريق بث الحماس في نفوسهم، بالإضافة إلى تشديده على حرية الدولة التركية وقوتها. ويمكن أن نأخذ خطاب الفوز بالانتخابات التركية الأخيرة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ نموذجاً؛ ففي هذا الخطاب ركز رئيس الحزب آنذاك أحمد داوود أوغلو على شمولية الخطاب، وإظهار الحزب بأنه لجميع الشعب وليس لأعضائه ومن انتخبه فقط، فقد قال: «على جميع أعضاء حزب العدالة والتنمية أن يعوا بأننا إخوة، ولا يوجد عداء على هذه الأرض... أما المواطنون الذين لم ينتخبوا حزب العدالة والتنمية، فأُوجه لهم هذه الرسالة: اليوم الجميع فائزون؛ لأن إرادة الشعب

هي الفائزة؛ فالتجربة الديمقراطية الجديدة هي الفائزة، الجمهورية التركية بأكملها هي الفائزة، نحن أعضاء حزب العدالة والتنمية أفئدتنا وقلوبنا مفتوحة أمام جميع المواطنين، نحن جئنا من أجل صياغة تركيا الحديثة»[١].

ب. قضايا الدِّين

يشدد الحزب على أنه ليس حزباً دينيّاً، وهو بذلك ينأى بنفسه ـ خاصة في سنوات حكمه الأولى ـ عن أي مواجهة مع المؤسسة العسكرية (الداعم الأول والأقوى لعلمانية الدولة) التي كانت مسيطرة على جميع مؤسسات الدولة ومفاصلها، إذ يقول أردوغان: «إن حزبنا ليس حزباً دينيّاً البتة، ولا يمكنه أن يكون كذلك، لأنكم بذلك تدنسون الدين الذي تنتسبون إليه، أما نحن فلا نُهين ونزدري ديننا بهذه الطريقة»[٢].

وكذلك يرفض الحزب فكرة تقسيم الإسلام إلى إسلام معتدل وإسلام متطرف، فالإسلام هو منظومة واحدة وشاملة، ويرى أنه بموجب ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، فللمواطن الحرية في اعتناق ما يعتقده صحيحاً، وعلى الدولة حماية كل المعتقدات، وإعطاء الحرية لمعتنقيها: «لا يوجد إسلام معتدل، يوجد إسلام فقط، ولا يمكن للإسلام أن يكون معتدلاً أو غير ذلك، ومن أراد تطبيق دينه يطبقه. وبطبيعة الحال لا وجود في ديننا للإجبار والإكراه. أنتم سواء كنتم تعيشون مقتضى أديانكم، تطبقون معالمها أو لا، فهذا أمر يخصُّكم، ولا يحق لأحد أن يتدخل في اعتقادات الآخرين وتطبيقهم إياها. على الجميع أن يحترم بعضهم بعضاً، ونحن مهمتنا كدولة حماية كل هذه الآراء وضمان حريتها»[٣].

ويقول أردوغان: «كلٌّ حرٌّ باعتقاده، نحن كدولة ديمقراطية علمانية اجتماعية، نقف على مسافة متساوية من كل مجموعة اعتقادية». ويساوي الحزب بين المسلم وغيره من أصحاب الديانات في صنع السياسة وفقاً لمعتقده وشريعته؛ وفي هذا رسالة لمن يحاول إبعاد الدين عن السياسة، يقول أردوغان: «أنا مسلمٌ فقط، وأنا

---

(١) خطاب أحمد داوود أوغلو في مدينة قونيا بمناسبة فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات الإعادة ١/١١/٢٠١٥، في:
https://www.youtube.com/watch?v=VxTCdqxNqho

(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٩.

أحاول أن أكون متيناً متديناً. إذا كان للمسيحي حق في السياسة، فكذلك أنا المسلم لي الحق في صنع السياسة»[١].

أما بالنسبة إلى الحجاب، فيُعَدُّ قانون حظر الحجاب في المدارس والمؤسسات الحكومية في تركيا أهم وجه من أوجه تركيا الأتاتوركية. وقد بدأت أزمة الحجاب تجد حلاً بعد وصول أردوغان إلى رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٣، فبعد سنة من ذلك قال: «إن مسألة الحجاب ليست مشكلة حزب العدالة والتنمية فقط، بل هي مشكلة تخص تركيا بأكملها»، ولذلك سعى إلى ألا يجعلها مسألة حزبية يفرضها حزب العدالة والتنمية، بل جعلها مشكلة شعبية تواجه المجتمع.

وفي عام ٢٠٠٥ بدأ أردوغان يسير نحو إلغاء قانون حظر الحجاب، وقال إن حكومته «بدأت تدرس قانون منع الحجاب لتأمين مزيد من الحرية الدينية للمواطنين»، وفي إحدى خطبه التي ألقاها في مدينة سكاريا التركية في ١٤ يوليو/ تموز ٢٠٠٧، توجه أردوغان بالنقد لمن يقف ضد الحجاب في تركيا فقال: «هل تعلمون ما الذي يزعج هؤلاء؟ ما يزعجهم هو أن تكون زوجة أحدنا محجبة. ما معنى هذا؟ وما الذي يخصك أنت في هذا الموضوع؟». واتجه أردوغان إلى تعميم خطابه لكي لا يشمل الفئة المحجبة فقط، ولكي لا تكون رسالته إسلامية موجهة إلى المحجبات فقط، فقال في مؤتمر الفروع النسائية الذي أُقيم في إسطنبول عام ٢٠٠٨: «في هذا المجتمع لديَّ أخوات محجبات وأخريات مكشوفات، كلهن مكانهنَّ على رأسي، ولهنَّ معزة خاصة بالنسبة لنا، فلماذا تقومون بهذا التمييز؟»[٢]. وتفاخر أردوغان بأنه استطاع منذ تولي الحزب حكم تركيا أن يقاوم من أسماهم أصحاب الأفكار المسمومة الذين كانوا يميزون عنصريّاً ضد من ترتدي الحجاب، كما أنه بيَّن للجماهير أن بناته لم يكنَّ بمعزلٍ عن هذا التمييز؛ إذ مُنعن من الدراسة في الجامعات والمدارس التركية بسبب ارتدائهن الحجاب[٣]. وقد عمل حزب العدالة والتنمية على إنهاء هذه المشكلة التي تواجهه وتواجه المجتمع، فعمل على إصدار قانون يجيز لبس الحجاب بالنسبة إلى العاملات في المؤسسات العامة، في تركيا في

(١) المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩.

(٣) https://www.youtube.com/watch?v=aEj7iULw-4Q

٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣، وكذلك لطالبات المدارس، بدءاً من الصف الخامس المتوسط في عام ٢٠١٤.

أما الخمر والمُسكرات، فقد عمل حزب العدالة والتنمية على الحدِّ من تداولها، وذلك ضمن خطابه العام الذي يَعِدُ ناخبيه بتحصين المجتمع. فقد أقرَّ البرلمان التركي في ٢٣ مايو/ أيار ٢٠١٣ قانوناً يحدُّ من استهلاك المشروبات الكحولية والدعاية له، ويحظر على شركات بيع الكحول أن ترعى أي نشاطات، ويحدُّ من الأماكن التي يمكن استهلاك مثل هذه المشروبات فيها، ويمنع بيع الكحول بين العاشرة مساءً والسادسة صباحاً. بالإضافة إلى أنه سيُمنع بث المسلسلات والأفلام والفيديوهات الموسيقية التي تمجِّد استهلاك الكحول، وستُشوَّش صور الكحول تماماً، كما تشوش صور السجائر.[١]

ج. التعليم

عمل حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه السلطة على السعي إلى إعادة الإرث الحضاري للدولة عن طريق تخصيص حصة كبيرة من الميزانية لإعادة عملية التعليم إلى نصابها الحقيقي، ووعد أردوغان بإعطاء المعلمين حقوقهم الشخصية كاملة، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية. ويربط الحزب مصير الدولة بالتقدم العلمي والمعرفي بقوله: «علينا أن نعلم جيداً أن مصدر السلطة والاحترام والهيبة هو العلم، والمعرفة، والحكمة، والفكر». وينظر الحزب إلى التعليم على أنه أساس في التنمية والتقدم: «التربية والتعليم هما عنصران أساسيان في كل مجال»[٢].

ويفتخر الحزب بأنه جعل ميزانية التعليم أكبر من ميزانية الدفاع، ويسعى إلى استغلال الشعب الفتيّ الذي يمثل فيه الشباب النسبة العليا في الدفع بعجلة التعليم إلى الأمام: «تركيا شعبها فتيٌّ؛ يشكل الشباب نسبةً عاليةً من عدد سكانها، فعلينا أن نجعل من هذه القوة وسيلة تآزر مع التعليم. لأجل ذلك قدمت دولتنا، ولأول مرة، ميزانية التعليم على ميزانية دفاع الدولة. وهدفها هو إنشاء جيل متعلم»[٣].

(١) «تركيا تحظر الإعلان عن الكحول وتقيد المبيعات»، بي بي سي عربي، ٢٤/٥/٢٠١٥، في: http://goo.gl/dswZfl

(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٧٦ و١٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٤.

وتحدث أردوغان عن إنجازات حكومة حزب العدالة والتنمية على الصعيد التعليمي مقارناً ذلك بما كان عليه المستوى التعليمي في السابق، وقد تحدث أيضاً عن المراكز البحثية، وما تنفقه الحكومة في سبيل تطوير البحث العلمي، قال: «بالنسبة للتعليم فقد بلغ عدد الفصول الدراسية ١٦٠ ألف فصل مدرسي فُتحت في عهدنا، وعندما جئنا إلى الحكم كان لدينا ٧٦ جامعة، أما الآن فقد بلغ عدد الجامعات ١٦٦ جامعة، أي بفارق ٩٠ جامعة، الآن توجد جامعة أو أكثر في كل ولاية تركية، أما التعليم قبل المدرسي فقد اهتممنا به كثيراً، كان يمثل ١٤٪ قبل مجيئنا، أما الآن فقد أصبح ٤٠٪، ونريد أن نصل إلى مستويات أعلى، والآن تقوم الحكومة على ابتعاث أكثر من ١٠٠٠ طالب دراسات عليا سنوياً إلى مختلف دول العالم، وعندما يرجعون إلى تركيا نقوم بتوظيفهم بالجامعات، وفي المراكز البحثية والمراكز العامة. وقد قمنا بزيادة المساعدات المقدمة إلى طلاب البكالوريوس، فأصبح الطالب يحصل شهرياً على ٣٥٠ ليرة تركية (ما يعادل ١١٥ دولاراً تقريباً) كمساعدات شهرية، أما طلاب الماجستير فيحصلون على ٥٠٠ ليرة تركية (١٦٥ دولاراً تقريباً)، ويحصل طالب الدكتوراه على ٧٥٠ ليرة تركية (٢٥٠ دولاراً تقريباً)، وتهدف الحكومة إلى رفع ميزانية البحث العلمي إلى ٢٪ من ميزانية الدولة»[١].

د. الزواج

تعاني تركيا انخفاضاً في معدل الخصوبة والمواليد، الذي يقاس استناداً إلى معدل المواليد مقارنة بعدد النساء في سن الإنجاب، وهو أقل من نسبة ٢,١ المطلوبة لتجديد دماء السكان، ووصل عام ٢٠١١ إلى ٢,٠٢[٢]، ولكنه في عام ٢٠١٣ وصل إلى ٢,٧. وبناءً عليه؛ حثَّ الرئيس التركي أردوغان المتزوجين على إنجاب ٣ أطفال على الأقل لزيادة عدد السكان؛ إذ يرى أن انخفاض معدل المواليد قد يتسبب

(١) لقاء مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، ٢١/١/٢٠١١، في:
https://www.youtube.com/watch?v=58kfSXcTQ5M

(٢) «تركيا تعد حوافز لتشجيع النسل»، الجزيرة نت، ١/٢/٢٠١٣، في:
http://bit.ly/2cHgSt4

بتقويض النمو الاقتصادي في البلاد. وأكد أردوغان ـ موجهاً كلامَه للداعين إلى تحديد النسل ـ أنهم يرتكبون خيانةً بحق البلد، إذ إن تحديد النسل ـ وفق ما يرى ـ يهدِّد العرق التركي: «لقد ارتكبوا على مدى سنوات فعل الخيانة المتمثل في تحديد النسل في هذه البلاد، في مسعى لتجفيف سلالة نسبنا. الذرية مهمة للغاية على الصعيدين الاقتصادي والروحي»[١].

وقد أقرت الحكومة حزمةً من القوانين المحفِّزة على الإنجاب، وتتمثل هذه المحفزات بتخصيص هدية رمزية للعائلة التي ترزق بابنها الأول، وتبلغ ٢٠٠ ليرة تركية (٦٦ دولاراً تقريباً)، و٤٠٠ ليرة للطفل الثاني (١٣٣ دولاراً تقريباً)، و٦٠٠ ليرة للطفل الثالث (قرابة ٢٠٠ دولار)، بالإضافة إلى احتساب أجرة يومٍ كامل لنصف يوم عملٍ للمرأة بعد الولادة[٢].

هـ ـ الصحة المجتمعية

عملت الحكومات المتعاقبة لحزب العدالة والتنمية على رفع المستوى الصحي في البلاد، وأصبحت المستشفيات ذات قدرات استيعابية كبيرة، بعد أن كانت شديدة الزحام، وتفتقر إلى الخدمات الصحية الجيدة، وقد وضع الحزب استراتيجيات عدة وأهدافاً للنهوض بالمستوى الصحي في البلاد؛ إذ يقول: «يرى حزبُنا أن القيامَ بالخدمات الصحية يُعد أحد العناصر التي لا غنى عنها في مفهوم الدولة الاجتماعية؛ لذا سيتم تنظيم التأمين الاجتماعي بصورة تشمل كل أفراد الشعب؛ فالدولة ملزمة بتوفير الخدمات الصحية الأساسية على أكمل وجه، وإن احتاج الأمر إلى التعاون مع القطاع الخاص؛ فالنظام الصحي الفعال والجيد هو أمر لا غنى عنه بالنسبة لمجتمع جيد. ويذهب الحزب إلى ضرورة تطبيق نظام تأمين صحي جديد يشمل كل المواطنين»[٣].

---

(١) «أردوغان يدعو التركيات إلى إنجاب أكثر من ثلاثة أبناء»، روسيا اليوم، ٢٠١٦/٦/٥، في: http://bit.ly/2cHh9fn

(٢) https://www.youtube.com/watch?v=DLJZFXXv0Wc

(٣) برامج الحزب، الصحة، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، في: https://goo.gl/YRKWjI

و. المهاجرون إلى تركيا

تنظر الدولة التركية إلى اللاجئين بوصفهم «أشقاء» تجب مساعدتهم وعدم التخلي عنهم، إذ قال أحمد داود أوغلو: «نحن لدينا مبدأٌ واضحٌ تجاه سوريا، إن تركيا تقف إلى جانب جميع الأشقاء السوريين مهما كان انتماؤهم العرقي والطائفي، كل هؤلاء الأصدقاء يجدوننا إلى جانبهم عندما يحتاجون إلينا، ولهذا السبب استقبلنا نحو مليون وستمئة ألف لاجئ [نحو ثلاثة ملايين حالياً] من العرب والأكراد والتركمان، وقد استقبلنا ٢٠٠ ألف من إخواننا من مدينة عين العرب خلال أسبوع واحد فقط، إذ فتحنا أفئدتنا وأبوابنا لإخوتنا السوريين»[١].

وبهذا أصبحت تركيا في ظل الأزمات الدولية الحالية وجهة للمهاجرين من جميع الدول التي تعاني الأزمات والاضطرابات، فيوجد فيها مهاجرون من سوريا والعراق ومصر وأفغانستان، وهو ما يضيف ثقلاً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً على كاهل الدولة، فضلاً عن أن هناك بعض المدن التركية المهددة بتغيير النسيج الاجتماعي؛ ففي مدينة غازي عينتاب مثلاً، يمثل اللاجئون نصف عدد السكان، وفي مدينة كيليس يفوق عددُ اللاجئين عددَ سكان المدينة.

وأشار داوود أوغلو إلى أن هناك مشكلات بدأت تظهر على السطح؛ فعلى الرغم من أن معظم الشعب لم يعترض على اجتزاء جزء من الضرائب، وعلى الرغم من افتقار تركيا إلى النفط وإلى الموارد الطبيعية الغنية؛ فإنه كانت هناك أصوات معارضة قد ظهرت بالفعل. ثم تحدث أوغلو عن الدعم المقدم للاجئين فيما يخص التعليم وبناء المخيمات لاستقبالهم: «لنعترف أولاً بأنه لو انتقل مليون إنسان من منطقة إلى منطقة داخل تركيا؛ فإنهم سيتسببون بمشكلات وهم في نفس البلد، ولكن إذا كانت هناك قلوب واسعة تعتبر هؤلاء الناس إخوة فلن يشكلوا حينها عبئاً، نعم نحن نواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية كثيرة، بسبب وجود اللاجئين السوريين وغيرهم، لكن حكومتنا لم تنظر أبداً إلى إخواننا السوريين على أنهم عبءٌ علينا... لم نترك أحداً دون تعليم في المخيمات، لأننا لا نريد أن يضيع جيلٌ من السوريين إذا طالت الأزمة، قمنا بتعيين معلمين سوريين من المخيمات، ودفعنا لهم مرتبات،

(١) لقاء مع أحمد داود أوغلو، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، ١٦/ ١٠/ ٢٠١٤، في:
https://www.youtube.com/watch?v=cUPsfoVKUn4

هم يقومون بتدريس أبنائهم بتمويلٍ منا»[١].

ز. الأقليات

يتكون المجتمع التركي من ٣٦ إثنية مختلفة، لذلك كانت هناك أهمية للتعامل بحذر مع هذا الملف الشائك، ومن ثَمَّ كانت الأقليات حاضرة في خطابات الحزب في مناسبات عدة؛ فقد وجه أردوغان أحد خطاباته للأقليات في عام ٢٠٠٥ مشدداً على أنه لا يوجد تمييز في تركيا، بالإضافة إلى تركيزه على مسألة المواطنة، حيث قال: «لا وجود للتمييز في هذه البلاد، نحن كلنا؛ من كردي وتركي وشركسي وجورجياني وأباظة وبوسني وكل ما يخطر ببالكم، كلنا مواطنو الجمهورية التركية»[٢]. ويشدد الحزب على أن جميع الإثنيات والأعراق في الدولة متساوون في نظر الدولة: «دولتنا تحتوي على ٣٦ عنصراً إثنيّاً، كلهم في منظورنا واحد، ومتساوون. . . وبحسب الدستور هم متساوون في الحقوق»[٣]. وقد وجه أردوغان رسالة سياسية للقوميين بخصوص موضوع الأقليات والعرقيات، مبيناً فلسفته في إدارتهم وحكمهم قائلاً: «إن الذين ينتجون سياسة مبنية على الأصول العرقية لن يستطيعوا توجيه هذا البلد»[٤]. ويركز الحزب على مصطلح «الأخوة» التي تجمع الشعب التركي، ويعِد بالحفاظ عليها: «سنعيش في هذه البلاد بأُخوَّةٍ واطمئنان، وسنحمي حقوق بعضنا البعض حتى النهاية»[٥].

ح. الحقوق والحريات

يخاطب الحزب الأتراك بوصفهم أساس بناء الدولة، ويركز على إشعاره بأهميته بالنسبة إلى الدولة؛ إذ يقول: «بالنسبة إلينا كل إنسان هو قيمة خاصة، كل

---

(١) لقاء مع أحمد داود أوغلو، برنامج بلا حدود، الجزء الثاني، قناة الجزيرة، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٤، في:
https://www.youtube.com/watch?v=jZbyqhrEXUY
(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٦٢.
(٣) لقاء مع رجب طيب أردوغان، مرجع سابق.
(٤) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ١٤٢.
(٥) المرجع السابق، ص ١٩٥.

إنسان غالٍ وقيّم، لكل إنسان الحق في امتلاك الفرص والحقوق التي يستحقها»[١]. وينطلق الحزب من فلسفة مفادها أن السياسة وضعت لأجل خدمة الإنسان ورفعته، وليس العكس. ففي المؤتمر العام لحزب العدالة والتنمية في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ قال أردوغان: «الإنسان أساس كل شيء، ولذلك يجب أن تصنع السياسة من أجل سعادة الإنسان وراحته، ولسلامته وطمأنينته»[٢].

وينظر الحزب إلى حقوق الإنسان على أنها: «مفهوم موحد وجامع، وليس مفرقاً. وهو متعلق بكل جوانب الحياة؛ من الاقتصاد إلى الإدارة، من رفع مستوى التعليم إلى الإنتاج، من الوقاية من الفساد إلى الأمن. نحن نعلم أن مشروعية نماذج الحكومات التي لا تستند إلى حقوق الإنسان، ولا تصغي إلى مواطنيها، ولا تتفهم المتطلبات الإنسانية، تتم محاكمتها من الناحية الإنسانية، وهذه الأنظمة تسقط ولا تتمكن من الصمود لأنها لا تعتمد على شعوبها»[٣].

ويسعى الحزب إلى تنفيذ معايير حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون تركيا طرفاً فيها، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومبادئ باريس لحقوق الإنسان، والصيغة النهائية لاتفاقية هلسنكي، والاستفادة من آراء واقتراحات المؤسسات التطوعية، ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وإقامة تعاون وثيق بين أجهزة الدولة وتلك المنظمات، ومراقبة أداء قوات الأمن، وضمان حرية التفكير والتعبير وفق المعايير الدولية، من خلال التعبير عن الأفكار بحرية، وعدّ الاختلافات ثراءً فكرياً. وينظر إلى الدين بوصفه أحد أهم المؤسسات الإنسانية، وإلى العلمانية بوصفها شرطاً للديمقراطية لا يمكن الاستغناء عنه، ويعدُّها أيضاً ضمانة لحرية الدين والوجدان. ويعارض الحزب تفسير العلمانية على أنها معاداة للدين، ويرفض كذلك الإساءة إليها أو الإضرار بها، إذ تعد العلمانية بالنسبة إليه أساس الحرية والسلام الاجتماعي. ويرفض استغلال القيم الدينية المقدسة والانتماءات العرقية في السياسة.

(١) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٥.

(٣) المرجع السابق.

ويقول الحزب إنه يؤمن بأن لجميع المواطنين الحقَّ في الوصول إلى المعلومات، وإنه يرى ضرورة ضمان حرية التقاضي والحق في المحاكمة العادلة، وتيسير الطريق أمام كل إنسان للمطالبة بحقه. ويستهدف الحزب وضع مفهوم إداري من شأنه القضاء على أزمة الثقة التي تتزايد تدريجيّاً بين المواطن والدولة ومؤسساتها، وتحقيق ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها كافة[1].

ط. الطبقة الدنيا (العمال والفلاحون وغيرهم)

يحاول حزب العدالة والتنمية مخاطبة فئات الشعب بلغة بسيطة قريبة، وتأكيد أهميتها، فيعمد إلى التصريح مثلاً بأن التقدم في المجال الزراعي أهم بكثير من التقدم في المجال الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي؛ فالتطور الزراعي أساس التقدم والنجاح: «لا يهمُّ كم نصبح صناعياً، لا يهمُّ كم نتزود بتجهيزات صناعية، لا يهم كم نتقدم ونتطور في القطاعات الأخرى، إن لم نتخذ الخطوات التي ينبغي اتخاذها في القطاع الزراعي، وإن لم نوصِّل مزارعينا وفلاحينا ومنتجينا إلى معايير العالم الحديث، فإننا سوف نتعثر في الوصول إلى المستوى الذي نستحقه في المنافسة الدولية المتزايدة»[2].

وتعد البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي واجهت الحزب في بداية حكمه، لذلك يقول الحزب إنه اتخذ خطوات عملية للقضاء عليها: «إن المشكلة الكبرى في تركيا للوقت الراهن هي مشكلة البطالة. ولأجل حلِّ هذه المشكلة غايتنا ليس فقط أن نفتح الطريق أمام من يريد الاستثمار في هذا المجال، بل أن ندعمهم في ذلك أيضاً لتسريع عجلة الاستثمار»[3]. ومن الإجراءات التي اتخذتها تركيا للحدِّ من البطالة والفقر منح مبلغ ٥٠ ألف ليرة تركية (١٦٥٥٠ دولاراً تقريباً) من دون فوائد لكل شاب يريد الشروع في عمله الخاص، ومبلغ ١٠٠ ألف ليرة تركية (٣٣١٠٠ دولار تقريباً) من دون فوائد لكل شابٍّ يقترح مشروعاً خاصّاً يخدم الدولة، وتخصيص مبلغ ٣٠ ألف ليرة تركية قرضاً دون فوائد (٩٩٣٠ دولاراً تقريباً)

(١) الحقوق الأساسية والحريات، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، في: http://bit.ly/2cS6vQ1

(٢) مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٦.

للمهنيين، حسب داود أوغلو في أحد اللقاءات التلفزيونية[١].

ثانياً: عوامل جذب المجتمع وتوجيهه

عمل حزب العدالة والتنمية على جذب المجتمع التركي وتوجيهه عن طريق تعيين أعضاء حزبيين قريبين من المجتمع. وقد تميزت التركيبة القيادية الحزبية بتنوع أعضائه بُغية الوصول إلى شرائح المجتمع كافة، وتجلَّى ذلك في التعديل الأخير الذي أجراه الحزب قبل الانتخابات المبكرة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥. وسنقوم هنا بدراسة عوامل ووسائل الحزب في جذب المجتمع وتوجيهه من خلال: إلقاء نظرة على أعضاء المجلس المركزي للحزب، ثم استخدام الحزب للوسائل الإعلامية المختلفة في توجيه خطابه إلى الشعب، وانتشار مقرات وممثلي الحزب في جميع الأراضي التركية، والخطاب الشعبي.

١. نظرة على أعضاء المجلس المركزي للحزب[٢]

في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، اجتمع ١٤٤٥ مندوباً من حزب العدالة والتنمية في مؤتمرهم السنوي لإعادة انتخاب رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو رئيساً للحزب، وقد أدلى المجتمعون أيضاً بأصواتهم لانتخاب أعضاء «المجلس المركزي للإدارة والتخطيط» (المجلس المركزي)، الذي هو مجلس إدارة الحزب، ويتألف من ٥٠ عضواً. وقد انتُخب ٣١ عضواً جديداً، أي بنسبة ٦٢٪؛ وهي المرة الأولى في تاريخ الحزب التي يُستَبدل فيها بأغلبية أعضاء المجلس أعضاءٌ جددٌ.

ويُعدُّ «المجلس المركزي» أرفعَ هيئة دائمة لصنع القرار في الحزب، وهو مسؤول عن تحديد مواقف حزب العدالة والتنمية من القضايا السياسية، وتنفيذ السياسات، وصياغة استراتيجية الانتخابات. وقد خسر الحزب، في انتخابات السابع

---

(١) لقاء مع أحمد داود أوغلو على قناة الجزيرة، تاريخ التحميل 19/١١/٢٠١٥، في:
https://www.youtube.com/watch?v=DLJZFXXv0Wc

(٢) Soner Cagaptay, Cem Yolbulan and Angelica Kilinc, "The AKP's New Face: Assessing the September Board Vote Ahead of November's Elections," PolicyWatch, no. 2501 (October 8, 2015), at:
http://bit.ly/2dUCu3Y

من يونيو/ حزيران ٢٠١٥، أغلبيته البرلمانية التي حافظ عليها، فتقلَّصت حصَّته من الأصوات بنسبة ٢٠ في المئة عن الانتخابات السابقة. وبينما استعدت تركيا لإجراء انتخابات مبكرة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥، يشير التغيير الذي طرأ على عضوية المجلس إلى ظهور حزب العدالة والتنمية بوجهٍ جديد. فمتوسِّط العمر في المجلس أكبر سناً ويتَّسم بهيمنةٍ أكبر للذكور، ويضمُّ المجلس كذلك مزيداً من الأعضاء الذين انضمُّوا إلى الحزب في المراحل الأولى من تبوُّئه السلطة، بالإضافة إلى مزيد من الموالين للرئيس رجب طيب أردوغان.

ويوفِّر تحليل تكوين «المجلس المركزي» الجديد مقارنة بالمجلس المنتهية ولايته، نظرةً إلى العقلية والاستراتيجيات المُحتَملة التي تميِّز حزب العدالة والتنمية، لتدارك انخفاض شعبيته في انتخابات يونيو/ حزيران ٢٠١٥، وليستعد بها لمواجهة انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥. ويمكن إجراء المقارنة من حيث الخلفية السياسية والفئة العمرية والجنس والتعليم وإتقان اللغات الأجنبية.

وعلى هذا الأساس تميز المجلس المنتهية ولايته بتنوع أعضائه، من حيث:

- الخلفية السياسية: تعود خلفية الأعضاء بصورة أساسية إلى تيار «الرؤية الوطنية» الذي انحدرت منه الأحزاب الإسلامية في تركيا مثل الرفاه والفضيلة. وقد كان ١٤ عضواً (بنسبة ٢٨٪) في المجلس المركزي المنتهية ولايته تابعين لهذا التيار؛ أي كانوا أعضاءً في حزبَيْ الرفاه والفضيلة. وتعود خلفية الأعضاء السياسية كذلك إلى تيار الوسط ويمين الوسط، الذي يضم الأفراد الذين انتموا في الماضي إلى حزب الوطن الأمّ الوسطي، أو إلى تيار يمين الوسط مثل حزب الطريق القويم (٤ مقاعد، بنسبة ٨٪).

- الأعضاء الأصليون: يشغلون نصف مقاعد المجلس المركزي المنتهية ولايته، وهم إمَّا قادة محليون/ شباب دخلوا المعترك السياسي مع الحزب في عام ٢٠٠١، أو أعضاءٌ انضمُّوا إليه خلال الحكومتين الأولى والثانية لحزب العدالة والتنمية (بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١).

- الوجوه الجديدة: لم يكن لـ ٧ أعضاءٍ من المجلس المركزي المنتهية ولايته (١٤٪) أيُّ انتماءٍ مسبق لحزب العدالة والتنمية عند انتخابهم في مؤتمر الحزب في عام ٢٠١٢.

● الصلات المباشرة بالرئيس أردوغان: يتمتَّع ١٠ من أعضاء المجلس (٢٠٪) بهذه الصلات.

● الصلات المباشرة بالرئيس التركي السابق عبد الله غُلْ: يتمتَّع ٦ أعضاءٍ (١٢٪) بهذه الصلات.

● الفئة العمرية: كان يمثل الشباب ١٠ أعضاء (٢٠٪) تحت سنِّ الأربعين، و٢٦ عضواً (٥٢٪) تحت سنِّ الخمسين.

● الجنس: ضمَّ ١٤ امرأةً، أي ما نسبته ٢٨٪ من الأعضاء.

● إتقان اللغات الأجنبية والتعليم: يحمل ١٢ عضواً (٢٤٪) في المجلس المركزي شهادات في الدراسات العليا من خارج تركيا، ويتحدَّث ٣٧ عضواً (٧٤٪) لغة أجنبية واحدة على الأقلِّ، و٣٣ عضواً يتحدَّثون الإنكليزية، و٨ يتحَدَّثون الألمانية، و٨ يتحدَّثون العربية، وواحدٌ الفرنسية، وآخر اليونانية، وثالثٌ الكردية.

أما تكوين المجلس المركزي الجديد فيمكن تحليل مكوناته على النحو الآتي:

● الخلفية السياسية: يكمن التغيير الأساسي في التركيبة السياسية للمجلس الجديد في انتماء عدد أقلَّ من الأعضاء إلى تيار الرؤية الوطنية، فقد انخفض عدد الأعضاء الذين لهم خلفية في العمل مع حزب الرفاه وحزب الفضيلة من ١٤ إلى ١٠. أما اليسار ويمين الوسط، فيميل ٣ من أعضاء المجلس الجديد إلى هذا التيار، بعد أن كانوا ٤ أعضاءٍ في المجلس السابق. أما اليمين القومي، فيتبعه عضوٌ واحدٌ جديدٌ.

● الأعضاء الأصليون: يكمن التغيير الأساسي الآخر في حقيقة أنَّ ٣١ عضواً من أعضاء المجلس الجديد هم إمَّا من المؤسسين في حزب العدالة والتنمية أو أنهم أعضاءٌ انضمُّوا إلى الحزب قبل عام ٢٠١١. وتشغل هذه المجموعة الآن ٦٢٪ من المقاعد، أي بزيادة نسبتها ٢٤٪ عن المجلس السابق.

● الوجوه الجديدة: يضمُّ المجلس الجديد ٥ أعضاءٍ (١٠٪) انضمُّوا إلى الحزب في السنوات الثلاث الأخيرة، بعد أن كانوا ٧ أعضاء في المجلس المنتهية ولايته.

● العلاقة مع أردوغان: يضمُّ المجلس الجديد مزيداً من الأعضاء الذين تربطهم بأردوغان علاقات سياسية أو شخصية أو تجارية وثيقة، ويبلغ عددهم ١٧

عضواً (٣٤٪)، أي أكثر بسبعة أعضاء عن المجلس السابق، وقد ارتفع عدد «الأعضاء الأصليين» الذين تربطهم بالرئيس علاقات وثيقة بشكلٍ أكبر إلى ١١ عضواً، بعد أن كانوا ٤ فقط.

● العلاقة مع عبد الله غُلْ: انخفض عدد أعضاء المجلس الموالين للرئيس السابق عبد الله غُلْ من ٦ إلى عضوٍ واحدٍ فقط، وهو ما يشير إلى نهاية «فريق غُلْ» في حزب العدالة والتنمية، وقد أخفق قدامى الحزب الرائدون والمعروفون بارتباطهم به، مثل بولنت أرينتش وبشير أتالاي وصالح كابوسوز، بحصد مقاعد لهم. وفي حين أشار بعض المحلّلين إلى أنَّ غُلْ يمكن أن يمثِّل منافساً محتَمَلاً لأردوغان؛ فإنَّ نتائج التصويت في «المجلس المركزي» ستحدُّ على الأرجح من نفوذه داخل الحزب.

● الشباب: يرتفع متوسط أعمار أعضاء المجلس الجديد عن سابقه، فقد انخفض عدد الأعضاء دون سنِّ الأربعين من ١٠ إلى ٨، في حين انخفض عدد من هم دون الخمسين من ٢٦ إلى ٢٤.

● الجنس: يهيمن الذكور بشكلٍ أكبر على المجلس الجديد مقارنةً بالسابق، فقد انخفض عدد النساء بنسبةٍ هائلةٍ من ١٤ امرأةً إلى ٩ نساء.

● اللغات الأجنبية والتعليم: يحمل ١٣ عضواً في المجلس شهاداتٍ في الدراسات العليا من خارج تركيا، أي أكثر بعضوٍ واحد عن المجلس السابق.

يمكن ملاحظة أن المجلس المركزي للإدارة والتخطيط الجديد، مقارنةً بالمجلس المنتهية ولايته، يضمُّ عدداً أقلَّ من الأعضاء الشباب والنساء، مقابل عددٍ أكبر من الأعضاء الذين تربطهم بأردوغان علاقات وثيقة. وعلى الرغم من التفاخر بوجود عددٍ أكبر من الأعضاء «الأصليين»، يبدو أنَّ المجلس يبتعد عن الأعضاء الذي أتوا من الأحزاب الإسلامية السابقة من تيار «الرؤية الوطنية». وعموماً، يبدو أنَّ حزب العدالة والتنمية يتحوَّل إلى تيارٍ يديره السياسيون الذكور الأكبر سنّاً، الذين هم من الموالين لأردوغان.

ويمكن أن يكون ذلك نقطة ضعفٍ للحزب، فقد أصبحت تركيا دولةً أكثر تنوُّعاً سياسيّاً واجتماعيّاً في العقد الأخير، وذلك بفضل النموِّ الاقتصادي، ويبدو أنَّ

الرئيس التركي اعتقد بأنَّ التدهور الاقتصادي، وتردِّي الوضع الأمني الداخلي، سيحفِّز الناخبين في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ على تفضيل هيكلٍ يدور حول أردوغان، ويكون أكبر سناً، ويهيمن عليه الذكور، بوصفه صمَّام أمانٍ ضدَّ عددٍ من التهديدات مثل تلك التي يشكِّلها حزب العمال الكردستاني المحظور؛ وهو ما حصل بالفعل بعد أن حقق حزب العدالة والتنمية نسبة أفضل مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده.

٢. الوسائل الإعلامية

يعتمد الساسة الأتراك على وسائل الإعلام بوصفها أداة أساسية للتعبير عن مواقفهم وسياساتهم لكسب الدعم والتأييد لبرامجهم، فضلاً عما تمثله هذه الوسائل من قنوات مهمة يستخدمونها في تعبئة الرأي العام إزاء القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية أو الداخلية، وفي بناء البيئة السياسية وإعادة تشكيلها، في ظل تواصل نزاع الأحزاب والقوى السياسية والتركية.

وشهدت تركيا تطوراً سريعاً في وسائل الإعلام خلال العقد الماضي، وبصورة مواكبة لحركة التنمية التي شهدتها البلاد. وكان أبرز سمات هذا التطور التعددية والتنوع؛ إذ تصدر في عموم تركيا اليوم أكثر من (٣٤٥٠) صحيفة ومجلة؛ منها صحف قومية، وأخرى إقليمية ومحلية، ومجلات أسبوعية ودورية، و٢٥٨ قناة تلفازية تبث بعضها على النطاق القومي، والأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي، و١٠٩٠ محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية.[١]

يستخدم حزب العدالة والتنمية ـ كسائر الأحزاب والقوى السياسية التركية ـ وسائل الإعلام لجذب الرأي العام التركي وتوجيهه، وفيما يأتي إحصائية لأبرز الصحف والقنوات الفضائية المؤيدة للحزب، التي ذُكر بعضها في الفصل الثاني. وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام هذه تؤيد الحزب ولكنها لا تعلن نفسها تابعاً له، ففي حال خسارة الحزب في الانتخابات أو سقوطه بأي شكل من الأشكال تبقى الآلة الإعلامية قائمة ولا تنتهي بانتهاء دور الحزب.

---

(١) علي عبد الكريم، «مواجهة طويلة تصل إلى التعايش»، الجزيرة نت، ٢/١١/٢٠٠٦، في: http://bit.ly/2cdAQuZ

أ. الصحف[(١)]

● صحيفة يني شفق: أسست سنة ١٩٩٤، وهي ذات طابع منوع، ومؤيدة لحزب العدالة والتنمية، وتصدر نسخة منها باللغة العربية أيضاً. مالكها هو «مجموعة البَيرك الإعلامية» التابعة لمجموعة شركات «البيرك» التي تعمل في مجالات عدة؛ مثل الإنشاءات والإعلام وتصنيع المحركات وإدارة الموانئ والخدمات الاجتماعية. وتُدار هذه المجموعة من خلال أبناء أحمد البيرك؛ وهم بيرام، ونوري، وكاظم، ومصطفى، ومظفر؛ إذ يدير أحمد مجال الإعلام والدعاية، في حين يدير بيرام مجموعات النقل، ويهتم نوري بالموانئ، ويعمل كاظم في إدارة السياحة، ويعمل مصطفى في تأجير السيارات، ويهتم مظفر بالأقمشة وتصنيعها.

● صحيفة صباح: أسست سنة ١٩٨٥، وهي ذات طابع منوع، ومؤيدة لحزب العدالة والتنمية، وتصدر نسخة منها باللغة العربية أيضاً. مالكها هو شركة تركواز للصحافة والنشر والتلفاز، وكان صاحب الامتياز فيها قبل ذلك أحمد جليك، الذي اشتراها بمبلغ ١,١ مليار دولار من مجموعة شركات «جنر» في ٢٠٠٧. وتملك شركة تركواز مجموعة كبيرة من القنوات هي «قناة A»، وقناة يني عصر، وقناة مينيكا، وتملك أيضاً راديو تركواز وإذاعة رومانتك، وصحف صباح، وتقويم، ويني عصر، وباس فتومواج، وتصدر مجلات عدة مثل: بيبيم، وبز، وسينما، وسوفرا، وهوم أرت، وشامدان بلوس، وحلية، إضافة إلى عدد من المواقع الإلكترونية مثل كافيه، ورروج. وقد بيعت الشركة عام ٢٠١٣ ولم تعرف هوية المشتري على وجه التحديد.

● صحيفة يني عقد: أسست سنة ١٩٩٣ تحت اسم «عقد»، وفي عام ٢٠٠١ تغير الاسم ليصبح «وقت»، وفي عام ٢٠١٠ «يني عقد»، وهي صحيفة سياسية، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو رضوان فاتح أوغورلو.

● صحيفة تركيا: أسست سنة ١٩٧٠ تحت اسم «حقيقة»، وهي صحيفة

---

(١) قام فريق موقع «تركيا بوست» في إسطنبول بإعداد هذه القائمة من أسماء القنوات والصحف ومالكيها وترجمتها.

سياسية، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو مجموعة شركات إخلاص للتجارة التي أُنشئت في عام ٢٠٠٣، وتعمل الشركة في مجالات نشر الكتب والمطبوعات والدوريات، وتعمل في مجال إدارة القنوات التلفازية. بالإضافة إلى أنها تُصدر عدداً من الدوريات والمجلات، وتملك الشركة مجموعة من القنوات الفضائية، أهمها: قناة «تي غي آر تي» التي لها إذاعة أيضاً، وقناة إخبارية وأخرى وثائقية، بالإضافة إلى وكالة «إخلاص للأنباء». ويدير الشركة رجل الأعمال التركي أحمد مجاهد أورن، فقد انتقل إلى رئاسة الشركة بعد وفاة أبيه «أنور أورين» في عام ٢٠١٣.

● صحيفة أكشام: أُسست سنة ١٩١٨، وهي صحيفة منوعة مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو «مجموعة الصندوق الإعلامية»، وهي مؤسسة إعلامية يملكها أدهم سنجاق، ومديرها العام هو جنكيز أوزدمير. وكانت هذه الشركة ضمن مجموعة شركات «جوكور أوفا» حتى اشتراها رجل الأعمال «أدهم سنجاق» في عام ٢٠١٥ بمبلغ ٦٢ مليون دولار. وتملك المجموعة كثيراً من القنوات والصحف، بالإضافة إلى عددٍ من المجلات الأسبوعية والشهرية، ولها إذاعتان؛ إحداهما محلية والأخرى إقليمية. وأدهم سنجاق من أصول عربية من محافظة «سرت»، ويعمل حاليّاً مديراً لوقف الأبحاث التاريخية والعلمية التي أسسها مع فؤاد سزغن عام ٢٠١٠.

● دريليش بوسطاسي: أُسست عام ٢٠١٥ وهي صحيفة إسلامية، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، وقد أُنشئت من قبل مجموعة من الصحفيين الإسلاميين، من بينهم هاكان البيرك وإسماعيل باشا، وقد ترك إسماعيل باشا العمل في الصحيفة ليؤسس صحيفة خاصة به أسماها «المستقلة».

● صحيفة تقويم: أُسست عام ١٩٩٤، وهي صحيفة منوعة، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو شركة تركواز (سبق ذكرها).

● صحيفة غونيش: أُسست عام ١٩٨٢، وهي صحيفة منوعة، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو مجموعة الصندوق الإعلامية (سبق ذكرها).

● صحيفة ميلاد: أُسست سنة ٢٠١١، وهي صحيفة ذات طابع إسلامي، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو بولنت آريكان.

● صحيفة وحدت: أسست سنة ٢٠١٤، وهي صحيفة ذات طابع إسلامي، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو شركة يني وحدت للصحافة والنشر والإعلان والتوزيع والطباعة.

● يني سوز: أسست سنة ٢٠١٥، وهي صحيفة منوعة، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو علي آداك أوغلو، المعروف بقربه من حزب العدالة والتنمية.

ب. القنوات الفضائية

● قناة ٧: أسست سنة ١٩٩٤، وهي قناة منوعة ذات طابع إسلامي، ومالكها هو «مجموعة الصندوق الإعلامية يني دنيا».

● قناة خبر A: أسست سنة ٢٠١١، وهي قناة سياسية، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو مجموعة تركواز الإعلامية (سبق ذكرها).

● قناة TVNET: أسست سنة ٢٠٠٥، وهي قناة سياسية، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو شركة البيرك (سبق ذكرها).

● قناة tgtrt: أسست سنة ٢٠٠٤، وهي قناة سياسية مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو مجموعة شركات إخلاص (سبق ذكرها).

● مجموعة قنوات TRT: أسست سنة ١٩٨٦، تتبع الخط الحكومي، وقد أطلقت المجموعة قناة TRT العربية. ومالكها هو شركة تركيا للإذاعة والتلفزيون.

● قناة sky 360: أسست سنة ٢٠٠٠، وهي ذات طابع سياسي، مؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو شركة ترك ميديا.

● قناة beyaz TV: أسست سنة ٢٠١٠، وهي قناة ذات طابع منوع، ومؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو عثمان غوكجيك الذي يدير شركة «صوت الإعلامية»، وهو ابن «مليح غوجيك» رئيس بلدية أنقرة.

● قناة kanal 24: أسست سنة ٢٠٠٧، وهي ذات طابع سياسي، ومؤيدة لحزب العدالة والتنمية، ومالكها هو توحيد كاراكايا.

ج. الإعلانات والفيديوهات القصيرة

يولي حزب العدالة والتنمية أهمية قصوى لهذا المجال؛ إذ إنه يملك «جيشاً إلكترونيّاً» مقره في إسطنبول، يحتوي على أكثر من ١٨٠ موظفاً، ويديرهم شاب يدعى «جوكهان»*، ومهمتهم إصدار الإعلانات الإلكترونية والفيديوهات القصيرة. وقد قُسِّمت أغلبية هؤلاء الموظفين إلى ثلاث مجموعات، كل مجموعة تضم نحو ٤٥ شخصاً، تختص إحدى المجموعات بإدارة المحتوى الذي يُنشَر بشكل مركزي أو في المحافظات المختلفة على مواقع التواصل، والثانية مسؤولة عن الرصد بأشكاله كافة، حيث تُرصد الدعاية المضادة للحزب، والقضايا التي يهتم بها مستخدمو تلك المواقع، أما الأخيرة فيتعلق عملها بالتفاعل مع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من الأتراك، والدخول في نقاشات تتعلق بالقضايا المحورية التي تهم الشخص التركي[١].

وكذلك فقد تم توظيف اقتصاديين لكي يكتبوا ويعلّقوا بردود في المواضيع الاقتصادية التي تأتي على رأس القضايا المحورية التي تهم الأتراك، بالإضافة إلى الأزمة الكردية التي وظف الحزب لأجلها أكراداً مهمتهم مخاطبة أكراد تركيا بلهجاتهم المتعددة، وتم توظيف مختصين بشأن التعديلات الدستورية في ضوء سعي الحزب إلى إقرار تعديلات بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وهكذا مع جميع القضايا المحورية التي تخص المجتمع التركي. ومن ناحية أخرى يدير المكتب صفحات الحزب وحساباته على تويتر وإنستغرام ويوتيوب وفيسبوك، ويدير الصفحة الرسمية لرئيس الوزراء التركي على فيسبوك، ويقدم نصائح لمكتبه حول كيفية التعامل مع الإعلام. وفي الانتخابات الأخيرة أصدر المكتب أكثر من ١٠٠ فيديو يبلغ متوسط المقطع تسعين ثانية، بالإضافة إلى بث الأغنيات الحماسية[٢].

---

* درس جوهكان الصحافة في جامعة مرمرة في إسطنبول، وعمل مستشاراً في الخارجية التركية، وتخصص في العلوم السياسية حين درس في جامعة أكسفورد ببريطانيا، التي عاش بها ١٠ سنوات، قبل أن يدرس مدّةً قصيرة في جامعة هارفارد.

(١) «جيش إلكتروني يقود حملات حزب العدالة والتنمية التركي»، موقع نون بوست، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٥، في: http://bit.ly/2cl5FRo

(٢) المرجع السابق.

د. الوجود والانتشار

بلغ عدد أعضاء حزب العدالة والتنمية أكثر من ٩,٥ ملايين عضو، منهم ٥ ملايين عضو منتظم[١]، بالإضافة إلى انتشار مكاتب ومقرات الحزب في جميع محافظات تركيا. وبهذا الانتشار والوجود يسهل على الحزب التأثير في الرأي العام وجذبهم نحوه وتوجيههم.

٣. الخطاب الشعبي

تميز خطاب حزب العدالة والتنمية بالسلاسة والشمولية، حيث إنه يخاطب جميع فئات المجتمع؛ من إسلاميين وعلمانيين وقوميين، ويخاطب كذلك جميع القوميات، فقد استطاع تدشين عملية السلام الكردية ودفعها إلى الأمام، على الرغم من تعثرها لاحقاً، وذلك بالاتصال الفعلي بين الحكومة التركية والأكراد، بعد أن اعترف أردوغان عام ٢٠٠٥ في خطابٍ ألقاه في مدينة ديار بكر بوجود قضية كردية في تركيا، وأنها ستُحلُّ بالطرق الديمقراطية، وبناء عليه أعلن في 2009 مرحلة «الانفتاح على الكرد»، ثم غيَّر اسمها إلى «الانفتاح الديمقراطي»، ودخلت الحكومة التركيَّة في مفاوضات مع الأكراد في العاصمة النرويجيَّة أوسلو. وعادت المفاوضات مرة أخرى عام ٢٠١٢، إذ كشف أوجلان عنها، وأعلن حينها نهاية العمل المسلَّح، والبدء بمرحلة جديدة في ٢١/ ٣/ ٢٠١٣، مطالباً حزبه بإعلان هدنة مفتوحة، وسحب مقاتليه خارج حدود تركيا، فاستجاب الحزب[٢].

كما أن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يحتوي العلمانيين بعض الشيء، وكان دوماً يوجه إليهم التطمينات والوعود بالحفاظ على علمانية الدولة، وقد استغل الحزب مصطلح العلمانية، شأنه شأن مصطلحات أخرى مثل التنوير والعولمة والتحديث، إذ فسرها على أنها: «مبدأ من مبادئ الحرية الذي ينظم الدولة لا الفرد».

ولا يخفى تركيز الحزب في خطاباته على تاريخ الأمة التركية، وتكرار ذلك في

(١) “2015 seçimleri en önemli seçimler,” Ocak 3, 2015, at: http://bit.ly/2dH2Top

(٢) «تركيا والكرد: في زمن حزب العدالة»، موقع ميدل إيست أونلاين، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٥، في: http://bit.ly/2dQuOnd

جميع المناسبات تقريباً، والتركيز على ما قام به الخلفاء والسلاطين العثمانيون من فتوحات وتوسع الدولة في زمنهم، وهو بذلك يركز على البُعد العاطفي لدى الشعب التركي، ويبني لديهم انطباعاً أن الحزب سائر على طريق استعادة أمجاد الدولة العثمانية العظيمة. ويمكن بلورة محاور خطاب حزب العدالة والتنمية بالآتي: الشمولية والاعتدال، والعاطفية، والقوة، والنقد، والتركيز على البعد التاريخي، والتركيز على حاجات المجتمع.

الفصل الرابع
حزب العدالة والتنمية وإدارة الدولة
الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية

استطاعت حكومات حزب العدالة والتنمية أن تطور من أداء الدولة التركية، فقد كانت عند تسلُّمه الحكم تعاني الفساد السياسي والإداري، وكان اقتصادها مكبَّلاً بالعثرات والديون، ويعاني جهازها الإداري الفساد البيروقراطي الكبير، وذلك بفعل الائتلافات الحكومية الهشة التي مرت بها. وواجه الحزب كذلك تحديات أهمها الوصاية العسكرية، ووجود دستور عسكري منذ عام ١٩٨٢ ما زال يحكم البلاد، وتمنح مواده الجيش صلاحيات واسعة للتدخل في السلطة في حال تعرُّض العلمانية للخطر، وكان مجلس الأمن القومي يتحكم في قرارات الحكومة مباشرة. ومن ثم فقد كانت هناك جملة من القوانين تمثل عقبةً كبيرةً أمام عملية تحول ديمقراطي وإصلاح سياسي واقتصادي جاد في تركيا.

وكانت القوانين تعوق كثيراً من المظاهر الدينية أيضاً في الدوائر الرسمية والمجال العام، فضلاً عن قوانين أخرى كانت تجرِّم كل من قد يمثل خطراً على الإطار العلماني الذي كان يحكم الجمهورية، وأثَّر هذا الأمر في الحقوق والحريات ومؤسسات المجتمع المدني في تركيا. وإلى جانب المشكلات السياسية والدستورية، فإن النظام الاقتصادي كان على وشك الانهيار؛ إذ تضخمت العملة التركية في مدة قياسية بشكل كبير، حتى أصبح مليون ليرة تركية لا يكاد يعادل دولاراً واحداً، وإلى جانب مشكلة التضخم فقد خنقت الأزمة الاقتصادية الشعب التركي؛ بسبب ازدياد نسبة البطالة ازدياداً كبيراً، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الجريمة في المجتمع. كما أن الديون الخارجية جعلت تركيا على شفا هاوية، بفعل حجم الاستدانة الكبير الذي قامت به الحكومات الائتلافية من صندوق النقد الدولي، ما هدد بالتدخل في سياسات تركيا.

وقد تمخضت هذه الأوضاع عن تدهور الحالة التعليمية داخل تركيا أيضاً؛ وذلك ما فرض هجرة كثير من أفراد المجموعة العلمية، ونسبة كبيرة من الإنتلجنسيا التركية إلى الخارج، فهاجر عددٌ كبيرٌ من العلماء إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وبخاصة ألمانيا، من أجل الدراسة واستكمال التحصيل العلمي هناك، وتوجَّه قسمٌ كبيرٌ من المحافظين دينياً للدراسة في الدول العربية.

وبهذا، ورثَ حزبُ العدالة والتنمية تركة كبيرة من الاحتقان السياسي والتدهور الكبير على جميع الصعد، وتعيَّن عليه إجراء إصلاحات شاملة في كل المجالات، وهو ما جعل الطريق طويلة والعقبات كبيرة. ونحاول أن نبين هنا الآليات والوسائل التي حاول من خلالها تحقيق إصلاحات دستورية، وإتاحة قدر أكبر من الحريات، بالإضافة إلى استكمال المسيرة الاقتصادية التي كانت قد بدأت في عهد الرئيس السابق تورغوت أوزال.

أولاً: الإصلاح السياسي والدستوري

على الرغم من وجود دستورَيْ عامي ١٩٦١ و١٩٨٢، فإن تركيا ظلت ثقيلة الخُطا خلال تحولها الديمقراطي؛ ويعود السببُ في هذا الأمر إلى أن الدساتير التركية وُضعت تحت وصاية المؤسسة العسكرية؛ أي إن الدساتير كانت توضع بعد التدخلات العسكرية مباشرة، وهو ما منحها صعوبةً في التغيير، وحصانة من قبل الجيش، لأن الدستور التركي ينص على أن الجيش له حق التدخل بصفته حامياً للمبادئ العلمانية التي أُسست عليها تركيا الحديثة[1]. ومُنح الجيشُ أيضاً صلاحية التدخل في القرارات التنفيذية للدولة من خلال مجلس الأمن القومي، ولذلك عانت الحكومات التركية عدم إمكانية تحقيق إصلاح دستوري ملموس، حيث لا تكفي الأغلبية البرلمانية فقط لتعديل الدستور أو إصلاحه؛ بل يلزم تحييد المؤسسة العسكرية أيضاً.

وظلت الدساتير التركية دائماً تقلص من مساحة الحريات وحقوق الإنسان، وتكثر من تغوُّل القبضة الأمنية في إدارة الدولة، وبهذا أصبح الدستور نفسه مستند الجيش وعصاه في تدخلاته، بل يمكننا القول إن الانقلابات العسكرية شرَّعت أفعالها من خلال الدساتير التي وضعتها.

(١) هالة أكاي، العلاقات المدنية العسكرية في تركيا، (تركيا: د.ت.)، ص ٣.

فالدستوران العسكريان اللذان وُضِعا عامي ١٩٦١ و١٩٨٢، على سبيل المثال، يمنحان مجلس الأمن القومي الذي يهمين عليه الجيش صلاحياتٍ واسعة في التدخل فيما تتخذه الحكومة من قرارات تنفيذية، ولذلك فإن حكومة تورغوت أوزال على الرغم من محاولاتها الإصلاحية، لم تحقق إصلاحاتها إلا داخل الهامش الضيق الذي كانت تسمح به المؤسسة العسكرية، ولم تكن تلك الإصلاحات تستطيع الاقتراب من الدستور أو من محاكمة الجنرالات على تدخلاتهم، كما أن الإصلاحات التي عمل عليها رئيس الحكومة تورغوت أوزال لم تمس القضايا الحساسة مثل مسألة الحريات الدينية.

وبسبب هذه القيود والتحديات، فإن الإصلاح الدستوري والسياسي في تركيا كان أمراً ضروريّاً منذ إعلان الجمهورية، إذ كانت عاقبة من حاول القيام بتغيير سياسي الإعدام أحياناً (عدنان مندريس ١٩٦١)، أو الإرغام على الاستقالة (نجم الدين أربكان ١٩٩٧). ولذا، فإن التحدي الذي كان أمام حزب العدالة والتنمية كبيرٌ جداً، حيث ظلت المؤسسة العسكرية وأذرعها السياسية المتمثلة في عدد من الأحزاب العلمانية تمثل سداً منيعاً أمام المحاولات الإصلاحية، حتى تطورت الأمور تطوراً خطيراً عام ٢٠٠٧، وأصدر الجيش إخطاراً يحذِّر فيه الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية الحاكم حينئذٍ، وهو ما مثَّل تحدياً باحتمال حظر الحزب أو حدوث انقلاب عسكري آخر.

١. المشكلات القائمة في الجانب السياسي

أ. مشكلة حقوق الإنسان في دستورَيْ ١٩٦١ و١٩٨٢

حين ننظر إلى دستورَيْ عامَيْ ١٩٦١[١] و١٩٨٢[٢]، نرى أنهما وُضعا بعد الانقلابات العسكرية مباشرة، وكان محتواهما يتحدث وفقاً لبنودهما عن أنهما وضعا

---

(١) هو دستور وُضِعَ بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠، حيث ألغي دستور ١٩٢٤، وعزَّز هذا الدستور حكم الجيش، على الرغم من تحسينه لمستوى التمثيل السياسي في الحكم.

(٢) هو دستور وُضِع من قبل المجلس الاستشاري بأمر من القوات المسلحة، بعد الانقلاب العسكري الذي نفِّذ عام ١٩٨٠، حيث تم تغيير المواد الأربع الأولى من الدستور، وتمت إضافة مواد تمنع المساس بهذه المواد نهائيّاً.

لأجل الحفاظ على الديمقراطية، ولكن، وبنظرة بسيطة، يمكننا القول إنها لم تكن إلا مانعاً أمام حقوق الإنسان والحريات، حيث وضعت تحت وصاية الجيش بعد إعادة تشكيل كامل لأجهزة الدولة. وفي كلا الانقلابين صُفِّي عدد كبير من السياسيين والضباط العسكريين والعاملين في سلك القضاء المخالفين للنظام العسكري، وهو ما يعكس تناقضاً بين هدفهما المعلن وبين دورهما الفعلي، ويبدو هذا الأمر واضحاً في المحكمة الدستورية التي شُكلت، والتي لم تقدم الكثير في سبيل التحول الديمقراطي، حتى إن الدستور الذي شُكّل عام ١٩٨٢ منح الهوية العلمانية للبلاد الأولوية على مجالات أخرى؛ كالحريات الدينية، وحقوق الأقليات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ب. الوصاية العسكرية والقضائية

تمثل مسألة الوصاية العسكرية العقبة الكبرى أمام أصحاب إرادة الإصلاح في تركيا، حيث عاش السياسيون الأتراك حتى عهد قريب تحت وصاية العسكريين ذوي الصلاحيات الواسعة المكفولة لهم دستورياً.

وترتكز الوصاية العسكرية على مجلس الأمن القومي الذي أُسس مع دستور ١٩٦١، وكان هذا المجلس يتشكل من رئيس الجمهورية وقائد القوات المسلحة ورئيس الوزراء، وكان يعد عصاً تتحكم بها القوات المسلحة في الحكومة التركية والجهاز التنفيذي. وعلى الرغم من أن الدستور لا يلزم الحكومة بتنفيذ قرارات المجلس، فإن خوف الحكومات من الانقلابات العسكرية كان يجعل قراراته شبه ملزمة[١]. ويمكننا أن نرى في التاريخ التركي حجم الوصاية العسكرية من خلال الانقلابات العسكرية والانقلابات الناعمة التي كانت تحدث عن طريق الإخطار الذي يبين فيه الجيش نيته التدخل للحفاظ على العلمانية.

ج. القضاء ودولة القانون

إلى جانب الوصاية العسكرية، كانت هنالك الوصاية القضائية؛ ويعود هذا الأمر إلى كون الأجهزة القضائية غير تابعة للرقابة من قبل أي دائرة حكومية، فضلاً

(١) هالة أكاي، مرجع سابق، ص ٥.

عن أن قراراتها ملزمة ولا يمكن تدخل أي جهاز خارجي فيها، وبرزت الوصاية القضائية في تركيا بعد أفول نجم الوصاية العسكرية في فترة حزب العدالة والتنمية، حيث لم تكن الوصاية القضائية معروفة في تركيا قبل ذلك، إلا أن الدعوى القضائية التي رفعت لإغلاق حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٧ بيَّنت حجم الوصاية القضائية.

من أهم سمات دولة القانون أن تخضع كل مؤسسات الدولة للتنظيمات التشريعية والقانونية التي تحكم البلاد، ولهذا فإنه يجب أن يكون هناك نظام رقابي فعال في الدولة حتى يمكن البت بسيادة القانون فيها، ويتعين أن يكون نظام الرقابة مرتبطاً بالجهاز القضائي، حيث يكون واجب الجهاز القضائي في هذه الحالة مراقبة أجهزة الدولة، وقياس مدى تطبيقها للقانون والتزامها به.

وحتى تكون الرقابة نزيهة يتعين على نظام القضاء أن يكون محايداً، ويعمل من دون أي ضغوط من المؤسسات الأخرى، سواء أكانت الحكومة أم الجيش، وحين ننظر إلى تركيا، يصعب القول إنها دولة قانون بهذا التعريف، وذلك لأن الجهاز القضائي في تركيا ـ وبالأخص في مراحل الوصاية العسكرية ـ كان يعمل بتنسيق كبير مع الجيش من أجل حماية المبادئ العلمانية للدولة، كما أن طريقة تنشئة القضاة في تركيا، والمناهج المقدمة لهم، إلى جانب الضغوط التي كانوا يتعرضون لها من خلال الجهاز العسكري، جعلت من الجهاز القضائي عقبة أمام الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

ومع المناقشات التي كانت تجري بين مدة وأخرى حول نزاهة الجهاز القضائي، وأدائه مهماته في سبيل المحافظة على دولة القانون؛ فإن الجهود التي كانت تُبذل من أجل تنفيذ الإصلاحات القضائية كانت تُقابل دائماً بأنها دعوات من الحكومات للحدِّ من استقلالية القضاء، وواجهت حكومة حزب العدالة والتنمية كثيراً من هذه الاتهامات، وواجه القضاء ـ في المقابل ـ مؤخراً اتهامات بخضوعه لنفوذ بعض الجماعات ممن أطلق عليها الحزب الحاكم اسم «الكيان الموازي»[1].

(١) الكيان الموازي: مصطلح أطلق على جماعة الخدمة بزعامة فتح الله غولن، التي يتهمها حزب العدالة والتنمية بمحاولة تنفيذ انقلاب في البلاد في الفترة ١٧ ـ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، حيث بينت هذه المحاولة تغلغل الجماعة في مؤسسات الدولة، ومحاولتها صنع دولة موازية داخل الدولة التركية، فضلاً عن اتهامها بشكل صريح بالمحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦.

٢. آليات الحزب في الإصلاح السياسي والدستوري

كما بيَّنا أعلاه، فإن أهمَّ العقبات التي كانت تواجه حزب العدالة والتنمية تكمن في المؤسسة العسكرية، وغياب دولة القانون. وقبل أن نذكر الخطوات التي قام بها في الإصلاح، علينا أن نبين الميزات والخصائص التي أتاحت له أن يتحرك على هذا النحو، وهي السياسة القوية والمستقرة.

حين نتكلم عن حكومة قوية سياسياً في تركيا، فإننا نعني حكومة لها أغلبية برلمانية، ولديها القدرة على تشريع القوانين دون أن تعوقها المعارضة، وهذا الأمر استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحققه منذ انتخاباته الأولى، إذ استطاع الوصول إلى البرلمان بأغلبية برلمانية، وهو ما ساعده على اتخاذ القرارات بشكل حاسم.

وتكمن أهمية الأغلبية البرلمانية في أنها تمكِّن الحزب من تشكيل الحكومة بمفرده، وهو عامل مهمٌّ جداً في دولة نامية مثل تركيا، حيث عانت طويلاً من الائتلافات الحكومية الهشة التي ساقت البلاد نحو أزمات اقتصادية وسياسية مستفحلة.

وفي أنظمة الحكم البرلماني تستمد الأحزاب قوتها من الأغلبية البرلمانية، وبالقياس على حزب العدالة والتنمية نجد أنه لم تقلَّ كتلته عن نسبة ثلاثة أخماس الأعضاء في أول ٣ انتخابات خاضها[١]. وعلى الرغم من أنه حاز أقل من نصف مقاعد البرلمان في انتخابات يونيو/ حزيران ٢٠١٥، فإنه نجح في استرداد قوته الانتخابية في الانتخابات المبكرة في نوفمبر/ تشرين الثاني؛ إذ حصل على ٣١٧ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً في البرلمان.

وبالنظر إلى تاريخ الجمهورية التركية، فإننا نرى أن كل مراحل الازدهار التي حصلت في تركيا كانت خلال حكم الحزب الواحد، حيث كانت فترة الازدهار الأولى (١٩٢٣ ـ ١٩٤٦) فترة فرض قوانين وتأسيس الجمهورية بشكل قوي، وبعدها جاءت فترة رئيس الوزراء عدنان مندريس (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)، ثم كانت فترة الازدهار

(١) «انتخابات ٧ حزيران وما بعدها: السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية»، ص٥.

الثالثة في عهد سليمان ديميريل (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)، وبعدها فترة تورغوت أوزال (١٩٨٣ ـ ١٩٩١) التي مهدت الطريق من أجل تنمية مستدامة، وأخيراً فترة رجب طيب أردوغان (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٤). ويعود هذا السبب إلى إخفاق الأحزاب في التفاهم لفترات طويلة من التاريخ الحديث، وكذلك إلى نجاح الحزب في الحفاظ على قواعده الاجتماعية المحافظة (المعروفة بالإسلاميين الجدد) عن طريق تقديم خطاب أيديولوجي يوفّق بين الدوغمائية الدينية وبين الليبرالية السياسية (حتى وإن تمثلت في ديمقراطية إجرائية نزيهة تغيب خارجها حرية الصحافة والتعبير)، وبين الليبرالية الاقتصادية (اقتصاد السوق الحرة).

وكما ذكرنا من قبل، فإن نظام الوصاية العسكرية الذي تشكّل مع الدستور التركي عام ١٩٦١ ضيّق كثيراً على الحكومات التركية في مسألة الإصلاح، حيث كانت المؤسسة العسكرية تفرض وصايتها في كثير من الأحيان ـ وبخاصة في فترتي تورغوت أوزال ورجب طيب أردوغان ـ من خلال مجلس الأمن القومي الذي كان يضيّق مساحة المناورة التي يستطيع الحزب من خلالها تنفيذ أجندة الإصلاح السياسي والدستوري الخاصة به[١].

وإلى جانب الوصاية العسكرية فإن وصاية الجهاز القضائي على الحكومة ظهرت بشكل واضح خلال حكم حزب العدالة والتنمية، حيث أبطل الجهاز القضائي في كثير من الأحيان جملةً من القوانين التي أقرها البرلمان التركي بشكل فاعل، وبالأخص في مسائل حقوق الإنسان، والخصخصة، والضمان الاجتماعي.

وحتى يتمكن الحزب من هذه الإصلاحات، عمل على تخفيف التدخل العسكري في الحكومة، وإرجاع الجيش إلى وظائفه الطبيعية، وتحقق هذا عن طريق تعديل الدستور والالتفاف عليه. وفي حقيقة الأمر، فإن محاولات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ـ على الرغم من إخفاقها ـ كانت سبباً في تحقيق إصلاحات دستورية وسياسية واسعة، خاصة في مجالي الحريات وحقوق الإنسان، مثل منع التعذيب، وتعديل قانون الزي الدينيّ، وغيرها من القوانين.

(١) هالة أكاي، مرجع سابق، ص ٩.

٣. أهم المحطات التي مرَّ بها الحزبُ في الإصلاح السياسي والدستوري

أ. أزمة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨

شهد عام ٢٠٠٧ أخطر وأعمق أزمة حصلت بين المؤسسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية، حيث كان حزب العدالة والتنمية قد أعلن ترشُّح وزير خارجيته عبد الله غُلْ لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدة رئيس الجمهورية السابق أحمد نجدت سيزر، ووقوف كل من حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري وعدد من القضاة معاً إلى جانب المؤسسة العسكرية في الأزمة. وفي ليلة التصويت في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ أصدرت القوات المسلحة بياناً على صفحتها الإلكترونية فيما عرف باسم «الإخطار الإلكتروني»[١]، وبحسب محتواه، فإن القوات المسلحة حذرت من تنامي النزعة الإسلامية، والاحتفال الرسمي بالأعياد الدينية، وأشار الإخطار إلى أن القوات المسلحة تعد طرفاً في السياسة التركية، وأن واجبها أن تقف دائماً إلى جانب العلمانية وتدافع عنها، كما بين أن كل من يقف ضد أتاتورك هو عدو للجمهورية التركية.

وعلى إثر هذا الإخطار، اجتمع رئيس الوزراء حينها رجب طيب أردوغان مع عدد من الوزراء، وأصدر رداً على تصريحات الجيش، وقرأ هذا التصريح مساعد رئيس الوزراء الذي قال: «إن الجيش التركي مؤسسة تابعة للجمهورية التركية، وقيام رئيس الأركان في القوات المسلحة بإصدار بيان مثل هذا منافٍ للقانون، إن على القوات المسلحة أن تؤدي واجبها، وهي مسؤولة عن تأدية واجباتها أمام رئيس الوزراء، وذلك بحسب الدستور»[٢].

وبعد هذا الرد الجريء من حزب العدالة والتنمية ازداد الخلاف وتعمقت

(١) «الإخطار الإلكتروني ٢٠٠٧»، تنبيه وضع على موقع القوات المسلحة التركية يحذِّر فيه من اللعب بالعلمانية. انظر:
http://bit.ly/2dDM9hL

(٢) «التحول في العلاقات المدنية والعسكرية: الظلم والنتائج»، ص ٢٣٢.

الأزمة معها، حيث بيَّن التعديل الأخير للدستور أن اختيار رئيس الجمهورية في البرلمان ينبغي أن يكون بوجود ٣٦٧ نائباً على الأقل، وهو أمرٌ من العسير تحقيقه بمعطيات المعادلة السياسية التركية، وذلك ما يعني استحالة اختيار رئيس الجمهورية من قبل البرلمان. وأمام هذه الشروط قام حزب العدالة والتنمية بتنفيذ حملة لإجراء الانتخابات العامة في موعد مبكر، وحاز في الانتخابات ٤٧٪ من الأصوات، وبعد هذه الانتخابات أُجري استفتاء شعبي على تغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليصبح الانتخاب من قبل الشعب مباشرة، وأقره ٧٠٪ من الناخبين الأتراك[١]. ومثَّل الحدث انتصاراً للمسار الديمقراطي على المحكمة الدستورية التي كانت رفضت من قبل تحويل طريقة اختيار رئيس الجمهورية إلى الانتخاب المباشر، وعدَّها الحزب الحاكم رسالةً واضحةً بأن الأتراك يقفون معه في إصلاحه السياسي.

وبعد هذه الأحداث مباشرة، تحرك حزب العدالة والتنمية في خطوة لرفع الحظر عن الحجاب في قاعات الدراسة والمؤسسات الحكومية، محاولاً كسب ودِّ حاضنته الشعبية ذات الميول المحافظة، فخُلقت أزمة جديدة. وبعد تقديم مشروع القانون من قبل حزب الحركة القومية، دعمت كل الأحزاب مشروع القرار باستثناء حزب الشعب الجمهوري، الذي كان حصل على نسبة ٤٠٪ من الانتخابات، ورغم تصويت ٨ نواب من كل ١١ نائباً تأييداً للقرار، فإن المحكمة الدستورية ردت القرار بوصفه منافياً للمبادئ العلمانية. وبسبب محاولته تقنين الحجاب، فقد رُفعت قضية على حزب العدالة والتنمية لإغلاقه، حيث رفع مدعي عام الجمهورية دعوى على حزب العدالة والتنمية، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، لإبعادهم عن السياسة ٥ سنوات، وإغلاق حزب العدالة والتنمية؛ بدعوى «امتلاكهم لأفكار مناهضة للعلمانية»[٢].

وهكذا، فقد كانت هناك قضية لأول مرة في تاريخ تركيا لإغلاق الحزب الذي حصل على نحو نصف أصوات الشعب، وكان من الممكن جدّاً للمحكمة الدستورية

(١) المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٣.

أن تحكم بإغلاق الحزب بسبب الصلاحيات التي تتمتع بها بموجب الدستور، ولكن خالفت المحكمة التوقعات، حيث أصدرت قراراً برفض دعوى حلّ الحزب، ولكنها حكمت في الوقت نفسه بقطع نصف المساعدات المخصصة له بسبب أنشطته المخالفة للعلمانية.

ب. الإصلاحات الدستورية ٢٠١٠

كانت الإصلاحات الدستورية التي جرت في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ هي الأكثر أهمية، وكانت تخص المحكمة الدستورية على وجه التحديد، إذ أُجريت حزمة الإصلاحات التي اقترحها مجلس النواب على المحكمة الدستورية ما عدا مادة واحدة، وتمت الموافقة على تحويل هذه المواد إلى الاستفتاء الشعبي، وقد احتوت حزمة الإصلاحات على ٢٦ مادة تمسُّ المحكمة الدستورية والهيئة العليا للقضاة والمحامين، كما احتوت على مواد تهدف إلى رفع الحصانة عن قادة الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠.

ويمكن تقسيم المواد التي احتوتها حزمة الإصلاحات إلى قسمين: قسم يخص إصلاح المحكمة الدستورية، وقسم آخر يختص بالجيش والمؤسسة العسكرية. وكانت حزمة الإصلاحات هذه كفيلة بتغيير الخريطة السياسية لتركيا، وتقليص دور المحكمة الدستورية والمؤسسة العسكرية في الدولة.

ولكن كان موقف أحزاب المعارضة التركية حذراً للغاية من حزمة الإصلاحات هذه؛ فبينما كان حزب الشعب الجمهوري ممتنعاً عن التصويت، وغير آذنٍ لنوابه بالمشاركة في هذا التصويت؛ رفض حزب الحركة القومية التصويت في الانتخابات، وحتى في تلك المواد التي كانت تدعو إلى محاكمة قادة الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، مع أن مؤسسه ألب أرسلان توركيش كان قد اعتقل لسنوات من قبل نظام الانقلاب نفسه.

وبعد تحويل مشروع الإصلاحات الدستورية إلى الاستفتاء، خرجت نتيجة الاستفتاء بنسبة ٥٧,٨٨٪ لمصلحته، وهكذا نجح حزب العدالة والتنمية في تمرير هذه الإصلاحات، محرزا انتصاراً مهماً في العملية السياسية، ومؤكداً قوته الانتخابية. ومن المؤكد أنه ثمة أمور أثرت في ميل الناس تجاه حزب العدالة والتنمية؛ مثل

الأعمال الإرهابية[١] التي تزايدت في تلك الأثناء من قبل حزب العمال الكردستاني، وكذلك الفضيحة الجنسية التي أثيرت بحق دينيز بايكال[٢] زعيم حزب الشعب الجمهوري.

وبتحقيق هذا الإصلاح الدستوري، انتقل حزب العدالة والتنمية إلى التنفيذ والمواجهة، بعد أن بنى لنفسه قاعدة دستورية صلبة يستند إليها في صراعه الطويل الهادئ مع الدولة العميقة.

٤. حزب العدالة والتنمية والسياسة الداخلية

بعد أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، كانت أمامه مجموعة من المشكلات العالقة التي تنتظر الحل، ففي دولة مثل تركيا، كانت هنالك المسألة الكردية وحزب العمال الكردستاني، كما أن المشكلات العقدية مثل مسألة الحجاب كانت تحمل تحدياً كبيراً للحزب أيضاً، وإلى جانب هذه المشكلات، فإن وجود الأقليات المذهبية في تركيا كالعلويين مثَّل تحدياً كبيراً بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. وعلى الرغم من أن الحزب حرص على الاقتراب من هذه المسائل، فإن فترة التعديلات الدستورية وصراعه مع المؤسسة القضائية أخرّت كثيراً من إحداث تغييرات ملموسة في بعض المسائل مثل القضية الكردية، ولم ينفتح الطريق أمام نجاح الإصلاحات إلا بعد استفتاء عام ٢٠١٠.

أ. المسألة الكردية

يمثّل الأكراد نحو ٢٠ ـ ٢٥٪ من تعداد الشعب التركي تقريباً، حيث يتركّزون في المنطقة الشرقية من البلاد على الرغم من وجود بعض الأحياء الكاملة لهم في إسطنبول وغيرها من المدن الرئيسية. وبدأت المسألة الكردية في تركيا مع إعلان قيام

---

(١) شهدت تلك الفترة تزايداً في الأعمال المنفذة من قبل حزب العمال الكردستاني تجاه قوات الأمن والجيش؛ الأمر الذي دفع الجيش التركي إلى دخول شمال العراق وقصف مقرات حزب العمال الكردستاني هناك.

(٢) الرئيس السابق لحزب الشعب الجمهوري، نائب في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري من عام ٢٠٠٢ إلى الآن، استقال من منصب رئاسة الحزب بعد شريط فيديو يحتوي على فضيحة جنسية مع النائبة في حزبه أيضاً «نسرين بايتوك».

حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ من قبل عبد الله أوجلان[١]، ويتولى قيادة الحركة حالياً مراد قريلان[٢] الذي يعيش في جبل قنديل شمال العراق، حيث توجد مقرات قيادة حزب العمال الكردستاني ومعسكرات التدريب الخاصة بهم.

ولقد مثَّلت المسألة الكردية تحدياً كبيراً في وجه الحكومات التركية منذ ٣٠ عاماً، فبعد نشوء حزب العمال الكردستاني وتبنيه للعمل المسلح من أجل إقامة دولة كردية جنوب شرق تركيا، ومع نمو الاقتصاد التركي وازدهار السياسة التركية، صارت القضية الكردية ذات أهمية كبيرة من أجل الوصول بتركيا إلى الاستقرار.

وقد كان حل المسألة الكردية مهماً جداً بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي كان يسعى خلال فترة حكمه إلى تقليل المشاكل مع دول الجوار وإقامة علاقات جيدة مع كل الأطراف الدولية كافة، وتعين عليه ـ في سبيل ذلك ـ معالجة بعض القضايا الداخلية، وقد آمن حزب العدالة والتنمية أنه لا يمكن حل القضية الكردية عن طريق العمل العسكري وحده، فعمد إلى حل المسألة بشكل سياسي عن طريق الحوار مع الأطراف المتنازعة. وقد بدأ حزب العدالة والتنمية بالفعل في هذا الأمر بعد الإصلاحات الدستورية عام ٢٠١٠ والانتخابات النيابية التي فاز بها عام ٢٠١١، حيث أطلق ما أسماه «عملية السلام»[٣].

بدأ حزب العدالة والتنمية بتهيئة الأجواء لإجراء عملية سلام مع حزب العمال الكردستاني منذ عام ٢٠١١، ولكن أول تصريح من أردوغان لم يأت إلا في عام ٢٠١٢ حينما أجاب عن سؤال أحد الصحفيين عما إذا كانت هناك حوارات تجري مع عبد الله أوجلان، زعيم تنظيم العمال الكردستاني والمعتقل في سجن إمرلي، قائلاً: «نعم، المناقشات الآن تجري مع عبد الله أوجلان»، حيث كان هذا الأمر

---

(١) مؤسس حزب العمال الكردستاني وقائده، اعتقل عام ١٩٩٩ في عملية خاصة قام بها الأمن التركي في كينيا، وتم جلبه إلى تركيا والحكم عليه بالإعدام، إلا ان الحكم تم تخفيفه.

(٢) القائد الفعلي الحالي لحزب العمال الكردستاني، التحق بالحزب عام ١٩٧٩ وبدأ نشاطاته في شانلي أورفا، وفر إلى سوريا، ومنها انتقل إلى شمال العراق ليدير حزب العمال الكردستاني من هناك.

(٣) يعتمد توثيق ما يتعلق بعملية السلام مع الأكراد في هذا الفصل على:
"Kürt Meselesi," SETA, 14/7/2016, at:
http://bit.ly/2duGYm9

بمنزلة الإعلان بشكل رسمي عن الحوار الذي كان يجري منذ فترة طويلة. وبعد هذا التصريح قام فريق من حزب السلام والديمقراطية بزيارة جزيرة إمرلي للقاء أوجلان، حيث قال لهم أوجلان تحركوا فوراً من أجل عملية السلام، وبيّن أنه لا يمكن تضييع دقيقة واحدة في سبيل تحقيق هذا الأمر. ولكن بعد لقاء إمرلي بأيام عدة تم تنفيذ عملية اغتيال نفذها مجهولون واستهدفت عدداً من مؤسسي حزب العمال الكردستاني في باريس وعلى رأسهم ساكنة جنكيز. وبدا من الواضح أن هناك من يسعى لعرقلة عملية السلام، إلا أن هذه العاصفة مرت بهدوء، حيث بيّن رئيس حزب السلام والديمقراطية صلاح الدين ديميرتاش في جنازة المقتولين أن الشعبَ الكردي مستعدٌ لعملية السلام.

وفي خطوة من حزب العدالة والتنمية لتحقيق ذلك، صدر قانون في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ يسمح لمتهمي الأكراد بالمرافعة عن أنفسهم باللغة الكردية، كما يمنح القانون حق استماع لائحة الاتهام باللغة الكردية، وبعدها بأسبوعين أعرب أردوغان عن إصراره في استكمال عملية السلام بقوله: «لو طلبوا مني أن أشرب السم من أجل تنفيذ عملية السلام فأنا مستعد».

وفي ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢ سمحت الحكومة التركية لأعضاء من حزب السلام والديمقراطية بزيارة أوجلان في إمرلي، حيث حملوا رسائل أوجلان إلى تنظيم حزب العمال الكردستاني وتنظيمات الحزب في أوروبا، ولكن بعد خمسة أيام من هذا اللقاء تم تسريب محتواه إلى وسائل الإعلام من طرف حزب السلام والديمقراطية الأمر الذي خلق زلزالاً سياسياً في أنقرة، ثم قام حزب العمال الكردستاني في ١٣ آذار/ مارس بإطلاق سراح عدد من الموظفين الحكوميين والجنود الذين مكثوا رهائن عنده لسنتين في بادرة لإبداء حسن النية. وبعد أن قام التنظيم بهذه الخطوة وتمت قراءة رسالة عبد الله أوجلان حول السلام أمام المشاركين في فعاليات إحياء عيد «النيروز» أعلنت الحكومة التركية وقف إطلاق النار من طرف واحد مع حزب العمال الكردستاني.

وفي ٩ نيسان/ إبريل ٢٠١٢ تم إنشاء هيئة من النواب سميت «هيئة عملية السلام» لمتابعة ملف عملية السلام، كما تم في ١١ نيسان/ إبريل إقرار قانون المحاكمات الذي كان يخص محاكمات التنظيمات الإرهابية والمنتمين إليها. وبعد ذلك بشهر أعلن حزب العمال الكردستاني أنه بدأ بسحب قواته إلى خارج حدود

تركيا، ولكن بعد تغير قيادة حزب العمال الكردستاني أعلن جميل بايك[1] قائد الجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني بتاريخ ٢١ تموز/ يوليو أن على الحكومة التركية القيام بخطوات جادة في هذا الملف قبل ١ أيلول/ سبتمبر إن كانت تريد تحقيق السلام حقاً. وبالفعل أعلن حزب العمال الكردستاني وقف انسحابه من الأراضي التركية بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر حيث قال إن الحكومة لم تقم بخطوات جادة في هذا الملف.

وفي خطوة مهمة أعلنت مجموعة من النواب المستقلين عن حزب السلام والديمقراطية تشكيل حزب الشعوب الديمقراطي، حيث قرأت رئيسة الحزب في البيان الافتتاحي للحزب رسالة أوجلان قائلة إنه من المهم بدء الحوار بعد أربعة عقود من الحرب المستمرة. وبعد انطلاق الحزب بسنة تقريباً أعلن حزب السلام والديمقراطية انضمامه إلى حزب الشعوب الديمقراطي.

وفي ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني استقبل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في مدينة ديار بكر رئيس إقليم شمال العراق مسعود بارزاني وخاطب آلاف الأكراد مستخدماً كلمة «كردستان» لأول مرة.

ثم كانت الخطوات لتشكيل أرضية قانونية لعملية السلام، فتمّ تعديل قانون الاستخبارات العامة ليسمح بلقاء قادة التنظيمات المسلحة الكردية. كما تم في ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٤ إقرار قانون عملية السلام الذي وافق عليه ٢٣٧ نائباً ورده ٣٧ نائباً فقط.

ولكن التطورات السلبية بدأت مع بداية أحداث عين العرب/ كوباني في سوريا، إذ بيّن محامي أوجلان أن موكله قد دعا الشعب الكردي إلى الثورة إذا لم تتدخل تركيا لإيقاف تنظيم «داعش» في كوباني، كما هدد حزب العمال الكردستاني بإنهاء وقف إطلاق النار في حال لم تتدخل تركيا، وأثير بين الطرفين نزاع يتعلق بإدارة مناطق بشرق وجنوب شرق الأناضول، ثم كانت أحداث ٦ ـ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤؛ إذ قام عدد كبير من مؤيدي حزب العمال الكردستاني بإحراق عدد كبير من المكتبات الإسلامية، وقتل عدد من شباب الحركات الإسلامية بحجة

---

(١) أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني الخمسة، عرف بقسوته مع أعضاء الحزب المخطئين، ويعيش حالياً في جبل قنديل شمال العراق.

انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، بعد أن دعا رئيس حزب الشعوب الديمقراطي الشعب إلى النزول إلى الشوارع للاحتجاج، ثم كان أول هجوم من قبل حزب العمال الكردستاني على الجيش، حيث قُتِلَ جنديٌّ تركي في هجوم بمنطقة «يوكسك أوفا». وبعد هذه التطورات صرّح مساعد الناطق باسم الحكومة بولنت أرينتش أن الجميع «بمن فيهم الساكن في جزيرة إمرلي» سيتحملون نتيجة فشل عملية السلام.

وبعد ذلك، بدأت الأحداث تتجه نحو التصعيد من قبل حزب العمال الكردستاني؛ إذ زادت هجماته في مناطق جنوب شرق تركيا، وأُعلِنَ رسمياً عن توقف عملية السلام بعد إعلان الحزب وبشكل رسمي إنهاء وقف إطلاق النار مستغلاً حالة عدم الاستقرار التي صارت إليها تركيا بعد فشل حزب العدالة والتنمية بتشكيل الحكومة وحده في انتخابات يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

ويعتبر حزب العدالة والتنمية الحزب الوحيد الذي استطاع وقف الحرب التي استمرات لأربعة عقود متتالية، فاستطاع خلال فترة حكمه إنشاء وتنفيذ عدد كبير من المشاريع والمطارات والجامعات في المناطق الشرقية التي كانت مهملة من قبل الحكومات السابقة. وقد استفاد الأكراد كثيراً في فترة حكم حزب العدالة والتنمية رغم وجود حزب العمال الكردستاني. ويمكن تناول أبرز ما قدمه الحزب حتى الآن فيما يلي:

- انتشر حزب العدالة والتنمية بين الأكراد بأيديولوجية ثقافية واستطاع أن يكسر سياسة الإقصاء والإنكار[١].
- قام في أول أيامه برفع حالة الطوارئ من المناطق التي ينشط فيها الأكراد.
- قام حتى عام ٢٠١٢ بتهيئة الظروف الاقتصادية في المنطقة.
- رفع الحظر السياسي عن السياسيين مثل كمال بوركاي، وشيوان برفر، ويشر كايا.
- أطلقت الدولة قناة تلفزيونية خاصة بالأكراد باسم «تي آر تي كوردي».

(١) Doğruhaber, 6/11/2015, at: http://bit.ly/2cVUPMd

- تم إدراج اللغة التركية في أقسام الجامعات وفي المناهج الدراسية في المدارس.
- نُفذت مشاريع صحية وتعليمية واجتماعية.

ويمكن الأخذ بما كشف عنه رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو بخصوص «خطة إعادة الإعمار» على أنها إعادة تعريف السياسة تجاه الأكراد[١]؛ إذ يمكن جمع هذه المواد في التالي: أولها التهدئة، وثانيها السعي نحو الديمقراطية من طرف واحد، وثالثها سياسة إعادة الإعمار.

ب. علاقة حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية

كما بيّنا سابقاً، فإن جهود حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي والدستوري كانت متركزة على المؤسسة العسكرية، إذ استطاع بعد جهود طويلة تحييد الجيش عن السياسة وجعله تحت إدارة الحكومة. فقد صرح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان حين سُئل عن علاقة الحكومة مع الجيش في عام ٢٠١١: «أرى أن القوات المسلحة قد قطعت مسافة كبيرة، القوات المسلحة حاليّاً تحت الإدارة المدنية، إنهم يمضون حيث تقوم الإدارة المدنية بالمضي، لقد تحركوا ضمن صلاحياتهم الدستورية، وهم مستمرون في تحركهم ضمن الإطار الدستوري»[٢].

ج. علاقة حزب العدالة والتنمية مع القضاء

كان القضاء من أهم العقبات أمام حزب العدالة والتنمية في مسيرته، فقد كان يعتبر نفسه شريكاً في الحكم شأنه في ذلك شأن المؤسسة العسكرية. ويمكن ملاحظة الخطوات العدائية التي قامت بها المحاكم الدستورية والمحاكم العليا تجاه سياسات حزب العدالة والتنمية، إذ كانت الهيئة العليا للقضاة والمحامين تقرر مصائر القضايا القومية الكبرى من خلال أصوات ٥ من أعضائها فقط، كما كانت المحكمة الدستورية تفعل ذلك من خلال ٧ من أعضائها.

---

(١) Ali Bayramoğlu, "Yeni Kürt politikası Yeni Safak, 6/2/2016, at: http://bit.ly/2dN1fhu

(٢) هالة أكاي، مرجع سابق، ص ٩.

إلا أن الإصلاحات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية جعلت الجهاز القضائي في تركيا قريباً من الدول الديمقراطية، إذْ حرصت الإصلاحات على جعل صلاحيات القضاة قريبة من صلاحياتهم في الدول الغربية. ويمكن القول إن الاستفتاء الشعبي الذي أُجري في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ كان بمنزلة إنهاء شراكة الجهاز القضائي في الحكم.

٥. أثر الاتحاد الأوروبي في الإصلاحات الدستورية في تركيا

بعد أن وقّعت تركيا اتفاقية لوكسمبورغ عام ١٩٩٧[1] بدأت بتقديم تقارير عن التطورات التي تتخذها من أجل تحقيق شروط الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه. ويمكن الزعم بأن هذه الخطوة كانت غطاءً لتحركات حزب العدالة والتنمية من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسة والدستورية في تركيا، حيث كان الحزب يدعو إلى تحقيق معايير حقوق الإنسان في تقارير التقدم الذي كان يقدمها إلى الاتحاد الأوروبي[2]، كما استخدم الأمر نفسه في تقليص صلاحيات الجيش وتخفيف تأثيرها في الحكومة. وأُنشأت وزارة مختصة عُرفت بوزارة شؤون الاتحاد الأوروبي لمتابعة هذا الملف ورفع مستوى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وكان أول وزير هو أغمن باغاش.

وكان لبعض القوانين التي عُدِّلت في هذا السياق صدى غير إيجابي بين القواعد الشعبية المحافظة، إذ رُفعت العقوبات عن العلاقات غير الشرعية، وألغي حكم الإعدام، ثم نص الدستور في تعديله على حرية المواطنين في اختيار الأديان. لكن الحزب استفاد من خلال هذه الإصلاحات من التسهيلات التجارية من جهة، ورفع وصاية جهازي الجيش والقضاء من جهة أخرى. ويبدو هذا الأمر واضحاً في تقارير التقدم الذي كان الحزب يعدها من أجل مراجعة التقدم الذي حصل في مجال مواكبة شروط الالتحاق بالاتحاد الأوروبي.

وربما يكون الأمر أوضح من خلال نص تقرير التقدم عام ٢٠٠٩ والموجود في أرشيف وزارة الشؤون الأوروبية؛ إذ يقول تحت عنوان «تفوق الديمقراطية والقانون»:

---

(١) اجتماع الاتحاد الأوروبي ١٩٩٧ والذي تم ضم فيه الكثير من دول أوروبا الشرقية، كما تمت مطالبة تركيا بتقديم تقرير سنوي عن ملائمة ظروفها للدخول في الاتحاد.

(٢) البيان الانتخابي الأول لحزب العدالة والتنمية ٢٠٠١، الفصل الأول: حقوق الإنسان.

«لقد استمرت التحقيقات المتعلقة بتنظيم أرغنكون السري، والتهم الموجهة تبين أنهم حاولوا الانقلاب على الحكومة وتشكيل تنظيم مسلح، ووُجدت مخازن سلاح في أثناء عملية التفتيش، والمحاكمة مستمرة منذ بدء القضية عام ٢٠٠٨... وقد استمرت الإصلاحات الدستورية، فهناك وعي شامل يزداد في كل أنحاء الدولة حول الحاجة لتغيير الدستور الحالي الذي صيغَ من قِبل الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ وتكوين دستور جديد يتوافق مع تركيا الجديدة، وتتمحور هذه التعديلات حول حريات الأحزاب وحقوق الإنسان والحريات العامة. ولم يكن هناك أيُّ توافق بين الأحزاب السياسية حول الإصلاحات الدستورية. كما لم يتم عمل أية خطوة بعد قيام مجموعة من الأكاديميين بإعداد مشروع إصلاح للدستور عام ٢٠٠٨»[١]. وهكذا نرى أن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ساعدت حزب العدالة والتنمية في الإصلاحات السياسية والدستورية.

وبعد أن تمكن حزب العدالة والتنمية من النجاح في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦، بدأ بدعاية واسعة لتغيير الدستور وإدخال إصلاحات فيه. وفي حقيقة الأمر، فإنه على الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي قام بها الحزب، فإن الدستور التركي الحالي يبقى دستوراً لا يناسب تركيا الحديثة، وذلك بسبب وضعه تحت وصاية الجيش إبَّان الانقلابات العسكرية. ولهذا، فقد بدأ الحزب بالدعاية لتغيير الدستور.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي

تسلَّم حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢ في وقت كان الاقتصاد على وشك الانهيار؛ فقد تسببت الحكومات الائتلافية في تفاقم الأزمة الاقتصادية في تركيا، وارتفاع معدل التضخم، وانهيار العملة، وعاشت تركيا أسوأ أحوالها الاقتصادية، وانتشرت طوابير انتظار الخبز والمواد الغذائية والسجائر في أنحاء تركيا، كما أن الديون الأجنبية كادت تغرق الدولة وتفتح الباب أمام صندوق النقد الدولي للتدخل في السياسة الداخلية[٢].

(١) التقرير السنوي المقدم للاتحاد الأوروبي عن تركيا ٢٠٠٩، الفصل الأول: حقوق الإنسان.

(٢) البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ٢٠١٥.

ومع تسلُّم الحزب مقاليد السلطة حصل تطور اقتصادي ملموس، فقد انخفض مستوى التضخم، وازداد النمو الاقتصادي، واستقرت الأسعار بشكل كبير. وقبل أن نذهب إلى الخطوات والإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية من أجل الإصلاح الاقتصادي، يجدر بنا أن نلقي نظرة على الأفكار التي كان الحزب يأمل في تطبيقها، وذلك من خلال إلقاء نظرة على بيانه الانتخابي الأول.

١. الأفكار الاقتصادية التي يأمل الحزب في تطبيقها: نظرة على البيان الانتخابي الأول

أ. الإصلاحات العامة

كشف حزب العدالة والتنمية في بيانه في انتخابات ٢٠٠٢ أن الدولة تعاني انهيارًا اقتصادياً بسبب تعاقب الحكومات الائتلافية، وحاجة تركيا إلى إصلاحات جذرية في الاقتصاد، وبيَّن أن هدفه الأساسي هو استعادة ثقة الشعب بالدولة، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال جملة من الإصلاحات. وأوضح أن الهدف فتح الطريق أمام رؤوس الأموال للقدوم إلى تركيا، وإنشاء الاستثمارات فيها، وبيَّن أيضاً أنه سيمضي قدماً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والاستفادة من التسهيلات التجارية في حال تم الانضمام.

وإذ ذكر الحزب استراتيجيته وأهدافه للمرحلة المقبلة، فإنه قد بيَّن أن هدفه الأول هو خفض مستوى التضخم على المستوى القريب، وهدفَه على المدى المتوسط هو خفض الديون الموجودة على تركيا وتحقيق الاستقرار في الأسعار. ودعا إلى تخفيض مستوى الفائدة، وتحقيق الرقابة المالية على الوزارات والمؤسسات الحكومية. ويمكن تلخيص الخطوات الإصلاحية التي كان يريد تنفيذها في المرحلة الأولى في نقاط عدة:

- إعادة تشكيل القطاع العام.
- تسريع الخصخصة ولبرلة الاقتصاد.
- تحسين الأوضاع المناسبة من أجل فتح الطريق أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- إصلاح القطاع المالي والضمان الاجتماعي (لتفادي احتقان الشعب في عهد تورغوت أوزال).
- زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي.

ب. معالجة العجز في الميزانية

ويشخِّص حزب العدالة والتنمية الأسباب التي أدت إلى وجود العجز في الميزانية، فيلخصها في عدة عوامل، منها: الديون قصيرة الأجل ذات الفائدة الكبيرة، والإدارة غير الفعالة في القطاع العام، ووجود عدد كبير من الموظفين دون الحاجة إليهم. وللتغلب على هذه المعضلات دعا إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات التي عدَّها مهمة لمعالجة العجز في الميزانية، وهي:

- تنفيذ الإصلاحات الإدارية.
- ضمان الشفافية في المعاملات.
- تشديد وسائل الرقابة للحد من انتشار الفساد والرشوة.
- تجهيز المشاريع التنموية وإعطاؤها الأولوية في الميزانية.
- رفع العوائق الإدارية والقانونية أمام الخصخصة.

٢. أهم الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية في الجانب الاقتصادي

باشر حزب العدالة والتنمية تنفيذ الخطوات الإصلاحية التي وعد بها فور تسلمه الحكم، وقد حرص رئيس الحزب، رجب طيب أردوغان، على تقديم وعود يمكنه تنفيذها؛ من أجل نيل ثقة الشعب في الانتخابات المقبلة، ويمكن بيان أهم القطاعات التي طالها الإصلاح الاقتصادي:

أ. النمو الاقتصادي ومعدل الدخل الفردي

أمضت تركيا الفترة بين ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢ في تراجع اقتصادي واضح، فازدادت الديون الخارجية ازدياداً كبيراً، وقلَّ معدل الدخل الفردي، وانتشرت ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة، كما أن ضعف الثقة الشعبية في برنامج الإصلاح

الاقتصادي الذي قُدِّم عام ٢٠٠١، وبقاء نسبة الفائدة مرتفعة، قد أعاقا أي إصلاح اقتصادي جاد[١].

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عمل على الإصلاح الاقتصادي بخُطا ثابتة من خلال برامج الإصلاح القانونية التي كان يتبناها، إذ أسهم من خلال تقليل نسبة الفائدة في فتح الطريق أمام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي دون خوف، وهو ما دفع رؤوس الأموال إلى القدوم إلى تركيا، حيث أصبح معدَّل النمو في السنة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ٦,٢٪، وأدت الاتحادات التصنيعية الفاعلة في زيادة حجم الصادرات التصنيعية، بعد أن عاشت تركيا طويلًا على تصدير المواد الخام الزراعية، لتقفز من ٣٩,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٤[٢].

ولمواجهة التضخم والعجز في الميزانية عمل الحزب على فرض قانون مالي مشدد، تمكن من خلاله من سد عجز الميزانية بشكل كبير، وتقليل التضخم بنسبة عالية، وقد أدى هذا الأمر إلى جلب رؤوس الأموال بعد حصول الاستقرار الاقتصادي في تركيا، وعاشت تركيا أفضل حالات نموها الاقتصادي منذ عام ١٩٥٠ بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧، حيث أسهم في هذا الأمر الاستثمارات ورؤوس الأموال المستوردة لفترات متوسطة وطويلة، وقد أسهم في هذا الأمر من ثم، إلى جانب الأمور التي ذكرناها أعلاه، في تقليل نسبة الدين العام من خلال القانون المالي المشدد، وهو ما أدى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد.

ويمكن تلخيص إنجازات حزب العدالة والتنمية في هذا المجال بالخطوات الآتية:

- بلغت نسبة النمو في تركيا بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ نحو ٧٪، ولم يتأثر نمو الاقتصاد التركي كثيراً بالأزمة الاقتصادية التي عاشها العالم عام ٢٠٠٨ على الرغم من تأثير الأزمة في كثير من البلدان النامية والكبيرة.

- بلغ مقدار دخل الفرد عام ٢٠١١ قرابة ١٠٤٦٩ دولاراً، بعد أن كان ٣٤٩٢ دولاراً عام ٢٠٠٢. وكان يهدف حزب العدالة والتنمية إلى الوصول إلى

---

(١) «الاقتصاد في عهد حزب العدالة والتنمية»، أنقرة: مركز سيتا، ٢٠١٠، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

١٢٨٥٩ دولاراً عام ٢٠١٥ لتصبح من ضمن الدول ذات معدل الدخل الفردي المرتفع.

● عملت تركيا على زيادة نسبة الطبقة المتوسطة التي تعد أهم طبقة في الدلالة على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، وإذا كانت هذه الطبقة قد تكونت بصورة أساسية منذ الإصلاح الاقتصادي الذي قاده تورغوت أوزال، فإنها قد اتسعت في ظل حكم العدالة والتنمية وشكلت القواعد الشعبية الأساسية له[١].

ب. استقرار الأسعار

أدت الانتخابات المتكررة خلال التسعينيات إلى إنهاك خزينة الدولة، واضطرارها إلى الاستدانة من الخارج لتغطية تكاليف الحملات الانتخابية، كما أن نسبة الفائدة المرتفعة رفعت التضخم إلى مستوى عالٍ، وانعكس ذلك بشدة على الأسعار، حيث كانت الأسعار متذبذبة دائماً وبشكلٍ كبير، بسبب خلو الساحة أمام التجار المحتكرين، وغياب أي نظام رقابي فعال.

ويمكن ذكر أهم النقاط التي أنجزها حزب العدالة والتنمية في هذا المجال في الآتي[٢]:

● خفض مستوى التضخم إلى ٩,٤٪ عام ٢٠٠٤ بعد أن كان أكثر من ٥٤٪ عام ٢٠٠١، واستطاع أن يخفف نسبة التضخم إلى ٦٪ عام ٢٠١٢ ليصبح أقل مستوى تضخم في تاريخ تركيا منذ عام ١٩٦٨.

● إزالة الأصفار الستة من الليرة التركية، وقد أزاح بهذا الأمر كثيراً من الإشكالات العملية والحسابية أمام الليرة.

● استطاع البنك المركزي رفعَ نسبة الحوالات الموجودة فيه بشكل كبير، حتى وصل هذا الرقم إلى ١٢٢,١ مليار دولار عام ٢٠١١، بعد أن كان ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠١، ثم انخفض هذا الرقم عام ٢٠١٥ إلى ٩٦ ملياراً تقريباً؛ وذلك بسبب الأحداث والتطورات الإقليمية.

---

(١) البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، ٢٠١٥.

(٢) المرجع السابق.

ج. الضمان الاجتماعي ومكافحة البطالة

بدأت مشكلة البطالة في تركيا بالظهور جدياً في بداية التسعينيات مع بداية التحول إلى الآلات في الزراعة، والتخلي عن الدور الكبير للإنسان في العملية الزراعية، وهو ما أدى إلى انتقال قسم كبير من العاملين بالزراعة إلى قطاع الصناعة، ولكن بسبب الأزمات الاقتصادية، وضعف معدل النمو، عجز القطاع الصناعي عن توظيف العدد الكبير القادم من القطاع الزراعي؛ وذلك ما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة. وبحلول عام ٢٠٠١ وحصول الأزمة الاقتصادية بلغت المعضلة ذروتها، إذ وصلت نسبة البطالة إلى ٩٪ تقريباً، واضطر عدد كبير من الشركات إلى التخلي عن العاملين فيها بسبب الأزمة. وعلى الرغم من نجاح الحزب في تقليل هذه المشكلة بشكل كبير في أوَّل حكمه من خلال جملة الإصلاحات التي أنجزها، فإن الأزمة المالية العالمية أثرت في البطالة عام ٢٠٠٨ حيث بلغت نسبتها ١٤٪ تقريباً.

ويمكننا إجمال أعمال حزب العدالة والتنمية في هذا المجال بالآتي:

- معالجة آثار هذه الظاهرة بصرف رواتب لكبار السن والأطفال والمعاقين حتى لا يتضرروا منها.

- التأمين بزيادة المصاريف الاجتماعية بشكل كبير، وتوجيهها إلى المناطق الريفية، التي يتركز فيها الفقر، حيث بلغت المصاريف الاجتماعية عام ٢٠٠٧ نحو ١٨ مليون ليرة، بعد أن كانت لا تتجاوز ١,٣ مليون ليرة عام ٢٠٠١.

- تطبيق الضمان الاجتماعي الشخصي، بحيث يمكن للشخص أن يدفع الضمان الاجتماعي ويتقاعد دون أن يكون مسجلاً بصفته موظفاً في الحكومة.

- إنشاء وزارة العائلة والشؤون الاجتماعية عام ٢٠١١ من أجل الاهتمام بشؤون العائلة وتقديم المساعدات المالية.

- التقدم خطوات في توزيع الثروة بشكل عادل، إذ لم يبق أحد عام ٢٠١٢ دخله اليومي أقل من دولار واحد في تركيا، بعد أن كانت هذه النسبة في تركيا عام ٢٠٠٢ خُمس الشعب، فقد كان المجتمع التركي بسبب التوزيع غير العادل للثروة يعيش في ثراء فاحش أو فقر مدقع.

٣. علاقة حزب العدالة والتنمية بالشركات الكبرى: التعامل مع شركة كوج نموذجاً[١]

حسب النظام الرأسمالي الذي تتبعه تركيا، كانت للشركات الكبرى مكانة كبيرة في الاقتصاد والسياسة، حيث كانت هناك شركات عملاقة مثل «كوج» و«دوغان»، اللتين تمتلكان عدداً كبيراً من الشركات في بنيتهما، وعلى الرغم من أن القسم الأكبر من هذه الشركات كان تابعاً لأطراف علمانية معادية لتوجه حزب العدالة والتنمية، فإنه لم يتعرض لها بالضغط أو التضييق، ولم يقدِّم شركات كبيرة إلى السوق، بل أبقى على هذه الشركات وعملِها بكامل قوتها.

وكما هو الحال في الشركات الكبيرة، ثمة أذرع إعلامية لها تدعمها بحيث تمثل رأيها ومصالحها، ويمكن تقديم نموذج عن تعامل حزب العدالة والتنمية مع هذه الشركات من خلال تعامله مع شركة كوج، التي كان مالكها «وهبي كوج» أغنى رجل في تركيا.

تُعد شركة كوج من أكبر الشركات التركية وأعرقها؛ إذ أُسست عام ١٩٢٦ لتكون من أولى الشركات تأسيساً في تاريخ الجمهورية، وتملك ضمن إدارتها عشرات الشركات الكبيرة؛ مثل «بنك يابي كريدي»، و«توفاش لصناعة السيارات»، وعلى الرغم من وجود أعضاء في الهيئة الإدارية للشركة لهم مواقف معادية من أردوغان وحزب العدالة والتنمية، فقد آثر الحزب عدم ممارسة ضغوط على هذه الشركات، وتشجيع نموها؛ بسبب حاجة الاقتصاد التركي إلى التوسع، ومن ثمَّ تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبيرة التي تتضمنها خطط الحكومة. وللبرهنة على نمو هذه الشركة وغيرها في حقبة حكم حزب العدالة والتنمية، فإن رأس مال الشركة بلغ في عام ٢٠١١ نحو 2.5 مليار ليرة تركية، في حين كان في عام ٢٠٠٢ نحو ٢٠٣ ملايين ليرة. وكذلك تضاعفت أصول الشركة في المدة نفسها، فبينما كانت في عام ٢٠٠٢ نحو ٦٨١ مليون ليرة، أصبحت في عام ٢٠١١ نحو ٩٨ مليار ليرة تركية. وذلك بسبب رفع الحكومة كثيراً من العقبات التي تعوق الإنتاج، وإصدار قوانين تشجيع التصدير.

---

(١) Mustafa Karaalioglu, "AK Parti ve Koc Holding," Star, 15/11/2012, at: http//:bit.ly2/duHlxe

٤. الملامح الأساسية في الإصلاح الاقتصادي

يقوم مشروع حزب العدالة والتنمية لإصلاح الاقتصاد التركي على نقاط عدة؛ أبرزها:

- فرض نظام رقابة مالي على المؤسسات الحكومية والميزانية؛ من أجل تسديد الديون المترتبة على تركيا للبنك المركزي، حيث استطاعت الحكومة تسديد الدَّين الحكومي للبنك المركزي[١].

- السياسة المالية ومحاربة التضخم: إذ استطاعت الحكومة أن تجعل معدل التضخم ما بين عامَي ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٤ نحو ٢,٤٪ فقط، بعد أن كانت هذه النسبة ٢٩,٧٪ عام ٢٠٠٢، وذلك من خلال إجراءات عديدة؛ منها رفع الأصفار من أمام الليرة التركية.

- مكافحة التهرب الضريبي والتجارة غير المسجَّلة: إذ تمكنت الحكومة من تأسيس جهاز رقابة حقيقي في هذا المجال، وفَّر لها ملايين الدولارات التي كانت تضيع من الميزانية بسبب التهرب الضريبي.

- الشركات الاقتصادية والخصخصة: اعتمدت الحكومة على الشركات الخاصة من أجل تفعيل المنافسة، وتقليل الفساد إلى الحد الأدنى، إذ استطاعت أن تجعل قيمة الشركات المباعة بالخصخصة ٥٨,٩ مليار دولار، بعد أن كان حجم حكم الشركات الخاصة على القطاع العام حتى عام ٢٠٠٢ نحو ٨,١ مليارات دولار[٢].

- تسهيل الاستثمار وإنجاز المشاريع: عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تسهيل الاستثمار داخل تركيا بالنسبة إلى الأجانب من خلال تسهيل إقامة الشركات، وسهولة المعاملات. وأدت الاتحادات الاقتصادية دوراً كبيراً في تنظيم الحركة التصنيعية والإنتاجية، وأقامت الدولة علاقات قوية ومؤثرة مع هذه الاتحادات.

---

(١) «الاقتصاد في عهد حزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) لاقتصاد تركيا ٢٠١٣»، أنقرة، مركز توسياد، ٢٠١٣، ص ٢٠.

٥. سياسة الاستثمار الخارجي

أولت حكومات حزب العدالة والتنمية الاستثمار الخارجي أهمية كبيرة، حيث نقل تركيا إلى مرتبة متقدمة في الاقتصاد الدولي، حتى أصبحت من دول مجموعة العشرين، وقد عملت هذه الحكومات على تشجيع التصدير والتجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية، وتقديم المساعدات والحوافز للعاملين في مجال التصدير، ومن أبرز الخطوات في هذا المجال[١]:

- تشريع عدد كبير من القوانين التي تخص دعم المصدِّرين خارج تركيا، حيث قدَّمت الحكومة عام ٢٠١٠ مشروع قانون ينص على دعم الشركات التي تعمل بالتصدير بقيمة ٥٠٪ من تكاليف تسويقها خارج تركيا، على ألا يتعدى الدعم المأخوذ من الحكومة التركية للشركة الواحدة خلال سنة واحدة ٢٥٠ ألف دولار.

- تقديم خدمات تدريبية مجانية في التسويق والتصدير للشركات العاملة في التصدير الخارجي.

- عمدت وزارة التجارة ابتداءً من عام ٢٠١٠ إلى تقديم خدمات الاستشارة ودراسة الجدوى في الدول الخارجية لتقديمها مجاناً للشركات التي ترغب في العمل بالتجارة في تلك الدول، وخصصت وزارة المالية ميزانية خاصة لأعمال دراسة الجدوى.

- قدَّمت الحكومة مساعدات مالية للفلاحين؛ لمساعدتهم على تصدير محاصيلهم ومنتجاتهم الزراعية إلى الخارج.

ثالثاً: الإصلاحات العسكرية والشرطية

تعد المؤسسة العسكرية لاعباً أساسياً في المعادلة السياسية التركية، ويعود هذا الأمر إلى التاريخ التركي والعثماني، إذ كان القائد السياسي والعسكري شخصاً واحداً، كما كانت هناك أهمية كبرى في المجتمع التركي للمؤسسة العسكرية؛ لكون تشكيلة القبائل التركية ترتكز على الحرب والغزو والاحتلال[٢]. وإلى جانب هذا

---

(١) «الاقتصاد في عهد حزب العدالة والتنمية»، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) هالة أكاي، مرجع سابق، ص ٢.

الأمر، فقد كانت للأهمية التي أوْلتها الدولة الكمالية للجيش، وجعله شريكاً في السياسة بطريقة ما، دورٌ في تشكيل علاقة الجيش بالسياسة في الفترة التي تلت إعلان الجمهورية.

ولذلك، عاشت تركيا فترة انقلابات عسكرية بعد الانتقال إلى طريقة الحكم الديمقراطي، حيث بدأ عصر الوصاية العسكرية بالانقلاب على رئيس الوزراء عدنان مندريس التي انتهت بإعدامه. واستمرت الانقلابات في تركيا بواقع انقلاب عسكري كل عقد من الزمان تقريباً، وعملت هذه الانقلابات على تأسيس دساتير، ومنحت للمؤسسة العسكرية صلاحيات واسعة. ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال الدستور التركي الحالي الذي يعود للحكم العسكري عام ١٩٨٢.

ومن جانب آخر، حرص الجيش التركي على الحفاظ على صورته النظيفة أمام المجتمع الدولي والشعب التركي أيضاً؛ من انسحابه من الشوارع بعد كل انقلاب، وفتح الطريق أمام العملية السياسية سريعاً. وكان للمشكلات الداخلية في تركيا، والحركات المسلحة مثل حزب العمال الكردستاني، والمنظمات اليسارية التي كانت تهاجم وتحرق المحالَّ دورٌ كبيرٌ في هيمنة الجيش على الحكومة، حيث كان الجيش يفرض نفسه بوصفه حامي الجمهورية، وأن عليه أن يحصل على مزيد من الصلاحيات من أجل استمراره في مكافحة الإرهاب.

ثم كان «الانقلاب الناعم» من قبل القوات المسلحة عام ١٩٩٧ على رئيس الوزراء نجم الدين أربكان؛ بذريعة تشجيع حكومته للصحوة الدينية المعادية لهوية الجمهورية التركية، وهو ما أجبر الحكومة على تقديم استقالتها، ثم أُغلق حزب الرفاه، واعتُقل عدد كبير من الناشطين والسياسيين.

وبعد تأسيس حزب العدالة والتنمية، قررت حكومته أن تقدِّم مسألة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ذريعةً من أجل تقليص صلاحيات الجيش، وكان مستنده الرئيسي هو تحسين وضع الحريات وحقوق الإنسان في تركيا، والوصول إلى شروط الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وقد ركز حزب العدالة والتنمية على إصلاحات أساسية عدة استطاع من خلالها إعادة الجيش إلى ثكناته ومهمته الأصلية؛ وهي مهمة حفظ البلاد من الأعداء الخارجيين، أبرزها:

- التنظيمات القانونية؛ بهدف الحد من نفوذ القوات المسلحة في المؤسسات المدنية والحكومة.
- إجراء سلسلة إصلاحات وتنظيمات قانونية تضع ميزانية القوات المسلحة تحت رقابة الحكومة، وكانت هذه الخطوة ترمي إلى رفع مستوى الشفافية داخل القوات المسلحة.
- تضييق مساحة المحاكمات العسكرية، وإنشاء القوانين من أجل جعل القضاء تحت سلطة مدنية واحدة بدلاً من توزعها على السلطتين المدنية والعسكرية.
- تضييق مجال عمل القوات المسلحة في الأمن الداخلي، وتخويل تلك الصلاحيات لمؤسسات أخرى.

١. إصلاحات حزب العدالة والتنمية ما بين ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠[(١)]

بدأت الإصلاحات تجاه تقليص دور القوات المسلحة منذ عام ٢٠٠٠؛ أي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث كانت هذه الإجراءات بمنزلة بدء تحسن العلاقات بين المؤسستين العسكرية والمدنية، وعودة الأمور إلى نصابها الطبيعي. وبقدوم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عمد إلى تغيير بعض المواد القانونية التي كانت تمنح الصلاحيات المطلقة لمجلس الأمن القومي، وقد زادت هذه التعديلات من عدد المدنيين الموجودين في مجلس الأمن القومي، وهو ما يعني أن قرارات مجلس الأمن القومي تتَّخذ بشكل مشترك بين القوات المسلحة والمدنيين، وأن هذه القرارات يكون تقييمها في مجلس الوزراء بعد أن كانت مُلزمة لمجلس الوزراء من قبل دون أن يُقَيِّمها. وتعد هذه من أهم الإصلاحات، حيث أخرجت الحكومة من الوصاية المباشرة للقوات المسلحة، وجعلت قرارات القوات المسلحة بمنزلة توجيهات غير ملزمة.

وبحلول عام ٢٠٠٣ أجرى حزب العدالة والتنمية، من خلال الأغلبية البرلمانية التي حظي بها، جملةً من التغييرات الأخرى على قانون مجلس الأمن القومي؛ إذ كلَّف مساعد رئيس الوزراء بمتابعة قرارات مجلس الأمن القومي، ونقل صلاحيات

(١) المرجع السابق، ص ٢.

التنسيق فيها إلى مساعد رئيس الوزراء أيضاً. وحملت هذه التعديلات مادة أخرى وهي انعقاد مجلس الأمن القومي مرة كل شهرين بدلاً من الانعقاد مرة في الشهر، وسمحت التعديلات بتعيين أمين عام لمجلس الأمن القومي من المدنيين، بعد أن كان ذلك المنصب خاصاً بالعسكريين. وبعد هذه الإجراءات تغيَّرت إدارة مجلس الأمن القومي إلى الإدارة القومية بعد أن كانت سرية تماماً، ومن ثم أصبحت مؤسسة علنية، مع تضييق كثير من صلاحيات الأمين العام للمجلس، وجعل المجلس أشبه بمجلس استشاري.

وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت الحكومة على هذه التغييرات، فعينت عدداً كبيراً من المدنيين في مجلس الأمن القومي، وجُدِّدت عقود ٢٠ عسكرياً متقاعداً من المجلس من أصل ٥٣ كانوا يقدمون خدمات استشارية له، وقد كانت هذه الخطوات الرمزية نقطة انطلاق لحزب العدالة والتنمية للحد من نفوذ المؤسسة العسكرية ووصايتها على الحكومة والسلطات الأخرى.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الكبيرة، فإن التدخل العسكري بقي مستمراً بطرائق أخرى غير قانونية ولا دستورية، حيث كان الجيش يحاول أن يفرض نفسه على السياسة التركية بالتهديد تارة، ومن خلال القضاء تارة أخرى.

وإلى جانب مجلس الأمن القومي، كان هناك أمر آخر يفرض وصاية الجيش على الحكومة؛ وهو وثيقة سياسة الأمن القومي، أو ما يُعرف بـ«الكتاب الأحمر»، وقد صرَّح بوجود مثل هذا الكتاب ألب أرسلان توركيش، مؤسس حزب الحركة القومية. وتعد هذه الوثيقة مجموعة من الاستراتيجيات والقواعد، التي يجري تحديثها وفق آليات معينة في أزمنة مختلفة، لتعامل الدولة والحكومة مع التهديدات الخارجية والداخلية، وقد استطاعت الحكومة إجراء أول تغييرات في هذا الكتاب بعد إصلاحات عام ٢٠٠٦.

ولكن قبل إجراء هذه التعديلات كان صوغ «الكتاب الأحمر»، وإجراء التعديلات فيه، جزءًا من أعمال القيادة العامة للقوات المسلحة وصلاحياتها فحسب، وربما كان احتكار هذه الصلاحيات إرثاً تاريخياً في الثقافة الشعبية التركية، التي كانت تعطي للقوة العسكرية والمقاتلين الصلاحيات المطلقة في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية.

وقد أدى تسريب جزء من هذا الكتاب إلى حدوث ضجة كبيرة في الأوساط

التي تُعنى بالحريات العامة وحقوق الإنسان، وخصوصاً حول الجملة التي كانت تخوّل الجيش حق التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية، أو ما يمكن أن ينتهك مبادئ الجمهورية. وبسبب هذه التسريبات، رفع «وقف حقوق الإنسان في تركيا»، و«جمعية حقوق الإنسان»، دعوى لإبطال هذا الكتاب؛ فأصدر القضاء قراراً في نهاية عام ٢٠٠٦ يرى فيه أن «الكتاب الأحمر» ليس مُلزماً للحكومة، وأن المواد المضمَّنة فيه بمنزلة توصيات لها؛ أي إنها ذات طابع استشاري فحسب.

وبالنسبة إلى الميزانية العسكرية، استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٣ أن تدخل تعديلات في مواد الدستور سمحت لها أن تضع الميزانية العسكرية تحت الرقابة والمحاسبة، وجاء في التعديل: «تتم الرقابة على ميزانية القوات المسلحة بالشكل اللازم الذي يتناسب مع حفظ الخصوصية الموضوعة في مجال الصناعات الدفاعية، ويتم قبول هذه الأمور من خلال القواعد والأصول المقترحة بواسطة القيادة العامة للقوات المسلحة والقضاء العسكري، مع تقديمها للبرلمان على أنها شأن «سرِّي» يجري تقييمه من قبل مجلس الوزراء». وهذا يعني أن نفوذ المؤسسة العسكرية ما زال قائماً، حيث اقتصر دور البرلمان ومجلس الوزراء على الموافقة على تلك الميزانية أو تقييمها، ومع ذلك فإن هذه التعديلات سمحت لحكومة الحزب بالاطلاع على الإنفاق العسكري من دون أن يكون لها يد في ضبط تلك الميزانية أو توجيهها، وعززت هذه الرقابة مكافحة الفساد، وقطعت الطريق عليه، بحيث لم تعد هناك إمكانية لاختلاس الأموال تحت ذريعة: «سرية لأسباب أمنية».

وإلى جانب ذلك، عُين مدنيون في مستشارية الصناعات الدفاعية؛ وهو ما منح فرصة للحكومة للحدِّ من هيمنة جنرالات الجيش على ملف الصناعات العسكرية، وحتى يمكننا فهم الأمر، فإن أغلبية الصناعات الدفاعية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم كانت تتم عن طريق شراكات مع دول صناعية مثل إسرائيل وألمانيا، ولم تكن هذه الصناعات تشكِّل فارقاً حقيقياً في القوات المسلحة التركية، كما أنها لم تؤدِّ إلى نشوء تصنيع أسلحة محلية تركيَّة، إلا بعض المسدسات والبنادق، وبعد تعيين مدنيين في مستشارية الصناعات الدفاعية عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على فرض موافقة مستشارية الصناعات الدفاعية في صفقات السلاح الكبيرة؛ وهو ما فرض رقابةً مدنيةً على تسليح القوات المسلحة والتخطيط لها.

وكذلك سرَّحت حكومة حزب العدالة والتنمية العسكريين العاملين في الهيئة

العليا للراديو والتلفزيون، إذ كانت القوات المسلحة تستخدم نفوذها في هذه الهيئة لإغلاق القنوات المناهضة لها، أو التي «تعادي العلمانية»، كما كانت هيمنة القوات المسلحة في مؤسسة التعليم العالي تسمح لها بتعيين أساتذة الجامعات من العلمانيين المتطرفين، وتقطع الطريق أمام محاولة الأساتذة المحافظين دينياً في الوصول إلى مناصب مؤثرة فيها[١].

ومع حصول تراجع في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥، بسبب تزايد التصريحات من قادة الجيش في المسائل الخارجة عن صلاحياتهم، وبخاصة ادعاءات الإبادة الأرمنية أو المسألة القبرصية، أو أن الحل العسكري هو الأمثل لمكافحة الإرهاب؛ التي تراجع على إثرها مستوى تحقيق تركيا لمعايير الاتحاد المتعلقة بالدولة المدنية وتحقيق الديمقراطية، أدى ذلك إلى ظهور حاجة ماسة إلى أن تتجه الحكومة التركية إلى تغيير عدد من القوانين التي كانت تمنح القوات المسلحة صلاحيات واسعة في مجال الأمن الداخلي والإرهاب، وكان على رأس تلك القوانين المراد تغييرها أن «القوات المسلحة حامية العلمانية والجمهورية في تركيا»، والتي كانت تسمح للجيش بالتدخل في أعمال الحكومة، وكذلك المادة المتعلقة بمجلس الأمن القومي، التي تنص على أن من صلاحيات المجلس تشمل مواجهة التهديدات الخارجية و«الداخلية»، فكانت ثمة أهمية أن تقتصر تلك الصلاحيات على مواجهة التهديدات الخارجية، بالإضافة إلى صلاحيات الجيش ومهماته المتعلقة بأمن السواحل والقرى البعيدة، فقد أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية أن هناك أهمية لنقل هذه الصلاحيات إلى مؤسسات مدنية من أجل إدارتها بحيث تكون قابلة للمساءلة، ولفرض مزيد من الرقابة على الميزانية العسكرية الضخمة. وقد حققت الحكومة تقدماً كبيراً عندما استطاعت ـ من خلال البرلمان ـ رفع صلاحيات الجيش في قضايا الأمن الداخلي بواسطة تقرير «شمدنلي»، الذي قدمته هيئة برلمانية في عام ٢٠٠٦ وأقره البرلمان.

ومع انتهاء عام ٢٠٠٦ وبداية عام ٢٠٠٧، شعرت المؤسسة العسكرية بالتهديد الواقع عليها، وأدرك حزب العدالة والتنمية خطورة المؤسسة العسكرية ومدى استعدادها للانقلاب عليه في أي وقت، خاصة بعد المذكرة الإلكترونية التي نشرتها

(١) ياسين آكتاي وآخرون، التحول الديمقراطي في تركيا، (تركيا: د.ت.)، ص ٣٣.

القوات المسلحة عقب إعلان ترشيح وزير الخارجية حينها عبد الله غُلْ لرئاسة الجمهورية. أفصح تدخل الجيش في انتخابات الرئاسة عن وجود شكوك بين الطرفين أدت إلى لقاء بين أردوغان ورئيس الأركان بويوك آنيت في قصر دولمه بهجة في ٧ مايو/ أيار ٢٠٠٧، ولم يعرف أحد ما الذي دار بينهما في هذا اللقاء، لكن إصرار عبد الله غُلْ على الترشح للرئاسة أثبت أن التوتر كان يتعاظم بينهما[١].

وفي ليلة انتخابات الرئاسة، أصدر الجيش إخطاراً إلكترونياً على موقعه على الإنترنت، بيَّن فيه أنه يرى أن هذه الانتخابات يصاحبها جدل حول العلمانية، وأعرب عن قلقه إزاء الوضع بصفته طرفاً غير محايد في تلك الجدالات، وأنه مدافع عن علمانية الدولة، وانتقد البيان محاولات استبدال العيد القومي الذي يجسد استقلال الدولة ووحدتها باحتفالات أخرى، واستغلال بعض الأطراف للمشاعر الدينية المقدسة لدى الأتراك، وإرغام بعض الفتيات على أداء أناشيد دينية لوقت متأخر وبملابس غير عصرية ولا تليق بأعمارهن، وكذلك الاحتفال بالمولد النبوي في المدارس وهو ما يخالف توجيهات وزارة التعليم. وأشار البيان إلى أن جزءاً مهماً من هذه النشاطات تم بعلم السلطات المدنية التي يجب عليها التدخل لوقف مثل تلك الفعاليات. وعدَّ أحداث ملاطية في أبريل/ نيسان ٢٠٠٧ ـ التي قُتل فيها مبشرون مسيحيون ـ نموذجاً للإفساد الذي تحدثه السياسة والأيديولوجيات في الخطاب الديني، وعدَّ أي شخص يعادي فلسفة أتاتورك بمنزلة عدو للجمهورية، وأن الجيش يؤكد اعتزامه الكامل على أداء واجباته إزاء هذا الأمر[٢].

وبدا واضحاً من هذا الإخطار أن البلاد كانت على شفا انقلاب عسكري جديد؛ فإما أن يتراجع حزب العدالة والتنمية عن قرار ترشيح عبد الله غُلْ ويدعم مرشحاً علمانياً بدلاً منه، أو قد يمضي الجيش في الانقلاب.

ولذلك اجتمعت الهيئة المركزية للحزب في رئاسة الوزراء مع أردوغان، وخرج إثر ذلك بولنت أرينتش، مساعد رئيس الوزراء والناطق باسم الحكومة، بتصريح قال

---

(١) Rusen Caki, "AKP-ORDU iliskileri/1," Gazete Vatan, 7/8/2008, at: http//:bit.ly2/duRSoB

(٢) انظر الإخطار الإلكتروني على موقع القوات المسلحة التركية، في: http://bit.ly/2dDM9hL

فيه إن القوات المسلحة تمثل مؤسسة تابعة لمجلس الوزراء المدني وليس العكس، وإن التصريحات التي أطلقتها تمثل موقفاً واضحاً ضد الحكومة بما لا يناسب أي أعراف ديمقراطية، وينتهك دولة القانون. وشدد على أن الحكومة لا تقبل المزايدة على إيمانها بالقيم المشار إليها في المواد الأولى من الدستور، وبوحدة الأمة التركية ومكانتها كدولة قانون علمانية ديمقراطية[١].

ومع هذا الرد الجريء لم تلجأ القوات المسلحة إلى الانقلاب العسكري، بل إلى الجهاز القضائي، وبطبيعة الحال أصدرت المحكمة الدستورية قراراً برد نتيجة الانتخابات، وإعادة الانتخابات مرة أخرى.

دخلت تركيا جو الانتخابات في وسطٍ مشحون مليء بالأخطار والتهديدات، فقد زاد الاستقطاب إلى حد كبير، كما أن أحزاب المعارضة كانت متهمة بالحياد السلبي إزاء الأحداث وترك حزب العدالة والتنمية وحيداً في مواجهة المؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من ذلك، نجح الحزب العدالة والتنمية في الانتخابات بنسبة ٤٧٪، وهي أعلى نسبة يحققها في تاريخه، وهو ما أمدَّ الحزب بثقة كبيرة كافية لاستكمال معركته في الإصلاحات.

وإلى جانب هذه التطورات، فقد كان هناك أمورٌ أخرى مهمة وخطيرة في مسألة العلاقات بين الحكومة والجيش، إذ عثرت قوات الشرطة، في أثناء تفتيشها لإحدى المناطق في إسطنبول، على وثائق تبين محاولة الجيش الانقلاب على الحكومة التركية. ومع مرور الوقت، بدأت وثائق أخرى بالظهور، وتوالت تسريبات صوتية منسوبة إلى كبار الضباط، وظهر عدد ممن اعترفوا بتدبير جنرالات الجيش محاولات انقلاب على الحكومة، وإنشاء منظمات غير مشروعة داخل المؤسسة العسكرية، وعلى إثر ذلك أصبحت القضايا التي يحاكم فيها الجيش بتهمة محاولات الانقلاب، مثل «باليوز» (المعروفة بالمطرقة)، و«أرغن أكون»، الشغل الشاغل للشعب التركي؛ فقد كشفت هذه القضايا عن وجود شبكات عملاقة داخل الجيش تعمل لحسابات مختلفة وتقوم بإزاحة غير المؤيدين لها؛ من خلال فصلهم من وظائفهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى[٢].

---

(١) هالة أكاي، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

وقد أسهمت هذه القضايا في رفع التوتر بين المؤسسة العسكرية والحكومة إلى ذروته، إذ عكست القوة التي وصلت إليها السلطة المدنية من خلال استطاعتها محاكمة العسكريين في المحاكم الدستورية والمدنية.

ويعتقد بعضهم أن جماعة «الخدمة» التابعة للداعية فتح الله غولن ـ المتهمة لاحقاً بتكوين ما يسمى «الكيان الموازي»، وبمحاولتي الانقلاب في عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٦ ـ كان لها دورٌ كبير في مساعدة حزب العدالة والتنمية على تخطِّي هذه الأزمة؛ لأن الحزب لم يكن يملك أي نفوذ حقيقي داخل مؤسسات الجيش والشرطة لإخراج مثل هذه الوثائق وتسجيل هذه التسريبات، أما الجماعة فقد كانت تغلغلت في الأجهزة الأمنية والقضائية والعسكرية، وساعدها في ذلك توجيهات فتح الله غولن التي كانت تسمح لأفرادها بالظهور بالمظهر العلماني وعدم الالتزام بالمظاهر الإيمانية ظاهرياً؛ وهو ما أتاح لهم مرونة كبيرة في هذه المؤسسات. وقد أسهمت التسريبات التي نشرت والتي نسبت لاحقاً إلى «الكيان الموازي» في إجراء محاكمات لقادة الجيش استمرت حتى عام ٢٠١٤.

انتقلت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مرحلة إصلاح الدستور للحدِّ من الوصاية العسكرية، فجاءت الإصلاحات الدستورية عام ٢٠١٠، حيث كان الحزب يأمل في محاكمة العسكريين الذين اضطلعوا بالانقلابات العسكرية في المحاكم المدنية، وذلك من أجل محاكمة المتورطين في محاولة الانقلاب عام ٢٠٠٧، ومحاكمة جنرالات الجيش الذين قادوا انقلاب عام ١٩٨٠. فقد قدم نواب من حزب العدالة والتنمية مشروع قانون من أجل محاكمة العسكريين في المحاكم المدنية، ولكن نواب حزب الحركة القومية قدَّموا عريضة طالبوا فيها بإبطال مشروع القرار، وأصروا على أن تظل محاكمة العسكريين في المحاكم العسكرية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يحوِّل مشروع التعديلات الدستورية إلى الاستفتاء الشعبي، ونجح من خلاله في إقرار الإصلاحات الدستورية، وكانت أهم إصلاحات عام ٢٠١٠ هي:

أ ـ القضاء العسكري: بعد أن نفذ حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣ إصلاحات في القضاء العسكري، وذلك بأن أعاد التغيير في المادة ١٦٠ من الدستور التركي المتعلقة برقابة الحكومة على ميزانية القضاء العسكري، عُدِّل في المادة ١٤٥ من

الدستور ليصبح مجال عمل القضاء العسكري للعسكريين العاملين في السلك العسكري في أثناء تأديتهم لوظائفهم، وأن يقتصر القضاء العسكري على الحكم عليهم في القضايا العسكرية، أما القضايا المدنية فإنه ينظر إليها في المحاكم المختصة. كذلك أزيلت عبارة: «يعمل الحاكم والمدعي العام في القضية بحسب مصلحة الجيش»، التي كانت تسوّغ للقاضي أن يقدّر أحكامه حسب مصلحة المؤسسة العسكرية. ومنحت هذه التعديلات فرصة أكبر للحكومة في محاكمة جنرالات الجيش المتهمين بارتكاب جرائم أو أعمال تمس أمن الدولة وليس لها علاقة بالجيش، ورفعت الحصانة عن الضباط المتقاعدين، وجعلتهم تحت طائلة القضاء المدني.

ب ـ مجلس الشورى العسكري[١]: عُدِّلت المواد المتعلقة بقرارات مجلس الشورى العسكري؛ فسمحت التعديلات الدستورية للذين أُخرجوا من القوات المسلحة بغير طريق التقاعد أن يرجعوا إلى القضاء من أجل الحصول على حقوقهم، وسمحت أيضاً بالرجوع إلى القضاء فيما يتعلق بالترقيات داخل القوات المسلحة والنظر في مدى نزاهتها. ورمت هذه التعديلات إلى السماح للضباط المحافظين دينيّاً بالوصول إلى مناصب حساسة داخل القوات المسلحة حسب كفاءتهم، لأن مجلس الشورى العسكري كان يعمد إلى إخراج عدد كبير من العاملين في الجيش من دون إبداء أي سبب علني، ويعتقد ـ بشكل واسع ـ أن كثيراً من قرارات الاستبعاد كانت وثيقة الصلة بتمسك الشخص أو أقاربه بالمظاهر الدينية. ولم يكن الأمر يقتصر على خسارة هؤلاء الضباط لوظائفهم داخل الجيش، وإنما كان الاستبعاد يحول بينهم وبين التحاقهم بوظائف أخرى في القطاع العام أو حتى في شركات القطاع الخاص التي تخشى نفوذ الجيش، وكانت أبواب القضاء مغلقة أمامهم في حال أرادوا إثبات براءتهم من تهمة معاداة العلمانية، لكن هذا التعديل الدستوري طوى تلك الصفحة إلى حد كبير، بغض النظر عن بقاء قرارات مجلس الشورى العسكري الأخرى خارج رقابة القضاء.

ج ـ المادة ١٥ المؤقتة: لقد كانت المادة ١٥ المؤقتة في الدستور التركي أكثر المواد إثارة للجدل؛ إذ أعطى فيها العسكريون لأنفسهم حصانة دستورية أبدية فيما يتعلق بانقلاب ١٩٨٠، ومن ثم كان تعديل المادة يحمل انتصاراً رمزيّاً لمصلحة

---

(١) المرجع السابق، ص ٨.

حزب العدالة والتنمية في جدلية العلاقات بين الحكومة والجيش، فقد سمحت التعديلات الدستورية بمحاكمة ضباط الانقلاب أمام المحاكم المدنية. وخلال الأشهر الستة التي تلت التعديلات الدستورية، رُفعت أكثر من ٨٠٠ قضية ضد منفذي الانقلاب، وهو ما دفع الحكومة إلى تشكيل لجنة لمتابعة ملفه، وعُين النائب العام أحمد دمير بمتابعته في أبريل/ نيسان ٢٠١١.

٢. الإصلاحات العسكرية بعد انتخابات ٢٠١١

بعد الانتخابات النيابية التي أجريت عام ٢٠١١ حدثت تطورات مهمة في الساحة التركية على صعيد العلاقات العسكرية والسياسية، فقد قدَّم رئيس أركان القوات المسلحة أشك كوشنير، وعدد آخر من قادة أسلحة البر والبحر والجو، استقالتهم دفعة واحدة من القوات المسلحة؛ احتجاجاً على إلقاء القبض على ضباط كبار بتهم التآمر ضد الحكومة[1].

ومع حدوث هذه الاستقالات في مرحلة حرجة، قبيل انعقاد مجلس الشورى العسكري، انقسمت الأطراف المفسرة لهذا الحدث إلى فريقين؛ فقد توقع فريق انقلاباً مرتقباً أو صراعاً أشد بين الجيش وحزب العدالة والتنمية، وقرأه فريق آخر على أنه نجاح جديد للحزب في السيطرة على الجيش، وبرهنوا على ذلك باختيار نجدت أوزال رئيساً للأركان. وفي حقيقة الأمر، فإن الفريق الأول بالغ في مخاوفه في تلك الأيام، حيث عاشت تركيا بعد هذه الحادثة هدوءاً بين الجيش والحزب، ولكنَّ محاولة انقلاب ٢٠١٦ بينت من جهة أخرى أن هذا الهدوء كان يخفي تحته تدبير خطط عسكرية للتخلص نهائياً من حزب العدالة والتنمية وحكمه، ومع إخفاقها رجحت الكفة لمصلحة الحكم المدني في تركيا.

٣. جهاز الشرطة

يعد جهاز الشرطة في تركيا جهازاً حكومياً بحتاً، أي إنه لا يحمل وصاية على الحكومة، ولا تُمنح له صلاحيات إضافية، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة كان صراعه حقيقيّاً مع القوات المسلحة وليس مع الأجهزة الأمنية الأخرى،

(١) المرجع السابق، ص ٨.

حيث كان الجيش يقف عائقاً أمام الحزب، في حين كانت الإدارة العامة للأمن العام تابعة لوزارة الداخلية وتأتمر بأمرها.

وقد عمل حزب العدالة والتنمية على تقليص صلاحيات الجيش بمنح بعض هذه الصلاحيات إلى الأجهزة الأمنية المختلفة، حيث حوَّل مناطق عدة من إدارة قوات الدرك التابعة للجيش إلى جهاز الأمن العام، وكذلك الأمر في أمن السواحل وغيرها من القطاعات.

وبعد عام ٢٠٠٧ استفادت حكومة حزب العدالة والتنمية من الأجهزة الأمنية ـ التي توغلت فيها جماعة «الخدمة» ـ كثيراً في مواجهة محاولات الانقلاب التي كان يضطلع بها ضباط الجيش، حيث عثرت أجهزة الشرطة على عدد كبير من التسريبات التي تخص تلك المحاولات، واستطاع من خلال هذه الوثائق إحباط ما يعده الحزب محاولات انقلاب عليه، وزجَّ كثيراً من ضباط الجيش في السجن. ولكن بعد انتهاء أزمة الجيش، رأى الحزب أن «الكيان الموازي» قد بسط نفوذه بشكل غير طبيعي، وحاول إطاحة الحكومة عام ٢٠١٣، وأثيرت ادعاءات بأن هذا الكيان كان يسعى لإعادة التجربة الإيرانية في تركيا.

وبعد ظهور مشكلة ما يسمى الكيان الموازي، عمل حزب العدالة والتنمية على تطهير جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى ممن ينتسبون إلى جماعة «الخدمة»، وهو ما اضطره إلى التعاون مع العسكريين وإخراج عدد كبير من الضباط الذين سُجنوا سابقاً بمساعدة هذه الجماعة نفسها.

وقد أظهرت محاولة الانقلاب لعام ٢٠١٦ مدى نجاح حزب العدالة والتنمية في التعويل على قوات الشرطة في مواجهة هذا الانقلاب وإفشاله، وكذلك في ملاحقة ما يسميه «الكيان الموازي».

الفصل الخامس

رؤية حزب العدالة والتنمية في السياسة الدولية

انطلقت الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية تجاه السياسة الدولية من منطلقات عدة؛ أولها أنها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الداخلية وضروراتها المتعلقة بالإصلاحات، وتوسيع الحريات، وتعزيز الديمقراطية، وزيادة النمو الاقتصادي. وثانيها أنها تبنَّت تغيير الوضع القائم؛ فوضع تركيا الضعيف داخلياً وخارجياً في بداية القرن الحادي والعشرين تطلب رؤى وتصورات جديدة تزيد فاعلية البلاد إقليمياً ودولياً من أجل الاستجابة للحاجات الاقتصادية المتنامية. وثالثها أن النظام الدولي شهد تغيرات جوهرية في بنيته في التسعينيات من القرن الماضي، وأن تركيا أصبحت بحاجة إلى مواكبة التغيرات من خلال إعادة تعريف مكانتها على الساحة الدولية، ومن ثم تغيير أدوارها بما يخدم «مركزيتها» الجغرافية والتاريخية.

وبذلك، قدم حزب العدالة والتنمية تصورات جديدة عن تركيا، بوصفها دولةً إقليميةً كبرى تقرر السياسات، وتؤثر في أجندة المنطقة، وتوفِّر الأمن والاستقرار؛ وهو ما تطلب انخراطها في دور نشيط وفاعل. أما دولياً، فقد تصور الحزب أن على تركيا زيادة مساهماتها وحضورها في الساحة الدولية اقتصادياً وسياسياً بحيث تسهم في صنع السياسات الدولية بدلاً من أن تتبعها فحسب. وقدم الحزب، على الصعيد العملي، سياسات جديدة تتناسب مع تلك التصورات، وقد أسهم نجاحها في العقد الأول من القرن الحالي في إعطاء مصداقية لرؤيته، ولكن مع تعرُّض بعض هذه السياسات للنقد والإخفاق، أجرى مراجعات لسياساته، فأسس اتجاهاً جديداً يروم «تجديد» السياسة الخارجية، ويقدم بدائل تلائم الأوضاع الجديدة، إلا أن هذا الاتجاه أعطى أهمية كبيرة لتوسيع نطاق السياسات لتركز أكثر على الساحة الدولية

الواسعة من خلال العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛ ربما لتعويض التكاليف التي فاقت الفوائد على الساحة الإقليمية المجاورة منذ عام ٢٠١١.

وقد جاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ لتخرج حكومة حزب العدالة والتنمية من مأزقها في السياسة الخارجية، إذ كانت قبل هذه المحاولة تمر بالوضع الأكثر صعوبة وعزلة منذ عام ٢٠٠٢؛ فقد استطاعت بعدها إعادة علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا، وتعزيزها مع إيران، رغم الخلافات الإقليمية، وصدَّقت على اتفاقها مع إسرائيل، وعززت علاقاتها مع دول الخليج، وبدأت الولايات المتحدة السعي لتأكيد تحالفها مع تركيا بعد تعزيز الأخيرة علاقاتها مع روسيا وإيران، واستطاعت استعادة المبادرة في الجوار، وبخاصة في سوريا؛ من خلال التدخل العسكري المباشر في شمالها تارة، وإشراكها في المباحثات الدولية والإقليمية لإيجاد تسوية للأزمة السورية، تارة أخرى.

يسعى هذا الفصل إلى تحليل رؤية حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي من خلال خمسة محاور، يناقش **الأول** المبادئ والمفاهيم الرئيسية التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية، والتعديلات التي طرأت عليها أخيراً، وتناقش المحاور الأربعة الباقية تطبيقات هذه الرؤية في عددٍ من المناطق والدوائر الاستراتيجية المهمة؛ فيتناول المحور **الثاني** الاتحاد الأوروبي ومسألة العضوية التركية فيه، ويحلل **الثالث** رؤية الحزب للمنطقة العربية والسياسات التركية فيها، وبخاصة تجاه مسألة الديمقراطية والموقف من «الربيع العربي»، ويناقش **الرابع** العلاقة مع إيران التي ترتبط بمصالح استراتيجية مع تركيا، وتعد منافساً على النفوذ في الوقت نفسه؛ وذلك من خلال ملفات رئيسية: سوريا، واليمن ودول الخليج العربية، والعلاقة مع العراق والأكراد. ويناقش **الخامس** نظرة حزب العدالة والتنمية للأمم المتحدة وسعيه لتعزيز دور تركيا الدولي.

أولاً: منطلقات السياسة الدولية لتركيا وتجديدها

توضح الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية أنَّ سياساته الخارجية تنطلق أساساً من ضرورات الداخل وتستهدف استقراره، وقد عمل على استخدام العلاقات والمصالح الخارجية أداةً لإجراء إصلاحات بنيوية في النظم السياسية والاقتصادية والقضائية في تركيا؛ بهدف توسيع الحريات وتعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية،

وذلك بعد أن ساد الاتجاه الأمني عقوداً طويلة؛ وهو ما أدى إلى أزمات سياسية واقتصادية.

ولا يبتعد هذا المنطلق عن مقاصد السياسة الخارجية في كثير من الدول، إذ يكون التأثير متبادلاً بين الداخل والخارج؛ فبصفة عامة «ترتبط السياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الداخلية، ويؤثر تغيُّر المؤسسات والقيادات المحلية في سياسات الدولة خارجياً، ولذلك تعد السياسة الخارجية انعكاساً ونتيجة للسياسة الداخلية، كما أنها وسيلة لبناء أو إعادة بناء الهويات»[١]. وفي هذا السياق، تنص الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية على أنه: «منذ تولينا السلطة عرَّفنا أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وهو التوازن في معادلة الحرية والأمن؛ لتكون في مصلحة حريات الفرد والمجتمع»[٢].

إن ربط السياسة الخارجية على هذا النحو بتوسيع الحريات في المجتمع داخلياً، تعني أن ثمة معضلات مزمنة في الداخل يسعى حزب العدالة والتنمية لإصلاحها من خلال استخدام بعض السياسات الخارجية؛ فقد استخدم الفاعلية الخارجية التي توفِّر فرصاً كبيرة للاقتصاد التركي شبه المنهار عندما تسلَّم السلطة، والروابط مع الاتحاد الأوروبي وتلبية معايير العضوية من أجل المضي في طريق الإصلاحات. وبقدر ما تعني هذه الإصلاحات المجتمع التركي عموماً، فإنها تمثل بالنسبة إلى الحزب أولوية قصوى؛ لأن النجاح فيها سوف يؤثر في مصيره ومستقبله بصفة مباشرة؛ إذ من شأنها أن تجنبه القيود الأمنية والدستورية التي تعوق حرية حركته، وربما تعرِّضه للحظر.

وقد بدأت عملية الإصلاحات قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١، لكنها تسارعت فور وصوله إلى السلطة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢. ومن هذه الإصلاحات تعزيز حرية الفكر والتعبير والتجمُّع،

(١) Esen Kirdis, "The Role of Foreign Policy in Constructing the Party Identity of the Turkish Justice and Development Party," Turkish Studies, vol. 16, no. 2 (2015), p. 181.

(٢) "Political Vision of AK Party 2023," at: http//:bit.ly1/FmVLUT

والتوازن بين الأعضاء المدنيين والعسكريين في مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس مدني[١]، وإلغاء التمثيل العسكري في مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، ووضع القوات المسلحة تحت الرقابة الكاملة لديوان المحاسبة، وتعزيز دور المجتمع المدني في صنع السياسة الخارجية[٢].

ولم تتوقف عملية الإصلاحات، فهناك هدفان لا يزال حزب العدالة والتنمية يسعى إلى تحقيقهما وهما: إقرار القوانين المتعلقة بما يسمى «عملية الحل» المتعلقة بالتسوية النهائية مع الأكراد في الداخل، وإقرار دستور جديد، ولكن ثمة معوقات عديدة تحول دون هذين الهدفين اللذين يطمح الحزب من خلالهما إلى تحقيق استقرار داخلي مستدام ينعكس على زيادة فاعلية السياسة الخارجية.

أما منطلقات مبادئ السياسة الخارجية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية، فتوضح رؤيته السياسية التي تنبثق من مبدأين أساسيين هما: **المبدئية المثالية، والواقعية البراغماتية**؛ إذ تنص تلك الرؤية على: «يحركنا مبدآن أساسيان: الأول أننا تبنينا سياسات مبدئية وحاسمة تقرأ التطورات الدولية والإقليمية بشكل صحيح، وتتعالى على حسابات المصالح الآنية، وترتبط بقيمنا. والثاني، قمنا عن طريق إعادة تفسير تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي بمفهوم العمق الاستراتيجي، باتباع سياسة خارجية ديناميكية، مركزها تركيا، وتظهر رؤيتنا الخاصة واستراتيجيتنا للحل، وتهدف إلى توجيه التطورات»[٣].

أما المبدأ الأول فقد جعله الحزب طريقاً لتعظيم أهمية تركيا في الساحة الدولية، إذ تؤكد الرؤية السياسية أنه: «نحن بدأنا طريقنا قبل عشر سنوات بمحبة كبيرة، ووقفنا أنفسنا على هذه الطريق بمثالية سامية، وإنَّ هذه المثالية هي تحويل تركيا إلى أحد اللاعبين المهمين لتوازن القوى العالمية، ورفعها إلى موقع دولة

(١) Meliha Benli Altunisik, "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East," Insight Turkey, vol. 10, no. 2 (2008), pp. 43-44.

(٢) Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, "Turkey and the Middle East: Frontiers of the New Geographic Imagination," Australian Journal of International affairs vol. 61, no. 4 (December 2007), pp. 474 and 477.

(٣) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

حاسمة تعمل على تأسيس السلام والاستقرار في المنطقة»[١].

وأما المبدأ الثاني، فتشير الرؤية السياسية إلى أن نظرة الحزب الدولية تستند إلى حقائق الجغرافيا، أي إلى تأثير تركيا ونفوذها في الخارج، فمنذ وصوله إلى الحكم تبنى الحزب المقولات التي تعيد تعريف موقع تركيا من دولة تابعة للأحلاف الغربية إلى دولة لها استراتيجيتها الخاصة في الإقليم وتوجهاتها المتعددة في العالم. وتنص تلك الرؤية على أنه: «هناك اليوم تركيا التي تثق بنفسها على جميع الصعد، وهي قوة إقليمية ولاعب دولي، وإنه مقدر لتركيا أن تؤدي دوراً تاريخياً ومهماً في منطقتها وفي العالم»[٢]. وقد أكد أحمد داود أوغلو، منظِّر الاستراتيجية الخارجية للحزب وتركيا، على موضع تركيا بالنسبة إلى العالم، فقال: «إنَّ الدول المركز مثل تركيا، التي تحتل موقعاً مركزياً في القارة الأم أفرو ـ أوراسيا، لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتُعرَف بها، بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد... وتحمل الدول المركز أربع سمات رئيسية مميزة: العمق الجغرافي، والاستمرارية التاريخية، والتأثير الثقافي المتبادل، والترابط الاقتصادي المتبادل»[٣].

وبناء على هذين المبدأين الأساسيين، سعى الحزب إلى تنفيذ سياساته الخارجية الإقليمية والدولية الآتية: التوازن بين الأمن والديمقراطية في الدولة من أجل تأسيس مجالٍ للتأثير في البيئة المجاورة، والأمن للجميع، وسياسة «تصفير المشاكل» مع الجيران، وتطوير العلاقات الجيدة مع المناطق المجاورة وما وراءها، والاندماج الاقتصادي، وتأسيس علاقات متعددة التوجهات مع الأطراف الدولية، والدبلوماسية المتناغمة، والحضور في المنظمات الدولية، والعيش بوحدة في ظل الثقافة المتعددة للسلام[٤].

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت والدوحة: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٦١٢ ـ ٦١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٦١٢ ـ ٦١٦؛ وانظر كذلك:

="Political Vision of AK Party 2023," op. cit.; "Synopsis of the Turkish

وقد أثمرت هذه السياسات خلال عقد من الزمن، وبخاصة سياسة تصفير المشاكل، والعلاقات الجيدة مع جميع الجيران، ودبلوماسية التوجهات المتعددة؛ فقد تطلع حزب العدالة والتنمية إلى أن يؤدي حلُّ المشاكل التاريخية والسياسية مع دول الجوار إلى تهيئة الأوضاع الملائمة لانخراط تركيا النشط في جوارها بعد عقود من الانعزال عنه، ولتقليل التهديدات الناتجة من استمرار تلك المشاكل، ولتعزيز مكانتها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية. وتطلع أيضاً إلى أن تؤدي دبلوماسية التوجهات المتعددة إلى تعزيز الارتباط مع أوروبا والمنظمات الغربية وفق هوية تركيا الغربية، والمشاركة النشطة والاندماج في العالم الإسلامي وفق الهوية الإسلامية، والتوازن في العلاقة بين جميع القوى الإقليمية والدولية، بهدف تعزيز دورها على الساحة الدولية. وعلى الرغم من أن هذه السياسات لاقت نجاحاً، فإنها أصبحت على الصعيد الإقليمي عرضة للنقد والإخفاق، وبخاصة إثر ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ وانعكاساتها السلبية على تركيا، وتحوُّل سوريا مثلاً من بوابةٍ لتركيا نحو العالم العربي إلى مصدر للتهديدات. وقد تركز النقد على أن سياسات الحزب حالمة ومثالية، وأنها أدت إلى «صفر أصدقاء» بدلاً من «صفر مشاكل»، وقد وصلت إلى ما يشبه العزلة الإقليمية بسبب برود علاقاتها، وتنافسها مع إيران، وتوتر علاقاتها مع إسرائيل وروسيا ومصر والعراق.

١. تجديد السياسة الخارجية ومرتكزاتها

شهد عام ٢٠١٤ تطوراً ملحوظاً في إعادة ترتيب أولويات السياستين الداخلية والخارجية؛ فالفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٣ حاسمة وحرجة بالنسبة إلى استراتيجية حزب العدالة والتنمية وأهدافه المتعلقة بالذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية، وقد كان المؤشر الأول على إعادة النظر في بعض السياسات هو تركيز الخطاب السياسي، بعد فوز رئيس الحزب رجب طيب أردوغان، بالرئاسة في أغسطس/ آب

= Foreign Policy," Ministry of Foreign Affairs, at:
http//:www.mfa.gov.tr/synopsis - of - the - turkish - foreign - policy.en.mfa (Accessed November 2009,15).
and "Synopsis of the Turkish Foreign Policy," at:
http//:www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa (Accessed October 2015,2).

٢٠١٤، على «البعد الإنساني» عند الحديث عن الاهتمامات الخارجية المقبلة، وبدأ يتبلور منهج خارجي يرتكز على «الدبلوماسية الإنسانية» و«الدبلوماسية الوقائية»، وفق ما سنبين في المحور الأخير في هذا الفصل. أما في القضايا الداخلية فكان التركيز على أهداف من قبيل: تحقيق المرتبة الاقتصادية العاشرة عالمياً، ومحاربة «الكيان الموازي»، وحل قضية الأكراد، وعضوية الاتحاد الأوروبي، والجمهورية الجديدة[١]. ويلاحظ أنَّ القضايا السابقة جميعها داخلية، ومن ضمن ذلك عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي التي تساعد في تسريع الإصلاحات الداخلية. ويبدو أنَّ حجم التحولات الداخلية المطلوب إنجازها في السنوات القليلة القادمة، كانت أحد أسباب التركيز على الداخل في المرحلة المقبلة، فضلاً عن أن السياسة الخارجية واجهت تحديات إقليمية، وهو ما يتطلب سياسات جديدة. ويؤكد هذا المؤشر الخطوط العامة للسياسة الخارجية المنشورة على موقع الوزارة؛ إذ تلاشى مصطلح «تصفير المشاكل»، وحل محله «سياسة خارجية إنسانية ومتأنية وهادفة ومتعددة الأبعاد»[٢].

أما المؤشر الآخر، والأكثر أهمية، فهو التنظير السياسي الجديد الذي قدمه أحمد داود أوغلو في مقالة أكاديمية في عام ٢٠١٤. وتكتسب هذه المقالة أهمية خاصة بوصفها الدراسة الرئيسية والشاملة التي تأتي بعد سنوات من تعرُّض السياسة الخارجية التركية في الجوار للتراجع، ولأن داود أوغلو هو منظِّر الرؤية الخارجية للحزب وسياسات حكوماته المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٢، فإن أهمية المقالة تكمن في تعرُّف مدى استجابة الحزب للتطورات والانتقادات، ومدى مراجعته للسياسات، ومدى الاقتناع بالسياسات التي وصفت بالمثالية، وما البدائل؟

لقد أعاد داود أوغلو تأكيد مصطلحات وسياسات حزب العدالة والتنمية

---

(١) AK Parti, "AK Party is 'epitome of Turkish people'" August 27, 2014, at: http://bit.ly/2dUEHfN; "Davutoğlu takes helm, pledges unity, harmony with presidency," Hurriyet Daily News, August 27, 2014, at: http://goo.gl/vobgyP; and "Kurdish peace bid in new government program as a first," Hurriyet Daily News, September 1, 2014, at: http://goo.gl/mjPTPT

(٢) "Synopsis of the Turkish Foreign Policy," at: http//:bit.ly2/duHNLK

الخارجية، ودافع عن أسبابها ودوافعها، لكنه تجاوز بعضها، مثل «تصفير المشاكل»، وبلور أسساً جديدة لتكون مرتكزاً لرؤية الحزب وأولوياته في المرحلة القادمة، ومنها أنها تنطلق من مفهوم «الإحياء والتجديد» (Restoration)، الذي أساسه «كرامة الإنسان»، ومرتكزاته: الديمقراطية القوية، والاقتصاد الديناميكي، والدبلوماسية النشطة.

حدَّد داود أوغلو في مراجعته هذه أساس الدبلوماسية بأنه «كرامة الإنسان»؛ إذ يقول: «طوال تاريخ الإنسانية كان السعي دائماً لدعم أمرٍ واحد؛ هو كرامة الإنسان، فلم يخفق أي نظام سياسي كان ينشد الكرامة الإنسانية، ولا نهج اقتصادي يقوم عليها، ولا يمكن لنظام دولي أن يسود وينجح إذا تجاهلها»[1]. ولا يعد هذا «التأسيس» من غير قصد أو مناسبة؛ بل يريد أن يؤكد موقف بلاده من الأحداث الإقليمية مؤخراً، كما سنبين تالياً، وأن سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية التي اعتمدت المثالية، وأساسها «كرامة الإنسان»، ليست خاطئة برأيه؛ أي إنها سوف تستمر وفق هذا الأساس.

أما مرتكزات «التجديد والإحياء» فهي: أولاً، تعزيز الديمقراطية في الداخل؛ «لأنها تعد القيمة الأكثر أهمية في العصر الحديث في تركيا، ونحن بحاجة الآن لحمايتها. وتعد الأداةُ الأكثر فاعلية لحماية هذه الديمقراطية هي دستور جديد». ثانياً، الاقتصاد الديناميكي؛ إذ «إن تعزيز الديمقراطية لن يكون ممكناً إذا لم تنعكس التنمية الاقتصادية على المجتمع من خلال العدالة في توزيع الدخل»[2]. ويؤكد هذان المرتكزان أولويات الداخل التركي في المرحلة المقبلة. أما المرتكز الثالث، وهو الدبلوماسية النشطة، فقد عدَّها «دبلوماسية مرموقة تنطوي على الهيبة والاحترام، وحين يأفل نشاطنا فسوف نُضيِّع هذه الهيبة... فالدول التي تتبنى موقفاً وتوجهاً ساكناً في ظل الأوضاع الدينامية، سوف تصبح ضحايا لهذه الدينامية النشطة. وبالمقابل، فإن المجتمعات ذات التجديد تظهر قدرة على إدارة هذه العمليات، وتقدم عالماً أفضل لبلدانها وللأجيال القادمة. وتعد تركيا بجغرافيتها، وخلفيتها التاريخية،

(١) Ahmet Davutoglu, "The Restoration of Turkey: Strong Democracy, Dynamic Economy, and Active Diplomacy," Vision Papers, no. 7 (August 2014), p. 8.

(٢) Ibid., p. 11.

والعامل الإنساني الديناميكي، من هذه الدول التي لديها القدرة على تأدية دور رئيسي في جميع هذه العمليات. وإذا أخفقت تركيا في الاحتفاظ بنشاطها فسوف تخاطر بالخروج من التاريخ وتكون ضحية له»[١]. وبهذا، فهو يردُّ على الانتقادات التي وجهت في السنوات الماضية لسياسات حزب العدالة والتنمية التي انخرطت بنشاط في الجوار الإقليمي، ويؤكد أن هذا النشاط سوف يستمر، ولكن دون أن يحددها في الجوار الإقليمي هذه المرة. كذلك أعاد تأكيد العمقين الجغرافي والتاريخي، ودافع عن مقولاته السابقة بشأنهما، لكنه أضاف بعداً جديداً أوسع لتحرك السياسة الخارجية القادمة؛ وهو البعد الإنساني بنطاقه الدولي الواسع.

ولعل داود أوغلو قد بلور دراسته المطولة هذه ليس لتحديد آفاق رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الدولية فحسب، بل للردّ منهجياً أيضاً على كل ما تعرضت لها سياسات الحزب مؤخراً من انتقادات، وبخاصة بعد الربيع العربي؛ فبعد أن عرض مرتكزات وآفاق السياسة الخارجية مستقبلاً، عاد مرة أخرى إلى الأساس الذي بدأ به دراسته، وهو «كرامة الإنسان»، فيقول: «قد نكون تعرضنا للنقد بسبب موقف سياستنا الخارجية من الربيع العربي، ولكن يجب التذكير بأن تركيا تبنت موقفها انطلاقاً من ارتكازها على الكرامة الإنسانية، وإذا كانت الكرامة الإنسانية أساساً لجميع السياسات والفكر والحياة الاجتماعية، فإن الوقوف ضد النظام في سوريا باسم الكرامة الإنسانية هو بكل تأكيد موقف مشروع بالنسبة إلى تركيا. إن تركيا اتخذت موقفاً واضحاً ومبدئياً ضد أساليب النظام السوري، الذي ستذكره الأجيال القادمة، والعالم، وهو ما نفخر به»[٢].

أخيراً، يقدم داود أوغلو البديل لحزب العدالة والتنمية على صعيد السياسة الخارجية، فيؤكد أن المصطلحات التي شدد عليها في دراسته الأخيرة مثل «التجديد» و«الديناميية» و«النشاط والفاعلية»، تتطلب كلها «من تركيا أن تكون حاضرة في الساحة الدولية»[٣] عامةً؛ وهو النطاق الجغرافي الأوسع الذي تسعى تركيا إلى جني الفوائد منه، وتعظيم المصالح فيه، لتعويض التكاليف الإقليمية الناتجة من التهديدات

(١) Ibid., pp. 3 and 18.

(٢) Ibid., p. 17.

(٣) Ibid.

والمخاطر الجديدة، وهو ما يتوضح أكثر في المحور الخامس من هذا الفصل.

٢. تجدد الانفتاح الإقليمي

عملت تركيا، منذ مايو/ أيار ٢٠١٦، باتجاه آخر في السياسة الخارجية؛ يتمثل بإصلاح علاقاتها الخارجية، والخروج من مأزق العزلة المتزايدة إقليمياً بعد التوتر الشديد مع العديد من الدول، وبعد تزايد الضغط الداخلي بسبب تفاقم عمليات حزب العمال الكردستاني، وتفجيرات تنظيم الدولة «داعش»؛ فقد بدأت حكومة رئيس الوزراء الجديد بن علي يلدرم فور تشكيلها، وبدعم من الرئيس أردوغان، بمحاولة كسر هذه العزلة من خلال تجاوز بعض السياسات السابقة، وإظهار مواقف «متغيرة» تلائم الوضع القائم.

وكان من بين أهم هذه الملفات التي جرى إحداث تغيير ملحوظ فيها: تسريع توقيع اتفاق تركي ـ إسرائيلي، وإصلاح العلاقة مع روسيا بتقديم اعتذار تركي، وكذلك الإعلان عن قرب زيارة وفد تركي إلى مصر. ولعل حكومة حزب العدالة والتنمية رأت أن إصلاح هذه الملفات سيسهم في تسريع إيجاد حل للأزمة السورية التي تعد أكبر مصدر لمشاكل تركيا حالياً، وسيخفف الضغوط الاقتصادية والسياسية داخلياً وإقليمياً. وقد فُسر هذا التغيُّر، في حينه، على أنه دليل ضعفٍ؛ بسبب انحسار النفوذ والتأثير الإقليمي، واهتزاز الأمن الداخلي.

إلا أن المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، في يوليو/ تموز ٢٠١٦، أعطت حكومة حزب العدالة والتنمية الزخم الجديد الذي تحتاجه لتسويغ إعادة النظر في سياساتها الخارجية بما يتوافق مع مصالحها وأمنها، ولذلك وجدت المسوغ لإعادة الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، بل وزيارة أردوغان إلى موسكو في ٩ أغسطس/ آب ٢٠١٦، وأتاحت لها بحث الملف السوري مع روسيا وإيران مباشرة، وتلاشت جهود الحكومة لتسويغ اتفاقها مع إسرائيل، فتم التصديق عليه، كذلك أحدثت المحاولة الانقلابية تأثيراً في العلاقات التركية مع الولايات المتحدة بعد اتهامها ضمناً برعاية المحاولة الانقلابية ومطالبتها بتسليم زعيم جماعة «الخدمة» فتح الله غولن، المقيم في الولايات المتحدة، والذي تتهمه تركيا بتدبير هذه المحاولة.

في الواقع، أدى إخفاق المحاولة الانقلابية إلى جعل وضع تركيا خارجياً أفضل من وضعها في السنوات الخمس الماضية؛ فقد أصبحت تتمتع باهتمام وتعاون

كلٌ من روسيا والولايات المتحدة في آنٍ معاً، فالأولى تعاملت مع المتغيرات بسرعة انعكست على عقد لقاء قمة غير متوقع، وأعادت الشراكة الاستراتيجية، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى معالجة موقفها المتأخر إزاء المحاولة الانقلابية، وتعمل على مزيد من التقارب؛ حفاظاً على التزامات تركيا إزاء تحالفاتها الغربية، وتقليص احتمال تمدد النفوذ الروسي في مناطق «الناتو». وكذلك تتمتع تركيا حالياً باهتمام إسرائيل، وهو ما يصب في مصلحتها من حيث عودتها لتظهر مؤثرة في قضايا الشرق الأوسط، مثل دورها في التواصل مع قطاع غزة وإمداده بالاحتياجات الضرورية بموجب الاتفاق مع إسرائيل، ومن خلال مشروعات الغاز الضخمة والواعدة في شرق المتوسط. وقد دفع مجمل هذه التطورات إيران إلى السعي إلى التقارب مجدداً مع تركيا؛ لئلا تكون محصلة علاقات تركيا المتجددة على حساب دورها ومصالحها، وبخاصة العلاقة الروسية ـ التركية.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية وعضوية الاتحاد الأوروبي

تعد مسألة حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي قضية مركزية في رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الدولية. وعلى الرغم من توجهاته المحافظة، وسياساته التي تستند إلى العمق الاستراتيجي في العالم الإسلامي، فإنه يرى أن تركيا ذات انتماءات متعددة جغرافياً وتاريخياً؛ فهي جزء من أوروبا وآسيا، وهي تتوسط قارات العالم الثلاث «الأفرو ـ أوراسية» التي تفاعلت فيها الحضارات.

ومع أن هذا المنطلق قد عُرف به حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم من خلال أدبيات وتصريحات مفكريه ومسؤوليه، فإن ثمة دوافع كثيرة تجعل من متابعة مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مصلحةً استراتيجية للحزب. وفي المقابل، يظهر الاتحاد الأوروبي رغبة في استكمال مفاوضات العضوية مع تركيا؛ انطلاقاً من مصالح ودوافع عديدة، ولكن مسيرة المفاوضات ومواقف الدول الأعضاء في الاتحاد وبعض النخب الفكرية والسياسية، أظهرت تردداً واضحاً، ووضعت عوائق كثيرة حالت دون وصول المفاوضات إلى نتيجة مرضية تتناسب مع المدة الطويلة التي استغرقتها منذ عام ١٩٩٩، ولا تظهر مؤشرات على أنها قد تصل إلى الهدف النهائي المعلن عنه، وهو العضوية الكاملة.

يناقش هذا المحور تطور عملية المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ورؤية حزب العدالة والتنمية للاتحاد الأوروبي وموقعه ضمن سياسة تركيا الخارجية، ودوافع الحزب الداخلية والخارجية ومصالحه التي تقف وراء تسريع عملية مفاوضات تركيا مع الاتحاد واستيفاء معاييره وشروطه، والعوائق التي تحول دون وصول المفاوضات إلى نتيجة مرضية لتركيا وقيادتها حتى الآن. ويتناول أيضاً دوافع الاتحاد الأوروبي ومصالحه، والشكوك المتبادلة بين الطرفين. ويناقش أيضاً مدى رغبة المواطنين الأتراك في متابعة عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومدى اتساق هذه الرغبة مع سياسة حزب العدالة والتنمية الحالية تجاه خيار العضوية الكاملة، وموقفه من الصيغ البديلة الأخرى من هذه العضوية.

١. تطور عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

وضعت اتفاقية أنقرة لعام ١٩٦٤ بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية الأساس لعلاقات الارتباط والتكامل مع أوروبا، وتأكد هذا التوجه بتوقيع برتوكول إضافي ملحق بهذه الاتفاقية في عام ١٩٧٣، لكنَّ الإنجاز الأكثر أهمية من حيث الاندماج مع الاتحاد الأوروبي كان التوقيع على الاتحاد الجمركي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، وهي خطوة عملية مهدت للقرار التاريخي الذي أقرته قمة هلسنكي لدول الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩، حيث قُبلت تركيا بوصفها دولة مرشحة لعضوية الاتحاد، ومن ثمَّ بدأت مفاوضات العضوية الكاملة. وقد أعيد تأكيد قرار قمة هلسنكي في قمة بروكسل عام ٢٠٠٤؛ إذ وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على أن تركيا تعدُّ مستوفية للمعايير السياسية، وقرر فتح مفاوضات الانضمام في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥. ولحرص تركيا على تسريع عملية الانضمام الكامل، فقد بدأت هذه المفاوضات فعلاً في هذا التاريخ.

ومنذ أن بدأت عملية المفاوضات، فُتِح ثلاثة عشر فصلاً تتضمن شروط الانضمام ومعاييره في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والمجتمعية والقضائية وغيرها، إلا أنَّ هذه المفاوضات لم تفضِ حتى الآن إلا إلى الانتهاء من فصل واحد فقط. وقد واجهت هذه المفاوضات عوائق عديدة حالت دون أن تصل إلى نتيجة مرضية؛ فقد حظر مجلس الاتحاد الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ التفاوض مع تركيا بشأن ثمانية فصول، على أساس أن تركيا لم تفِ بالتزاماتها تجاه

قبرص بناء على البروتوكول الإضافي لاتفاقية أنقرة، وأعلنت قبرص، في اجتماع المجلس في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، وبوصفها عضواً كاملاً في الاتحاد، أنها ستمنع فتح ستة فصول من المفاوضات، ونتيجة للعوائق العديدة التي وضعت في طريق المفاوضات، فقد طلبت تركيا رسمياً عدم إبطاء عملية المفاوضات التقنية لأسباب سياسية[١].

استمرت جهود تركيا للتقدم نحو العضوية على الرغم من كل العوائق التي تراها سياسية ويراها الاتحاد الأوروبي مبنية على قرارات مجلس الاتحاد، ولذا اقترحت المفوضية الأوروبية في استراتيجية توسيعها الصادرة في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ وضع «برنامج عمل إيجابي» (Positive Agenda) بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ووضعت المفوضية مجموعة واسعة من المجالات لهذا البرنامج، ضمن ثمانية فصول. وعقدت أولى جلسات البرنامج في ١٧ مايو/أيار ٢٠١٢ في أنقرة. ونتيجة لاجتماعات فريق العمل التي تمت حتى الآن، تم تأكيد أن تركيا استوفت ما مجموعه خمسة معايير في ثلاثة فصول منفصلة. كما تم إعلان «استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة المتعلقة بتركيا» في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، بهدف إنشاء قنوات اتصال جديدة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وتسريع عملية الإصلاح داخل تركيا. وفي ضوء الاتفاق الأوروبي - التركي بشأن اللاجئين، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، وافق الاتحاد على استئناف المفاوضات بشأن عملية الانضمام، وإلغاء التأشيرة الأوروبية للأتراك الراغبين في التنقل في دول الاتحاد بحلول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦[٢].

وتنشر المفوضية الأوروبية كل خريف من كل عام «تقريراً مرحلياً» (Progressive Report) يبين وجهة نظرها عن التطورات في العام السابق بشأن مدى مواءمة تركيا لمعايير الاتحاد الأوروبي، ومدى التقدم في مفاوضات الانضمام[٣]

(١) "Turkey-EU Relations," Ministry of Foreign Affairs, at: http//:bit.ly1/AOpCST

(٢) "The EU's stinking refugee deal with Turkey," Aljazeera, October 27, 2015, at: http://bit.ly/1LDhYjr

(٣) Ibid.

٢. رؤية حزب العدالة والتنمية ودوافعه لعضوية الاتحاد الأوروبي

مع أن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي بدأ قبل تأسيس حزب العدالة والتنمية، فإن وصوله إلى الحكم منذ عام ٢٠٠٢ أعطى عملية الانضمام زخماً كبيراً؛ نظراً لموقفه المرتكز على رؤية حاسمة تؤيد عملية الانضمام، وذلك لتسريع النمو الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا عام ٢٠٠١، ولاستكمال الإصلاحات الداخلية المتعلقة بالحريات والحقوق، وتقليص الدور والحضور الأمني والعسكري في المجتمع ومؤسسات الدولة، وتعزيز المجتمع المدني. وقد امتازت مسيرة حزب العدالة والتنمية تجاه المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بالاستمرارية والإصرار على عدم وقفها، على الرغم من العوائق التقنية والرسمية المعززة بقرارات مجلس الاتحاد، فما هي رؤية الحزب لعضوية الاتحاد الأوروبي؟ ولماذا تعدُّ قضية مركزية في برنامجه وسياساته؟ وما دوافعه ومصالحه فيها؟

تَعُدُّ الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، من حيث المبدأ، مشروعَ الاتحاد الأوروبي هو قيمة أوروبية مشتركة وحميدة، لأنها أحلت السلم والتعاون والديمقراطية منذ أكثر من نصف قرن محل منطق الحروب والعداوات التي سادت بين الدول والقوميات والمذاهب الدينية الأوروبية قروناً طويلة. ويرى الحزب أن مشروعَ الاتحاد الأوروبي قدم نموذجاً للعالم على نجاح التجارب القائمة على التنمية والسلم، وبهذا الصدد تنص رؤية الحزب على: «نقدر مشروع الاتحاد الأوروبي بوصفه قصة نجاح، فالاتحاد الأوروبي لا يمكن وضعه مشروعاً بعد الحروب الكبرى إلا برؤية مستقبلية كبيرة. وعند الحديث عن نماذج التنمية الاقتصادية والتنسيق والسلام في مناطق أخرى في العالم، فإن رؤية الاتحاد الأوروبي وتجربته تعد قصة نجاح كبيرة ومهمة»[١].

ولأن الاتحاد الأوروبي يمثل نموذجَ نجاحٍ بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، فإن تطبيق معايير الاتحاد من خلال تسريع عملية الانضمام إليه يخدم تركيا ويعزز ديمقراطيتها. وبهذا الصدد، عدَّ الحزب عضوية الاتحاد الأوروبي «هدفاً استراتيجياً»، وفي الوقت نفسه «وسيلةً» أيضاً لتحقيق أهداف استراتيجية داخلية أخرى. ولذلك يقول: «ضمن رؤيتنا لعام ٢٠٢٣، تعدُّ عضوية الاتحاد الأوروبي هدفنا

(١) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

الاستراتيجي... إن العضوية ليست هدفاً وحدها، بل نراها وسيلة لكي يحصل شعبنا على ما يستحقه من القيم العالمية... وإن التعديلات القضائية والقانونية، والتعديلات الأخرى الجديدة التي نفذت في إطار تشريعات الاتحاد الأوروبي عمقت الديمقراطية التركية»[١].

وبوصف العضوية الأوروبية تمثل قيمةً، وهدفاً استراتيجياً، ووسيلةً، في رؤية حزب العدالة والتنمية وبرنامج حكوماته المتتالية، فيبدو أن المصالح التي يتطلع إلى تحقيقها بهذه العضوية كبيرة ومؤثرة في مسيرته الحزبية الخاصة، وفي مسيرة تركيا الداخلية، كما يرى، وكذلك في سياساته الدولية. لذلك، من المرجح أنَّ تبني الحزب لهذا الخيار استراتيجياً له دوافع ومسوغات عديدة، منها:

أولاً، أن حزب العدالة والتنمية كان بحاجة إلى سياسة مشتركة تتفق عليها أغلب أطياف المجتمع؛ المدنية والسياسية والعسكرية؛ وقد شكّلت عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تلك القاعدة المشتركة التي تشكل نقطة وسطى يمكن جمع الأطراف حولها، وبخاصة أن نتيجتها تؤثر في الداخل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وبالفعل، فقد مَكّنت الإصلاحات التي جاءت بسبب تلك العملية منظمات المجتمع المدني من دخول السياسة، وتوسيع مجال الحياة السياسية، وتضييق المجالات التي يهيمن عليها الأمن والجيش[٢].

لقد عبَّر حزب العدالة والتنمية عن استخدام عملية الانضمام وسيلةً، وقد استخدمها فعلاً في توسيع الإصلاحات التي تفسح له حرية أوسع للعمل، وتضمن له الاستمرار في تنفيذ سياساته وطموحاته دونما خشية من التقييد أو التهديد بحله، أو حظر نشاط أعضاء فيه. وقد استطاع إقناع مؤيديه من ذوي الخلفيات الإسلامية بأن عضوية الاتحاد الأوروبي هي في مصلحتهم؛ لأن من شأن ذلك أن يقلص قيود الدولة العلمانية تجاههم؛ وكسب دعم الليبراليين الذين ينشدون تلك الإصلاحات ويرغبون في التقارب مع الغرب، فقد أظهر لهم من خلال هذه العملية أنه حزبٌ وسطٌ ينتمي للغرب كما ينتمي للشرق؛ وأما المؤسسة العسكرية فقد حاول الحزب من خلال سياسته الأوروبية إقناعها بأن هدفه الأساسي هو النمو

---

(١) Ibid.

(٢) Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, op. cit., pp. 473-475.

والإصلاح الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية وليس التجديد الإسلامي أو تهديد العلمانية[١]؛ وبالنسبة إلى المواطنين الأتراك عموماً، فقد أراد الحزب أن يعطي انطباعاً بأنه ينشد البرامج والسياسات العملية أكثر من الشعارات السياسية والحزبية، وأنه معني بحل المشاكل الداخلية التي يعانيها الجميع، فعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تضمن إنجازات ملموسة على صعيدي النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

ثانياً، تمثل عضوية الاتحاد الأوروبي رافعة مهمة للاقتصاد التركي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة بعد أزمة ٢٠٠١ التي أدت إلى انهيار أسواق المال، وخسارة البنك المركزي لقسم كبير من احتياطاته، وتدني قيمة العملة التركية إلى مستويات قياسية، وفقدِ آلاف الوظائف. وقد عبَّر أردوغان عن أمله في أن تؤدي عضوية الاتحاد إلى نتائج إيجابية للاقتصاد التركي، فقد قال: «نعتقد أن مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي سوف تؤدي دوراً مهماً في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا»[٢]؛ ذلك أن استمرار المفاوضات بحد ذاته يطمئن المستثمرين ويمنحهم ثقة في الاقتصاد التركي.

ثالثاً، يذهب بعضهم إلى أن حزب العدالة والتنمية لجأ إلى الاتحاد الأوروبي وأشاد بعملية التكامل بوصفها أفضل نموذج متوافر للاندماج يمكن محاكاته، من أجل تسهيل اندماج تركيا في دول الشرق الأوسط، وتسهيل عملية التكامل الاقتصادي والسياسي التي تنشدها فيه[٣]، من خلال شراكاتها الاستراتيجية. ويرى آخرون أيضاً أن الحزب أراد تحسين وضع تركيا بين جيرانها العرب، وعدِّها شريكاً وليست «أداة» للمصالح الغربية؛ لأنها جزء من الاتحاد الأوروبي في ضوء مفاوضات العضوية[٤]. ويذهب هؤلاء لتأكيد ذلك إلى التذكير بأن حزب العدالة والتنمية طالما

---

(١) Esen Kirdis, op. cit., pp. 182-183.

(٢) Defne Günay and Kaan Renda, "Usages of Europe in Turkish Foreign Policy towards the Middle East," Journal of Balkan and Near Eastern Studies, vol. 16, no. 1 (2015), p. 51.

(٣) Ibid., p. 51.

(٤) Dietrich Jung, "Turkey and the Arab World: Historical Narratives and New Political Realities," Mediterranean Politics, vol. 10, no. 1 (March 2005), p. 13.

أكد للاتحاد الأوروبي أن تركيا لديها روابط ومصالح مع النخب السياسية ودول الشرق الأوسط، وأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي له فوائد كثيرة؛ لأن الاتحاد سوف يصبح مترابطاً مع المنطقة بواسطة تركيا[١]. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ العديد من الأوروبيين على نحو متزايد أنَّ تركيا في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية تتصرف بوصفها دولة أوروبية في الشرق الأوسط أكثر منها دولة شرق أوسطية في أوروبا. فكما أسهم الاتحاد الأوروبي في السلام والاستقرار في أوروبا الوسطى والشرقية من خلال عملية توسيعه، تحاول تركيا المساهمة في الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط؛ من خلال المساعدة في إشاعة المعايير الأوروبية للعلاقات الدولية في المنطقة. لذا، يبدو أنَّ تركيا، ومعظم أعضاء الاتحاد الأوروبي، يتشاركون مصالح متقاربة بشأن بعض القضايا المهمة في الشرق الأوسط[٢].

٣. مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه حزب العدالة والتنمية وعضوية تركيا

ثمة وجهات نظر مختلفة ومتعددة في أوروبا تجاه عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية، ذي الجذور الإسلامية، الذي اتخذ مبادرات كثيرة لإعادة توجيه تركيا وانخراطها في العالم الإسلامي بعد عقود طويلة من سيادة الاتجاه التغريبي ثقافياً وسياسياً، وكذلك في ظل رؤية الحزب أن عضوية الاتحاد الأوروبي هدف استراتيجي.

ثمة آراء في أوروبا تعد عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي رسالة سلام بين الحضارات[٣]؛ إذ قال روبرت بولينز، رئيس لجنة الشؤون الخارجية السابق في البرلمان الألماني، إنَّ العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي ستكون نموذجاً للعالم الذي لا يزال الجدل فيه محتدماً حول صدام الثقافات، «فإذا انضمت تركيا للاتحاد الأوروبي، فإنَّ نموذج السلام الأوروبي سيكون أيضاً نموذجاً في مواجهة نزاعات القرن الحادي والعشرين؛ لأنه سيكون تحدياً للتغلب على التوترات المتنامية بين الدول ذات الأغلبية السكانية المسلمة والغرب. والرسالة هي أنَّ أوروبا لا تريد

---

(١) Defne Günay and Kaan Renda, op. cit., pp. 54 and 59.

(٢) Tarik Oguzlu, "Soft Power in Turkish Foreign Policy," Australian Journal of International Affairs, vol. 61, no. 1 (2007), p. 91.

(٣) Ibid.

صداماً للثقافات؛ لأننا قادرون على إدماج دول مثل تركيا»[١]. ويفيد هذا الرأي أنَّ ارتباط تركيا في ظل حزب العدالة التنمية بتعاون استراتيجي مع الغرب، يبعث برسالة إلى البلدان العربية والإسلامية، وحتى إلى حركات الإسلام السياسي، بأنَّ الغرب يمكن أن يكون صديقاً وليس عدواً.

وبالمقابل، تمثل تركيا بالنسبة إلى أوروبا أيضاً، العديد من الهواجس؛ فثمة آراء أوروبية تعبِّر عن شكوكها بشأن مدى توافق العضوية التركية مع أوروبا بسبب هوية سكانها المسلمين وعددهم الكبير، مع إمكانية تدفق أعداد كبيرة منهم كعمالة مهاجرة إلى أوروبا. وتشعر دول الاتحاد الأوروبي بالقلق من التأثير الاقتصادي والسياسي التركي في أوروبا ذاتها، كما تخشى من انتقال المشكلات الاستراتيجية الناشئة على الحدود التركية مع الدول المجاورة غير المستقرة مثل إيران والعراق وسوريا والقوقاز إلى داخلها[٢]. لقد تفاقم العديد من هذه المخاوف في بيئة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكذلك بعد ثورات الربيع العربي وأزمتي العراق وسوريا؛ إذ بدا الاتحاد الأوروبي أنه معرَّض أكثر للتهديدات القادمة من المنطقة التي تقع في الجوار التركي، وتخشى أوروبا أيضاً من مسألة مهمة أخرى تتعلق بمدى اندماج مسلمي تركيا في الثقافة الأوروبية، وبخاصة في ظل تجربتها مع المسلمين داخل أوروبا الذين لم تستطع إدماج أو استيعاب كثيرٍ منهم في ثقافتها.

كما يشوب علاقة تركيا بأوروبا التوتر بين مدة وأخرى، فبعد الأزمة مع فرنسا في عهد الرئيس السابق نيكولا ساركوزي إثر اعتراف البرلمان الفرنسي عام ٢٠١١ بمذابح الأرمن عام ١٩١٥[٣]، اعترف البرلمان الألماني بهذه المذابح أيضاً في يونيو/ حزيران ٢٠١٦. ومن ناحية أخرى، لا تزال قضية قبرص تمثل عقبة حقيقية في طريق المفاوضات الأوروبية ـ التركية؛ فقد أدى قبول قبرص اليونانية عضواً في الاتحاد إلى فقدان اهتمام الأخيرة بحل تفاوضي مع تركيا؛ لأن المشكلة تحولت

(١) "Turkey's Entry into EU will Present Model against Clash of Cultures," Today's Zaman, July 5, 2010, at: http://bit.ly/1G9T0Jh

(٢) Graham E. Fuller, "Turkey's Strategic Model: Myths and Realities," The Washington Quarterly, vol. 27, no. 3 (2004), pp. 57-58.

(٣) "Nicolas Sarkozy orders new Armenian genocide law," The Telegraph, February 28, 2012, at: http://bit.ly/1VXdewX

تدريجياً إلى مشكلة تركية أكثر مما هي مشكلة تعني القبارصة اليونانيين الذين أصبحوا يتمتعون بمزايا العضوية في الاتحاد الأوروبي، ولديهم حق النقض تجاه محاولة تركيا الانضمام للاتحاد[١].

وبقدر ما أظهرت أزمة تدفق اللاجئين على أوروبا بأعداد كبيرة في صيف ٢٠١٥ أهمية دور تركيا في القضايا التي تتعلق بالاتحاد الأوروبي، وضرورة الحوار والتنسيق معها، وعدم إمكانية تجاهلها، وتجلى ذلك في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن قضية اللاجئين[٢]، فإنها عمَّقت من جهة أخرى المخاوف الأوروبية تجاه الأخطار التي قد تأتي من تركيا أو جوارها، حيث انعكست هذه الأزمة مباشرة على العلاقات الداخلية بين دول الاتحاد، وخلقت انقسامات بينها، وعرَّضت مسألة حرية التنقل في الاتحاد للخطر.

٤. الشكوك المتزايدة

في الواقع، لا تخلو مسيرة مفاوضات العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي من العوائق والعقبات الناجمة أحياناً عن عدم توافر رغبة حقيقية من الطرفين في إتمام العملية التفاوضية وبلوغها نهايتها؛ فالطرفان يدركان تماماً أن لكل منهما رؤية ضمنية ومواقف متأصلة بعضهما تجاه بعض، وأن المصالح والدوافع الذاتية البراغماتية هي التي تحرك هذه العملية. إنّ الطرفين لهما مصلحة في استمرار التفاوض وعدم الوصول إلى طريق مسدودة تماماً، ولكن الطرفين أيضاً لديهما أسباب كافية تجعلهما على يقين بأن هذه العضوية غير ممكنة التحقق بسبب الاختلافات التاريخية والثقافية والدينية، وربما الاقتصادية أيضاً التي ترى أن وضع تركيا خارج الاتحاد مع علاقات مميزة معها أفضل من وجودها كمنافس اقتصادي داخل الاتحاد، في حين أضحت

---

(١) Karabekir Akkoyunlu, Kalypso Nicolaïdis and Kerem Öktem, The Western Condition: Turkey, the US and the EU in the New Middle East (Oxford: South East European Studies at Oxford, 2013), p. 24.

(٢) يقدم الاتحاد الأوروبي بموجب هذا الاتفاق ٣,٣ مليارات دولار لتركيا مقابل التزامها بمنع اللاجئين من التدفق على بلدان الاتحاد، وتحسين أوضاعهم المعيشية على أراضيها، وقبول عودة الذين لا تتوافر فيهم شروط اللجوء إليها، فضلاً عما ذكرنا آنفاً من الموافقة على استئناف المفاوضات معها بشأن عملية الانضمام إليه، والتفاوض بشأن إلغاء التأشيرة الأوروبية للأتراك الراغبين في التنقل في دول الاتحاد.

تركيا ترى براهين على أن التكاليف الاقتصادية داخل الاتحاد ربما تفوق الفوائد، في ظل إفلاس أو عجز بعض دوله، وتحمل دول أخرى أعباء كبيرة خارج نطاقها الوطني.

وفي هذا السياق، يبدو أن هناك قلقاً متزايداً داخل أوروبا تجاه رغبة تركيا المتناقصة في عضوية الاتحاد الأوروبي؛ فرداً على زيارة أردوغان إلى برلين، التي ذكر فيها أن الاتحاد الأوروبي أمامه حتى عام ٢٠٢٣ لمنح تركيا العضوية الكاملة، قالت الصحيفة الألمانية المحافظة داي فيله Die Welt: «في أوروبا التي تمر بأزمة حادة، تعد مسألة انضمام تركيا ذات أهمية ثانوية، وبخاصة بعد إدراك الأخطاء المؤلمة لضم بلدان هامشية أخرى». أما ألان لامسوار (Alain Lamassoure)، وهو من المتحمسين لمسيرة الاتحاد الأوروبي لكنه معارض لعضوية تركيا، فقد قال: «الجدل حول حدود الاتحاد قد انتهت أخيراً، لذا فلا الأتراك ولا الأوروبيون يريدون أن يكونوا مرتبطين بعضهم ببعض»[١].

لقد تزايد هذا الشعور الأوروبي لأسباب أخرى متعلقة بردود الفعل الشعبية المتزايدة في أوروبا ضد توسع الاتحاد الأوروبي، وارتفاع كراهية الأجانب ومعاداة الإسلام، فضلاً عن الشعور بالإحباط تجاه تركيا مع تزايد الاعتقاد لدى الأتراك بأنهم سيكونون بحال أفضل من دون عضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك مع تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا. كذلك يأخذ الأوروبيون مثلاً على أردوغان إهماله لذكر الاتحاد الأوروبي، بل والغمز من قناته، في خطاب مطول له عام ٢٠١٢، تحدث فيه عن قيادة تركيا للشرق الأوسط، ولم يذكر أوروبا مطلقاً إلا من ناحية أزمتها الاقتصادية التي استطاعت تركيا أن تنجو منها[٢].

ويبين استطلاع «اتجاهات عبر الأطلسي» (Transatlantic Trends) لعام ٢٠١٤، انخفاض نسبة تأييد الأوروبيين لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي؛ ففي ألمانيا انخفضت النسبة إلى ٢٣٪ بعد أن كانت ٤٦٪ في استطلاع عام ٢٠١٣. ولعل أحد أسباب تراجع اهتمام الأوروبيين بتركيا، هو تأثير موقف الأخيرة تجاه روسيا بشأن أوكرانيا والعقوبات على روسيا، وعدم اتساقه مع مواقف الأوروبيين

(١) Ibid., pp. 62-63.

(٢) Ibid., pp. 61-62.

ومخاوفهم[١]، فضلاً عن تفاقم مشاكل الجوار التركي، وتزايد خشية الأوروبيين من انتقال التهديدات إليهم. وقد زادت تفجيرات وعمليات «داعش» في فرنسا وألمانيا وبلجيكا وغيرها، وبخاصة بعد استقبال مئات الآلاف من اللاجئين منذ عام ٢٠١٥، تلك الخشية من الأجانب، وبخاصة من المسلمين داخل أوروبا.

أما تركيا، فقد شعرت خلال الفترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣، بأنها متفوقة على كثير من الدول الأوروبية اقتصادياً، وراج اعتقادٌ بأن أوروبا بحاجة إلى تركيا أكثر من حاجة تركيا إلى أوروبا، وقد عززت أزمة الديون الأوروبية اعتقاد الأتراك هذا؛ فقد أصبحت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا وإسبانيا وقبرص، ابتداءً من أواخر عام ٢٠٠٩، غير قادرة على سداد أو إعادة تمويل الدين الحكومي، أو غير قادرة على إنقاذ البنوك الوطنية التي أفرطت كثيراً في الإقراض ولم تستطع تحصيل ديونها بسبب الأزمة، إلا عن طريق أطرافٍ ثالثة مثل الدول القوية في الاتحاد كألمانيا وفرنسا، أو البنك المركزي الأوروبي، أو صندوق النقد الدولي. وقد نتجت الأزمة بسبب التسهيلات والشروط الميسرة جداً للإقراض بين عامَي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨، وارتفاع مخاطر الاستثمارات[٢]، وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، وانهيار كثير من البنوك العالمية، وفشل كثير من الاستثمارات.

ولا تزال اليونان أبرز شاهد على حجم الأزمة؛ فإذا كانت العديد من الدول الأوروبية استطاعت تجاوز خطر الإفلاس التام، فإن اليونان تعاني الإفلاس على الرغم من خطط الإنقاذ والمساعدات الكبيرة التي وصلت إلى ٢٦٤ مليار دولار، والتي وفرتها لها دول الاتحاد والمؤسسات المالية الدولية منذ بداية الأزمة، وقد اضطر الاتحاد إلى تقديم هذه القروض من أجل تفادي تفككه. وعلى الرغم من خطط الإنقاذ المتتالية، فقد تزايد انكماش الاقتصاد اليوناني بأكثر من الربع في

---

(١) Diba Nigar Göksel, "Turkey's Turn toward the EU: Superficial or Real?" Analysis, German Marshall Fund (September 12, 2014), p. 1, at: http://bit.ly/1MI9fi2

(٢) "Greece's Debt Crisis Explained," The New York Times, September 21, 2015, at: http//:nyti.ms1/FTt39z

خمس سنوات، وزادت البطالة على ٢٥٪ بسبب توجه هذه الخطط في أغلبيتها إلى سداد الديون الدولية وفوائدها أكثر من تفعيل وتنشيط الاقتصاد اليوناني نفسه[١].

لقد أسهمت أزمة الديون الأوروبية، وبخاصة أزمة اليونان، في تصاعد الأصوات التي تدعو إلى طرد الأعضاء الذين يشكلون عبئاً قد يؤثر في إفشال مسيرة الاتحاد، وذلك بعد أن كان التوسيع وضم الأعضاء الجدد هو السائد طوال العقود الماضية. ومع أن تركيا تعد من الدول القوية اقتصادياً، فإن تلك الرغبة الأوروبية في عدم ضمِّ أعضاء جدد، والخشية من التأثير السياسي التركي في القرارات الأوروبية بفعل ثقلها الاقتصادي، يعززان شكوك الأوروبيين تجاهها.

٥. حزب العدالة والتنمية وخيار العضوية الكاملة

على الرغم من إدراك حزب العدالة والتنمية أنَّ ثمة شكوكاً في إمكانية حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، فقد أكد مرة أخرى بعد انتخاب زعيمه رجب طيب أردوغان، رئيساً، في أغسطس/ آب ٢٠١٤، أن هذه العضوية تعد هدفاً استراتيجياً للمرحلة المقبلة؛ فقد أكد أردوغان أن «مسيرة تركيا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي حاسمة من الآن فصاعداً»[٢]. وأوضح فولكان بوزقير، وزير شؤون الاتحاد الأوروبي في الحكومة التي تلت انتخابات الرئاسة، الذي كان الممثل الدائم لتركيا لدى الاتحاد الأوروبي، أن «عضوية الاتحاد هدف استراتيجي بالنسبة إلى تركيا، وأن مرحلة العضوية مهمة جداً لبلادنا لجهة بلوغها مستويات متقدمة من الازدهار، ووصولها إلى معايير أكثر تقدماً»[٣]. وكان تعيين مولود جاويش أوغلو وزيراً للخارجية في تلك الحكومة تعبيراً عن إصرارها على إعطاء عملية الانضمام زخماً إضافياً جديداً؛ إذ تركزت خبرته أساساً في الاتحاد الأوروبي بوصفه وزيراً سابقاً لشؤون الاتحاد الأوروبي، ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بين ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢، ورئيس المفاوضين الأتراك مع الاتحاد الأوروبي بشأن عضوية تركيا بين عامَي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤.

---

(١) Ibid.

(٢) Diba Nigar Göksel, op. cit., p. 1.

(٣) وكالة الأناضول للأنباء، ٢٩ أغسطس/آب ٢٠١٤، انظر:
http://www.aa.com.tr/ar/news/380938

وبهذا، فقد ركزت الحكومات التركية بعد انتخابات الرئاسة الأخيرة على أولوية مفاوضات العضوية الأوروبية وتطبيق معاييرها، بوصفها تخدم ملفات داخلية وخارجية في آنٍ معاً، وبما يساعد في تحقيق استراتيجية حزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣.

وقد توافق توجه حزب العدالة والتنمية هذا، مع تزايد التأييد الشعبي التركي لدعم الانضمام للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤؛ إذ للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، تجاوزت هذه النسبة عتبة النصف، فقد قال ٥٣٪ من الأتراك إن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أمر جيد، وذلك بحسب مسح «اتجاهات عبر الأطلسي»، المذكور آنفاً. ويبدو أن هناك أسباباً عديدة لهذا التوجه، منها: إدراك حزب العدالة والتنمية أن المنطقة المجاورة تشهد صراعات متزايدة، وأن هذه الصراعات بدأت تؤثر جوهرياً في تركيا لدرجة احتمال عدم قدرة قيادة الحزب على الوفاء بوعوده المتعلقة باستراتيجية عام ٢٠٢٣، وعلى رأسها المرتبة الاقتصادية العاشرة على مستوى العالم. وقد يتطلب ذلك، أولاً، زيادة التنسيق مع الاتحاد الأوروبي لتعويض ما يمكن أن تخسره تركيا من مصالح في جوارها أو بسبب استنزافها داخلياً نتيجة الاضطرابات في جنوب شرقي البلاد. ويتطلب ذلك، ثانياً، إعادة تأكيد الروابط الأمنية مع أوروبا والولايات المتحدة بسبب التحديات التي تتعرض لها تركيا؛ فلأول مرة يُظهر الاستطلاع أن المواطنين الأتراك - من بين جميع الدول الغربية التي شملها الاستطلاع - قد وضعوا تهديد الإرهاب في قمة القضايا المهمة في تركيا؛ فقد عبَّر ٢٤٪ منهم عن ذلك، في حين جاءت الدولة التالية في الاستطلاع الولايات المتحدة، ولكن بفارق كبير، حيث لم تتجاوز النسبة ٤٪ فقط، وكذلك تزايدت نسبة الذين يفضلون أن تعمل تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي في الشؤون العالمية إلى ٢٨٪، مقارنة مع نسبة ٢٢٪ في السنوات الخمس السابقة[1]. ويظل تعزيز الديمقراطية عاملاً مهماً في استمرار رغبة الأتراك في عضوية الاتحاد، فمعاييره تمنحهم ثقة بضمان تقييد السلطة التنفيذية في المستقبل، واستقلال القضاء، والشفافية في الإنفاق الحكومي، وحرية التعبير.

وعلى الرغم من أهمية المؤشرات التي تذهب إلى تزايد رغبة الأتراك مؤخراً

(١) Diba Nigar Göksel, op. cit., p. 1.

في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هذه المؤشرات تدل من جهة أخرى على أن التأييد عموماً يبقى دون المستوى الذي يمكن أن نقول فيه إن الأتراك راغبون بجدية في عضوية الاتحاد، فقد كانت نسبة تأييد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥؛ أي قبل عشر سنوات، ٦٨٪[١]، ومن ثم فنسبة ٥٣٪ المؤيدة للانضمام في عام ٢٠١٤، يمكن أن تعدَّ مؤشراً أيضاً على أنَّ نحو نصف الشعب التركي غير راغب في هذه العضوية، وهذه نسبة كبيرة في شأن مصيري وتاريخي مثل مسألة الاندماج الكلي في أوروبا. ثم إن ارتفاع نسبة الذين يفضلون أن تعمل تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي في الشؤون العالمية إلى ٢٨٪، تعدُّ نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنسبة الغالبة للذين يفضلون أن تعمل تركيا وحدها على الساحة الدولية.

ويبدو أن ثمة «رغبات» و«شكوكاً» متبادلة تركية وأوروبية إزاء مسألة العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، ولعل ذلك يبدو مسوَّغاً أيضاً بسبب «مصيرية» و«تاريخية» هذه الخطوة التي يمكن لإنجازها أن يتجاوز قروناً طويلة من الإدراك السلبي والصور النمطية المتبادلة. وفي الوقت نفسه، يعد عدم إنجازها دليلاً جديداً على أن الطرفين ما زالا يدركان الاختلافات الكبيرة بينهما على الصعد الثقافية والدينية والجغرافية على وجه التحديد؛ لأن هناك دولاً أوروبية عديدة في شرقي أوروبا وجنوبيها تمت عملية إدماجها وإكسابها العضوية الكاملة بسرعة كبيرة قياساً بالحالة التركية، على الرغم من المشاكل الاقتصادية والسياسية العديدة التي تعانيها.

وبناء عليه، فإن الاتحاد الأوروبي قد يتطلع إلى تهيئة تركيا لقبول أحد أشكال التعاون والترابط الأخرى معها بدلاً من العضوية الكاملة، وذلك للخروج من هذه «المعضلة» التي لا يستطيع إتمامها ولا التراجع عنها تماماً. ومن هذه الأشكال والصيغ تعزيز «العلاقات الثنائية» بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بحيث تعطى الأخيرة أفضلية بحكم موقعها وقربها وأهميتها لأوروبا، وكذلك للكفّ عن مطالبتها بالعضوية الكاملة. وبناءً عليه، يمكن أن يبحث الاتحاد الأوروبي في قضايا التعاون بصورة

---

(١) Jacob Poushter, "Deep Divisions in Turkey as Election Nears But Turks Share Negative Views of Foreign Powers," Pew Research Center, October 15, 2015, p. 8, at: http://pewrsr.ch/1k41M1a

منفصلة، مثل: الإرهاب، والحدود، والمنطقة التجارية الحرة، والانتقال الحر لمواطني الطرفين... إلخ.

أما حزب العدالة والتنمية فهو يدرك أن العوائق التي توضع في طريق المفاوضات هدفها الوصول إلى هذه الصيغة، أو أي صيغة أخرى قريبة، ولذلك عدَّ أن خياره الوحيد هو العضوية الكاملة فقط، ورفض أي صيغ أخرى للعضوية، ومن أجل عدِّ هذا القرار مركزياً ومرتبطاً بتصورات الحزب وقراراته التي لا يحيد عنها، فقد ضمَّنها في رؤيته السياسية، وعدَّ الحزب أيضاً أن معايير الاتحاد أضحت هي معايير أنقرة؛ أي إن الحزب ملتزم بهذه المعايير مهما وضعت أمامه العوائق، وقد نصت هذه الرؤية حرفياً على: «رغم جميع العوائق التي ظهرت أمامنا، فإننا قمنا بتعريف معايير كوبنهاجن الضرورية على أنها معايير أنقرة، لنمضي بهذا الشكل في طريقنا... وإن العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي هي هدف استراتيجي لحزب العدالة والتنمية. وليس من الممكن القبول بأي اقتراح، أو أي معادلة، وأي بديل غير العضوية التامة. وإن إرادة العضوية التامة التي قررناها في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤ مستمرة اليوم على الرغم من العوائق والتأخير النابع من الاتحاد الأوروبي»[١].

وبوصف الحكومات التركية قد شكلها حزب العدالة والتنمية وحده منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، فقد تبنت هذه الحكومات رؤيته لعضوية الاتحاد الأوروبي تماماً، ورأت أن تركيا هي قيمة حيوية مضافة للاتحاد، فقد نصت الرؤية الخارجية الرسمية المنشورة على موقع وزارة الخارجية على: «تشكل تركيا قيمة حقيقية للاتحاد الأوروبي؛ فبفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة، وسكانها المتعلمين والفاعلين، وسياستها الخارجية الفاعلة ومتعددة الأبعاد، فإن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي يحقق قيمةً مضافة للاتحاد وليس عبئاً عليه»[٢].

وسواء عدَّ حزب العدالة والتنمية عضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة هدفاً استراتيجياً أو وسيلةً لتحقيق أهداف أخرى، فإن رؤيته تؤكد استمرار محاولاته وبذل جهوده لإتمام هذه العضوية، ويبدو أن رؤيته في مشروع الاتحاد الأوروبي «قيمة»

(١) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

(٢) "Turkey-EU Relations," op. cit.

للتعاون، ومكتسباً يستحق الاندماج فيه، هو ضمانة للحزب لتأكيد مسيرة تركيا الحالية، وتوسيع الديمقراطية، ومنع العودة للسياسة الأمنية أو تقييد الحريات؛ وهي الأجواء التي تسمح له بالعمل بحرية، سواء أكان في الحكم أم في المعارضة.

ثالثاً: حزب العدالة والتنمية والمنطقة العربية

أحدثت رؤية حزب العدالة والتنمية وسياساته تجاه المنطقة العربية ومجتمعاتها تحولاً في تصورات تركيا التقليدية وسياساتها، ومنهج تعاملها مع المنطقة. فبدلاً من الصور النمطية السلبية التي سادت الإدراك التركي عن الجوار العربي منذ تأسيس الجمهورية، والتي أسهمت في سياسة العزلة التقليدية، قدم حزب العدالة والتنمية رؤية مغايرة عن المنطقة العربية بوصفها ترتبط مع تركيا بروابط ثقافية ودينية، وتشترك معها بتاريخ ومصير مشترك، وتجاورها جغرافياً؛ ما يفرض التفاعل معها وحل المشكلات بدلاً من تجنبها. وقد شكلت هذه الأرضية التاريخية والجغرافية، فضلاً عن المصالح الاقتصادية الوافرة، أساس الرؤية السياسية للدور التركي في المنطقة في ظل حكومات الحزب. وانطلاقاً من ذلك، حاولت هذه الحكومات تحقيق إنجازات جديدة من خلال زيادة التأثير والنفوذ التركي في المنطقة، وتقديم نموذج للديمقراطية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والتبادل التجاري والاستثمارات. وفي الوقت نفسه، واجهت سياساتها وتوجهاتها تحديات كبيرة في المنطقة العربية، جاء أغلبها انعكاساً لثورات الربيع العربي وتطوراتها، وظهور تهديدات جديدة غير تقليدية.

يتناول هذا المحور التحول الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية في التصورات والسياسات التركية التقليدية السابقة تجاه المنطقة العربية وشعوبها، ورؤيته وتصوراته لهذه المنطقة، وطبيعة العلاقة مع دولها، وطموحاته فيها، والإنجازات التي سعى إلى تحقيقها، والتحديات والعوائق التي يواجهها.

١. الصور النمطية قبل حقبة حزب العدالة والتنمية

عانت تركيا منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ سيطرة الهاجس الأمني على سياساتها الداخلية والخارجية، بسبب إرث الدولة العثمانية الثقيل بعد الحرب العالمية الأولى، وحرب الاستقلال، وهاجس الحفاظ على وجود الدولة. وقد سادت

صور نمطية سلبية بين العرب والأتراك خلال هذه المرحلة، ولم تسهم معظم الحكومات المتعاقبة التي تلت تأسيس الجمهورية في إزالتها؛ وهو ما عمَّق عامل عدم الثقة المتبادل. وقد ارتكزت الصور النمطية على تصور أساسي للعرب بوصفهم «خائنين»؛ لأنهم «طعنوا الدولة العثمانية في الظهر» عندما كانت تقترب من نهايتها. وقد عززت «المبادئ الجمهورية والقومية والعلمانية للدولة التركية الجديدة سياسة الابتعاد عن الشرق الأوسط، وعدِّه منطقة متخلفة يشوبها الصراع، في حين عُدَّ الإسلام عنصراً من عناصر اللاعقلانية السياسية فيها، ولذا سادت الرؤية التي تنظر إلى المنطقة العربية على أنها جوار غير مستقر وغير جذاب، ولا يمكن التعامل معه إلا من منطلق أمني، أو إذا تطلبت مخاوف تركيا الأمنية ذلك»[1].

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت تحديات عالمية جعلت تركيا بمواجهة الاتحاد السوفييتي؛ ما تطلَّب أن تكون عضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومن ثَمَّ تركيز توجهاتها وتحالفاتها مع الغرب بالدرجة الأولى دون إيلاء اهتمام كبير للمنطقة العربية. وقد خلق انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ فرصاً تركية جديدة تركزت في دول آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، وتزايد الاهتمام التركي بالأمن الداخلي نتيجة ارتفاع وتيرة هجمات حزب العمال الكردستاني واستنزافه للدولة في التسعينيات من القرن العشرين. وكانت ذروة التعبير عن الهوة الواسعة بين تركيا والعرب، توقيع الاتفاق الاستراتيجي العسكري التركي ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٦، ثم التهديد باجتياح سوريا عام ١٩٩٨ إن لم تكف الأخيرة عن دعم حزب العمال الكردستاني وتطرد زعيمه عبد الله أوجلان من دمشق.

وبالمقابل، فإن سيطرة الحركة القومية العربية على الحكم في عدد من الدول العربية المهمة مثل العراق وسوريا ومصر، وتركيزها على وصف وجود الأتراك في الدول العربية طوال قرون بأنه استعمار عثماني؛ أسهم في تعزيز الصور النمطية السلبية المتبادلة في النصف الثاني من القرن العشرين.

ومع ذلك، أسهمت عوامل عديدة في التقارب التركي ـ العربي نسبياً قبل حقبة حزب العدالة والتنمية؛ منها أن نهاية الحرب الباردة أفضت أيضاً إلى إعادة التفكير في أدوار تركيا الإقليمية القريبة، بسبب خشيتها من فقدان الأهمية الاستراتيجية لدى

(١) Dietrich Jung, "Turkey and the Arab World," op. cit., pp. 5-7.

الغرب؛ فظهر مصطلح «العثمانية الجديدة» مع الرئيس الأسبق تورغوت أوزال الذي أولى الشرق الأوسط أهمية أيضاً. إضافة إلى أن اتفاقية أضنة لعام ١٩٩٨ مع سوريا حولت العلاقات التركية ـ العربية من التوتر الشديد إلى إدراك جديد بأن الطرفين يمكنهما تعزيز العلاقات إلى مستوى متطور. وفضلاً عن ذلك، أدت الأزمة الاقتصادية في تركيا عام ٢٠٠١ إلى إيلاء الاهتمامات الاقتصادية أولوية خاصة في السياسة الخارجية؛ وذلك يعني تعزيز التعاون مع الدول العربية المجاورة، وكذلك دول الخليج ذات الثقل الاقتصادي في الشرق الأوسط.

٢. حزب العدالة والتنمية والمنطقة العربية: الرؤية والإنجازات

مع أن حزب العدالة والتنمية التزم منذ وصوله إلى الحكم عام ٢٠٠٢ بإظهار تركيا على أنها دولة أوروبية غربية، وعمل على تطوير وضعها في هذا الاتجاه، فإنه في الوقت نفسه عرَّف تركيا بوصفها بلداً مسلماً ديمقراطياً يحافظ على قيمه التقليدية المشتركة، ويتشارك الجوار الجغرافي مع بلدان مسلمة ترتبط معه بروابط تاريخية، وعلاقات «ترتكز إلى أرضية تضامنية ذات محور تعاوني»، و«مصير مشترك يجمعهما»[١]؛ وهو ما يتطلب من تركيا أن تؤدي دوراً في تعزيز الديمقراطية في المنطقة، وزيادة دورها السياسي، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية؛ ومن ثم تسهم في «تزويد المنطقة بالأمن والاستقرار»[٢]. وينطلق الحزب في رؤيته هذه وتوجهه نحو المنطقة العربية على هذا الأساس من اقتناعه بأن أغلبية الأتراك تشاطره النظرة إزاء الإرث العثماني الذي لا يتعارض بالضرورة مع قيم الجمهورية والولاء لها. وبهذا الشأن يقول غراهام فولر: إنه «في الوقت الذي يشعر الأتراك بالفخر بوصفهم مواطنين مخلصين للجمهورية، فإن أغلبيتهم بقيت متديِّنة وفخورة بالإرث العثماني أيضاً»[٣].

ويسعى حزب العدالة والتنمية إلى استخدام علاقات تركيا التاريخية والدينية مع المنطقة العربية وشعوبها كأداة قوة ناعمة؛ فوفقاً لرؤيته العالمية، يرى الحزب أنَّ

---

(١) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص ١١ ـ ١٢.

(٢) Ahmet Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," Insight Turkey vol. 10, no. 1 (2008), p. 79.

(٣) Graham E. Fuller, op. cit., p. 53.

لتركيا مسؤولية تجاه المناطق التي كانت ضمن الدولة العثمانية، وأنّها أهملت إلى حدٍّ كبير العلاقات مع دولٍ تشكّلت من مناطق وولايات عثمانية سابقة، وهي اليوم بحاجة إلى أن تؤدي دوراً أكبر هناك[1] وتخدم فكرةُ «العمق الاستراتيجي» هذه الرؤيةَ الجديدة؛ إذ تعني أن تؤدي تركيا دوراً مركزياً بوصفها دولة مؤثرة ومسؤولة في المناطق المجاورة التي تتطلب الإصلاح. وفي هذا الشأن يقول داود أوغلو: «إن الدول المركز مثل تركيا... لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتعرف بها، بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آنٍ واحدٍ... وبهذا الوضع ينبغي عليها ألا تصرف جهودها من أجل حماية استقرارها فحسب، بل توظفها أيضاً لحماية نظامها من خلال الاضطلاع بدور يحمي استقرار ونظم الدول المجاورة»[2]. ويذهب بعضهم إلى أن استراتيجية حزب العدالة والتنمية المرتكزة على العلاقات الجيدة مع جميع الجيران، تقوم على رؤيةٍ جمْعِ الأطراف الفاعلة في المنطقة معاً؛ من أجل إحداث تحولٍ تاريخي في الشرق الأوسط بالطريقة نفسها التي حوّلت بها الولايات المتحدة أوروبا من «قارة تسودها حروب» إلى «جغرافيا للسلام»[3].

وبهذا، يستشعر حزب العدالة والتنمية أن لتركيا رسالة في المنطقة، ترتكز على نشر الديمقراطية وإحلال السلام والأمن فيها، وذلك من خلال دورها الفاعل، وقد أوضح الرئيس السابق عبد الله غُل رؤية تركيا الجديدة هذه، فقال: «إن العالم كله يقدِّر بأن تركيا، بأغلبية سكانها المسلمين، عملت على تأسيس قواعد وأنظمة قائمة على الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة... تعد تركيا نموذجاً يحتذى للعالم أجمع بديمقراطيتها ونظامها العلماني، وبهويتها الثقافية المعاصرة... إن دور تركيا في الشرق الأوسط هو أداء وظيفة في هذه الجغرافية المضطربة، بوصفها دولة أوروبية وديمقراطية وعلمانية، وترتبط بقوة بمبادئ اقتصاد السوق الحرة، وبما لها من خبرة قيمة وفريدة في تطبيق الإصلاحات والتحديث والتعاون الإقليمي»[4].

(١) Ömer Taspinar, "Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism," Carnegie Papers, no. 10 (September 2008), p. 14.

(٢) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص ٦٠٩ ـ ٦١١.

(٣) Joshua Walker, "Turkey and Israel's Relationship in the Middle East," Mediterranean Quarterly vol. 17, no. 4 (Fall 2006), p. 88.

(٤) Abdullah Gül, "Turkey's Role in a Changing Middle East Environment,"=

وتقتضي هذه الرؤية أن تؤدي تركيا أدواراً فاعلة في الشرق الأوسط، منها دور الوسيط، والطرف الثالث، ومروج السلام، ومسهِّل الاتصالات؛ إذ تتصور نفسها أنها «الطرف الوحيد في المنطقة الذي لديه قنوات اتصال موثوقة مع جميع الأطراف، وتستطيع التحاور مع الجميع»[١]. وتستند تركيا إلى موثوقيتها بصفتها طرفاً محايداً في المنطقة؛ اعتماداً على أدوار الوساطة النشيطة التي اضطلعت بها بين أطراف متنازعة كثيرة، مثل دورها الأساسي في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، وبين الأطراف العراقية المختلفة والولايات المتحدة، وبين الأطراف الفلسطينية، وبين الأطراف اللبنانية، والاحتمال الذي كان قائماً بشأن تأدية وساطة بين حماس وإسرائيل، لما يملكه حزب العدالة والتنمية من مصداقية لدى حماس.

ولكن تبيَّن أن معظم هذه الأدوار مرتبطة بظرف زماني معين شكل بيئة مناسبة للتدخل التركي؛ فمع حرب لبنان عام ٢٠٠٦، والحرب على غزة عام ٢٠٠٩، ثم الهجوم على أسطول الحرية عام ٢٠١٠، انتهت جميع الأدوار التي كان حزب العدالة والتنمية يأمل في تأديتها تجاه تعزيز السلام بين العرب والإسرائيليين؛ فقد عززت تلك الحوادث القطيعة التركية ـ الإسرائيلية، وألغي اتفاق التعاون العسكري لعام ١٩٩٦. في حين حولت تطورات الربيع العربي كثيراً من صداقات تركيا إلى عداء وتوتر، كما هو الحال مع سوريا ومصر والعراق، ومع بعض الأطراف الليبية.

من جهة أخرى، أراد حزب العدالة والتنمية أن يقدم نموذجاً للحركات الإسلامية في العالم العربي، بوصفها جزءاً فاعلاً وأساسياً في المجتمعات، ولديها تأثير واسع في الشعوب، وقد تصل إلى السلطة يوماً ما مثلما وصل هو إلى الحكم، لذلك يبدو أن الحزب يعتقد أن تجربته ثرية من حيث الاعتدال وعدم الغلو، والتعامل مع معطيات الواقع الصعبة؛ فقد استطاع المحافظة على المسار

= Mediterranean Quarterly, vol. 15, no. 1 (Winter, 2004), p. 1; and A speech delivered by the Turkish President Abdullah Gül on "Turkish Foreign Policy in the New Era" at International Strategic Research Organization (USAK), see: The Journal of Turkish Weekly, December 3, 2009, at: http://bit.ly/1PxiYZ9

(١) Meliha Benli Altunisik, op. cit., p. 50; and Ahmet Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," op. cit., pp. 84-85.

الديمقراطي، وتوسيع نطاق الحقوق والحريات، بصفتها ضماناً لبقائه لاعباً فاعلاً في الساحة السياسية، وواءم بين مطالب مؤيديه وأنصاره من الإسلاميين، وبين متطلبات أطياف أخرى من المجتمع؛ علمانية وليبرالية وغيرها، وتعامل ببراغماتية مع تحالفات تركيا الغربية والتزاماتها الدولية. لذلك، قد يؤدي ترويج تجربة حزب العدالة والتنمية إلى توفير منهج براغماتي في المنطقة، ولكن بسبب تباين الأوضاع بين تركيا والعالم العربي، فإن أغلبية الحركات الإسلامية لا تستطيع محاكاة تلك التجربة تماماً أو تبني أيديولوجية حزب العدالة والتنمية الذي يقرُّ العلمانية، ومع ذلك فإنها قد تبقى مهتمة في إظهار أنَّ حزباً إسلامياً يستطيع أن يقدم تجربة حكم ناجحة، أو ترويج أنَّ تجربته تقدم دليلاً على أنَّ الأحزاب الإسلامية يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في جلب الاستقرار في حال تسلمها السلطة، وأنها تتعامل بمسؤولية مع الالتزامات الدولية.

وعلى صعيد العلاقات الاستراتيجية والفرص الاقتصادية في العالم العربي، فقد تبنى حزب العدالة والتنمية رؤية تقوم على تحسين العلاقات مع جميع الدول المجاورة، وحل المشاكل معها، والتواصل مع الحكومات العربية وتبني قضاياها، وقد عُدت معارضته غزو العراق عام ٢٠٠٣ أول إشارة إلى التقارب مع وجهات النظر العربية، وقدرته على معارضة ضغوط ارتباطاته الغربية. وأسفرت وساطاته بين الدول والأطراف المختلفة في المنطقة ـ كما أشرنا آنفاً ـ إلى رواج علاقات جيدة لتركيا مع أغلبية دول المنطقة، ونتيجة لذلك بدأ بسياسة تركية جديدة تقوم على تطوير علاقاتها مع الدول تدريجياً لتصل إلى مستوى «الشراكة الاستراتيجية»، وإلغاء تأشيرات الدخول بشكل متبادل، وزيادة التبادل التجاري، وعقد لقاءات منتظمة بين الأطراف على مستوى وزاري عالٍ، حيث تشكلت «مجالس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى» مع العديد من الدول، مثل سوريا والعراق والأردن وقطر والسعودية.

أما تجاه دول الخليج العربية، فقد كان الهدف الاقتصادي أساسياً في رؤية حكومات حزب العدالة والتنمية، إذ تعد الأسواق، ورؤوس الأموال، وموارد الطاقة الخليجية، فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي التركي، ولذا عملت هذه الحكومات على تطوير العلاقات الخليجية ـ التركية بسرعة كبيرة منذ تأسيس «مبادرة إسطنبول للتعاون» عام ٢٠٠٤، التي كان تركيا بموجبها دور في تطوير العلاقات بين حلف الناتو ودول

الخليج، ثم وقعت مذكرة التفاهم عام ٢٠٠٥ لتطوير التعاون في التجارة والاستثمارات والطاقة، والنقل البحري والبري، والتبادلات الثقافية، ومذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٨ التي كانت التعبير الأوضح عن تطور العلاقات، حيث وصلت إلى «شراكة استراتيجية»، وتم تأسيس «مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى» للتشاور والتعاون في المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية والدفاعية والثقافية، وتبنيا في عام ٢٠١٠ «خطة عمل مشتركة» لتطوير العلاقات الاستراتيجية. كذلك وقعت مع السعودية اتفاقية إنشاء «مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى» في نيسان/ أبريل ٢٠١٦ لتعزيز التعاون في مجالات واسعة؛ تشمل الاقتصاد والأمن والدفاع، بسبب بروز تحديات وتهديدات كبيرة في المنطقة، أهمها تداعيات الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١، والتنافس الإقليمي والصراع المذهبي مع إيران والقوى الشيعية المؤيدة لها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، كما نبين لاحقاً.

٣. التحديات والمعوقات

على الرغم من تمكن حكومات حزب العدالة والتنمية من تغيير توجهات تركيا بشكل جوهري تجاه المنطقة العربية، واتباع سياسة نشطة فيها، والتفاعل مع قضاياها، وتحقيق نجاحات ملحوظة فيها، فإن التغيرات الجوهرية التي عصفت بالمنطقة من جراء أحداث «الربيع العربي» خلقت تحديات كبيرة لتركيا، وأدت إلى محاولة دول عديدة في المنطقة عزلها وحرمانها من المكتسبات التي حققتها طوال نحو عقد من الزمن، ومنها إيران وسوريا ومصر وأطراف عراقية ولبنانية وليبية.

ونتيجة للأخطار، والانعكاسات السلبية لبعض ثورات الربيع العربي على تركيا، فقد أولى حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لتوضيح موقفه من الربيع العربي، وضمَّن موقفه هذا في الرؤية السياسية الرسمية، والتي تنص على: «كانت المبادئ الثلاثة لحزب العدالة والتنمية في الثورات العربية مهمة جداً بالنسبة لفهم موقف تركيا: إنَّ الحاجة إلى التغيير في منطقتنا هي أمر أساسي، ولا يمكن أن تستمر الأنظمة التي تمارس الظلم على شعبها؛ المبدأ الأول هو إرادة التغيير، والثاني هو الإرادة الشعبية، والثالث هو السياسة المتعددة. ونحن كحزب العدالة والتنمية اتبعنا سياسة ديناميكية في هذه المسيرة، وتحركنا على أساس المبادئ. إنَّ العيش في بلد عادل وحر ومزدهر هو حق لكل فرد من الشعب السوري... وإنَّ تركيا

ستستمر بتقديم المساهمة وفق إمكاناتها كبلد جار وصديق جدير بالثقة، ووفيّ لتأسيس سوريا حرة وعادلة وديمقراطية ومزدهرة»[١].

كما دافع أحمد داود أوغلو عن السياسة الخارجية التركية، وعن الموقف من الربيع العربي، فقال: إن «تركيا لم تنشئ هي الربيع العربي، والربيع العربي لم يبدأ بإرادة تركيا، ولكن هناك البعض في العالم العربي من استلهم من تركيا. لذلك لا تقف تركيا ضد مطالب الناس التي تتوافق مع مبادئنا الأساسية للديمقراطية، ولذلك فقد وقفت ضد الانقلاب العسكري في مصر»[٢].

ولم تقتصر التداعيات السلبية للربيع العربي على علاقات تركيا مع مصر وسوريا فحسب، بل انعكست على علاقاتها المهمة مع حلفائها من دول الخليج العربية، كما أحدثت توترات وانقسامات بين دول الخليج نفسها، وبخاصة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر؛ فبينما اتخذت السعودية والإمارات نهجاً حذراً تجاه التغيير في العالم العربي، وعارضته في مصر بشدة، انخرطت تركيا وقطر بنشاط في دعم الثورات العربية من أجل التغيير السياسي في المنطقة، وقد مثل الموقف من دور حركات الإسلام السياسي، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين، أساس الخلاف، وأظهر عمقه في المنطقة.

أما أخطر تحدٍّ تواجهه سياسات حزب العدالة والتنمية في المنطقة العربية منذ عقود فهو ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)؛ فبسبب تطورات الثورة السورية، والصراع الطائفي الإقليمي في العراق وسوريا، تزايدت تهديدات هذا التنظيم ليس في هذين البلدين فحسب، وإنما أيضاً في دول عديدة، منها تركيا بصفة مباشرة. ولم تعد تقتصر الأخطار التي يشكلها تمدُّد التنظيم وانتشاره على شنّ هجمات على مصالح تركيا في المنطقة أو على حدودها، بل إنها أصبحت تهدد الاستقرار الداخلي في تركيا نفسها؛ من خلال الهجمات الانتقامية في المدن التركية. وقد أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية حرباً لأول مرة منذ عقود على عدو خارج أراضي تركيا، وقامت بعملية تدخل عسكري مباشر في شمالي سوريا في أغسطس/آب ٢٠١٦؛ لطرد التنظيم من المناطق المحاذية لها. وثمة هواجس من أن تتحول هذه

---

(١) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

(٢) Ahmet Davutoglu, "The Restoration of Turkey," op. cit., pp. 17-18.

الحرب إلى استنزافٍ طويل الأجل للدولة والاقتصاد التركيين، وبخاصة أن العدو هو فاعل دون الدولة، وبِنْيَته وتحركاته ليست نظامية، وأتباعه منتشرون في مناطق كثيرة، ومنها مناطق تركية.

وتعتقد حكومة حزب العدالة والتنمية أن تهديد تنظيم «داعش» لا يمكن القضاء عليه تماماً دون التخلص من نظام بشار الأسد الذي تصفه بأنه أساس أزمة سوريا، ولذا يقول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «نحتاج إلى استراتيجية دولية؛ ليس لتدمير داعش فحسب، وإنما أيضاً لإجبار الأسد على التنحي عن السلطة وإنهاء الصراع في سوريا، فالهدف الأول لا يمكن تحقيقه بنجاح بمعزل عن الثاني»[١].

ومع التدخل الروسي العسكري في سوريا، بعد التدخل الإيراني، لم تعد انعكاسات تحدي داعش بالنسبة إلى تركيا تقتصر على التهديد المباشر من قبله، بل إن وجوده وانتشاره في الجوار أضحى يُستخدم ذريعةً للوجود الأجنبي في سوريا والعراق، وتوسيع نفوذ القوى الإقليمية والدولية على حساب المصالح التركية وتقليص تأثيرها، وربما عزلها عن جوارها الحيوي.

إن هذا الوضع قد يولِّد تحديات ونزاعات جديدة ربما تجد تركيا نفسها مضطرة إما إلى توسيع تدخلها الخارجي لحماية مصالحها، أو عزل نفسها عن الاضطرابات والاهتمام بأولوياتها الداخلية؛ وفي كلتا الحالتين تكون رؤية حزب العدالة والتنمية للمنطقة العربية قد وجدت تحديات واقعية تفرض على الحزب إعادة النظر جوهرياً في سياساته واستراتيجيته الإقليمية لتتناسب مع الواقع الجديد الذي لم يكن متوقعاً. ولكنَّ إخفاق المحاولة الانقلابية التي حدثت في تركيا في يوليو/ تموز ٢٠١٦، أدى إلى إطلاق يد حكومة حزب العدالة والتنمية داخلياً وخارجياً؛ وهو ما جعل اتخاذ قرار التدخل في شمالي سوريا مثلاً أكثر سهولة، وجعل خيار الانخراط في المنطقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، والدفاع عن النفوذ التركي فيها، أكثر ترجيحاً.

---

(١) "Washington Post's Ignatius Agrees With Turkey's Stance on Syria," Daily Sabah, October 11, 2014, at: http//:goo.gl/pMY6bH

رابعاً: تركيا وإيران: التعاون والتنافس الإقليمي

تتشارك تركيا وإيران تاريخاً من التنافس والتعاون المتلازمين؛ ففي الوقت الذي فرضت حقائق جوارهما المباشر، وحدودهما الطويلة المشتركة، وتداخلهما الثقافي، وتشابك صلاتهما العرقية والدينية، وترابطهما التجاري، التعاون؛ فقد حضر التنافس أيضاً بصفة دائمة بسبب الاختلافات المذهبية، واختلاف الأجندات والتوجهات السياسية، والتسابق على النفوذ.

وقد مرت العلاقات التركية ـ الإيرانية منذ بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، أي منذ نحو أربعة عقود، بثلاث مراحل بين التنافس والتعاون: ففي المرحلة الأولى ١٩٧٩ ـ ٢٠٠٢، رأت تركيا أنَّ إيران تمثل تهديداً وجودياً لأيديولوجية الدولة التركية، وأنها تحاول تقويض الشرعية المحلية للنظام العلماني[(١)]، وطوال عقد الثمانينيات من القرن العشرين تنامت شكوك المسؤولين الأتراك باحتمال دعم إيران لحزب العمال الكردستاني لشن هجمات في الأراضي التركية، واشتكى المسؤولون الإيرانيون مراراً من أنَّ تركيا تؤوي معارضي نظام الجمهورية الإسلامية. وفي عام ١٩٩٦، عبَّرَت إيران عن «قلقها العميق» بشأن ترتيبات «الأجواء المفتوحة» التي تضمنها الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي[(٢)]. وانعكاساً لحالة الاختلاف الأيديولوجي والتحالفات المتضادة، ظلت علاقات التعاون الاقتصادي دون المستوى الذي تفرضه حقائق الجوار الجغرافي بين دولتين إقليميتين كبيرتين.

أما المرحلة الثانية في العلاقات مع إيران، فقد بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، واستناداً إلى رؤيته الجديدة وسياساته القائمة على «العلاقات الجيدة مع الجيران»، و«الدبلوماسية المتعددة»، و«التوازن في التوجهات بين الشرق والغرب»، وهي مرحلة من الانفتاح السياسي والتعاون الاقتصادي والشراكة، وقد استمرت هذه المرحلة حتى الآن، لكنها تداخلت مع المرحلة الثالثة الحالية التي تجمع بين التعاون والتنافس في آنٍ معاً؛ فمنذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١

---

(١) Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, op. cit., pp. 482-483.

(٢) John Calabrese, "Turkey and Iran: Limits of a Stable Relationship," British Journal of Middle Eastern Studies vol. 25, no. 1 (1998), pp. 78 and 86.

وانقسام أجندة الدولتين إزاءها، ظهر التنافس الإقليمي الكامن بينهما. ومع سقوط صنعاء عام ٢٠١٤، ودعم إيران للحوثيين في اليمن، استشعرت تركيا استهداف دورها ونفوذها في المنطقة العربية عموماً، حتى اتهمت إيران بأن لديها مساعيَ للسيطرة على المنطقة، كما سيأتي.

وبناءً عليه، يناقش هذا المحور طبيعة العلاقات التركية ـ الإيرانية خلال حكم حزب العدالة والتنمية بين التعاون والتنافس، وانعكاساتها على القضايا الإقليمية الرئيسية مثل: الأزمة السورية والعلاقة بالنظام والمعارضة فيها، والعلاقة مع العراق وتأثير العامل الكردي، والموقف تجاه اليمن ومدى التقارب مع دول الخليج العربية بشأن هذه الأزمة، وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع إيران التي تفرض الموازنة بين التنافس والمصالح.

١. العلاقات التركية ـ الإيرانية إزاء الأزمة السورية

تمثل سوريا في إدراك حزب العدالة والتنمية «البوابة» للعالم العربي، والتي يعني تطوير العلاقات معها، تجاوز الصور النمطية السلبية المتبادلة بين العرب والأتراك، وتسهيل تحسين بيئة العلاقات العربية ـ التركية عامة، إضافة إلى أنها تعد بوابة بالمعنى الجغرافي والتجاري والسياسي أيضاً؛ لأنها تشكل مفتاحاً للتواصل الجغرافي مع المشرق العربي والخليج، ومعبراً للبضائع التركية، وبوابة لتعزيز الدور السياسي في الشرق الأوسط، وتمثل سوريا أيضاً أهمية معنوية؛ فهي تتشارك مع تركيا الروابط الدينية والثقافية، فضلاً عن علاقات الجوار، وتداخل الروابط العائلية عبر الحدود.

ومع أن اتفاقية أضنة لعام ١٩٩٨ عُدَّت بداية لتحسن العلاقات التركية ـ السورية، فإن إدراك حزب العدالة والتنمية وتصوراته الاستراتيجية لسوريا جعلته يسرِّع تطوير العلاقات معها منذ وصوله إلى الحكم عام ٢٠٠٢ حتى وصلت إلى الشراكة الاستراتيجية مع تأسيس «مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى» عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أهمية سوريا في رؤية حزب العدالة والتنمية، فقد أربك اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ حساباته الاستراتيجية؛ لأن فقدان العلاقة القوية مع سوريا يعني إفشال الطموحات والسياسات الإقليمية التي عوَّل الحزب عليها كثيراً في سياسة تركيا الخارجية الجديدة؛ لذلك لجأ في بداية الأزمة السورية إلى محاولة تفادي

تفاقمها، فعرضت تركيا الوساطة بين النظام السوري والمعارضة، وبعد رفض وساطتها، أعلنت دعمها للمعارضة، وطالبت بتنحي رئيس النظام السوري بشار الأسد، وسعت إلى حشد تأييدٍ دولي للتدخل لتحقيق هذا الهدف.

وقد بلور حزب العدالة والتنمية موقفه الإجمالي إزاء سوريا، وعرضه في رؤيته السياسية، إذ أورد فيها: «تعدُّ تركيا الأراضي السورية، واستقلالها السياسي، والسلام الاجتماعي، معطيات أساسية. إن جميع أطياف المجموعات الدينية والمذهبية والعرقية في سوريا هم جزء من الشعب السوري، وهم جميعاً أشقاؤنا، وإن تركيا سوف تستمر في تقديم إمكاناتها كبلد جار وصديق وجدير بالثقة، ووفيّ لتأسيس سوريا حرة وعادلة وديمقراطية ومزدهرة. لقد قدمنا النصيحة الضرورية للنظام في بداية الأحداث في سوريا لكي يقوم بخطوات نحو الإصلاحات والتسوية، لكن النظام السوري بدأ بتنفيذ المجازر ضد شعبه بدلاً من الاستماع إليه والقيام بخطوات ملموسة. وقد أعلنت تركيا أنها لن تقف إلى جانب نظام يشهر السلاح في وجه شعبه»[١].

أما إيران، فقد وقفت موقفاً مغايراً للتوجه التركي، إذ دانت الثورة السورية، ودعمت نظام بشار الأسد، وقد فُسّر بخشيتها من فقدان العلاقات الاستراتيجية التي ربطتها بالنظام السوري منذ ثورتها الإسلامية في عام ١٩٧٩، حيث كان تحالفها معه المرتكزَ الأساسي لسياساتها ووجودها في المنطقة العربية. وفُسّر موقفها أيضاً بأنه ينطلق أيضاً من رؤية مذهبية؛ أي إنها تخشى من تعزيز قوة السنة في المنطقة بما يؤثر في نفوذها الشيعي بصفة عامة؛ إذ في حال سيطرت الأغلبية السنية في سوريا على الحكم، فإن ذلك قد يشكل رافعةً لتركيا في تنافسها مع إيران، كما قد يؤثر في الوجود الإيراني في العراق الذي تعزَّز في ظل العملية السياسية فيه، التي أسفرت عن هيمنة الأحزاب الشيعية العراقية.

وبهذا، ظهر تناقض جوهري في سياسات إيران وتركيا تجاه سوريا، فقد قدَّم كلٌّ منهما الدعم الكبير لأحد طرفي الصراع: النظام والمعارضة في سوريا؛ وهو ما أظهر الدولتين بأنهما تخوضان حرباً غير مباشرة، أو بالوكالة في سوريا. ويبدو أن

---

(١) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

الخلاف والتنافس القومي والمذهبي والتاريخي المتأصل في الإدراك المتبادل بين تركيا وإيران قد ظهر بوضوح مرة أخرى في سوريا، وهو الخلاف الذي حاول حزب العدالة والتنمية تجاوزه عندما دشّن العلاقات الواسعة مع إيران، وغيَّر مسار السياسة التقليدية التي ترى فيها تهديداً. فقد اتخذت الحرب منحىً طائفياً بعد دعم إيران وحزب الله اللبناني وبعض الجماعات الشيعية العراقية عسكرياً للنظام السوري، وسواء أكانت تركيا قد تبنت دعم المعارضة السورية على هذا الأساس أيضاً أم لا، فإنَّ نتيجة الحرب والاصطفافات فيها جعلت تركيا تبدو كأنها في الطرف المقابل من الاستقطاب الطائفي والإقليمي، وبهذا أُستدعيت الخلافات الأيديولوجية بعد أقل من مرور عقد على العلاقات الجيدة بين تركيا وإيران.

وفي مقابل انخراط إيران بقوة لمصلحة النظام السوري، أظهرت الأزمة السورية محدودية التدخل التركي وتأثيره في مسار الأحداث إذا ما قورن بالتدخل الإيراني الواسع مادياً وعسكرياً ولوجستياً، ومع أنَّ هناك استفزازات وهجمات عديدة على الأراضي التركية حاولت جرَّ التدخل التركي إلى الصراع في عمق سوريا، فقد فضلت حكومة حزب العدالة والتنمية عدم الاستجابة بالتدخل المباشر؛ إذ يبدو أنها تدرك أنَّ هدف النظام السوري هو توريطها في الحرب ليتحول الصراع من أزمة داخلية إلى حرب مع دولة أجنبية، ومن ثم تسويغ التدخلات الإيرانية والروسية. وتدرك حكومة حزب العدالة والتنمية أيضاً أن التدخل المباشر سوف يضع تركيا في مواجهة مباشرة مع روسيا وإيران؛ وهو ما يعرّض مصالحها الاستراتيجية معهما للخطر، ومع ذلك لم يمنع هذا التحفظ التركي من التدخل العسكري المحدود لمنع أخطار «داعش» والجماعات الكردية في شمالي سوريا.

وعلى الرغم من هذا التنافس الشديد الذي اتخذ منحى المواجهة غير المباشرة في سوريا، فإن العلاقات الثنائية التركية ـ الإيرانية لم تتأثر كثيراً بهذا التوتر؛ فالمصالح الكبرى المتحققة لكلٍّ منهما من هذه العلاقات، فضلاً عن أخطار المواجهة المباشرة بين هاتين القوتين الإقليميتين، قد منعتهما من انتقال هذا التنافس والتوتر إلى حرب مفتوحة أو قطيعة بينهما، وعلى العكس من ذلك استمرت علاقات التعاون على وتيرتها السابقة، بل دعا كل منهما إلى تطويرها إلى مستويات غير مسبوقة، كما سنوضح في نهاية هذا المحور.

٢. تأثير الملف العراقي والكردي في العلاقة التركية ـ الإيرانية

تعدُّ الأوضاع التي مرّ بها العراق منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم معقدة للغاية؛ فبعد شهور من تغيير السياسة الخارجية التركية من الانعزال عن الجوار إلى الانخراط فيه، تعرَّض العراق لمتغيّرات جوهرية بعد احتلاله في أبريل/ نيسان ٢٠٠٣، وانعكست هذه المتغيرات على سياسة حزب العدالة والتنمية تجاهه؛ فقد كان لغياب القوة الإقليمية العراقية أثر في إحداث خللٍ في توزيع القوة وتوازنها في المنطقة لمصلحة إيران، التي تمكنت من خلال سياستها النشطة، ودعمها سيطرة الأحزاب العراقية الشيعية على السلطة، من ملء الفراغ الكبير بعد الاحتلال الأمريكي.

يعد العراق ذا أهمية بالغة في اهتمامات تركيا؛ بسبب موقعه الحيوي المجاور لها، وتداخله الديني والإثني معها، وارتباطه تاريخياً بسلطتها لعدة قرون، وتأثيره الحاسم في التوازن الإقليمي، ولكونه مصدراً أساسياً لموارد الطاقة ونقلها، وسوقاً استهلاكية ضخمة، وبيئة واسعة للاستثمارات. وتفسر هذه الارتباطات والمصالح التي يشكلها العراق بالنسبة إلى تركيا اهتمام حزب العدالة والتنمية الكبير بإعطاء أولوية لإيجاد ودعم حكومة مركزية قوية في بغداد، حتى في ظل الاحتلال الأمريكي، من أجل «الحفاظ على وحدة أراضيه، وإعادة الاستقرار والأمن إليه»[١]. فاضطراب العراق أو تفككه يعني تزايد الأخطار على أمن تركيا؛ بسبب تزايد احتمالات ظهور دولة كردية، وتهديد الأقلية التركمانية ومصالحها في العراق، وتدهور العلاقات الاقتصادية التي تعد شرياناً مهماً للاقتصاد التركي.

كان لقرار البرلمان التركي بعدم المشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لغزو العراق عام ٢٠٠٣، انعكاسات على تركيا من حيث إبعادها عن التأثير في العراق، وإفساح المجال واسعاً لمنافستها الإقليمية؛ إيران. وقد حاولت حكومات حزب العدالة والتنمية تدارك هذه الانعكاسات بالقيام بأدوار عديدة؛ مثل إطلاق «عملية دول جوار العراق» لتنسيق جهود الدول المجاورة والمنظمات الدولية

(١) "Relations between Turkey and Iraq," Ministry of Foreign Affairs, at: http://bit.ly/2dMBwFZ

للمساهمة في استقراره[١]، أو تسهيل مفاوضات الولايات المتحدة مع الجماعات السُّنية التي كانت تقاتلها، أو إقناع القوى والعشائر العربية السُّنية بالمشاركة في العملية السياسية، وأسفرت محاولاتها عن تحسن علاقتها مع الحكومة العراقية وتطورها إلى درجة تأسيس «مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى» عام ٢٠٠٩، وتوقيع ٤٨ مذكرة تفاهم بين البلدين[٢].

ولكن تزايد تأثير إيران ونفوذها في العراق فاقم السياسات الطائفية التي قادها رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، فقد تطورت إلى إقصاء ممنهج للعرب السنة، وطالت مسؤولين عراقيين بارزين شاركوا في العملية السياسية وفي الحكومة والبرلمان، ومنهم نائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي الذي حُكم عليه بالإعدام غيابياً. وقد رأت تركيا أن هذا الإقصاء يعنيها ويؤثر في مصالحها سلبياً؛ لأن «قوة السُّنة ضرورية من أجل استقرار العراق ووحدة أراضيه»[٣]، ولأن تهميش السنة يصب في مصلحة إيران. ورداً على هذه السياسة، أظهرت تركيا وقوفها بشكل حازم إلى جانب السنة، وكان أبرز مثال تبنيها لقضية الهاشمي الذي طلبت منه «البقاء فيها قدر ما شاء، وعدَّت وجوده فيها غير خاضع للنقاش»[٤].

وشكلت السياسة التركية الجديدة، القائمة على الاتصال بحكومة إقليم كردستان العراق، وعقد اتفاقيات رسمية معها، وتوقيع عقود نفطية ـ مثل إنشاء خط أنابيب للنفط والغاز بين تركيا وإقليم كردستان، وتوسيع خط أنابيب كركوك جيهان ـ عاملاً آخر للتوتر مع بغداد؛ إذ عدها المالكي تدخلاً في الشؤون الداخلية، وعدَّ هذه العقود غير قانونية[٥]. وقد أدى عاملان إلى هذا التعاون الرسمي الجديد بين إقليم

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Zeynep Kosereisoglu, "Turkey and Iraq: How Identity and Interests Mix in Foreign Policy," Muftah, January 23, 2014, at: http//:bit.ly1/da4XB6.

(٤) "Tariq al-Hashemi: Turkey 'will not hand over' Iraq VP," BBC, September 11, 2012, at: http//:bbc.in/2dAwspA

(٥) Malik Mufti, "Arab Reactions to Turkey's Regional Reengagement," Insight Turkey, vol. 16, no. 3 (Summer 2014), p. 20; and "PM Erdoğan says Turkey =

كردستان وتركيا، على الرغم من حساسية تركيا تجاه تعزيز استقلال الأكراد ولو ذاتياً؛ يتعلق العامل الأول برغبة الأكراد في تحقيق التقارب بصفته وسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة النزعات المركزية والطائفية في بغداد، فقدموا إغراءات عديدة لتركيا. والثاني أن أنقرة بدأت تؤمن بأن محوراً شيعياً بقيادة إيران آخذ في التشكُّل على حدودها الجنوبية، ومن ثم فهي بحاجة إلى حلفاء لمواجهة هذا المحور، ومن ضمنهم حكومة إقليم كردستان(١). ومن جهة أخرى، تعول تركيا على تزايد اعتماد إقليم كردستان عليها من أجل الحد من طموحات الأكراد الإثنية المتعلقة بالسيطرة الكاملة على كركوك، وتهجير التركمان الذين يرتبطون معها بصلات إثنية ولغوية، وتحرص عموماً على ضمان وضع كركوك الغنية بالنفط، وسكانها من التركمان، ضمن الإدارة المركزية للعراق(٢)، لتكون ضمن سلطة وطنية جامعة وليست سلطة إثنية كردية.

وعلى الرغم من هذا التباعد والتوتر، فإن تجاور البلدين، وتداخل مصالحهما فرض عليهما دائماً محاولة رأب الصدع؛ فحتى في عهد المالكي نفسه وفي ذروة الانقسام الطائفي، سعى الطرفان إلى تقليص الفجوة بينهما، فقام وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري بزيارة إلى تركيا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، ثم قام وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو بزيارة بغداد في الشهر التالي لتحسين العلاقات، وقام بزيارة النجف وكربلاء، والتقى بقادة الشيعة لإظهار صورة تركيا بأنها قوة سنية لا تنتهج أجندة طائفية(٣)، ولكن هذه الجهود، في ظل حكم

---

defends formation of Iraqi state on basis of Iraq nationality," Today's Zaman, April 3, 2009, at: http://bit.ly/1EzFsWf; and Marianna Charountaki, "Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government," Perceptions, vol. XVII, no. 4 (Winter 2012), p. 194.

(١) «تركيا تحيّد نفسها في التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة ضدّ داعش»، الحياة، ١٨/١/٢٠١٥، في:
http://bit.ly/1JlaBud

(٢) Carol Migdalovitz, "Iraq: The Turkish Factor," CRS Report for Congress, October 31, 2002, p. 3-4, at:
http//:fas.org/man/crs/RS21336.pdf

(٣) «أوغلو من بغداد: اجتزنا القطيعة ونعمل من أجل المنطقة»، العربية نت، ١٠/١١/٢٠١٣، انظر:
http://bit.ly/1bHhTy3

المالكي، لم تثمر تنسيقاً أو تعاوناً جوهرياً، ولم تفلح في تخفيف التوتر.

وقد كان سقوط الموصل، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، بيد تنظيم الدولة (داعش) هو المتغير الأساسي الذي أسهم في التحسُّن النسبي للعلاقة التركية - العراقية؛ فقد مارست تركيا ضغوطاً على المالكي للتنحي إثر انتخابات عام ٢٠١٤، وأقنعت السنة العرب والتركمان والأكراد بقبول حيدر العبادي ودعمه لرئاسة الوزراء[١]. ومع انعقاد «مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى» أثناء زيارة العبادي إلى أنقرة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، بدا الطرفان منفتحين على التعاون، فقد أكد رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو أهمية «تحسن الأوضاع الأمنية في العراق» من أجل زيادة حجم التبادل التجاري من ١٢ مليار دولار إلى ٤٠ مليار دولار مستقبلاً[٢]. وعلى الرغم من هذا الانفتاح على العراق، فإن حكومات حزب العدالة والتنمية تبقى حذرة بسبب إدراكها مدى استمرار التأثير الإيراني فيه.

إن التنافس على العراق لا يتوقف على إحراز تحسُّن في العلاقات أو إضعافها في فترات قصيرة متعاقبة، بل إنه متأصل ويتخذ أبعاداً استراتيجية، وما بقي العراق ضعيفاً تنهكه الخلافات الداخلية والتدخلات الخارجية، وليس دولة مركزية مؤثرة، فسوف يكون ميداناً أساسياً للتنافس التركي والإيراني، وسوف تستمر جهود كل منهما لتوسيع مصالحها وتعميقها في هذه الساحة المؤثرة تاريخياً في موازين القوى الإقليمية.

٣. اليمن ودول الخليج

شكل سقوط صنعاء بأيدي جماعة الحوثيين ذروة محاولات إيران تعزيز نفوذها في المنطقة العربية. وبقدر ما أدركت المملكة العربية السعودية خطورة هذا الوضع وتهديده لأمنها القومي، استشعرت تركيا أيضاً استهداف دورها، ومحاولة إيران تعزيز القطيعة التركية مع جوارها ومناطق نفوذها التاريخية. وقد ردت السعودية ومعظم دول الخليج من خلال تحالف «عاصفة الحزم» لوقف التطويق الإيراني لشبه الجزيرة

(١) Orhan Gafarli, "Turkey's Tactical Rapprochement With Iraq and Iran," Eurasia Daily Monitor, vol. 12, no. 27 (February 2015), at: http://bit.ly/1DZxmTt

(٢) Ibid.

العربية، وقد أيدت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا الرد الخليجي العربي؛ من أجل التقارب مع السعودية ودول الخليج، وكذلك لردع إيران وتقليص نفوذها السياسي والطائفي بواسطة هذا التحالف العسكري الناشئ الذي تأمل تركيا أن يكون سابقة يمكن تكرارها في جوارها، أي في سوريا؛ إذ طالما أرادت تركيا ردع إيران وحلفائها. وعلى الرغم من التأييد التركي لعاصفة الحزم، فإنها لم تشارك في العمليات؛ لأنه «لا يوجد أي طلب لمشاركة تركيا عسكرياً حتى الآن»[١]، حسب جاويش أوغلو، ولعل محدودية هذا الدور تلبي رغبة تركيا أيضاً في عدم الصدام المباشر مع إيران، وكذلك في إمكانية قيامها بدور الوساطة السياسية مستقبلاً.

لقد أثار التوافق التركي ـ الخليجي في اليمن آمالاً باحتمال قيام محور سني عربي ـ تركي، بحيث يشكل ثقلاً موازناً لإيران ويواجه نفوذ مؤيديها في المنطقة. وينبع تصور «المحور السني» من التهديد الإيراني الذي اتخذ بعداً مذهبياً بدعم الحركات الشيعية في المنطقة؛ فبدت تركيا لدى بعضهم قوة إقليمية يمكنها موازنة نفوذ إيران من خلال التحالف مع الخليج سياسياً واقتصادياً، ولكن حزب العدالة والتنمية لم ينظر إلى إيران يوماً بوصفها «تهديداً» لتركيا نفسها، وإنما منافساً على المصالح في الإقليم. كما أن حجم المصالح المشتركة والاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي طورته حكومات الحزب مع إيران في العقد الماضي، جعلها تحجم عن المواجهة المباشرة مع إيران أو عن بحث مسألة «المحور السني» الموازن.

وما دام أن تركيا لا ترغب في أداء دور عسكري في اليمن، تأمل حكومة حزب العدالة والتنمية في تعزيز الدور التركي من خلال الوساطة الإقليمية، بهدف التمهيد لمفاوضات غير مباشرة بين التحالف الذي تقوده السعودية وبين إيران[٢].

لقد انطوى موقف تركيا من إيران بشأن اليمن على تناقض؛ وذلك أن الرئيس رجب طيب أردوغان اتهم إيران بأن «لديها مساعيَ للسيطرة على المنطقة، وأن

---

(١) "Turkey looks for 'political solution' in Yemen," Turkish Weekly, April 3, 2015, at: http://bit.ly/1H5ZFlf; and Andrius Sytas, "Turkey offers support to Saudi-led operation in Yemen," Reuters, April 3, 2015.

(٢) Anadulu Agency, April 7, 2015; and Tulu Gümüstekin, "President Erdoğan's visit to Iran," Daily Sabah, April 9, 2015, at: http://bit.ly/1EEGa2W

الوضع بدأ يزعجنا ويزعج دول الخليج العربي»، ثم زار طهران بعد عدة أيام، واتفق مع الرئيس الإيراني حسن روحاني على تطوير العلاقات الثنائية ومضاعفة التبادل التجاري[١]. إن هذا الموقف يظهر بوضوح القيود التي تحكم علاقة تركيا بإيران؛ فعلى الرغم من وجود رغبة تركية في مواجهة إيران وتقويض طموحاتها، فإن تشابك علاقتهما الاقتصادية تقيِّد سياستها بسبب اعتمادها على إيران في الطاقة والاستثمارات والمشروعات المشتركة. وتزداد أهمية إيران لتركيا بعد توقيعها الاتفاق النووي مع القوى الكبرى؛ إذ إن رفع العقوبات عن إيران يعني تعزيز الصادرات التركية، وتلبية الطلب الإيراني المتزايد على السلع الاستهلاكية. وتأمل تركيا كذلك أن تصبح معبراً للغاز الإيراني إلى أوروبا من خلال «خط أنابيب الغاز العابر للأناضول»، الذي سينقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا ابتداء من عام ٢٠١٨[٢]. وبهذا، يدرك حزب العدالة والتنمية أن مصلحة تركيا تكمن في استمرار التواصل مع طهران على الرغم من التنافس والخلاف؛ فهو يسعى إلى الموازنة بدقة بين متطلبات التقارب مع السعودية ودول الخليج، وعدم الإخلال بالعلاقات الاقتصادية المتنامية مع إيران.

خامساً: رؤية حزب العدالة والتنمية لدور تركيا الدولي

تبيَّن من توجهات حزب العدالة والتنمية ورؤيته في السياسة الدولية في بداية هذا الفصل أنَّ ثمة اتجاهاً لدى تركيا في السنوات الأخيرة للتركيز أكثر على التفاعل والاهتمام بالساحة الدولية بوصفها النطاق الجغرافي الأوسع الذي يتوافر على فرص ومصالح كثيرة؛ وذلك لتعويض التكاليف الإقليمية الناتجة من التهديدات والأخطار التي ظهرت بعد الربيع العربي، وانعكست على تركيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولذلك، تعمل تركيا منذ سنوات على إيلاء أهمية خاصة لدورها الدبلوماسي على الصعيد الدولي وبالتنسيق مع الأمم المتحدة.

---

(١) "Rouhani meets Erdoğan as regional conflicts strain Iranian-Turkish ties," The Guardian, April 7, 2015, at: http://bit.ly/1N4S5wd

(٢) "Iran to become partner in TANAP," Daily Sabah, April 8, 2015, at: http://bit.ly1/IcMI7O

ويتناول هذا المحور مؤشرات تصاعد اهتمام حكومات حزب العدالة والتنمية بالعمل على الساحة الدولية والتفاعل مع الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤتمراتها، وتركيزها على تعزيز الأدوار الدولية من خلال ما أصبحت تسميه «الدبلوماسية الإنسانية»؛ التي تشمل أبعاداً عديدة منها الإغاثة الإنسانية وحل النزاعات والوساطة الدولية.

١. رؤية حزب العدالة والتنمية عن المنظمات الدولية

تطمح الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية إلى أن تؤدي تركيا دوراً رئيسياً في تطوير الأمم المتحدة؛ فقد أكدت أنه: «من الضروري في الأعوام المقبلة أن يحدث تغيير كبير في العلاقات بين الدول والأمم في النظام الثقافي والسياسي والاقتصادي الحالي، وفي بنية الأمم المتحدة»[١]. وتشير وزارة الخارجية التركية إلى أن «تركيا تبنت في السنوات الأخيرة نهجاً أكثر فاعلية تجاه الأمم المتحدة؛ فهي تسعى إلى العمل بشكل وثيق مع أجندة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الفاعلة في أعمال الجمعية العامة والهيئات التابعة لها. وتهدف تركيا إلى الاستفادة من عضويتها في المجموعات المختلفة، وكذلك في المنظمات الإقليمية والدولية؛ كي تستطيع توظيف هذه الجهود في أداء دور بناء وتصالحي في القضايا الراهنة. إن تركيا عازمة على دعم الأمم المتحدة في كل وسيلة ممكنة»[٢].

وقد بلور أحمد داود أوغلو، رئيس الحزب ورئيس الوزراء، في دراسته الجديدة التي أشرنا إليها سابقاً، مصطلحات تؤسس لانطلاقة جديدة في السياسة الخارجية مثل «التجديد»، و«الدينامية»، و«النشاط والفاعلية»، التي ـ كما يقول ـ تتطلب كلها «من تركيا أن تكون حاضرة في الساحة الدولية»[٣]، ويستهدف هذا التفاعل تعزيز مكانة تركيا لتصبح مسهمةً في صنع السياسات الدولية.

ويعزز هذا الاتجاه الخطوات التي تخطوها تركيا مؤخراً، مثل العمل على جذب المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وفتح مقرات لها في إسطنبول، وحرصها

(١) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

(٢) "The United Nations Organization and Turkey," Ministry of Foreign Affairs, at: http://bit.ly/2d5ii0H

(٣) Ahmet Davutoglu, "The Restoration of Turkey," op. cit., p. 19.

على عقد مؤتمرات الأمم المتحدة في هذه المدينة؛ فبحسب وزارة الخارجية تعد تركيا «مركزاً متنامياً للمنظمات الدولية»(١). وقد قال داود أوغلو إن: «الخطوة الأخيرة من الدبلوماسية التركية النشيطة هي العمل ضمن المنظمات الدولية، و الأمم المتحدة بشكل أساسي. لقد أصبحنا عضواً في مجلس الأمن [٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠]، ويعد هذا تطوراً مهماً لأنه جاء للمرة الأولى منذ خمسين سنة. وقد كنا مرشحين لشغل المنصب في انتخابات ٢٠١٤ للدورة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، وهذا بحد ذاته يتطلب شجاعة في هذه الفترة القصيرة رغم وجود التحديات. لدينا التزام أن نجعل من إسطنبول مقراً لمنظمات الأمم المتحدة، فإسطنبول هي المدينة الثانية بعد نيويورك من حيث عدد الممثليَّات الأجنبية»(٢). وبناء عليه، تزايد عقد المؤتمرات وتأسيس فروع للمنظمات الدولية في إسطنبول، مثل: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، وافتتاح المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وينعقد كذلك مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمساعدات الإنسانية في إسطنبول في عام ٢٠١٦. وتطمح الرؤية السياسية للحزب أن تصبح تركيا خلال السنوات القليلة القادمة «البلد الخامس على المستوى العالمي الذي يُمثّل بشكل كبير في العالم»(٣). وتماشياً مع هذه الرؤية، وسَّعت تركيا نشاطاتها الدبلوماسية مع دول بعيدة لم تكن ضمن دائرة اهتمام السياسة التركية التقليدية، مثل دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا؛ فرفعت التمثيل الدبلوماسي إلى مستويات غير مسبوقة، فقد «وصل عدد السفارات في أنقرة إلى ١٢٧ سفارة، في حين زاد عدد الممثليات التركية في الخارج إلى ٢٢١ ممثلية وسفارة»(٤).

ويلاحظ مما سبق كثافة اهتمام حكومات حزب العدالة والتنمية بالعمل ضمن المؤسسات والمحافل الدولية، وكذلك السعي إلى توسيع التمثيل الدبلوماسي داخل تركيا، خدمةً للهدف الاستراتيجي للحزب الذي يرى في تركيا لاعباً دولياً سياسياً إلى جانب دورها الدولي الاقتصادي الذي تحقق مع عضويتها في مجموعة العشرين

(١) "The United Nations Organization and Turkey," op. cit.

(٢) Ahmet Davutoglu, "The Restoration of Turkey," op. cit., pp. 19-20.

(٣) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

(٤) Ahmet Davutoglu, "The Restoration of Turkey," op. cit., pp. 19-20.

الاقتصادية، ويطمح إلى تعزيزه مع وصولها إلى المرتبة العاشرة عالمياً بحلول عام ٢٠٢٣.

وإذا كانت تركيا قد واجهت صعوبات في المرحلة الماضية على الصعيد الإقليمي، فربما تظهر أيضاً معوقات لعملها على الصعيد الدولي، وقد تجلت أولى العقبات ـ مثالاً على ذلك ـ في إخفاقها في حشد التأييد لطلبها في العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للفترة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، الذي تمت الإشارة إليه آنفاً. وقد يعزى هذا الإخفاق إلى أمرين:

الأول، أن علاقاتها ودورها في العقد الأول من القرن الحالي كانت مقبولة وتشهد تنامياً، أما فيما بعد الربيع العربي، وظهور الاستقطاب والمحاور الإقليمية في الشرق الأوسط، فقد أصبحت تبدو أنها طرف في المشاكل، أو مصطفة إلى جانب أطراف معينة؛ وهو ما أفقدها دور الطرف المحايد أو الطرف الثالث الذي يستطيع حل النزاعات في المنطقة، وانعكس ذلك على فقدانها أصوات عدد من الدول التي كانت صديقة لها سابقاً.

والثاني، أن طموح تركيا بالحصول على عضوية مجلس الأمن مرة ثانية في غضون خمس سنوات بدا مبالغاً فيه بالنسبة إلى بعض الدول التي ربما ترى أن تركيا تسعى لإظهار دورها الدولي وتعزيز تأثيرها في الأمم المتحدة بتعزيز وجودها في مجلس الأمن، وبطبيعة الحال تعارض العديد من الدول، التي تختلف مع توجهات تركيا وسياساتها الخارجية، زيادة نفوذها الدولي، مثلما عارضت زيادة نفوذها الإقليمي. إضافة إلى أن العديد من الدول الكبرى لا ترى في تركيا سوى قوة متوسطة الحجم، وإذا كانت تعارض تمدد تأثيرها في الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى والبلقان أو في الاتحاد الأوروبي، فمن الطبيعي أن تعارض تعزيز تأثيرها الدولي، وبخاصة في الأمم المتحدة.

٢. الدور الدولي الجديد من خلال «الدبلوماسية الإنسانية»

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى توسيع مجال تأثير تركيا في المرحلة المقبلة إلى الساحة الدولية؛ من أجل «تجاوز المآزق والحلقات المفرغة الحالية التي تتعرض لها المنطقة»، حسب داود أوغلو، والتفكير في طرق جديدة يمكن للسياسة الخارجية

التركية أن تتحرك من خلالها كي تصبح طرفاً فاعلاً ونشيطاً دولياً. ويعد أحد المبادئ المهمة لهذه السياسة، إن لم يكن أهمها في هذه المرحلة، هو «الدبلوماسية الإنسانية». وينطلق داود أوغلو في تعريفه لهذا المنهج الجديد من أن «العصر الراهن يشهد انتصار المصالح على القيم. في حين تتطلب وقائع هذا العصر ظهور الدبلوماسية الموجهة إنسانياً التي تتجاوز الانقسام بين ما هو مثالي وواقعي، وبين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وهو ما يحتاج إلى لغة دبلوماسية ترتبط بمستقبل الإنسانية جمعاء... إن الدبلوماسية الإنسانية تعتمد على التوازن الحرج بين الضمير والقوة، فالقوة من غير ضمير ستؤدي إلى الاستبداد، والضمير من غير قوة سيؤدي إلى الضعف. وتقوم فكرتنا على أن تكون تركيا دولة رحيمة وقوية»[١]. وتؤكد وزارة الخارجية التركية رسمياً هذا النهج، إذ تقول: «تنتهج تركيا، في خضم هذه المرحلة العالمية، سياسة خارجية إنسانية ومتعددة الأبعاد، وفعالة وسلمية، تشتمل على المساعدات الإنسانية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، وحل الخلافات، وإعادة الإعمار»[٢].

بهذا، يؤسس حزب العدالة والتنمية نهجاً جديداً في السياسة الخارجية على المستوى الدولي، يروم من خلاله أن تحتفظ تركيا بدورها النشط، ومن ثم بمكانتها التي عملت على بنائها طوال العقد الماضي، متجاوزة الطريق المسدودة التي وصلت إليها دول الشرق الأوسط وقضاياها؛ أي الانطلاق إلى القضايا العالمية الأوسع، التي تتضمن بين جنباتها قضايا المنطقة أيضاً، ولكن الدبلوماسية الجديدة لا تنحصر في الإقليم المضطرب المجاور لتركيا.

ويشمل نهج «الدبلوماسية الإنسانية» الجديدة، بالنسبة إلى تركيا، بعدين: الأول، العمل الإغاثي مع الدول والمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة، والثاني، العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في المساعدات الإنسانية، وتسوية النزاعات، والوساطة، وتقديم المبادرات للحلول السياسية.

(١) Ahmet Davutoglu, "Turkey's humanitarian diplomacy: objectives, challenges and prospects." Nationalities Papers, vol. 41, no. 6 (2013), pp. 865-866.

(٢) "Synopsis of the Turkish Foreign Policy," at: http://bit.ly/1QIEbMx

البعد الأول: الإغاثة الإنسانية

كان العامل الأهم في تزايد اهتمام تركيا بالبعد الإغاثي الإنساني هو الأزمات الناشئة عن اضطراب العراق وسوريا، وبخاصة في السنوات القليلة الماضية ما بعد الربيع العربي؛ إذ وجدت تركيا نفسها في مواجهة موجات اللاجئين الذين تجاوز عددهم ثلاثة ملايين؛ وهو ما اضطرها إلى العمل على توفير المتطلبات الضرورية لهم من خلال مؤسسات الإغاثة الرسمية والأهلية المنتشرة فيها.

تعتمد تركيا، بصفة رسمية وأساسية، في تنفيذ سياستها الإغاثية، على الوكالة التركية للتعاون والتنسيق «تيكا» (TIKA)[١]، التي أُسست في عام ١٩٩٢ بوصفها «أداة تنفيذية للقوة الناعمة»[٢]؛ لمساعدة وجذب الجمهوريات الناطقة باللغة التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، و«التي تتشارك معها الثقافة والجغرافيا»[٣]. ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢، أعطى هذه الوكالة أهمية كبيرة، ليصبح دورها أكثر فاعلية، ولتخدم أهداف السياسة الخارجية والدور التركي الجديد، ووَضَعَها تحت إشراف رئاسة الوزراء لتنسيق جميع المساعدات الخارجية.

تُظهر تقارير الوكالة تصاعد اهتمام تركيا تدريجياً بتقديم المساعدات الإغاثية، وبخاصة في عهد حزب العدالة والتنمية؛ فبحسب التقرير السنوي للوكالة في عام ٢٠١٣، وهو التقرير الرسمي الأخير المنشور حتى الآن، اقتصرت المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا عن طريق هذه الوكالة في عام ٢٠٠٢ على نحو ٨٥ مليون دولار فقط، في حين وصلت في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٣ مليارات دولار[٤].

---

(١) على الرغم من وجود مؤسسات عديدة في تركيا تقدم الإغاثة الإنسانية، فإن هذه الدراسة تحلل سياسة المساعدات الإغاثية التركية اعتماداً على المؤشرات التي تمثلها وكالة «تيكا»، بوصفها تعد منذ عام ٢٠٠٥ المؤسسة الوحيدة المعنية بالمساعدات الخارجية الرسمية.

(٢) Turkish Cooperation and Coordination Agency (TIKA), Turkish Development Assistance 2013 (Ankara: Department of Strategy Development, Prime Ministry of Turkey, 2013), p. 3, at: http://bit.ly1/Rqdth6

(٣) Turkish Cooperation and Coordination Agency, at: http//:www.tika.gov.tr/en

(٤) Turkish Cooperation and Coordination Agency, Turkish Development Assistance 2013, op. cit. p. 3.

وتبرز إحصاءات أخرى أن عدد مشاريع الإغاثة الإنسانية في عام ٢٠٠٢ كان ٣٦٠ مشروعاً، ارتفعت إلى ١٨٧٩ مشروعاً في عام ٢٠١٢[١]. وتقارن الحكومة التركية أيضاً نمو المساعدات الإغاثية الرسمية التي تقدمها سنوياً عن طريق الوكالة وتفوُّقها على الدول الغربية في هذا المجال؛ فقد ارتفعت نسبة المساعدات التركية في سنة واحدة، أي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، بنحو ٢٩,٧٪، في حين كان معدل الزيادة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٦,١٪ فقط[٢].

ومع أنَّ الوكالة وسعت مناطق انتشارها في العالم لتعبِّر عن الاتجاه العالمي الذي ترغب حكومة حزب العدالة والتنمية أن تطوره، حيث بلغ عدد البلدان التي تقدم لها الإغاثة ١٢٠ دولة في عام ٢٠١٣، فإنَّ توزيع نسب هذه المساعدات بين المناطق المختلفة تظهر أن اهتمام تركيا لا يزال يتركز في المناطق التي تعد جزءاً من «العمق الاستراتيجي»، حيث بلغت النسبة في الشرق الأوسط ٥٥,٩٪، وأفريقيا ٢٤,٧٪، وجنوب ووسط آسيا ١٥,٣٪، والبلقان وشرق أوروبا ٣,١٪[٣]، وهذا يعني أن أغلبية المساعدات تتركز في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى والبلقان، حيث البلدان والشعوب التي يعدها حزب العدالة والتنمية امتداداً للبعدين الجغرافي والتاريخي التركي.

إن تركز معظم المساعدات الإغاثية الإنسانية مؤخراً في الشرق الأوسط، يوضح أيضاً أن هذه المساعدات تزايدت بسبب الأوضاع الطارئة التي تتعرض لها المنطقة، وبخاصة في سوريا والعراق، فالإحصاءات تبين أن السنوات الخمس الماضية شهدت أكبر حجم للمساعدات الإغاثية في تاريخ الجمهورية؛ بسبب تدفق عدد كبير من اللاجئين على تركيا خلال مدة محدودة. ونتيجة لعددهم الكبير، قفز حجم المساعدات الإغاثية المقدمة لهم منذ عام ٢٠١١ وحتى أكتوبر/تشرين الأول

(١) Cemalettin Hasimi, "Turkey's Humanitarian Diplomacy and Development Cooperation," Insight Turkey, vol. 16, no. 1 (2014), p. 134.

(٢) Turkish Cooperation and Coordination Agency, Turkish Development Assistance 2013, op. cit., p. 3.

(٣) Ibid., p. 5.

٢٠١٥ إلى ٧,٨ مليارات دولار[١].

وكما هو واضح بشكل لافت، تحتل أفريقيا المكانة الثانية في سلم أولويات المساعدات الخارجية التركية، إذ حازت نحو ربع المساعدات، فقد عمل حزب العدالة والتنمية على إعادة توجيه للسياسة الخارجية تجاه أفريقيا، انطلاقاً من المفهوم الجغرافي الذي يعد تركيا دولة مركزية في القارة «الأفرو - أوراسية»، ومن ثم فهو يسعى إلى تعزيز الوجود والمصالح التركية فيها من خلال التفاعل مع القارة، وقد كان المدخل إليها هو المساعدات الإنسانية وبناء السلام، ومع ذلك فإنه لم يقتصر عليه، بل جعله مرادفاً لتوسيع الحضور السياسي والتبادل التجاري بشكل كبير؛ فقد عدَّت حكومة حزب العدالة والتنمية أن عام ٢٠٠٥ هو «عام أفريقيا»، وفي السنة نفسها حصلت على العضوية المراقبة في الاتحاد الأفريقي. وفي عام ٢٠٠٨، قرر الاتحاد الأفريقي عدَّ تركيا «أحد شركائه الاستراتيجيين». واتساقاً مع تخصيص نسبة ربع المساعدات الإنسانية التركية إلى أفريقيا وحدها، فقد ارتفع عدد السفارات التركية في أفريقيا من ١٢ سفارة عام ٢٠٠٣ إلى ٣٤ سفارة عام ٢٠١٤، وارتفع كذلك التبادل التجاري معها من ٥ مليارات عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٣,٤ مليار دولار عام ٢٠١٣. ومهدت عضوية تركيا في بنك التنمية الأفريقي عام ٢٠١٤ الطريق لتصبح الشركات التركية الثانية عالمياً بعد الشركات الصينية التي تقدم المناقصات للحصول على العطاءات الحكومية في القارة[٢].

ومع تركز نحو ٩٠٪ من المساعدات الإغاثية التركية في الشرق الأوسط وأفريقيا، فإن بعض الباحثين يذهب إلى أن هناك نهجين مختلفين اتسمت بهما سياسة المساعدات التركية، وهما: «رد فعل» و«الاستباقية»، ويرون أن سوريا تقع ضمن التصنيف الأول، في حين تقع الصومال - وهي نموذج حالة عن أفريقيا - ضمن التصنيف الثاني. فبالنسبة إلى سوريا، فإن حزب العدالة والتنمية اعتقد أنَّ بإمكانه التوسط وحل الأزمة في بداياتها، اعتماداً على علاقاته مع النظام السوري، لكن

(١) "EU asks Turkey's Erdogan for help with refugee influx," euronews, October 5, 2015, at: http//:bit.ly1/RfEVu5

(٢) Pinar Tank, "Turkey as a humanitarian actor: the critical cases of Somalia and Syria," NOREF Report (March 2015), p. 2, at: http://bit.ly/1OD9AE6

حساباته كانت غير صائبة، إذ لم يتنبأ بحجم المشكلة وتداعياتها، ولا بسلوك النظام، ولم يستبق تطورات الأزمة بسياسة واضحة، وإنما برد الفعل، وهو ما أربك تركيا في السنوات الماضية حين تجاوز عدد اللاجئين السوريين إليها ثلاثة ملايين. أما في حالة الصومال فقد طورت الحكومة التركية خطة ناجحة تتسق مع إعادة توجيه سياستها نحو أفريقيا عامة، سياسياً واقتصادياً، ولذلك يعد نهجها تجاه الصومال أكثر نجاحاً واستباقية وضمن رؤية واضحة.

تعد هذه المقاربة صحيحة في نتيجتها، لكنَّ ثمة فرقاً جوهرياً بين حالتي سوريا والصومال، فالأزمة السورية، مثل سائر ثورات الربيع العربي، فاجأت جميع الأطراف في المنطقة والعالم، ما فرض على تركيا التعامل مع تداعياتها فقط، أما الصومال فقد تجاوزت أزمته عقدين من الزمن، كما أنه بعيد جغرافياً عن تركيا، وهو ما يسمح لها بتطوير سياسة متأنية دونما ضرورة لعدِّها أزمةً طارئة، ولذلك تأتي السياسة التركية تجاهه بوصفه حلقة ضمن استراتيجية مستقبلية أوسع تشمل القارة الأفريقية، تجمع بين الدبلوماسية الإنسانية والمصالح السياسية والاقتصادية، وتخدم الهدف الاستراتيجي المتعلق بزيادة التأثير التركي في الساحة الدولية.

البعد الثاني: حل النزاعات والوساطة الدولية

أما البعد الثاني للدبلوماسية الإنسانية فهو يركز على العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أجل تسوية النزاعات، والقيام بالوساطة، بما يعزز دور تركيا دولياً، وتطلق تركيا على هذا البعد مصطلح «الدبلوماسية الوقائية»، الذي توضح مضمونه في الخطوط العامة للسياسة الخارجية، فتقول: «تستشعر تركيا بقوة الحاجة إلى منع النزاع، ولا تدخر جهداً لإحلال السلام الدائم والاستقرار والرفاهية في المنطقة، وتعطي أهمية خاصة للدبلوماسية الوقائية، وتقود دوراً كبيراً في محاولات الوساطة في مناطق واسعة، وتعمل بجد لتسوية النزاعات سلمياً... إن منهج تركيا في هذا الإطار لا ينطلق فحسب من حقيقة أن الدبلوماسية الوقائية الناجحة تعد الأسلوب الفعال والاقتصادي لتسوية النزاع، وإنما أيضاً من حقيقة أن تقليل النزاعات المحتملة يسهم مباشرة في تطور تركيا»[١].

---

(١) "Resolution of Conflicts and Mediation," Ministry of Foreign Affairs, at: http://bit.ly/2e4NBui

وبسبب نجاح تركيا إقليمياً حتى عام ٢٠١٠ في تأدية دور الوساطة، فقد أورد حزب العدالة والتنمية في رؤيته السياسية أن: «تركيا اليوم تثق بنفسها على جميع الصعد، وهي قوة إقليمية ولاعب دولي، وهي ليست طرفاً في الخلافات الموجودة في المنطقة، بل هي بلد يُلجأ إليه لمعرفة وجهات نظره، وليسهم في الحل ويُطلب منه أداء دور الوسيط، وإنه مقدر لتركيا أن تؤدي دوراً تاريخياً ومهماً في منطقتها وفي العالم»[١]. وقد قال داود أوغلو في عام ٢٠٠٨ بهذا الصدد: إنَّ «تركيا بوسائلها الدبلوماسية أثبتت أنها يمكن أن تكون القناة الأكثر قوة والأكثر موثوقية بين الدول والمجتمعات والأطراف الفاعلة دون الدولة... هناك دولة واحدة فقط لديها علاقات جيدة مع جميع الجماعات والدول في المنطقة»[٢]. وتنبثق الثقة بالنفس هذه من جهود الوساطة التي قادتها تركيا تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وبين الأطراف اللبنانية، والفلسطينية، والعراقية، وبين الغرب وإيران.

ولكن دور الوساطة التركي أخذ بالتعرض للشلل تدريجياً منذ عام ٢٠١٠ أيضاً، إذ فقدت تركيا دورها لدى إسرائيل بعد توتر العلاقات معها، وتوترت علاقاتها مع الدول المجاورة الرئيسية الثلاث: سوريا وإيران والعراق، إثر مواقفها إزاء تطورات الربيع العربي. وبصرف النظر عن مدى مسؤولية الأطراف المختلفة عن هذه النتيجة، فقد سوغت تركيا فقدانها دور الوسيط في الشرق الأوسط بأنه نتيجة لالتزامها بالمبادئ والقيم؛ إذ تقول وزارة الخارجية: «إن العناصر الأساسية للنجاح هي قدرة الوسيط على التواصل مع جميع الأطراف، والحفاظ على موقف متوازن، بشرط التزام الحفاظ على القيم التي حُدِّدت في البداية»[٣].

وحالياً، لا تزال الوساطة تمثل أهم أداة بالنسبة إلى تركيا في ترويج دورها في حل النزاعات، ولكن على الساحة الدولية. وقد كانت الخطوة الأولى في هذا السياق هي العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، فأطلقت مع فنلندا في نيويورك مبادرة «الوساطة من أجل السلام» (Mediation for Peace) التي تبنتها الأمم المتحدة في

(١) "Political Vision of AK Party 2023," op. cit.

(٢) Ahmet Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," op. cit., pp. 84-85.

(٣) "Resolution of Conflicts and Mediation," op. cit.

سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠، وأتبعت هذه الخطوة بتنظيم مؤتمرات دولية سنوية مخصصة للوساطة، وأطلقت عليها اسم: «مؤتمرات إسطنبول حول الوساطة» (Istanbul Conferences on Mediation)، وعقدت منها مؤتمرين حتى الآن[١]؛ الأول في عام ٢٠١٢ بعنوان «تعزيز السلام من خلال الوساطة»، والثاني في عام ٢٠١٣ بعنوان «مفاتيح فعالة للوساطة: وجهات نظر من الداخل». ويطمح حزب العدالة والتنمية إلى أن تؤدي هذه المؤتمرات إلى جذب الدول والخبراء والمؤسسات المهتمة بحل النزاعات، وكذلك تعزيز الخبرات التركية في هذا المجال.

أما على الصعيد العملي، فربما تمثل الوساطة في اليمن، أو محاولة إيجاد تسوية للأزمة السورية، بعد تحسن علاقات تركيا مع روسيا وإيران مجدداً بعد إخفاق المحاولة الانقلابية عام ٢٠١٦، فرصاً محتملة لحزب العدالة والتنمية للعودة إلى هذا الدور. ومن أجل التهيئة لمثل هذه الفرص فقد عملت الحكومة التركية على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بهاتين الأزمتين، ومع ذلك فقد لا يلاقي دور الوسيط الذي تطمح إليه تركيا ترحيباً من القوى المنافسة، مثل إيران، التي تنظر إلى أي دور تركي حالي في إطارٍ كلي مترابط مع القضايا الأخرى في المنطقة، فنجاحها في اليمن أو سوريا قد يشجعها في العراق، أو عموم المنطقة العربية، لتؤدي دوراً جديداً مؤثراً بالتعاون مع أطراف محلية وإقليمية ودولية؛ وهو ما يعني بالنسبة إلى إيران خسارة لبعض إنجازاتها أو تأثيرها لمصلحة تركيا.

---

(١) Ibid.

خلاصة

تنطلق رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية أساساً من ضرورات الداخل؛ فقد عمل على استخدام العلاقات والمصالح الخارجية أداةً لإجراء إصلاحات بنيوية، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا، وقد تمثل ذلك بشكل أساسي في توجهه نحو الاتحاد الأوروبي، حيث عدَّ الحزب أن العضوية الكاملة فيه تعد مصلحةً استراتيجية لتركيا؛ لأنها تشكل قاعدة مشتركة يمكنه جمع مختلف الأطراف المدنية والسياسية والعسكرية حولها، فضلاً عن أنها تمثل رافعةً للاقتصاد التركي، وتسهِّل اندماج تركيا في محيطها الإقليمي. ومع أن مسيرة المفاوضات تظهر أنها قد لا تصل إلى الهدف النهائي المتعلق بالعضوية الكاملة، فإنَّ الطرفين يحرصان على استمرار التفاوض وعدم الوصول إلى طريق مسدودة. وفي ظل الأزمات الاقتصادية الأوروبية، أصبحت مواقف الأتراك متباينة إزاء هذا الهدف، فهناك مؤشرات على أن التكاليف الاقتصادية للعضوية ربما تفوق الفوائد.

أما رؤية حزب العدالة والتنمية وسياساته تجاه المنطقة العربية فقد أحدثت تحولاً في تصورات تركيا التقليدية وسياساتها؛ فبدلاً من الصور النمطية السلبية التي أسهمت في سياسة العزلة، قدم الحزب رؤية مغايرة عن المنطقة العربية بوصفها ترتبط مع تركيا بروابط وتاريخ ومصير مشترك، وتتوفر على مصالح سياسية واقتصادية وافرة؛ ما يفرض التفاعل معها وحل المشكلات بدلاً من تجنبها. وقد حاول تحقيق إنجازات جديدة من خلال زيادة التأثير والنفوذ التركي في المنطقة، وتقديم نموذج للديمقراطية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والتبادل التجاري والاستثمارات. وفي الوقت نفسه، واجهت سياساته وتوجهاته تحديات كبيرة في المنطقة، جاء أغلبها

انعكاساً لثورات الربيع العربي وتطوراتها، وظهور تهديدات جديدة غير تقليدية.

ومن أبرز انعكاسات الواقع الإقليمي الجديد، ظهور تناقض جوهري في سياسات إيران وتركيا؛ ففي سوريا، قدَّم كلٌّ منهما الدعم الكبير لأحد طرفي الصراع: النظام والمعارضة، وهو ما أظهر الدولتين بأنهما تخوضان حرباً بالوكالة. ويبدو أن الخلاف والتنافس القومي والمذهبي والتاريخي المتأصل في الإدراك المتبادل بين الدولتين قد ظهر بوضوح في سوريا.

أما في العراق، فقد أدى ضعفه بعد الاحتلال الأمريكي إلى تزايد الهيمنة والوجود الإيراني فيه؛ وهو ما أثر في علاقاته مع تركيا بوصفها منافساً إقليمياً أساسياً لإيران، ولذلك راوحت العلاقات التركية ـ العراقية بين التوتر ومحاولات التقارب التي تفرضها الضرورات الأمنية والاقتصادية، وما بقي العراق على هذا الوضع من الضعف وليس دولة مركزية مؤثرة كما كان من قبل، فسوف يبقى ميداناً للتنافس التركي ـ الإيراني، وسوف تبقى علاقاته مع تركيا غير مستقرة.

وأما في اليمن، فقد أيدت حكومة حزب العدالة والتنمية الرد الخليجي العربي لردع إيران وتقليص نفوذها السياسي والمذهبي بواسطة التحالف العربي العسكري الناشئ، وكذلك للتقارب مع السعودية ودول الخليج. ومع أن التوافق التركي ـ الخليجي في اليمن أثار آمالاً باحتمال قيام محور سني عربي ـ تركي، بحيث يشكل ثقلاً موازناً لإيران، ويواجه نفوذ مؤيديها في المنطقة، فإن حزب العدالة والتنمية لم ينظر إلى إيران بوصفها «تهديداً» لتركيا، وإنما منافساً على المصالح في الإقليم. كما أن حجم المصالح المشتركة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي طوره الحزب مع إيران في العقد الماضي، جعل حكومته تحجم عن المواجهة المباشرة معها.

وتبيِّن توجهات حزب العدالة والتنمية، ورؤيته في السياسة الدولية، أنَّ ثمة اتجاهاً جديداً لدى تركيا في السنوات الأخيرة للتركيز أكثر على التفاعل والاهتمام بالساحة الدولية بوصفها النطاق الجغرافي الأوسع الذي يتوافر على فرص ومصالح كثيرة؛ وذلك لتعويض التكاليف الإقليمية الناتجة من التهديدات والأخطار التي ظهرت بعد الربيع العربي، وانعكست على تركيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولذلك، تعمل تركيا منذ سنوات على إيلاء أهمية خاصة لدورها الدبلوماسي على الصعيد الدولي وبالتنسيق مع الأمم المتحدة. وقد قدم الحزب مفهوماً جديداً؛ وهو

«الدبلوماسية الإنسانية» الذي يقوم على بعدين: الأول، العمل الإغاثي مع الدول والمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة، إذ تزايدت أهمية الجانب الإغاثي لتركيا بسبب موجات اللاجئين الكبيرة التي تدفقت عليها من العراق وسوريا مؤخراً، ولكنها في الوقت نفسه تعمل في هذا الجانب في أفريقيا منذ سنوات بوصفه حلقة من استراتيجية متكاملة تجاه القارة، تجمع بين الدبلوماسية الإنسانية والمصالح السياسية والاقتصادية، وتخدم الهدف الاستراتيجي المتعلق بزيادة التأثير التركي في الساحة الدولية. أما البعد الثاني، فالعمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في المساعدات الإنسانية، وتسوية النزاعات، والوساطة، وتقديم المبادرات للحلول السياسية، وهو ما يخدم الهدف ذاته المتمثل بتعزيز دور تركيا ومكانتها الدولية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١ ـ أفيشاي، إيانبوروما ومرجليت. الاستغراب: موجز تاريخ النزعة المعادية للغرب، ترجمة: ثائر ديب، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨.

٢ ـ أوكْتِم، كِرِم. تركيا: الأمة الغاضبة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، القاهرة: سطور، ٢٠١٢.

٣ ـ بسلي، حسين وعمر أوزباي. رجب طيب أردوغان: قصة زعيم، ترجمة وتقديم: طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١.

٤ ـ غُل، محمد زاهد. التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣.

٥ ـ الجميل، سيّار. العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

٦ ـ داود أوغلو، أحمد. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.

٧ ـ الفلسفة السياسية، ترجمة: إبراهيم البيومي غانم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.

٨ ـ درويش، هدى. الإسلاميون وتركيا العلمانية: نموذج الإمام سليمان حلمي، القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٨.

٩ ـ الصالح، منال. نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩ ـ ١٩٩٧، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.

١٠ ـ عبد الرحمن تيغ وإسحاق بيدار أوغلو وساقية أردم .مقتطفات من خطب رجب طيب أردوغان رئيس وزراء الجمهورية التركية، ترجمة: محمود قانيق، إسطنبول: تاب إيلتشيم، ٢٠١١.

١١ ـ قدورة، عماد يوسف. «الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية»، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤).

١٢ ـ النعيمي، أحمد نوري. النظام السياسي في تركيا، عمان: دار زهران، ٢٠١١.

١٣ ـ يوجار، عيسى مصطفى. «محمد عاكف.. عصره وجهوده في الدعوة الإسلامية»، رسالة دكتوراه لكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩/ ١٩٩٠م.

١٤ ـ المقابلات ومصادر أولية

١٥ ـ مقابلة مع جلال أردوغان، رئيس لجنة التنظيم في حزب العدالة والتنمية بفرع إسطنبول، إسطنبول، ٢٢/٨/ ٢٠١٥.

١٦ ـ مقابلة مع رسول طوسون، نائب عن حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، إسطنبول، ١٢/٧/ ٢٠١٥.

١٧ ـ مقابلة مع محمود آغن، عضو برلماني كردي من حزب العدالة والتنمية، إسطنبول، ٢٢/ ٤/ ٢٠١٥.

١٨ ـ مقابلة مع مصطفى أتاش، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للشؤون التنظيمية، إسطنبول، ٦/ ٩/ ٢٠١٥.

١٩ ـ «الهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية»، في:
http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon#bolum

٢٠ ـ «النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية»، في:
http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu

٢١ ـ الإخطار الإلكتروني على موقع القوات المسلحة التركية، في:
http://www.tsk.tr/10_ARSIV/10_1_Basin_Yayin_Faaliyetleri/10_1_Basin_Aciklamalari/2007/BA_08.html

ثانياً: المراجع الأجنبية

٢٢ ـ Akkoyunlu, Karabekir. Kalypso Nicolaïdis and Kerem Öktem. The Western Condition: Turkey, the US and the EU in the New Middle East, Oxford: South East European Studies at Oxford, 2013.

٢٣ - Altunisik, Meliha Benli. "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East," Insight Turkey, vol. 10, no. 2 (2008).

٢٤ - Aras, Bülent and Rabia Karakaya Polat. "Turkey and the Middle East: Frontiers of the New Geographic Imagination," Australian Journal of International affairs vol. 61, no. 4 (December 2007).

٢٥ - Aydin, Senem and Rusen Çak"Political Islam in Turkey," CEPS Working Document, no. 265 (April 2007).

٢٦ - Calabrese, John. "Turkey and Iran: Limits of a Stable Relationship," British Journal of Middle Eastern Studies vol. 25, no. 1 (1998).

٢٧ - Charountaki, Marianna. "Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government," Perceptions, vol. XVII, no. 4 (Winter 2012).

٢٨ - Cizer, Ümit. "The Justice and Development Party, making choices, revisions and reversals interactively," in: Ümit Cizer, Secular and Islamic Politics in Turkey, New York: Routledge, 2008.

٢٩ - Davutoglu, Ahmet. "The Restoration of Turkey: Strong Democracy, Dynamic Economy, and Active Diplomacy," Vision Papers, no. 7 (August 2014).

٣٠ - "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," Insight Turkey vol. 10, no. 1 (2008).

٣١ - "Turkey's humanitarian diplomacy: objectives, challenges and prospects." Nationalities Papers, vol. 41, no. 6 (2013).

٣٢ - Ernest, Carl W. Following Muhammad, Rethinking Islam in the Contemporary World, Chapel Hill and London: The University of North Carolina Press, 2003.

٣٣ - Esen, Berk and Sinan Ciddi. "Turkey's 2011 Elections: An Emerging Dominant Party System?" Rubin Center Research, October 27, 2011, at: http://www.rubincenter.org/2011/10/turkey%E2%80%99s-2011-elections-an-emerging-dominant-party-system

٣٤ - Fuller, Graham E. "Turkey's Strategic Model: Myths and Realities," The Washington Quarterly, vol. 27, no. 3 (2004).

٣٥ـ Gafarli, Orhan. "Turkey's Tactical Rapprochement with Iraq and Iran," Eurasia Daily Monitor, vol. 12, no. 27 (February 2015), at: http://bit.ly/1DZxmTt

٣٦ـ Göksel, Diba Nigar. "Turkey's Turn toward the EU: Superficial or Real?" Analysis, German Marshall Fund (September 12, 2014), at: http://bit.ly/1MI9fi2

٣٧ـ Gordon, Philip and Omer Taspinar. "Turkey's European Quest: The EU's Decision on Turkish Accession," The Brookings Institution (September 2004), at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/gordon20040901.pdf

٣٨ـ Gül, Abdullah. "Turkey's Role in a Changing Middle East Environment," Mediterranean Quarterly, vol. 15, no. 1 (Winter 2004).

٣٩ـ Günay, Defne and Kaan Renda. "Usages of Europe in Turkish Foreign Policy towards the Middle East," Journal of Balkan and Near Eastern Studies, vol. 16, no. 1 (2015).

٤٠ـ Hale, William and Ergun Özbudun. Islamism, Democracy, and Liberalism in Turkey, the Case of AKP, London and New York: Routledge, 2010.

٤١ـ Hasimi, Cemalettin. "Turkey's Humanitarian Diplomacy and Development Cooperation," Insight Turkey, vol. 16, no. 1 (2014).

٤٢ـ Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations, New York: Simon & Schuster, 2003.

٤٣ـ Jung, Dietrich. "Turkey and the Arab World: Historical Narratives and New Political Realities," Mediterranean Politics, vol. 10, no. 1 (March 2005).

٤٤ـ Karakas, Cemal. "Turkey, Islam and Laicism between the Interests of State, Politics, and Society," Report no. 78, Frankfurt: PRIF, 2007.

٤٥ـ Kirdiš Esen. "The Role of Foreign Policy in Constructing the Party Identity of the Turkish Justice and Development Partỹ" Turkish Studieš vol.-Ñ no. ̌ç.

٤٦ - Kosereisoglu, Zeynep. "Turkey & Iraq: How Identity & Interests Mix in Foreign Policy," Muftah, January 23, 2014, at: http://bit.ly/1da4XB6

٤٧ - Kramer, Heinz. A Changing Turkey, The Challenge to Europe and the United States, Washington D. C.: Brooking Institution Press, 2000.

٤٨ - KumbaracArda Can. Turkish Politics and the Rise of the AKP: Dilemmas of Institutionalization and Leadership Strategy, London and New York: Routledge, 2009.

٤٩ - Lapidus, Ira M. A History of Islamic Societies, Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

٥٠ - Lecture by Paul Wolfowitz, "Fifth Annual Turgut Ozal Memorial," The Washington Institute, March 13, 2002, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/fifth-annual-turgut-ozal-memorial-lecture-full-transcript

٥١ - Lesser, Ian o. "Turkey: 'Recessed' Islamic Politics and Convergence with the West," in: Angel M. Rabasa et al., The Muslim World after 9/11, Santa Monica: RAND, 2004.

٥٢ - Mardin, sherif. "Religion and Secularism in Turkey," in: Albert Hourani et al., The Modern Middle East, Berkly and Los Angeles: University of California Press, 1993.

٥٣ - Migdalovitz, Carol. "Iraq: The Turkish Factor," CRS Report for Congress, October 31, 2002, at: http://fas.org/man/crs/RS21336.pdf

٥٤ - Mufti, Malik. "Arab Reactions to Turkey's Regional Reengagement," Insight Turkey, vol. 16, no. 3 (Summer 2014).

٥٥ - Oguzlu, Tarik, "Soft Power in Turkish Foreign Policy," Australian Journal of International Affairs, vol. 61, no. 1 (2007).

٥٦ - "Political Vision of AK Party 2023," at: http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuingilizce.pdf

٥٧ - Poushter, Jacob. "Deep Divisions in Turkey as Election Nears But Turks Share Negative Views of Foreign Powers," Pew Research Center, October 15, 2015, at: http://pewrsr.ch/1k41M1a

٥٨ ـ Rabasa, Angel and F. Stephen Larabee. The Rise of Political Islam in Turkey, Santa Monica: RAND, 2008.

٥٩ ـ "Relations between Turkey and Iraq," Ministry of Foreign Affairs, at: http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa

٦٠ ـ "Resolution of Conflicts and Mediation," Ministry of Foreign Affairs, at: http://www.mfa.gov.tr/resolution-of-conflicts-and-mediation.en.mfa

٦١ ـ Soner Cagaptay, Cem Yolbulan and Angelica Kilinc, "The AKP's New Face: Assessing the September Board Vote Ahead of November's Elections," PolicyWatch, no. 2501 (October 8, 2015), at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-akps-new-face-assessing-the-september-board-vote-ahead-of-novembers-ele

٦٢ ـ Tank, Pinar. "Turkey as a humanitarian actor: the critical cases of Somalia and Syria," NOREF Report (March 2015), at: http://bit.ly/1OD9AE6

٦٣ ـ Taspinar, Ömer. "Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism," Carnegie Papers, no. 10 (September 2008).

٦٤ ـ "Kürt Meselesi," SETA, 14/7/2016, at: http://setav.org/tr/kurt-meselesi/zaman-cizelgesi/5631

٦٥ ـ Taspinar, Ömer. Turkey's Middle East Policies between Neo-Ottomanism and Kemalism, Carnegie papers, no. 10, Massachusetts: Carnegie Endowment for International Peace, Septemper 2008.

٦٦ ـ "The United Nations Organization and Turkey," Ministry of Foreign Affairs, at: http://www.mfa.gov.tr/the-united-nations-organization-and-turkey.en.mfa

٦٧ ـ "Turkey looks for 'political solution' in Yemen," Turkish Weekly, April 3, 2015, at: http://bit.ly/1H5ZFlf; and Andrius Sytas, "Turkey offers support to Saudi-led operation in Yemen," Reuters, April 3, 2015.

٦٨ ـ "Turkey-EU Relations," Ministry of Foreign Affairs, at: http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-the-european-union.en.mfa

٦٩ـ Turkish Cooperation and Coordination Agency (TIKA), Turkish Development Assistance 2013 (Ankara: Department of Strategy Development, Prime Ministry of Turkey, 2013), at: http://www.tika.gov.tr/upload/publication/KYR_FRAE_2013_uyg9.pdf

٧٠ـ Türkiye Cumhuriyeti Anayasasinda Yapilan Deisiklikler, at: https://www.tbmm.gov.tr/anayasa/anayasa_2011.pdf

٧١ـ Walker, Joshua. "Turkey and Israel's Relationship in the Middle East," Mediterranean Quarterly vol. 17, no. 4 (Fall 2006).

٧٢ـ Yavuz, M. Hakan and John L. Esposito, Turkish Islam and the Secular State: The Gülen Movement, New York: Syracuse University Press, 2003.

٧٣ـ Newspapers and Web

٧٤ـ AK Parti, "AK Party is 'epitome of Turkish people'" August 27, 2014, at: http://www.akparti.org.tr/english/haberler/ak-party-is-epitome-of-turkish-people/66354#1

٧٥ـ A speech delivered by the Turkish President Abdullah Gül on "Turkish Foreign Policy in the New Era" at International Strategic Research Organization (USAK), see: The Journal of Turkish Weekly, December 3, 2009, at: http://bit.ly/1PxiYZ9

٧٦ـ Bayramolu, Ali. "Yeni Kürt politikas Yeni Safak, 6/2/2016, at: http://www.yenisafak.com/yazarlar/alibayramoglu/yeni-kurt-politikasi-2026617

٧٧ـ Caki, Rusen. "AKP-ORDU iliskileri/1," Gazete Vatan, 7/8/2008, at: http://www.gazetevatan.com/rusen-cakir-192601-yazar-yazisi-akp-ordu-iliskileri-1/http://enethaberci.com/sondakika-siyaset-haberleri/yargiyi-hizlandiracak-tasari-mecliste-178288.html

٧٨ـ Doruhaber, 6/11/2015, at: http://www.dogruhaber.com.tr/haber/190311-ak-parti-13-yilda-kurtlere-ne-verdi-ne-kazandirdi-pkk-37-yilda-kurtlere-bir-sey-verebildi-mi/

٧٩ـ Gümüstekin, Tulu. "President Erdoan's visit to Iran," Daily Sabah, April 9, 2015, at: http://bit.ly/1EEGa2W

٨٠ ـ Haberler, 6/11/2015, at: http://www.haberler.com/neden-ak-parti-sorusuna-yanit-hizmet-ve-erdogan-7850093-haberi/

٨١ ـ Haber Turk, 9/6/2015, at: http://www.haberturk.com/gundem/haber/1088614-hdp-27-milyon-tl-hazine-yardimi-alacak

٨٢ ـ Mustafa Karaalioglu, "AK Parti ve Koc Holding," Star, 15/11/2012, at: http://haber.star.com.tr/yazar/ak-parti-ve-koc-holding/yazi-704404

٨٣ ـ Yeni safak, "Akdeniz Bölgesi Kas2015 Genel Seçimi Sonuçlar," at: http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/akdeniz-bolgesi-secim-sonuclari

٨٤ ـ Yeni safak, "Dou Anadolu Bölgesi Kas2015 Genel Seçimi Sonuçlar at: http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/doguanadolu-bolgesi-secim-sonuclari

٨٥ ـ Yeni safak, "Ege Bölgesi Kas2015 Genel Seçimi Sonuçlarat: http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/ege-bolgesi-secim-sonuclari

٨٦ ـ Yeni safak, "Güneydou Anadolu Bölgesi Kas2015 Genel Seçimi Sonuçlar at: http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/guneydoguanadolu-bolgesi-secim-sonuclari

٨٧ ـ Yeni safak, "Karadeniz Bölgesi Kas2015 Genel Seçimi Sonuçlarat: http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/karadeniz-bolgesi-secim-sonuclari

٨٨ ـ Yeni safak, "Marmara Bölgesi Kas2015 Genel Seçimi Sonuçlarat: http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/marmara-bolgesi-secim-sonuclari

٨٩ ـ Yeni safak, Iç "Anadolu Bölgesi Kasım 2015 Genel Seçimi Sonuçlarat: http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/icanadolu-bolgesi-secim-sonuclari

٩٠ ـ "Davutolu takes helm, pledges unity, harmony with presidency," Hurriyet Daily News, August 27, 2014, at: http://goo.gl/vobgyP

٩١ ـ "Erken seçim için partiler ne kadar harcayacak?" Internethaber, 28/8/2015, at: http://www.internethaber.com/erken-secim-icin-partiler-ne-kadar-harcayacak-809921h.htm

٩٢ ـ "EU asks Turkey's Erdogan for help with refugee influx," euronews, October 5, 2015, at: http://bit.ly/1RfEVu5

٩٣ ـ "Greece's Debt Crisis Explained," The New York Times, September 21, 2015, at: http://nyti.ms/1FTt39z

٩٤ ـ "Hangi anket sirketi kime ait?" Time Turk, 23/5/2015, at: http://www.timeturk.com/hangi-anket-sirketi-kime-ait/haber-3433

٩٥ ـ "Iran to become partner in TANAP," Daily Sabah, April 8, 2015, at: http://bit.ly/1IcMI7O

٩٦ ـ "Kurdish peace bid in new government program as a first," Hurriyet Daily News, September 1, 2014, at: http://goo.gl/mjPTPT

٩٧ ـ "Nicolas Sarkozy orders new Armenian genocide law," The Telegraph, February 28, 2012, at: http://bit.ly/1VXdewX

٩٨ ـ "Partiler ne kadar hazine yardalacak?" Cumhuriyet, 11/7/2016, at: http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/siyaset/295103/Partiler_ne_kadar_hazine_yardimi_alacak_.html

٩٩ ـ "PM Erdoan says Turkey defends formation of Iraqi state on basis of Iraq nationality," Today's Zaman, April 3, 2009, at: http://bit.ly/1EzFsWf

١٠٠ ـ "Rouhani meets Erdoan as regional conflicts strain Iranian-Turkish ties," The Guardian, April 7, 2015, at: http://bit.ly/1N4S5wd

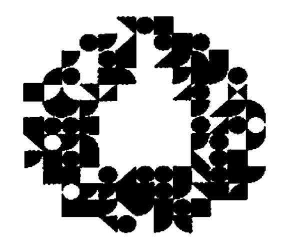
١٠١ ـ "Siyasi Partiler Kanunu," YayR. Gazete, 24/4/1983, Say18027, madde 13-14.

١٠٢ ـ "Tariq al-Hashemi: Turkey 'will not hand over' Iraq VP," BBC, September 11, 2012, at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-19554873

١٠٣ ـ "The EU's stinking refugee deal with Turkey," Aljazeera, October 27, 2015, at: http://bit.ly/1LDhYjr

١٠٤ ـ "Turkey's Entry into EU will Present Model against Clash of Cultures," Today's Zaman, July 5, 2010, at: http://bit.ly/1G9T0Jh

١٠٥ ـ "Washington Post's Ignatius Agrees with Turkey's Stance on Syria," Daily Sabah, October 11, 2014, at: http://goo.gl/pMY6bH



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

«إعادة لهيكلة العقل»

الفكرة والتعريف:

مركز مستقل، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة:

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية.

الأهداف:

١. الإسهام في نشرالوعي الثقافي.

٢. قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

٣. التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

٤. مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل:

١. إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

٢. التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

٣. تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

٤. إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

٥. رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل:

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- **الدراسات السياسية.**
- **الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.**
- **الدراسات الحضارية والتنموية.**
- **دراسات الفكر الإسلامي.**

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

إصدارات المركز

● الكتب والدراسات:

١ - الحركة الإسلامية.. رؤية نقدية؛ غازي صلاح الدين العتباني، محمد بن المختار الشنقيطي، راشد الغنوشي، محمد جميل منصور، عصام البشير. ٢٠١٠م.

٢ - فقه الدين والسياسة؛ سعد الدين العثماني. ٢٠١٠م.

٣ - الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة والقانون الدولي؛ محمد المنصوري. ٢٠١٠م.

٤ - آراء جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية؛ رفيق عبدالسلام. ٢٠١٠م.

٥ - الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصالبة والقوة الناعمة؛ رفيق عبدالسلام. ٢٠١٠م.

٦ - الإسلاميون في عام ٢٠١٠.. تقرير سنوي؛ عبدالله الأشعل، محمد الحسن الددو، حمزة منصور، مسفر القحطاني / تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١١م.

٧ - حركة التوحيد والإصلاح المغربية.. البناء والكسب.. التطلعات والتحديات؛ محمد يتيم، مصطفى الخلفي، عزالدين العزمان، بلال التليدي، الحسن السرات، إسماعيل حمودي. ٢٠١١م.

٨ - أجل رؤية فكرية جديدة.. تساؤلات في المشروع الإسلامي؛ فيصل الأمين البقالي. ٢٠١١م.

٩ - الوسطية والاعتدال.. من أجل استراتيجة الاستيعاب فكرة الغُلُوّ والتطرّف؛ محمد يتيم. ٢٠١١م.

١٠ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١١.. تقرير سنوي؛ جمال حشمت، علي لاغا، محمد علي المنصوري، رأفت مرة، فاروق أبوسراج الذهب / تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١٢م.

١١ ـ منهج التغيير الحضاري؛ محمد يتيم. ٢٠١٢م.

١٢ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١٢.. تقرير سنوي؛ زكي أرشيد، صلاح الدين الجورشي، بشير عبدالفتاح، عصام البشير، عزام التميمي، عبدالرزاق بن الشايجي / تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١٣م.

١٣ ـ الحركة الإسلامية في الجزائر (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الإخوان المسلمين، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الجماعات الإسلامية المسلحة)؛ فاتن المعاضيدي. ٢٠١٣م.

١٤ ـ الدولة العلوية.. خيار الأسد الأخير؛ إبراهيم حمامي. ٢٠١٣م.

١٥ ـ الليبرالية في السعودية.. الفكرة، الممارسات، الرؤى المستقبلية؛ مصطفى الحباب، أحمد الليثي، أحمد التناوي، أحمد الشيمي، عاطف عبدالرشيد، عادل الأنصاري، ممدوح الشيخ. ٢٠١٣م.

١٦ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١٣.. تقرير سنوي؛ محمود الزهار، رضوان زيادة، طلعت رميح، سعدالدين العثماني، عماد عبدالغفور، لطفي زيتزن/ تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١٤م.

١٧ ـ الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي؛ نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، تامر بدوي / إشراف: عبدالله الشايجي، مصطفى الحباب، فاطمة الصمادي، عادل العبدلله. ٢٠١٥م.

١٨ ـ السعوديون الشيعة.. الفكرة والإشكاليات؛ مصطفى الحباب، ممدوح الشيخ، يحيى صهيب، أكرم خميس، حسين معلوم، عبدالوهاب عيسى / إشراف: جميل اللويحق، سعيد بن ناصر الغامدي، سيف الحارثي. ٢٠١٥م.

١٩ ـ مقدمة في الصدمات الحضارية؛ سعيد بن ناصر الغامدي. ٢٠١٥م.

٢٠ ـ المرجعية في المفهوم والمآلات؛ سعيد بن ناصر الغامدي. ٢٠١٥م.

٢١ ـ المجتمع المدني السعودي.. الملامح والأدوار؛ ممدوح الشيخ، سعد القحطاني/ إشراف: مسفر القحطاني. ٢٠١٥م.

٢٢ ـ التقرير الاستراتيجي السعودي ٢٠١٤/٢٠١٥؛ مجموعة باحثين. ٢٠١٥م.

٢٣ ـ تنظيم الدولة.. دراسة تحليلية في بنية الخطاب؛ نجلاء مكاوي، محمد محمود السيد، هيثم سمير / مراجعة: عبد الوهاب أفندي، أحمد موفق زيدان، صالح حسين الرقب. ٢٠١٦م.

٢٤ ـ كيف يفكر السعوديون.. أولويات... واهتمامات (دراسة استطلاعية): وحدة استطلاع الرأي؛ إشراف: سامر رضوان أبو رمان، مصطفى حباب. ٢٠١٦م.

٢٥ ـ المرتزقة الجدد.. الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام العالمي؛ شون ماكفيت، ترجمة مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث. ٢٠١٦م.

٢٦ ـ حزب العدالة والتنمية.. دراسة في الفكرة والتجربة؛ محمد الهامي، عماد قدورة، يحيى صهيب، عاتق جار الله، محمد اون المش. ٢٠١٦م.

٢٧ ـ سؤالات في المنهج.. مقاربة أصولية فكرية لإشكالاتنا المعاصرة؛ مسفر بن علي القحطاني. ٢٠١٦م.

• الأوراق السياسية:

٢٨ ـ مراكز صناعة القرار في إيران.. المحددات.. التوجهات؛ وحدة الدراسات والأبحاث / محمد محسن أبو النور ٢٠١٥م.

٢٩ ـ تنظيم الدولة.. النشأة والأفكار؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٣٠ ـ مستقبل اليمن.. بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء؛ وحدة الدراسات والأبحاث / ناصر محمد على الطويل ٢٠١٥م.

٣١ ـ الحوثيون.. الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٣٢ ـ الدولة العميقة في اليمن.. النشأة والمستقبل؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٣٣ ـ واقع سنة العراق ومستقبلهم؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٣٤ ـ اتفاقية كامب ديفيد ٢ ومستقبل الخليج الأمني؛ وحدة الدراسات والأبحاث / رانية عبدالوهاب ٢٠١٥م.

٣٥ ـ الداخل السعودي.. وفرص الإصلاح السياسي؛ وحدة الدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م.

٣٦ ـ السنة في لبنان: التقهقر المذهبي والصعود الوطني؛ وحدة الدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م.

٣٧ ـ انعكاسات القرارات العربية ضد حزب الله على لبنان ووضعية الحزب المحلية والإقليمية؛ وحدة الدراسات والأبحاث عبد الرحمن صلاح الدين. ٢٠١٦م.